

٥١٠

نضد القواعد الفقهية

السيوري

Copyright © King Saud University

٢١٧٧  
ن. س.







نجد القواعد الفقهية على مذهب الامامية، تأليف  
المقداد الحلي، مقداد بن عبد الله - ٨٢٦ هـ . بفظ  
علي بن أحمد بن علي بن فضل الله - ٨٨٥ هـ .

٢٠٤ ق ١٩ س ٢٠ × ١٢ سم

٥١٠

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن .

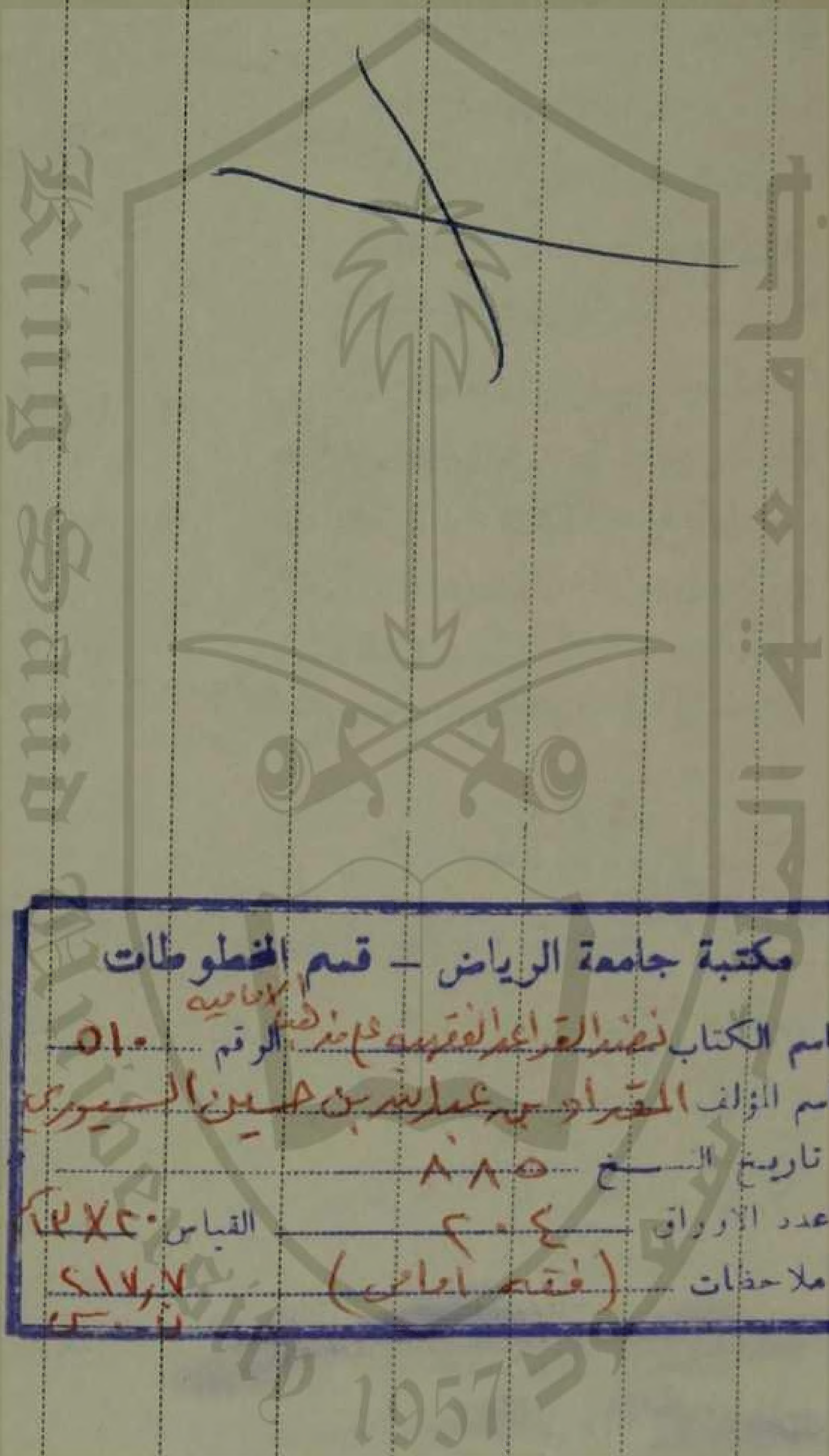
الأعلام ٨ : ٢٠٧، هدية العارفين ٢ : ٤٧٠

١ - الشيعة الامامية الاثنا عشرية، فقه المذاهب

الاسلامية المؤلف - المؤلف

ج - تاريخ النسخ





مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب رسالة في الفقه الحنفي <sup>الحنفي</sup> <sup>الحنفي</sup> الرقم 010

اسم المؤلف أبي الحسن علي بن سعيد السبيعي

تاريخ النسخ 885

عدد الأوراق 204 القياس 17.75

ملاحظات (فقط امان) 17.75







وقال عم ان الرجل لم يجز عيادته من دنونه فانه عام والله لسقط الى احواله  
وارواحهم في اجنحة وقال عم من ادب ونباه وهو ضاحك دخل النار من  
دفع قوطاسا من ارض مكثوا فيه اسم الله اهلا لا الله ولا سمع عن ان يداس  
عند الله من الصدقات وحفف عن والده وان كانا منكسرين لم يدرج  
صعرا و يوفو كبرنا من عرف فضل كبير بكره ووقفنا امه الله من فروع يوم القيمة  
اذ ابلغ المؤمن عامه من هو اسر الله في الارض تكلم له الحساب ولحقه السات  
من بلغ الاربعين لم يبلغ حشره فلينظر الى النار اذ ابلغ الرجل اربعين سنة  
نادى مساور من السماء دنا الرجل فاعده جوارا واو لعد كان وما يصح اذ استأجر  
الرجل له يعور عاتقه خارجا الى اليوم فقال رسول الله ما تمك اهل الجنة  
قال الصدق اذا صدق العبد بر واذا بر من واذا امن دخل الجنة قال  
بارسول الله ما علم اهل النار الكذب اذ اكد العبد محروا واخر كذب  
واذا كذب دخل النار من مسمى مع طالم لجنه وهو يعلم انه طالم فقد خرج  
الاسلام وعمر رسول الله اذ كان يوم القيمة ينادى ابن الطلح  
واعوان الطلح واشباهه الطلح من بر لم فلما اولا ق له واه  
قال يحكمون في ما توب من عديهم يرمي لهم في جهنم من دون عديهم  
احنه كان حيا ما له من النار من لم يرض من احبه الاشياء عاتقه ام  
سخطه ومن عانت صدقة على كل ذنب كثر عدوه من طلب العلم  
عمر وجل لم يصيب منه بابا الا ابردا في نفسه دلا ولما كان بواضعا وانه هو  
في الدنيا احبها واذا ذاك الذي يسفع بالعلم فسله ومن طلب العلم للدين  
والمدله به الناس واحطوه عند السلطان لم يصيب منه بابا الا ابردا  
في نفسه عظيمه وعلم الناس اسطاله وبالله اعز ارا ومن الدين خفا ذاك  
الذي لا يسفع بالعلم فسله ومن سكر على الله عاتقه والندامة واخرى  
يوم القيمة

على الغنى في الصوم المذكور  
المولود في الشهر الثاني من  
الاول من الصوم المذكور  
العشر الثاني من الصوم المذكور  
العشر الثاني من الصوم المذكور  
الاخير من الصوم المذكور  
من الشهر الثاني من الصوم المذكور  
من الشهر الثاني من الصوم المذكور  
من الشهر الثاني من الصوم المذكور  
من الشهر الثاني من الصوم المذكور  
من الشهر الثاني من الصوم المذكور

كان الامام في قراءته  
من شهر ربيع الاول سنة ٩٠٠

مسند لوراي على  
الملك والطفل والمجنون  
على طهر بالجنة ام لا  
المقولة عن شفا حسان  
من اقام طهارة لا تطهر  
بالجنة بل بالثا هل  
لا زالة الخامسة اذ الله  
ما بالو عايطا لطلح  
واختبث تطهر  
وبل قولها

# كتاب القواعد الفقهية على مذهب الامامية

## في الشرح

الفاضل الكامل المودع السلف  
الحلف المقداد بن عبد الله بن حسين  
الشيوري نعم الله بالرحمة والرحمة  
والقواعد للشيخ محمد مكي  
المطوف بالشهد

مسند لوفقد مسافة القطع الامام  
تخرج له عن اسم الامام وقال  
عنه العصر لروا التسمية ومن هذا  
او قارب المسافة فولد مع دونه  
اليه الترخيص ولست في قري لقاريه مدرك  
لها عن اسم المسافر ولم احد في حدس اوصيه  
عنا كلام من الاصب و طاهر الظاهر  
الترخيص في الذكرى  
حد على محاكمهم

ما حارم محمد واله  
العباد طهارا  
العاقبة على الملوك  
المعمر الحركي

مسند لوراي على



مسند لوراي على  
في الترخيص لوراي على  
المندور في شهر ربيع الاول سنة ٩٠٠  
وكتبه الامام محمد بن عبد الله بن حسين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا لَدُنْكَ رَحْمَةً لَنَا مِنْ رَبِّكَ شَدِيدًا وَأَوْفَى عَلَيْنَا  
 مِنْ سَحَابٍ جَوْدِكِ مَا يَزِيدُ عَنْ قُلُوبِنَا الصِّدْقِ وَصِدْقِي فِي  
 مَحْفُوظِ أَوْحَاكَ مِنْ جَعَلْتَهُ فِي الْقَوْلِ مُوَيْدًا أَوْ الْفِعْلِ مُسَدِّدًا وَاصِلًا  
 الْمُهَيَّيَّ عَلَى مِنْ أَرْسَلْتَهُ بِشِيرًا أَوْ ذَنْبًا أَوْ شَاهِدًا وَمُخْتَدَةً مِنْ  
 مَوَاضِيكَ وَرَحْلًا عَذَبَ مَا هَلَكَ مَوْرِدًا وَأَتَمَّتْ بِطَامِ  
 الْوُجُودِ وَمَصْلَحَةِ خَلْقِكَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ سُدِّي مَجْدٍ وَالْه  
 الدِّينِ هُمْ أَنْدَفَعَتْ مَهَالِكُ الرَّدِيِّ وَارْتَفَعَتْ أَعْلَامُ الرِّشْدِ  
 وَخَفَّتْ رَايَاتُ الْهُدَى مَا يَرْقُبُ رَقٍّ وَغَدَا وَذَرْ سَارِقُ بَدَا  
**أما بعد** والثناء الحسنه الحسنه في العِمر الذي سَنَدَ  
 مِنْهُ سُنَّةٌ مِنْ عَظَمِ الرِّغَابِ أَسْمَى الْمَوَاضِي مَا وَفَّقَ اللَّهُ  
 لَدُنْكَ كِتَابَ الْوَامِعِ الْوَهْبِيَةِ فِي الْمُبَاحِثِ الْكَلَامِيَةِ رَايَاتِ  
 اتِّبَاعِهِ بِكِتَابٍ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمُبَاحِثِ الْفَرْوَعِيَّةِ  
 لِحَدِّ الْخُسَيْنِيِّينَ وَالْجَدِّ الْمَوْهَبِيِّينَ كَانَتْ شَيْخَانَا الشَّهِيدَ  
 قَدْ سَرَّ سِرَّهُ وَقَدْ جَمَعَ كِتَابًا شَمَلَ عَلَى قَوَاعِدِ فَوَائِدِ  
 الْفَقْهِ نَائِسًا لِلطَّلِبَةِ بِكَيْفِيَّةِ اسْتِخْرَاجِ الْمَقُولِ وَالْمَقُولِ  
 تَدْرِيًّا لَهُمْ فِي اقْتِنَاصِ الْفُرُوعِ مِنْ الْأَصُولِ الْكَثَرِ غَيْرِ مُرْتَبِّ  
 زَيْدًا خَصْلَةً كُلِّ طَالِبٍ وَبَدَهَتْ فُرُوسُهُ كُلِّ رَاغِبٍ حَصْرَتْ  
 عَنَانُ الْعِزِّ إِلَى تَرْبِيَةِ وَتَهْدِيَةِ وَتَقَرُّرٍ وَاسْتِمْلَالٍ عَلَيْهِ تَقَرُّرُ

هذا الكتاب من كتب الفقه  
 وهو من كتب الفقه  
 وهو من كتب الفقه

وهو من كتب الفقه  
 وهو من كتب الفقه  
 وهو من كتب الفقه

عَلَيْهِ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ فَقِيهًا حَتَّى لَا يَبَالِي بِأَيِّ تَوْبَةٍ ابْتَدَأَ بِهَا سَبَدَ  
 فَوْزَهُ لَمْ يَجْعَلْ لِيَعْرِضْ عَنْ أُمُورِ الْغَانَةِ وَتَقَبَّلَ عَلَى أُمُورِ الْبَاقِيَةِ  
 وَلَعَلَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا أَنْبِيَاكُمْ بِالْفَقِيهِ كُلِّ الْفَقِيهِ  
 قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَمْ يَصْلُحْ النَّاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَلَمْ يَوْمِ  
 مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَلَمْ يُوَيْسِّمْهُمْ مِنْ رُوحِ اللَّهِ وَلَمْ يَدْعِ الْقُرْآنُ رَعْبَهُ عَنْهُ  
 إِلَى مَا سِوَاهُ وَالْوَلَوُ الْقَوْلُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ مَبَانِي غُرُصِ هَذَا  
 الْكِتَابِ غَيْرُهُ مِنْ كِتَابِ الْفَقْهِ ٢ لَمْ تَقْدَرْ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ كَوْنُ بَعْضِهِ  
 مَعْلَلًا بِالْغَرَضِ اسْتَحَالَهُ عَوْدُ الْغُرُصِ إِلَيْهِ وَجَبَ كَوْنُهُ لِمَا  
 عَمِيْدُهُ وَهُوَ مَا جَلَبَ نَفْعَ أَوْ دَفَعَ ضَرَرٍ وَكَلَاهَا مَا ذُنُوبُ أَوْ  
 الْحُرُوفِ وَالْحُكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَخَلَاوَمِنْ أَحَدِهِمْ أَلْوَرُوعَهُ هِيَ  
 تَنْظُمُ كِتَابِ الْفَقْهِ وَقَدْ قَرَّرَهَا الْأَوْصِيَاءُ بِأَبْلِ الْحُكْمِ وَهِيَ الَّتِي  
 وَالنَّفْسُ وَالْمَالُ وَالنِّسْبُ وَالْعَقْلُ وَهِيَ الَّتِي حَبَّ تَقَرُّرُهَا فِي كُلِّ شَرْعِيَّةٍ  
 ثُمَّ الشَّرْعِيَّةُ الْحُرُوفِيَّةُ وَهِيَ الْعِبَادَاتُ أَوْ دِينِيَّةٌ لَا يَنْفَرُ إِلَى عِبَادَةٍ  
 وَهِيَ الْحُكَامُ أَوْ يَنْفَرُ إِلَى عِبَادَةٍ أَمَّا الْأَطْرَافُ فَهِيَ الْعُقُودُ أَوْ  
 مِنْ طَرَفٍ هِيَ الْوَيْقَاعَاتُ وَنَسَبَتْ قُلْتُ الشَّرَائِعَ كُلَّهَا لِحِفْظِ الْمَقَاصِدِ  
 الْحُسْنَى فَالِدِينُ يَقْسَمُ الْعِبَادَاتِ وَحِفْظُهُ بِالْجِهَادِ وَتَوَابِعُهُ حِفْظُ  
 النَّفْسِ شَرَعَ الْقَضَائِ وَحِفْظُهُ بِالْحَيَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا وَحِفْظُ عَرِّ الْمَكْرِ  
 النَّسَبِ النِّكَاحِ وَتَوَابِعُهُ وَالْخُدُودُ وَالْعَزَائِرَاتُ وَحِفْظُ الْمَالِ  
 بِالْعُقُودِ وَالْحَمِيَّةِ بِالْقَضَائِ وَالشَّهَادَاتِ وَتَوَابِعُهُمَا قَالَهُ قَدْ  
 كَمَعَ

قال القوم  
 ما قلنا  
 كذا ما  
 قد قيل  
 حيد  
 من قبله







فان كل حاسه لها حظ من المحكام الشرعيه وللمسمع الوجوب  
كما في قراه الجهرية والمخبره كما في سماع الغناوات للهو  
وللبصر الوجوب كما في الاطلاع على العيوب ارايه النجوم  
كما في تحريم النظر في المحرمات والمساحك الوطى ومقربا  
بل المناكحات كلها الغرض اياهم منها المس وتعلق بالمس  
اللباس والاواني وازاله الخاضعات فخصيل الطهارات  
بالذوق لحكام الوطى والشرية والصيد والربح واما  
لدفع الضرر فهو حفظ المقاصد الخمس والثاني وهو الذي يكون  
مقصودا بالتبع فهو كل وسيله الى المديرك بلجواس او الحفظ  
المقاصد ويحي مفضلا الحكم خطاب الشرع المتعلق بافعال  
المكلفين بالافتضا او التحيير او الوضع والامتناع هو الطلب  
اما الوجوب مع المنع من النقيض وهو الوجوب والامتناع  
المذب اما للعدم مع المنع من النقيض وهو التحريم والامتناع  
الكرهه والتحيير الاباحه والوضع هو الحكم على الشي بكونه  
سببا او شرطا او مانعا او اضاف بعضه الصحة والبطالان الغزبه  
والرحضه والتقدير والحكمه والورعه الاول طاهره ولما  
التقدير فيقسم الى متصور باستعماله او الى عاجز عن مثله  
كالما بالنسبه الى مريض يتضرر باستعماله فانا محفل الموجود  
معدوما اي يقدر معدوما او محفل المعدوم موجودا او مثله

ملغى في  
دفع الله

الاولى التقرين  
يقال الحكم مدلول  
اسم وان لم يتحد  
الدين والمدلول  
يجزى كذا اعلى  
القول بالعلم النقيض  
وقد علمت فانه

البر

الديه تقدر داخله في ملك المقتول قبل موته لتورث عنه  
ويقضي منها ديونه فانه تقدر الملك المعدوم موجودا للضرر  
تجديد اليه في الصوم قبل الزوال وتغطف هذه السنه  
الى الفجر مع ان الواقع عدم اليه تقدر الملك في قوله عتق  
عبدك عني ليس ذلك كله من باب لكشف للقطع بعدم هذه  
المقدرات واما الحكمه وهي مستند قصا الحاكم كالفراغ اليه  
واليمين للتكول والحق ان هذه الثلاثة القسام يمكن ردھا الى  
الوضع فاما واجبه وسبب في صحة القصاص طهرات  
الخطايا ما تكليفي او وصفي وليس بينهما من جمع بل يقتسمان  
اوساما ما حماه كاليه كالتطهارة عن الحدث والخبث والسبا  
المجود التي من فعل العبد والضرر فاما واجبه وسبب لعصيه  
الذم وغسل الميت واجب بشرط في صحة الصلاه عليه وباقي  
لحكامه واجبه وسبب في سقوط الفرض عن الباقي والى  
عكاف ندب في سبب في تحريم محرماته والنكاح ندب في سبب  
اشياء ثانی والطلاق مكروه او واجب في سبب في التحريم الوطى  
والرضاع مستحب في سبب التحريم والزنا وامثاله محرم وسبب  
في الحبه التعزير والقصاص والعنق ندب في سبب المحرمه  
وقضي عن كاسباب الحدث ولست من افعال العبد  
كالنوم والاحتلام والحيف واوقات الصلوات وامر بويه الهلال



فانها اسباب محضه وحول الحول شرط حكمه لوجوب الزكاه  
والحيض مانع من الصلاه والصوم وجعل بعضهم صابط هذا  
ما لا يغفل فيه للمكلف ومنه الورث فانه تلك محض بعد وقوع  
السبب <sup>تلك</sup> لا غير كالنظوعات فايها تكليف ليس بها  
سببيه ولو شرطيه ولو تابعيه وكذا الزكاه والصوم والحج والى  
لتقارب بنيه للحفظ هذا اذا لم يلحظ اعتبار سر آله لزمه او سقوط  
الخطا واستحقاق الثواب لمامع ملاحظتها فانه يزول هذا القسم  
الى السببيه لو ان السببيه حاصله بالنسبه الى ما ذكرناه  
مبدأ تكليفي وعقابه وصحي فان النفقه وجوب سبب الملك  
الروجه والحضانه سبب للحفظ واستيفاء الحدود والقرين سبب  
للرجوع عن المعصيه والقصاص سبب لتسلط المقتضى له ومن هذا  
القسم البيع والرهن والحواله والضمان الشركه والوكالة الشفعه  
والاجاره والمزارعه والمساواه والقراض والجعالة والوصيه  
والهبه السابقه والعاريه والوديعة اذا فكرت فان ذلك كله  
مباح وقد مستحب او يجب بترتب عليه بعد وقوعه لحكامه  
تاعه مدار الاحكام عند اربعة الكتاب السنه والى جماع  
ودليل العقل اما الكتاب فدل على حجيته كونه كلام الله الذي  
لستحليل عليه الكذب والقيح وادلته قيمان نص وظاهر النص  
هو ما لم يحتمل خلاف ما فهم منه كمن دللته على المفهوم منه  
البحر

7  
راجحه وتقابل النص المحمل وهو ما يحتمل خلاف ما فهم منه كمن  
دللته على المفهوم منه راجحه معه لحد الطرفين وتقابل  
الظاهر المأول وهو ما في دللته لاحتمال كمن مع مروجيته  
المحتمل ويشترك النص والظاهر في المحكم والمحمل المأول في  
التشابه واما السنه فهي اما بنويه ودليل حجيته الكتاب بخوما  
آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله ليبين لنا  
ما نزل اليهم واما اماميه ودليل حجيته قوله صلى الله عليه واله  
اني تارك فكم الثقلين كتاب الله وعترتي وآيه الطهاره نص  
في الباب اشراط وجوب وجوب معصوم في كل وقت دليل حلي  
ايضا وكلامه اما قول واقسامه كما تقدم او فعل واما بيان نابع  
للمبين في وجهه واما ابتداءي فلا حجه في الجمع علم الوجه  
او قدرته فان كان بنويا حجة الى استحالة النسبه غالبا وان كان  
اماميا محتمل واما الى جماع وجوب دخول المعصوم الذي لستحليل  
عليه الخطا واما العقل فقد يكون مع استقلاله ضرورة او نظرا  
وذلك يكون كمال استقلاله وله اقسام كثيره من مفهوم موافقه  
لخالقه او علمه مفوضه او ايجاد طريق كما هو مذكور مفصلا  
في الاصول وفي حجيته هذا القسم الثاني خلاف بين الفقهاء وفي  
بعضه الحجية اقوي كماله المنصوصه ومحمد الطريق وبعض  
المفهوم الموافق وهو ما يكون بثبوت الحكم في المسكوت اولي الاحكام



المأخوذة عن الودله كثره تضمنها كتب الفقه والاحاديث ولست تنبسط  
 العلم من المبدأ المذكورة قواعد حسارة واليهما كثر من الأحكام  
 سياتي بيانها ان شاء الله تعالى والاصل ويعتبر بها باليقين  
 لا يرفع بالشك وهو راجع الى الدليل العقلي على اصاله عدم الحكم  
 السابق ويثبت عليه قول النبي صلى الله عليه وآله ان الشيطان  
 ليأخذكم وهو في الصلاة ويقول له احدثت حدثت فلا ينصرف  
 حتى يسمع صوتا او خيرا رواه عبد الله بن يزيد ابو هريرة ومثله  
 رواه عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير  
 امره ان لا يعبد الله مخلصين له الدين لقول النبي صلى الله عليه وآله  
 اما الاعمال بالنيات واما لكل امرئ ما نوى والقدر ما يصح له  
 عما بالنيات واعتبارها بقيد الثاني ان كل من نوى شيئا حصل له  
 وان لم ينو شيئا لم يحصل له لقضيه الحصر قيل السنة الجاد  
 الفعل على الوجه المأمور به شرعا او رد عليه ارادته تعالى لما قرر  
 من كونه مريدك للطاعات عندنا او الكاينات عند الخصم مع انها  
 لا تحيى به ويريد مقارنته قلنا لا يخرجها بناء على قول السيد فقبل  
 يتعلق بالقلب فاستقام فهي اذا اراده قلبه كالجاد الفعل على  
 الوجه المأمور به شرعا ان المشقة سبب السير لقوله تعالى  
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لقوله وما جعل عليكم في  
 الدين من حرج ولقول الله تعالى لا يعثب عليكم بعثت بالحنيفية

الشي

السجدة وقوله صلى الله عليه وآله ان الدين لقوى لن شاق  
 الدين احدا الى غلبة فشددوا وقاربوا وقوله صلى الله عليه وآله  
 ليسوا اولي تعسر ولا يسروا ولا تشدوا تحكم العرف والعادة  
 او فرضا بتغا النص الدعوي والشرعي وانما يعمل الخطاب  
 على الحقيقة العرفية كخطابك لا يفهم وينبه على الغبار العرفي  
 ما راها للمؤمنين حسنا هو عند الله حسن وهو من المراسيل  
 ووقفه بعضهم على عبد الله بن مسعود وربما اوجب على غيبة  
 العادة بخبري قوله ليستأذنكم الدين الايات فان هذه الايات  
 وقت حرت العادة فيها ما لا يتدال ووضع الثياب وقول النبي  
 صلعم لزيب بنت جحش خيضي في علم الله سنا او سديا  
 كما خيضر النساء وقوله المكيال المدينة والوزن وزاهلك  
 فان اهل المدينة اعتادوا الكيل كان الخلو اهل مكة الوزن  
 لمكان فتحهم ولأنه صلى الله عليه وآله قضى في ناقة البراء بن  
 عازب لما افسدت حايضا ان علي اهل الخوايط حفظها بها في اعيانها  
 اهل الماشية حفظها ليلاء وهو ظاهر في اعتبار العادة واما  
 قوله صلعم من عمل عملا ليس عليه اثرنا فهو رد فيحمل ان يقال  
 المراد ما عليه المسلمون وهو يشمل ما هم عليه من حيث ليس شرع  
 او العادة او يقال اعتبارا لعوايد حيث هو عن تأثره وعمله  
 نفى الضرر مستندة قوله صلعم في خبر ابي سعيد لا ضرر ولا ضرار



استبد به ابن ملحه والدار قطني وصححه الحاكم في المستدرک وقد اورد  
 به مؤخره **ا** ما كان من فعل واحد وهو ضرورة ما كان من اثنين فهو  
 ضرر لانه فعال من المضارزة الصادر من اثنين وان كان مضاره  
 الثاني غير مهي عنها الوقوعها مجازا وسماها ضررا اتباعا للضرورة  
 كقوله تعالى وجزا سبييه سبييه مثلها او يقول الثاني فهي عنه  
 ايضا لانه عدول عن طريق العفو والمحسن كما قال صلح اذ الوما  
 الى من ائتمنك لا تخن وخالك **ب** ان الضرر ما يتضرر به صاحبك  
 ولا يتفقع به والضرر ما تضره به وينفعك **ج** ان الضرر اسم الضرر  
 مصدر والهي عن الفعل الذي هو المصدر وعن ايصال  
 الضرر الى الغير الذي هو الاسم وهذا الخبر معناه النهي في  
 سباني في فصل مفرد جملة مما يتفرع عما هذا الخبر من الحكم  
**النقط الاول** في القواعد العامة المترتبة على المقدمات  
 السابقة وما يتفرع عليها من المسائل وفيه مطالب **المطالب**  
**الاول** في تفصيل اقسام الحكم وفيه فصول **الاول** في الوقفات  
 وفيه قواعد وفوائد **فائدة** الواجب ما يلزم تاركه لا الى بدل  
 ويطلق ايضا على ما لا بد منه وان لم يتعقبه ذم ويتفرع عما  
 ذلك امور **ا** بینه الصبي في رتبة الواجب **ب** ما يستعمله  
 في الطهارة الكبرى هل يلحق بحكم الاستعمال **ج** ان طهارة  
 الواقعة في الصبا محرر يديحي انه لو بلغ الجبل عاتقا **د**  
 ان

ملغى قوله  
 وفقه الله

ان صلاته في اول الوقت صححة ولو بلغ بعزها والاصح وجوب  
 الوعاده في الموضوعين **ا** انه لو غسل ميتا او صبا عليه هل  
 يعتد به والاصح عدم الاعتداد قلت **ب** ومن هذا المورد السيلان  
 عن الجماعة والاصح عدم الاعتداد به ويتفرع حصيد  
 فرعان **ا** لو سلم على المصلي فرد صبي لا يكون ذلك مستقفا  
 للفرص عن المصلي فتبطل صلاته لو استمر على الترك على قول  
 قوي عندني خلافا للشيخ **ب** انه لو سلم الصبي على المصلي  
 هل يجب عليه الرد وفيه نظرون عموم الآية المقتضية لوجوب  
 التكليف عدم قصده استقراء الوجوب يتفرع عليه بطلا  
 الصلوة ترك الرد وعدمه والحق الوجوب في افعاله الترتيبية  
 توصف بصفات ما يرتب به ولهذا يوزن الوجوب في الواجب  
 والندب فيه فيستتبع ذلك احكام وقوله من جملة هنا  
 وجوب الرد وهو المطلوب **تقسيم** الواجب ينقسم اقساماً  
**الاول** ما كان له عيان وهو ما اراد الشارع ايقاعه من  
 كل واحد من المكلفين واما على الكفاية وهو ما اراد  
 ايقاعه في الخارج كدوم ما بشر بعينه **ا** الواجب اما صريح  
 وهو ما يفضل وقته عنه او ما لا يسوغ تأخير عنه واما  
 موشع وهو مقابله فهما **ب** الواجب اما ان يلحق عنه  
 عن وهو المعين ويجزى وهو المخير وقد يترك بعض هذه من

لا ينظر اليه



بعض **قوله** الواجب لعيني شريعته الحكمه في تكراره كالمكرر  
 فان مصلحتها الخضوع لله عز وجل وتعظيمه ومناجاةه و  
 التذلل بين يديه والتفهم لخطابه والتأدب بأمره وكما  
 تكرر تلاوته تكرر هذه المصالح الحكيمه والواجب  
 الكفاية العرض منه ابراز الفعل الى الوجود وما به فخال  
 عن الحكيمه كاتخاذ الغير من اهلكه **فصله**  
 الحنازه وجوبا كفايا لان العرض الدعاء وبالمره يحصل  
 ظن المحابه والقطع غير مراد فلا تبقى حكمه في الدعاء بعد  
 ذلك خصوصيه هذا المبتدأ وانما قدنا بالخصوصيه لان  
 الاحياء البريه يدعون للاموات كاعيا وجه الصلاه **قوله**  
 الواجب على الكفايه له شبهة بالنفل من حيث سقوطه عن  
 الدعاء بفعل الباقيين وقد سقط بالعرض له فرض العين  
 كمن لم يرض يقطعه برضه عن الجمعه وان كان غيره من  
 القواب قد يقوم مقامه ومن ثم ظن بعض الناس ان  
 فرض الكفايه افضل من فرض العين من حيث انه يسقط  
 بفعله لخرج عن نفسه وعن غيره **قوله** كل جوار استناد  
 الى فضليه الزياره الثواب المدح والاسقاط الدم اما  
 الشروع فيه فانه يلزم انما غايته الجهاد وصلاه الحنازه  
 ومن جهة ان له شيئا بالذهب حارة يستجاب عليه كالحج

رض

ع

على الجهاد وبما جاز اخذ الوجه عا فرض العين كالبنا  
 من ادم واطعام المصطر اذا كان له مال فانه يطعمه ويأخذ  
 العوض **قوله** بقسم بعضهم الواجب على الكل على الاطلاق  
 والى الكل الذي يقال فيه انه واجب فيه اوبه او عليه او  
 عنده او منه او عنه او مثله او اليه وذلك في خطاب الشرع  
 قد يتعلق بخبري وقد يتعلق بكني وهو القدر المشترك  
 بين افراد جنس دون خصوصيه او فراد فالنطاق بالخير  
 كالو من الشهادة بين التوجه الى الكعبه والواجب الكلي  
 مطلقا هو المحير والواجب فيه هو الموسع والواجب به  
 تقسم الى سبب لوجوب و آلة الفعل مثال الاول نطاق  
 الروا سبب وجوب الطهر في كل يوم كان ومطلقا ذلك  
 سبب لوجوب الضمان ومطلقا ذلك النصاب سبب لوجوب  
 الركاه اذ خصوصيه للذهب الفضه مثله وذلك للمنصوب  
 سببا لما هو المطلق الذي هو قد مشترك بين النصب و  
 مثال الثاني نطاق الملقى الوضوء والغسل ومطلقا التراب  
 في التيمم ومطلق المساقط والحجار في الري والساقط في الدخول  
 الرقيه في العنق وهكذا جاز عن معالطه وهي ان يقال المدعي  
 ان الوضوء من هذا الوضوء واجب في الوضوء واجب بالوجه والى  
 خرج عن الاجماع فيجب منه والى لا يتبع الوجوب ويقال

سبب الوجوب



المستأنس وكما النهاية في العدد فعدة عشر استركت كلها  
 في تعلق الوجوب لغيره في كل واحد منهن  
 لخصه وصية **قاعدة** الأمر التخييري يتعلق بالقدر المشترك  
 وهو مفهوم لحد هلاله في غير منه وتعلق التخيير بخصوصاً  
 لا يوجب عليه غير واحد كما لا يجوز لما يخلو بالجموع  
 وهل يصح التخيير لغيره من بعضه لأن متعلقه وهو مفهوم  
 لحد هلاله وهو مشترك بينهما فتخرج جميع الأفراد لونه لو  
 دخل فرد إلى الوجوب لدخل في ضمنه المشترك وتخرج من  
 لا يقال بتفصيل الحدين والزم والبس فانه منهي عن الترخيص  
 بانهما لا يقول الحريم هنا ليس على التخيير لونهما تعلق  
 بالجموع عيناً بالمشارك بين الأفراد ولما كان المطلوب  
 يدخل في ماهية المجموع في الوجود عدم الماهية تحقق لعدم  
 جزئها لجزئها إلى جزئها كان فأي تحت تركها خرجت  
 هذه التهي عن المجموع لانه نهى عن القدر المشترك بل لأن  
 الخرج عن هذه المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع  
 عن العهد بواحدة لونهما وكذا نقول في خصال الكفارات  
 لما وجب للمشارك حرم ترك الجميع لاستلزامه ترك المشترك  
 بالجملة ترك الجميع لونهما لغيرهما من الخصال ولا يوجد  
 على هذه الصور التي هي متعلق بالمجموع لونهما مشترك وكيف

المستأنس وكما النهاية في العدد فعدة عشر استركت كلها  
 في تعلق الوجوب لغيره في كل واحد منهن  
 لخصه وصية **قاعدة** الأمر التخييري يتعلق بالقدر المشترك  
 وهو مفهوم لحد هلاله في غير منه وتعلق التخيير بخصوصاً  
 لا يوجب عليه غير واحد كما لا يجوز لما يخلو بالجموع  
 وهل يصح التخيير لغيره من بعضه لأن متعلقه وهو مفهوم  
 لحد هلاله وهو مشترك بينهما فتخرج جميع الأفراد لونه لو  
 دخل فرد إلى الوجوب لدخل في ضمنه المشترك وتخرج من  
 لا يقال بتفصيل الحدين والزم والبس فانه منهي عن الترخيص  
 بانهما لا يقول الحريم هنا ليس على التخيير لونهما تعلق  
 بالجموع عيناً بالمشارك بين الأفراد ولما كان المطلوب  
 يدخل في ماهية المجموع في الوجود عدم الماهية تحقق لعدم  
 جزئها لجزئها إلى جزئها كان فأي تحت تركها خرجت  
 هذه التهي عن المجموع لانه نهى عن القدر المشترك بل لأن  
 الخرج عن هذه المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع  
 عن العهد بواحدة لونهما وكذا نقول في خصال الكفارات  
 لما وجب للمشارك حرم ترك الجميع لاستلزامه ترك المشترك  
 بالجملة ترك الجميع لونهما لغيرهما من الخصال ولا يوجد  
 على هذه الصور التي هي متعلق بالمجموع لونهما مشترك وكيف



لو يكون كذلك من المحال للعقل ان يعقل فردا من فرع او  
جزء من كل مستترك ولا يعقل ذلك المشرك المنهني عنه لاشتمال  
الشيء على الكائن بالضرورة وفاعل الاختصاص على الاعتم فلا يخرج عن  
العهد في الشيء لانه كل شيء فرد **فرد** ان يكون التخيير من الوجوه  
والذات لاجان التخيير بين جزئيه وكل لا يبين امور متباينة وذلك  
كتخيير النبي صلى الله عليه واله في قيام الليل بين الثلث والنصف  
والثلثين وتخيير المسافر في الاكل ما كان له من البقرة من المقصر والتمام  
وتخيير المصلين في الخير بين التسبيح ثلثا او مرة وتخيير  
المدين في انظار المعسر والصدقة ومن هذا ان قال اليد افضل  
من الوجوه سجي لجنه فليقع التخيير من ما يخاف من عاقبته  
وبين ما لا خوف فيه كخير الاسراء انه عليه لسلخين بين اللبن  
والخمر واختار اللبن فقال لعبد ربه علم اخبرت الفطره ولو  
اخبرت الخمر لغوت لانتك ليس هذا التخيير بين المباح والحرام  
لان سوا الغايه ترجع الاختيار لفاعله **باب** التخيير في  
الكفاره فخير شهره وخير الامام بين الفداء والاسترقاق  
والموت في الوشيرة بين القتل والصلب القطع فاختار الخيبر  
المسلمين وكذا في التعزيرات والاقربان خير شهره  
للمسلمين هذا القليل وخير المراه للسته او السبعة اذا  
كانت متخيرين مع انظار الاخبار لان شهره وكذا خيره

المكلف

المكلف بين الحقائق وبنات اللبوت في موضع امكان الاختيار  
وقد يقع التخيير بين المباحات والمكروهات **باب** الوجوه  
منه فوري وهو ما يجب المبادره اليه في اول اوقات الامكان  
وما ليس كذلك فهو على التراخي واختلف في مجرد الامر  
العاري عن القران فعند بعض الاصحاب انه فوري عند  
الامر بصلاته له وللتراخي فضا امورا اذا الصلاة عند  
دحول الوقت يظهر من كلام بعض الاصحاب انه على الفور  
لكنه اعني عن دين من اخر الحق عديمه فضا الصلوات  
الغايه ما لا يكون علي انه للفور سواء كانت عمدا او سنيانا  
لعذر او لا اخذت اوله والاقرب الى التراخي استنباه المرتد  
فالمراد انه الى ثلاث ايام **باب** دفع الزكوة فليخس كل اخذ كادي  
غير عالم به او عالم مطا بقدر السلام لفا التبعث في قوله  
في قوله ولو انه متوقفا في الحال فتأخيره اضرار كاضرار الفقرا  
والهائمين وتأخر حقهم والرايين شايخ ماله وكذا كذا للاحا  
الولد له عليه وجواز عزه من الموت اذا سلامه من المشرك  
فهنا والجهاد والحسبه لما في التأخير من المنفعة على المعصية  
وكذا الكفارات لانه كما لو تدر الوحدة على الفور **باب** لو حذر احدا  
او حفرا او لم يتم يطالب بتمام العمل او رفع اليد والاقرب انه  
ليس على الفور **باب** حق الاستمتاع بالرجل اذا طالب بوجوب

من غير طمأنينة

ديت

عبد ربه على الرضى



هذا هو الحق  
في كل وقت  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

المطالبه على الفور كذا حقها منه في اربعة اشهر وحق  
القسم والنفقة والبيع عليها لو طلب مهلت بقدر التظريف  
والتهيئة **١** اني لو لم يقل على الفور او قبل لزم حتى يفرغه  
ما لم يفرغه **٢** لو ذكر الشفيع عنده التزاعل المدعي عليه اليه  
لحل يلائه ايام **٣** لو سال المولى المظاهر لفظا بعد انقضاء  
الملك لم ينظر الوان يذكر عدرا ويخرج الى القضاء **٤** اذا  
اعتد الروح بالنفقة وقلنا لها الفسخ بحكمه **٥** اذا سكت  
المدعي عليه عن الحوائج قيل يزاد اليه من على المدعي في الحال  
او يفتي باليكون وقيل لا يقول الحاكم بثلثا **٦** المتهم قتل  
خمس ثلثة ايام **٧** اذا ردت المهر على المدعي وطلب الو  
مهر فالو قري لحاشته ولا تقرب له مهاله **٨** **فصل** السنه  
تزارف المسكن على ما يراه التطوع والفضل والعرفه  
وقد اطلق على الوجوب مواضع **٩** ما ورد في التمسك عنه الله  
**١٠** غسل الاموات سنه **١١** قول ابن بابويه الفتوت سنه  
ولحيه من تركه متعمدا في كل صلاه ولا صلاه له  
**١٢** قول الشيخ الرمي مسنون وفسره ابن دريس الوجوب  
وكل هذا يراى به البتة بالسنه وقيل المشترك **فصل**  
**الثاني** في اقسام الوضع وفيه الخباث **١** وعرفت ان ينقسم  
الى السبب والشرط والمانع والسبب لغة كل درعه الرية  
مطلوبه اصطلاحا كل وصف ظاهر منضبط ذلك الدليل  
على كونه معروفا لا يثبت حكم شرعي بحسب يلزم من خلو  
الوجود ومن عدمه العدم وقد تخلف الحكم عنه اما الوجود

هذا هو الحق  
في كل وقت  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

بالحق والله  
وهم الله  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

مانع

مانع او فقد شرط ووجود الحكم بدونه محال لان المراد به  
نوع السبب اذا عدم بعض اقسامه ووجد الحكم عند صرف  
اخر فهو مانع لذلك الاخر او نقول الحكم الخاص المستند  
الي سبب خاص يمنع وجوده بدونه والشرط لغة العلامة  
وعرفا ما يوقف عليه التام فحينئذ يلزم من عدمه العدم  
ولو يلزم من وجوده الوجود كالطهارة للصلاه والحول للركاه  
والمانع بحسب ما به **٢** في اقسام السبب احكامه وفيه قولان  
**فصل** السبب اما معنوي او وقتي فالاول هو كون الوصف  
مستلزما لحكمه باعثة على شرعيته الحكم كالزنا فانه سبب الحد  
والملك فانه سبب الاستفاد والوفاء في المباشرة واليد  
فانها اقسام بالاضمان وطريق السببيه قد يكون العقل وقد  
يكون الشرع وقد تقدم والثاني ان لا تكون هناك حكمه ظاهر  
سواء مجرد الوقت كاقوات الصلوات والركائت والصوم  
والحج **فصل** العله كما يدلها المناسب للحكم المرتك عليها  
سواء جعلنا هانا عته او معرفه الحكم والسبب اعلم من  
ذلك اذ في الاسباب ما لا يظهر منه المناسبه والعله اقسا  
الخاصه في وجوب الغسل وانما تستيقظ طبقا فاناس  
ذلك الوجوب لزاله بالغسل وشبهه **٢** الزنا في وجوب  
الحد لا يترموذ الى اختلاف الاسباب فيقع المقاطع التدرج  
فاناس في وجوب الحد للردع عنه **٣** القتل عمدا لكان في  
سبب في وجوب القصاص فانه سبب في اذهاب النفس  
المطلوب بقاها للقيام بعباده الله تعالى فجعل الردع  
عنه القتل ليكون سببا في بقاء الحياه كما اشار سبحانه  
بقوله ولكم في القصاص حياه **٤** الكبير لا يعد شرعي في



الفسق وانها امر فاحش عقلا وشرا فلا يناسبها قول  
 الشهادة من الملتزم بها بل يجب رد شهادته ليردع هو  
 وامثاله عنها ولو كانت الكثرة لعدم كونه الكراه وشرب  
 الخمر لا ساعه المذمة لم يكن ذلك قادحا في ثبوت مو  
 الشريعة والسبب الذي لا يظهر فيه مناسبه وان كانت  
 مناسبا في نفس الامر كما بين في اصول مثاله كالذلول  
 وباقي الاوقات للمصلات والحدث الموح للوضوء والغسل  
 والاعتدال مع عدم الدخول استيناف العدة في المسيرة  
 بعد التزويج المرد له في السعي ورمي الجمرات وتقدم بصغ  
 على الوقوف في مرات الغزق على القول بالوجه مع عدم التور  
 مما وردت منه فان العقل لا يفتدي الى وجه الحكمة المقضية  
 لضرب هذه الاشياء اسبابا دون غيرها او شرطا او موقعا  
 بالحكمة الطاهر وبما مجرد الودعان والوقاية ولهذا قيل  
 ان التواتر في هذا النوع التعبدية اكثر لما فيه من ليقاد  
 المحض في العبادة فهو ابلغ في الاخلاص مما يفتدي العقل  
 الى علمته فانه لمكانات العلم باعته على الفعل ولا يقع خلاصا  
 ومن هنا عمل بعضهم بالحدث الضعيف في فضائل الاعمال  
 محاطة بما قوة التوطي على امثال الامور ليس ذلك بعيد عن  
 الصواب **قوله** السبب الموحى يكون قولنا كما العقول وال  
 يقاعات ومنه تكبيره الى حرام والتلبيات قد يكون فعليا  
 كالصيد والولقاط والحيات والحيات الموات والكفر والزنا  
 والرقعة وقتل النفس المعضومة والوطء المقر لكل المهر  
 وذهب بعضهم ان العقل اقوى من القول لاصحة من محو  
 والعبد فان السفيه لو وطئ امته فاحبها صارت ام ولد

وواعقها لم يتقد ولو انقط العبد دون الدرهم او اصطاد  
 ملكه السيد اب شاء ولو ذهب لم يملك السيد ان يملك  
**قوله** السبب المسبب اعتبار الزمان مقارنه وعندها وهي  
 اعتبار ما يقارنات بالشرب والزنا والسرقة والمخاريق المقارن  
 له حقائق الحد وقيل الكافة حقائق السلب مع الشرط **قوله**  
 بدوه في الاصح ومثل ذلك مقارنه الملك لا سببه مع السبه على  
 الامور كالحياة والاصطياد والخذ والمعدن والاحتطاب  
 والاحتشاش والحيات **قوله** ما تقدم فيه السبب كقدم غسل  
 الجمعة في الخميس وغسل الاحرام على المنقبات واذا ان الفريلا  
 وركاه الفطره عما قول مشهور ان جعل السبب الشهر  
 فيكون المقارن تقدم الركاه قبل الحول **قوله** او مشهور  
 عما قول ضعيف ومن هذا القسم ايضا يؤيد بالدين الموارث  
 انها لو خبث او بعد الموت وهو بعد موته في ذلك شيئا والورث  
 اما حالما كان ملكا لم قبل الموت واما قبل العلم ملكة قتل  
 موت يفتدي عنه الى ورثته الى انه عما هذا التقدير لا تقدم  
 الحكم على سببه وهذا التقدير واجت لوجوب قضا ديونه  
 وانقاد وصاياه وربما الدرم بعضهم خوارج ملك الميت في  
 هذه الصورة واعلم انه لو خول تقدم دم المتعه على الحرام  
 بل لو صومه على الطاهر ولو خول الصبي قبل موته  
 ولو فدي بالسنن الطيب الخلق ولو خول النذر قبل طه  
 ولو كفارة الظهار قبل العود ولو كفارة القتل على الزهو  
 ولو كفارة الممن على الخنش **قوله** ما اختلف فيه ووقع فيه  
 شك وهو صيغ العقول واليقاعات فقبل مقارنه  
 الحام الحرف الحيز من اللفظ وقيل بل يقع عقبة قبل

اي مثل الذي يدار  
 السبب

ان يكون زكواها وشهر  
 رمضان يملكه بحد  
 بطلان هو افضل

جوعه  
 لا يملك  
 الصد  
 يجوز بعد لا  
 المسعة



ويتفرع على ذلك امران **أ** لو رفع الكافر ابنه الصغير امراه  
 بالغه ثم اسلم اليه المراه معا فان قلنا بمقارنه الجبر **الاجبر**  
 اسم النكاح لقدم سبق اسلامها وان قلنا بالتعقبات **واسلام**  
 الولد الحلي لما حصل بعد اسلام ابيه فيكون اسلامها سابقا  
 فينفذ النكاح **ب** لو باع المفسد ناله من عزيه بالدين  
 دين سواه فان قلنا ان ارتفاع الجبر الجبر الاخر من  
 البيع **ج** وان قلنا بتحققه بطل لان صحة البيع موقوفه على  
 رفع الحجر الموقوف على سقوط الدين الموقوف على صحة البيع  
 فيكون الجبرم بضمه البيع هنا لان هذا الحجر حق العزم  
 والعرض منه عدم ردول المرد به وهو منفي ههنا كما لو باع الزم  
 الرهن من المالك فيقول مجرد القول معه فحق برفع الحجر  
**قاعله** السبب السبب قد يتخذان وقد يتعدان ومع التعدد قد  
 يقع دفوع مرتبة ثم قد يتداخل السببان فيسببان قد يتباين ههنا  
 من حيث **أ** الخادما كالقدن والحداد لصدره القاسق او العدل  
 ان لم يعتد بنبته الفسوق كالدولك لا يجب صلاه الظهر ولو  
 اعتد بامسيته سبعا تعدد للسبب **ب** ان تعدد الاسباب  
 والمسبب لحد كاسباب الوضوء الموجهه له فيجري عنها وضوء  
 واحد اذا نوى رفع الحدث اطلق فان نوى رفع واحد منها  
 فالوجه ارتفاع الجميع وان نوى رفع غيره فيبطل وان  
 تعددت اسباب الغسل كالسجنا او قربا به كذا في تفصيل  
 بعض الاصحاب بنبه الخنايه المحرمه عن غيرها وعدم جبر  
 غيرها عنها بعيد والاصل ان المرتفع ليس بفرض الحدث  
 بل المنع من العباده الشرطيه به وهو قدر مشترك بين الجميع  
 بالخصوصيات ملغاة وفيه نظير لمنع الغا للخصوصيات

فيكون عند كل ركن من ركني  
 العبادات والعبادات  
 والعبادات والعبادات  
 والعبادات والعبادات

نظر  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

فان خصوصيه الخنايه لا توجب الوضوء خلاف غيرها فان هذا  
 صريح في اعتبار الخصوصية فلا يجري عن غسل الخنايه غيرها  
 لكن ان نوى خصوصيه توجب الوضوء الغسل وجبا ولا  
 الكفائي بالغسل وحده كنبه الخنايه واما الاحتياط لغسل الميت  
 لو مات حيا او حيا فليس هذا من الغسل بالموت يرتفع  
 التكليف فلا سفي للاسباب المتقدمه اثر وماروي من انه  
 يغسل غسل الخنايه بعد موته يوجب عدم التداخل في الغسل  
 المسوقين الى الوفا وانما الميت فليس له هنا مدخل في  
 في قول الغسل اذا كان مسلما واختلفوا في تدخل اسباب الغسل  
 المدويه اذا انقضت اليها واجت ظاهر الروايات التداخل واقول  
 يمكن علمها على الدخول النفي فلا دلالة له هنا على التداخل هل  
 يشترط بنبه السبب كقولك ليقول يغسل الله عليه واله  
 المال كل امرئ ما نوى فتشكك حينئذ مع انضمام الواجب  
 الغسل الواحد يقع عا وجهين متباينين مع ان هذا من فروع  
 السبب مع القول باخذ ابنه تلغي القرية في الاسباب خصوصا  
 مع الاشتراك في الوجوب بالخنايه والحيفه المساء المشترك  
 في الذب كالجرحه والرباره والوجرام فان لا لاعتما توجه  
 وطاهر المحقق اعتبار بنبه السبب في الغسل المدويه دون  
 الوجبه قال ورما سببه الى التحكم وليس في العرض الوجبه  
 روال المنع من العباده وهو قد مشترك لما تقدم اما المندوبات  
 والعرض فيها التطريف كحائها والخصوصيات مراد منها والمتحكم  
 من سببه الى التحكم فان **ب** عا القول بالغا القرية يلغى  
 السبب كما سبق قل **ب** ذلك في الوجبه او المندوبه وحسب  
 اعتبار جهة الذب والوجوب ما من حيث سببه نافلا فان

لا يثبت ان الغسل  
 بعد الغسل الواجب



منه السبب مستحضر للفعل ولا قائل باجتنابه القربة عن شخص  
 الفعل وبيان ان النواوي الغسل المطلق تقر بما عرفت عن السبب  
 في شرعية الغسل بل لم يشرع به غسل لا لسبب فذلك وجوب له  
 في الشرع محسنا لما حصل الغسل عباره عن قصد الى السبب  
 وعند الجرح عنه يكون فعلا مطلقا بوصف بالتقرب يقال  
 هذا سبب الاحتياط بسببه القربة في الطهارة مع انه قال يجمع  
 من قول العلماء ما قول بالزامه ههنا والقائل ليس جمع الامامية  
 حتى يكون اجماعا لا يجوز رده مع انه يمكن الفرق بحال الوجوب  
 لنفسها كما قيل في غسل الجنابة ولعل القائل يستدرك باحتياط  
 القربة السارحة في مسكاته الاخر وقول بعض المفسرين  
 والعقباتان جميع الوضوءات والغسل الواجب واجبه لنفسها  
 فان قلت الحساب معتبر على المذهبين لم يشترط طهر  
 وبه القربة قصد الحساب فذلك في الغسل المبدوء به كقول  
 الفرق عند قول بالوجوب لنفسه ان السبب في الواجب فاعلي  
 وفي المذهب غاي وظاهر ان الغاية معتبرة في كل فعل اختار  
 وبه استدلال المتكلمون على علم الله وارادته والعديله منهم  
 على اعتبار الغرض في افعاله تعالى من المدخل في وجبات الاطوار  
 في يوم واحد للكفارة عما قول وتدخل ما عدا الوطى في قول  
 بتدخل مع عدم تحلل التكفير في المحدث الجنب وعدم التداخل  
 في المختلف الجنب مطلقا وفي المحدث مع التحلل في قول وهو الفرج  
 ومنه تدخل مرات الوطى بالشبهة بالسبب الى وجوب مهر  
 واخذ ان الحدث الشبهة ولو تعددت فلا قوي عدم التداخل  
 ومنه تعدد وطء المكروه نعم تدخل مرات الزنا سوحتا  
 واجلاد من المدخل اسباب السرقة في الاحتياط بقطع عضو

في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط  
 في سبب الاحتياط

واحد ولم يطهر به وفي الرواية لو قامت السببه لسرقه اخرى  
 بعد القطع قطع ثانيا ومنه بعد وان بعد منه اذا تمسك للقطع ثم قامت  
 السببه باخرى ولو شك في تدخل اسباب المحاربة في قطع واحد  
 او قتل او نفي وكذا اسباب القذف او حجب في حد واحد وانما الحد  
 وكذا الترتيب وان تغاير حسن المشروب وفي تدخل اسباب  
 التعزير شك اد تعزيره بالزيادة هل يكون من باب تعدد  
 التعزير ام لا ان تعدد السبب لكن تختلف الحكم فيقسم  
 حسيلا اقسامها ما يمكن فيه الجمع بان يندرج احدهما في الآخر  
 كما هو اذا نوى تدخل السبب فربما لو نافله وانته والظاهر  
 احرازها على التحية وتختل العدم توفية لحق الاسباب مع  
 اختلاف الاحكام ومنه اذا الوضوء المستحب كوضوء قراءة  
 القرآن بالوضوء الواحد اصل فيه ان الغرض من الوضوء  
 الحدث وهو حاصل ولا معنى للتعدد وكذا يقال الغرض لاجل  
 حقيقة الصلاة لدخل المسجد وهو حاصل ههنا ويمكن الفرق  
 بان الجمع بين رافعي الحدث غير منصوص بخلاف الجمع بين صلاة  
 فرضه وتحية او نافله وابنه وتحية ومنه عدم تدخل  
 اسباب لنوافل في سبب لحد في القضاء والود والعيلة الاستسقا  
 نعم قد قيل في صلوة جعفر عليه خوان احتسابها من ابته يوم الجمعة  
 وكذا ركعتا الفضل بين الزمان والى قامه بتاديات  
 ركعتين من نوافل الزوال وفي تادي صلوة الاستسقاء  
 بعض النوافل المسببة احتمال اما بالفرض فلا ياروي  
 من كونها من غيرها ومنه اسباب كالتنزي  
 المطلق وحجته الاسلام ففي تادي حجة الاسلام سببه الذك

لا تدخل



قولنا انهما العدم ولو خلاف في عدم احدا العكس وكذا لو نذر  
 حيا ولو مال له في غير فني تادي النذر بالحق على غيره  
 قولنا ان الحق ايضا العدم وقد قيل يلحق بغيره الاحرام عنه  
 وعن الركوع اذ انواها كما في الماسوم اذا ادرك الومام ركعا  
 قاله الشيخ **ب** ما لم يكن فيه الجمع كقتل الواحد جماعة اما  
 دفعه كان هديتهم سما او يعذب عليهم جدارا او يغير قهقم  
 او يجرهم فيسري الى الجميع او على التعاقب ففني الاول يقتل  
 بالجميع وفي جميع الخيارات يقتل بالاولى ما بالقرعة او  
 بتعيين الومام ويلحق بالباقي لاديه وفي الثاني يقتل بالاول  
 وان عفي الوالي وصار له بالقتل الثاني وعيا هذا ويكون  
 بعد الدية وقيل يقتل بالجميع كما يدفعي ويكون لهم ديات  
 مكمله لحقوقهم على احوال فخرج مما اذا هم بالقاتل او  
 مات وقتلنا يوجب الدية من تركته **ج** ما لم يكن فيه  
 احوال المسلمين كورث عم من حال وجده هي لحيث  
 على كاج الجوس وفي الشبهة للمسلمين **د** ما يتنافا  
 فيه فيقدم الاقوى منهما كورث الاخ الذي هو ابن  
 عم **هـ** ما يتساقطان منه كتعارض البيتين على القول  
 بالساقط وتعارض الدعاوي كالساقط فيه لوجوب  
 الممين على كل من المتداعيين فيه **هـ** ان يتحد السب  
 ويتعدد المنسب وهو قيمان **ا** ان يتدح بعض المنسبات  
 في بعض كالزنا بوجوب الحد وحصل معه الملامه وهي  
 موجبه التعزير فيغني الحد عنه وقطع الطريق بضربه

فانه

فانه بالسرايه الى النفس تدخل فيه الطرف في ديه النفس  
 واما المقاصد فثالث احوال تدخله ان كان يضربه و **ا**  
 وعدمه ان تعددت قاله ول من الباب الثاني منه وثنا  
 المحضن بوجوب الجلد والرحم فيختصان للشيخ والشيخ  
 ولو تدخل في الشاب والستابة وقيل بالتدخل فيكون من  
 الباب لان ما يوجب عظم الامرين خصوصه لو جرت  
 احفهما العمومه وقيل بجمع بينهما وهو الحق لفعل علي  
 عليه السلام فانه قال في سرجه جلد بها بكتاب الله  
 ورحمتها بسنة رسول الله **ب** ما لو اندراج منه كل الحيض  
 والنفاس ومنه الاموات والاستحاضه مع كثرة الدم  
 فاما توجب الوضوء والغسل ولا تدخل وما يقتل بوجوب  
 الفسق والفجور والكفاره جميعا اذا كان عمدا وان كان  
 خطا او شبهها بوجوب الدية والكفاره المترتبة والتلاف  
 مال الغير عدد وانما يوجب الضمان والتعزير والفسق  
 وقد ف المحضنه بوجوب الجلد و **ب** البكر بوجوب  
 الجلد والحرع المقرره وسائر الحدود لجامع الفسق و  
 السب ولحد الحديث الاصغر سبب لحرمة الصلوة و  
 الطواف وسجود الشهور وسجود العرصة على قول المصنف  
 والحديث الاكثر يربط على ذلك قتله العرصة واللبث  
 في المساجد مطلقا والجواز في المساجد من حرمة الصوم وان  
 كان حيا او نفاسا يربط بوجوب الوطء والطلاق الحريم  
 ذلك من الاحكام وكذا الوطء في الزنا والعقل بوجوب



بلغت قوله  
وقوله الله

اشياء كثيرة تأتي في بابها ان شاء الله تعالى **فائدة** الفرق بين احراز  
السبب والاسباب المجمعة ان الحكم اذا ورد بعد اوصاف  
فان ترتب عيا واحدا منها بانفراده فهي اسباب كاسباب  
الوضوء المشهورة واخبار البكر الصغيرة فان الصغير كان  
اجماعا واليكارة كما فيه عيا فقول بعض اصحاب ان ترتب  
لجميع لا على كل واحد فالسبب احدهم كتب ملكا لمور اخره  
كما في القتل العمد والعدوان مع الزكافي فان كل واحد من هذه  
الوصوف لو انفرد لم يترتب عليه الحكم وهو القصاص و  
الفرق بين جزء العلة وجزء الشرط يعلم مما سبق **فائدة** قد  
يقدم ان السبب قد يكون قوليا كما العقود والاتقاعات وقد  
يكون فعليا اما منصوبا ابتداء كالقتل والربا والوطا واما  
غير منصوب كالوصالة من الشارع لكن مع القران لمقالة  
اول الخالية كيقدم الطعام الى الضيف كما يحكي ثم الفعل انما  
قد يكون قلبيا كنيات الركا والنجس التملك نيات العبادا  
في ترتب احكامها عليها وقد يكون الوقت سببا للحكم شرعي  
كما اوقات الصلوات وهو ايضا ظرف لما كلف به فليس سببيه  
مختصه بالبدلوك مثله والاولى من الطهر على من استلم او بلغ  
في اثنا النهار بعد البدلوك لم يخطئه بل كل جزء من الوقت  
سبب للعجوب وظرف للايقاع وكذا اخرا ايام الاضاحي  
سبب للامر بالضحية وظرف لايقاعها فيه ومن ثم  
استحب على من خذد اسلامه وبلوغه اما شهر رمضان فان  
كل يوم من ايامه سبب للتكليف من استقبله حائما للشرط

اليس

وليس اجزا اليوم سببا للموجوب ومن ثم لم يحسب البائع  
او المسلم في الوثنا الصوم فان قيل فينبغي في المربط المسافر  
ان لا يحسب الصوم وقد زال العذر قلت المربط السفر ليس  
ما يغيب السبب اما منعا للحكم بالوجوب فاذا زال المانع ظهر  
ان السبب **فائدة** الوقت قد يفضل على الفعل كما في وقد  
لو فضل لهذا الوقت فانه لا يفضل عنه فيه على الفعل ولا ينقص  
وكزمان وقوق <sup>التي</sup> عرفه والمشعر بالاختيار من اما الاضطراب من  
والوقت او شئ من الفعل كما اوقات الصلوة **فائدة** ثم الوقت  
قد يجري عن السببيه وان كان لا يجري عن الظرفية وهو واقع  
في كثير من المذاهب انما العلق على اسباب مغايرة للاوقات كما التفتة  
بكالها في فضا شهر رمضان فابها طرف للايقاع وليست سببا  
انما السبب هو الفوات لما كان قد اثر فيه السبب الموجب لا اذا  
فان موجب **فائدة** شهر رمضان روية الهلال وموجب القضا  
هو فوات الودا وكذا جميع العز طرفي الوجبات الموصعة  
كالنداء ابا الكفارة وان كانت اسبابها مغايرة للزمان  
وكذا انه هو العبد او الوقت او ظرف للعدة والسبب الطلاق  
او غيره وكذا سبب الفطرة دخول شوال على الاصح ومجموع  
الليلة ونصف النهار سبب فلا يحسب على من كمل بعد دخول  
شوال **فائدة** لو عاق حكما على سبب وقوع وكان ذلك الحكم  
يختلف حسب وقت العلق ووقت الوقوع ففي اعتبار انما  
مجهان ما حذها من الموصي مثل ما له هل يعتبر يوم الوضيه  
او يوم الوفاة والمشهور عندنا الشافعي ان الموت يملك الموصي  
له وكذا الصفات المعبر في الوصية ومن قال باعتبار يوم

بل ميبه اذ هو في رمضان



الوصية لجزاه محرمي ما لو نذر الصدقة ثلث ماله فانه يعتبر  
 عند النذر اذا كان متحررا ولو كان معلقا على شرط فيه الوجهان  
 وكذا لو اطلق العبد الوصية ففقدت ومات او نذر العتق او  
 الصدقة ففقدت او علق الاشارة على مشيئة زنده وكان ناطقا  
 محل تعتبر الاشارة عند الوكالات لحدس او نذر عتق عده عند  
 شرط موقع حال المرفق فيه الوجهان ان اعتبر باحوال النذر  
 فهو من اكمل والى فيه الثلث **فاما** لو شك في سبب الحكم  
 بنى على اصله فيصاحبه وريان ان يكون الاصل الحريم وري  
 في سبب الحل كالصبي المتردي بعد ربه فيوجد مستا وانه  
 حرام الى ان يقضي اليه الضربة قاتله اما لو نذر في محل قاتل  
 اما الغلبة الظن لعدم عروض سبب اخر وكذا الخلد للطر  
 او اللحم مع عدم قرينه معينه ان يكون الاصل الحل والشد  
 في السبب المحرم كالطائر المقصود من الطي المقروط وطاهر  
 الاصحاب المحرم لقوة الإيماره اما لو علق اخذ رجلين طهار  
 روحته يكون الطائر عرابا وعلقه الواحز يكون صغيرا  
 ماله ولي عدم وقوع الطهارين واما متنع استغلام خاله عملا  
 بالاصل وان كان الاحتساب حوط ولو كان في رحمتين  
 لواحد احتسبا لانه قد علم محرم احدهما في حقه لوعدهما  
 ولو علق الطائر ثانيا السبب على التحريم كما لو بالكلية  
 الماموحه متغيرا وان كان بعد فلا اثر له كنههم الحر من فماني  
 بل الغير ولو تساوى الوجهان كطائر الطريق وشاب مدمني  
 الخمر ولا ميسر الفحاشية والمسته مع المذكي غير المحصور والبراءة  
 المحرمه مع نسائه غير محصورات فالوقت الحكم بالطهار والحل

وهو وجه لم يرد في  
 النذر

وان كان

وان كان الاحتساب حوط مع وجود غيره ماله شبهه فيه  
 ومن ذلك وقوع الثمرة المملوكة عليها في ترك كثير فله ان يحلها  
 على وجهه وكذا وجدان المالك في يد كماله والسرقة ومن ذلك  
 تحسب المحارم وان كان الورع تركه بل من الورع تركه كماله  
 يتيقن حله كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني اجعل لكم ساقطة  
 على دراستي فلو اني اخشى ان تكون من الصدقة كالكاهن او  
 الخمر المشبهة فله ولي الحريم لانه من باب ما يتم الواجب  
 اليه ولو عثم ببلد الحرام ونذر فيها الحل والى التحسب  
 مع الامكان ولو لم يتمكن تناول ماله بصدقة من غير تشييط  
 هذا ما علم المالك ولو جهل بعدنا الفرض الحسن فيمكن ان  
 يقال من تناول منه شيئا خمسة وعند العامة كل مال جهل  
 ماله ولا يتوقع معرفته فهو بيت مال وقد نظم بعضهم  
 بيت المال فقال جهات اموال بيت المال سبعة  
 في بيت شعردواها فيه لفظه خمس في خراج خريفة عشر  
 وارث فرد وما الى صلاح لفظه وطاهر كلام اصحابنا الخضار  
 وجوه ماله بيت المال في المحود من الارض الموقوفة عنوة  
 حراجا او مقاسمة وبما ان الحاق سهم سبيل الله في الزكاة على  
 الفوايعوم المصروف قد ذكر الاصحاب لمن مصر والحريه عسكر  
 البلد والعشر اصله عندما وارث ماله وارث له لو مات

ولو نذر الصدقة المعصية  
 لو وقع في مباح

من غير اصل من الطعام



والمال لما يؤمن من صاحبه يتصدق عنه <sup>مكة</sup> المحرم نعم قال  
 المرتضى في دية الخنايه على المال ايماء البيت المال ويجري في كلام  
 بعض اصحابنا من ان لو ادخل البيت المال والطاهر  
 ان دخل به بيت مال الامام واما الجنس فمصرفه معلوم  
 عندنا **فان** قد يكون الشك سببا في حكم شرعي وقد  
 يكون فاعلم ان كان الحكم خيرا ما كان شك في الشك للمدعي  
 والمستبته وفي الخساره فانه فان ذلك سبب في حرمان كل  
 دات كان الحكم وجوبا انما الشكوك فيه وانوي حار ما يجوز  
 بالفعل المشكوك فيه وقاطعها باليقين الى ياربه القطع بسببه  
 ومن ثم اذا نسي صلاه ولم يعلمها وقتنا وجوب حسن او  
 يلبث لا يقول ان النسيان في الشك في اليه فتبطل نيته براه  
 حارم بسبب حصول الوجوب هو الشك وهذا يندفع قول  
 من قال بتصور اليه في النظر الى الول الذي يعلم به وجود  
 الصانع فانه ينوي في الشك كما نوي في هذه المواضع  
 الشك هنا غير حاصل المحرم بوجوب شبهه فيجب بسببه  
 وان كنا نقول بان جميع اقسام الشك سبب في الحرمان  
 فان منها ما يلغي قطعاً ما كان شك في طلاق ام لا وهل  
 سهي في صلاه ام لم يسهي انا نقول لا نسلم ان الشك سبب  
 في شي ما ذكرنا في الطاهر ولان الوجوب مستند الى

الميت  
 في وجوبه

في وجوبه  
 في وجوبه

الحديث الحاصل بعلم وجوب الصلاه والاصل عدم  
 فعلها وكذلك الصلوه والركاه واما الحرم فتسببه  
 ان احتساب الحرام واجب ولو تم الاحتساب بها ولا يكون  
 الشك سببا في وجوبه واما النظر للمعرفه فليس له  
 اصل يرجع اليه فيكون سببا في نيته الواقعة على  
 طريقه التردد نعم قد عرفت من موجبات سجد في السهو  
 الشك في ربع والخمس موجبات الاحتياط الشك  
 من الاعداد المشهوره رتب على ذلك الشك خبره كقول  
 الصادق عليه اذا لم تدر اربع اصليت او خمس اذت او  
 نقصت فتشهد وسلم فاسجد سجدة في السهو وقوله  
 عليه اذا لم تدر انك اصليت واربعاء وقع راكع على الاربع  
 وسلم وانصرف في صلاتك ركعتين وانت جالس فان قلت  
 الاحتياط خارج عن ذلك لان اصل عدم فعل ما شك  
 فيه فيكون الواجب مستندا الى هذا الاصل فالجواب لو  
 كان مستندا الى هذا لما انفصل عن الصلوه بنية وتكبير  
 وتشهد وتسليم لما جاز فيه الجلو من القيام والتعبد  
**الاجابة الثانية في الشرط** وفيه قولان وفوايد **فان**  
 قد تقدم غرضه على وجه مختصر ولذا ذكرها تعريفه مع  
 السبب على وجه البسط وقول السبب ما يلزم من وجوده

الحديث



الوجود ومن عدمه العدم لذاته والشرط ما يلزم من  
عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود والتلازم في  
الوجود يخرج الشرط وفي العدم يخرج المانع فانه لا يلزم  
من عدمه عدم شيء لما يوثق في وجوده العدم وقولنا  
لذاته لاخترازا من مقارنه وجود السبب عدم الشرط او وجود  
المانع اذ هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده  
وجود ولا عدم لذاته ولا يشتمل على شيء من المناسبه في  
ذاته بل في غيره فاعتبرنا فيه امورا **١** يلزم من عدمه  
العدم وبه يخرج المانع فانه يلزم من عدمه الوجود **٢** انه لا  
يلزم من وجوده وجود وبه يخرج السبب **٣** كونه لذاته لاخترازا  
من مقارنه وجوده لوجود السبب لاخترازا من وجوده  
ولكن ليس لذاته بل لاجل السبب لمقارنه وجوده قيام المانع  
فلزم العدم لاجل المانع ولذاته **٤** كونه لا يشتمل على مناسبه  
لاخترازا من حيزه العلم فانه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم  
من وجوده وجود ولا عدم الا انه لا يشتمل على حيز المناسبه  
فان حيز المناسبه مناسب **٥** فاعلم في اقسامه وهي الوجود  
او يكون لغويا وهو مطابق للعلاقة على شيء كعلاقة الظاهر  
على الدخول وهو ملازم لما في الشرط في الوجود والعدم فهو  
سبب هذا الاعتبار **٦** يكون عرفيا كالسلم في صعود الدرج

**٣** يكون عرفيا

**١** يكون شرعيا كالصلاة مع الطهارة **٢** يكون عقليا  
كالحيثية مع العلم فاطلاق اسم الشرط عليها اما بطريق  
الاشتراك او بالتحقق من الحيز بناء على ان الحيز مشترك  
من الاشتراك او العكس فاحتمل ان يكون بطريق المواطاة  
اذ القدر المشترك بينهما هو قضا الوجود على الوجود ومع  
قطع النظر عما عدل ذلك **٣** فاعلم محل يتعلق على شرط  
اما في التأثير او الوجود فانه يشترط تقدم المعلق عليه  
كالطهارة المعلق على الدخول فشرط فيه تقدم الدخول  
وقد يتعلق بشرط على شرط اخر ايضا الى مراتب كثيرة  
في شرط تلك تقدم الشرط بمرتبة كما في قوله تعالى  
وامرأة مومنة ان هي تف نفسها ان اراد النسيان استلجها  
وقوله تعالى ولا سفكم صهي ان اردت ان انفع لكم ان كان  
الله يريد ان يغويكم وبسم الله الحياه اعراض الشرط على  
الشرط ومثال قول ابن دريد فان عثرت بعدا ان الت  
بعضي هاتا وقول لولعا **٤** فاعلم ان استغيثوا بنا  
ان نزعوا الجذوا منا معاقلة غير زانها الكرم والشهور  
بن الحياه والفقهاء ان كل شرط لوجوده فاذا شرط في السابق  
فجاء قبله عليه والحيثيات والشعر المذكور صريح في  
ذلك وان كان في الويه الذي لا احتمال ان تكون العلة



مناخره لا يهاكم ليقول هبتها والفتول فتأخر عن  
الواجب ومحمّل ان يقال ان اراده النبي صلعم تعلقت  
بأرادته الهبة منها العلة ذلك من قصدتها فلو قال ان  
اعطيتك ان وعدتك ان سالت فالت كظهر امي شرط  
ان يتدي بالسؤال ثم بعد تمام تعطيتها كانه قال ان  
سالتني فوعدتك فاعطيتك فعما هذا لو تقدم الشرط الأول  
في الوقوع على الثاني لم تكن مطاهرة وعن بعضهم انه  
لو ياتي بذلك اذا المقصود هو اجتماع الشرطين وحرف  
العطف مراد هنا كما هو مراد في جازم ريد جامع ولو  
انه اتى بالواو كانت الفرض مطلق الاجتماع ويرد عليه  
ان التقدير خلاف الاصل والشرط اللغوية اسباب يلزم  
من وجودها الوجود ومن عدها العدم بخلاف الشرط  
العقلية الشرعية والعرف فانه لا يلزم وجودها او وجود  
شيء ما علق عليها وان كان التاثير موقفا عليها او لا يلزم  
من الحيوة العلم ولما من الطهارة الصلاة ولا من نصب السلام  
الصعود نعم هي متلازمة في العلم واذا كانت الشرط اللغوية  
اسبابا فمن ضرورتها التقدم على مسبباتها وظاهره قد  
جعل الظاهر معلقا على الاعطاء فيجب تقدم الاعطاء  
عليه وجعل الاعطاء معلقا على الوعد فيجب تقدمه  
عليه

عليه وجعل الوعد معلقا على السؤال فيجب تقدمه  
عليه ايضا لان شرط الوعد سبب ذلك **فالعلة**  
التكاليف الشرعية بالسبب اليه ونحو الشرط والتعلق  
على الشرط اربعة **أ** ما لا يقبل شرطا ولا تعليقا  
كاليمان بالله ورسوله والى به عليهم السلام ووجوب  
الواحبات لقطعيته وحرمة المحرمات القطعية **ب**  
ما يقبل الشرط والتعلق على الشرط كالعتق فانه  
يقبل الشرط في العتق المنجز مثل ان تحرر عليك  
كذا ويقبل التعلق على صورتي النذر وشبهه و  
التدبير **ج** ما يقبل الشرط ولا يقبل التعلق كالبيع  
والصلح والمجارة والرهن وسائر العقود لان استقلال  
بعضها الرضا والرضا الذي مع الجزم ولا جزم مع التعلق  
لانه معرض عن عدم ولو قدر علم حصوله كالتعلق على  
الوصف لان الاعتبار بخس الشرط دون انواعه  
وافراده واعتبر المعنى العام دون خصوصيات الافراد  
**د** ما يقبل التعلق ولا يقبل الشرط كالصلاة والصوم  
وسائر العبادات بالنذر وشبهه كان يلزم بنفسه  
انقاعها بالنذر وشبهه ولا يجوز اطلاقها على ان  
تترك بغيره او ان لا احتياط ان عرضك وشك والعتك



والج من قبل القابل للشرط والتعليق ما التعليق  
 ما كندرو شبيهه واما الشرط فكان ينو كات له الرجوع متى  
 شئ او متى عرض عارض **الرابع في المانع** وهو ما يكره  
 من جوده العدم ولا يلزم من عدمه الوجود ولو العدم  
 لذاته فبالا وحرج السبب وبالثاني حرج الشرط  
 وبالثالث احتراز من مقارنته عدم تقدم الشرط فيلزم  
 العدم او وجود السبب فيلزم الوجود بل بالنظر في ذاته  
 لا يلزم شئ من ذلك فظهر ان المعتبر من المانع جوده  
 فمن الشرط عدمه ومن السبب وجوده وعدمه وقد  
 اجتمعت الثلاثة في الصلاة فان الدلو كسبب في الوجوب  
 والبلوغ شرط والخيف مانع وفي الزكاه الضارب سبب  
 والحول شرط والمنع من الصرف مانع **تقسيم المانع**  
 للسبب والحكم والاول كل وصف وجودي ظاهر منضبط  
 مستلزم حكمه مقتضاها بفيض حكمه السبب مع بقا  
 حكمه السبب كالبوة المانعة من القضاء في موضع  
 والحكمة التي استملت البوة عليها هي كون الواجب سببا  
 لوجود الواجب وذلك يقتضي عدم القضاء ليلان فيه  
 الواجب سببا لعدمه والثاني هو كل وصف وجودي  
 غير وجودي بحكم السبب كالدين بالسبب الي حركه

بلفظ  
 والله

من

فانه مانع من وجوبه وفيها **تقسيم المانع** هو ينقسم الى  
 ثلاثة انواع **1** مانع في الجبته والادوام كالرضاع المانع  
 من صحة النكاح واستدلاله **2** مانع ابتداء الادوام  
 كالعدو فانها مانعة من ابتداء النكاح من غير صحتها  
 ولو طرأت عيار كاح صحيح كما في الوطء للشبهة  
 النكاح **3** ما يختلف فيه كالا حرام بالنسبة الى ملك  
 الصيد لما ي عنه او مطلقا **قاعدة** اذا كانت المانع  
 بالحكم كما في المربع والمسافر بالنسبة الى الصوم واخر  
 المضاف الى من النهار سبب في الوجوب كما ان مجموع  
 النهار سبب في الوجوب لان السببية باقية فيهما  
 وانما حصل منهما مانع الحكم بالوجوب فاذا زال الخطر  
 اثر السبب بخلاف مانع السبب كالصغر والجنون فان  
 السببية ليست حاصلة فهما فان قلت **فلاساوي**  
 آخر النهار اوله في السببية كما في بثوث كونه **والشهر**  
 فانما حصل الصوم ولو بقي من النهار خطه او كان قد تناول  
 قلت **معظم** النبي يقوم مقام ذلك المثل في مواضع  
 الصوم ولهذا اخذ بدل السبب في النصف الاول **والثاني**  
 لنفا المعظم بخلاف ما اذا زالت الشمس لزم الى المعظم  
 اما في اليوم الذي يظهر وجوب الصوم فيه والسببية  
 اذ احل الله الصوم

وان المانع في الصوم  
 عدم فعل الصوم  
 عليهم الاشكال لفة  
 النهار

اذا احل الله الصوم







اليه حراما والوسيلة غير حرام كدفع المال الى المحارب ليكف  
 ودفع المال الى المحارب ليكف عند العجز عن مقاومتها او وقت  
 امرى المسلمين فان انتفاعهم بذلك المال حرام ولكن لما لم يكن  
 مقصودا للدفع لم يكن له دفع حراما ومن هذا الباب اذا دفع لئلا  
 التفتحا والباج الى الظالم الذي يصرف ذلك في المعاصي قطعوا  
 او غيرهما فان اسفاح الظالم بذلك المال احراما لكن ذلك ليس مقصودا  
 للناجرح ما يجرم لكنه وسيلة الى الحرام كتحصيل العاصي  
 بسفوره كان ترتب له رخصه عا المعصية سعي في تلبس تلك  
 المعصية ولو قارنت له عاصي اسبابا للرخص لم تجزى للاجماع  
 على حوان التيمم للفاسق العاصي اذا علم الما وكذا كلفه اذا  
 اضربه الصوم والعبادة في الصلاة اذا عجز عن القيام لان اسباب  
 هنا غير معصية بل هي عجز عن الماء والعبادة والحرمان  
 معصية وهي هنا مقارنته للسبب سبب وان قلت على هذا  
 العاصي بسفوره يتاح له الميتة لان سبب كونه حوفه على نفسه  
 لو سفوره فالمعصية مقارنته للسبب كانه في السبب مع انه لو  
 يتاح له الميتة اجماعا قلت لا يضر فيه للاصحاب وهذا متجه  
 والاولى ان يتاح العاصي على ما ذكرناه وهو باطل **فائدة** الوشا  
 حتى اسباب ينفذ الملك وهي ستة **أ** ما ينفذ الملك  
 للعين بعقل معاوضه كالبيع والصلح والمزارعة والمساواة

الطبعة

والخاري **ب** ما ينفذ الملك للعين بعقل معاوضه فيه كالهبة  
 والصدقة والوقف والهبة الوصية والعين قبض الركا  
 والجنس والذبح **ج** ما ينفذ ملكا للعين لا بعقل كالحيازة  
 والورث ولحقا الموت والاعتناء والولع **د** ما ينفذ  
 ملك النفعه بعقل معاوضه كالحيازة **هـ** ما ينفذ ملك  
 المعنة بعقل غير معاوضه كالوصية بالمنفعة والعمري  
 عند الشيخ وابن ابي ربي **و** ما ينفذ ملكا بالمنفعة لا بعقل  
 كارتا المنافع **الثاني** اسباب تسلط عا ملكا لغيره هي  
 اقسام خمسة **أ** ما يسلط بالملك وهو كالمسقة والمقاصه  
 للمباطل وبيع ملكا للمنتفع عن الحق الواحد وجوع البائع  
 في عين ماله للتفليس مطلقا والموتان كان في المال وفاة  
 وفيه البائع حيازة ان قلنا لا يقال المبيع بالعقد هو  
 الاصح **ب** ما يسلط عا ملكا لغيره بالتصرف لمصلحة المنتصر  
 خاصة كالعارية **ج** ما يسلط عا ملكا لغيره بالتصرف لمصلحة  
 المالك كالوديعة المأذون في نقلها واخراجها والوكالة  
 المبتوع بها **د** ما يسلط لمصلحةهما كالشركة والقراض  
 والحالة والوكالة كحجر **هـ** ما يسلط على ملك لغيره لحرر  
 وضع اليد كالوديعة غير المأذون فيها اذا لم يحج الى النقل  
**الثالث** اسباب ينفذ من المالك من المنتصر في ماله



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

وانباف المعاني

King



الكريم لان اصل عدم بلوغها وقيل هو من باب تعارض  
 الاصلين لان الوصول طهارة الماء والشك في ثابته بالخاصة  
 ويضعف فان ملاقاته الخاصة المعلومة برفع حكم الاصل  
 السابق يحتاج الي مانع اما لو كانت كشيء فوجد متعلو  
 في تغيره بالخاصة او بالكون والبناء على الطهارة لو بها  
 الوصول الذي لو يعارضه اصل اخر مستلزم عدم الالتفات  
 لو ثبت الطهارة وثبت في الحديث وقال بعض العامة  
 بظهور ان الصلاة ثابتة في رتمه يقينا فلا يثبت اليقين  
 الطهارة ويرد عليه الجبر السالف هو قوله صلاه الشيطان  
 ليا في احكام الى اخره ولو ثبت الحدوث وشك في الطهارة  
 اعادة وكذا بعيد الصلاة كالشك في الركعتين لا وليت او  
 الشايبة او البلاهة لو نسي طائفة بالصلاة يقينا ولو يقين  
 بالركاه هنا الى باعاريها ولو لم يرد الاحتياط لو شك في غير  
 ذلك فان فيه مراعاة البناء على الاصل من عدم اليقين  
 بالزيادة وجوب الركاه والخمس لو شك في الاما وشك  
 في وجوب لو شك في بلوغ النصاب وصحة الصوم لو شك في  
 عروضا لمفطر وصحة الوضوء لو شك في عروضا لمبطل  
 وكذا الشك في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم قبل الصبي  
 الذي يمكن بلوغه ودعوى المشتري العيب وتقدمه دعوى

الغادم في القيمة وقد يتعارض الاصلان كدخول المأموم في صلاة  
 فشك هل كان او جام راكعا او رافعا ولكن يتبادر الثاني الاحتياط  
 وكالشك في بقاء العبد الغائب فحتم فطرته اذ لو ويجوز عتقه  
 في الكفارة اذ لو والوجه يرجح البقاء على اصل البراهة وكذا خلا  
 الراهن والمرتهن في خبير العصور عند الراهن لو بعده لا  
 المرتهن في البيع المشروط به فالصلح صحة البيع والاصل  
 عدم القبض الصحيح لكن الاول اقوي لتأييده بالطاهر من  
 صحة القبض وكذا لو كان المبيع عصيرا وكذا لو اختلف البائع  
 والمشتري في تغير المبيع وهو مما ختمل تغيره والاصل عدم  
 التغير وصحة البيع والاصل عدم معرفته المشتري <sup>الصفة</sup>  
 التي هو عليها الآن فان حاصل دعوى البائع ان المشتري  
 علم على هذه الصفة ويتايد هذا باصالة عدم وجوب <sup>التمت</sup>  
 على المشتري ان يوافق عليه ويقوي ان كان له دعوى ان  
 حدثت عيب في المبيع بعد الروية وقال البائع ان حاصلها  
 الروية لا الاصل عدم تقدم البائع على الزمان الذي يدعي المشتري  
 حدثت فيه لما لو ادعى المشتري استماله على صفة كما حال الزية  
 كالثمر والصفة وهو مفقود الآن وانكر البائع استماله عليها فانه  
 يخرج البائع لوصاله عدم تلك الصفة ولو تسلم المستاجر <sup>العين</sup>  
 وادعى المجران ان عصبها من يده وانكر الموجد فغنا اصلان عدم



الغضب وعدم الانتقام وينزل لو كان الحجر مستحقه  
 بالولعقة الوصول قواها ولو شك في وقوع الرضاع بعد الحول  
 قبله تعارضاً وحق الفاضل الحول ويشكل بأغلبية الحرام على الحلال  
 عند الاجتماع ولو شك في حياه المقدود بنصفين تعارضاً وحق  
 الموت تقدم اصل الحيوة قوي وربما فرقت بعضهم بنزول في  
 وشبهه وبين ثياب الحيا وهو خيال ضعيف كما لم يستصحب  
 ثياب الحيا والحى قد يلبس ثياب الموتى وخصوصاً الحرم وشبهه  
 الروحين في التمكن والنشون أو تقدم الحمل على الطلاق في  
 صور منتشرة وهذا جواب **د** ولستني في تغليب اليقين على  
 الشك **سائل** المتخير بعثل عند وفات الحتم أو الأصل  
 عدم الوقطع وفيه نظر **أ** لو توصل فيه ميتاً حرم مع اصاله  
 عدم حدوث سبيل **ج** يجب غسل جميع الثوب لا بد من علم  
 اصابه النجاسة موضعاً وجعل تعيينه مع اصاله الطهارة في  
 غير ذلك الموضع **ج** لا يلتفت لسؤال بعد الفراغ من العبادة  
 الى اصيل عدم الفعل **د** من فاته صلوته وحده يجب بث مع اصاله  
 البراه **الناية** قلبي غاصر الاصل ظاهر وفي رجب اصد ما وجهان  
 وصور كثيرة **أ** غسل الحمام ورجح فيها الوجها الطاهر وهو  
 النجاسه **ب** ثياب مدني الحرم وشبهه وطريق الطريق ورجح فيه  
 الطهارة وكافق بين طريق الرمنه والطريق في الصغاري **أ**

هذا هو الوجه في جواب  
 السؤالين المذكورين

هذا هو الوجه في جواب  
 السؤالين المذكورين

لوسان

لو توارع الرأى في الحارة والعارية بعد انقضاء مدة  
 فقيه وجهان وترجح قول المالك اقوي لان الظاهر يقتضي  
 على قوله في الذن فكذا في صفته اي الحارة والمعان كما تقدم قوله  
 لو ادعى الغضب فهو راب ترجح الظاهر ولو ان الاصل له فالظاهر  
 ان المنفعة له **د** لو توارع القافر في المقدود في الحرم والرفير  
 اخرج الطاهر لان الغلب في بي ادم الحرم مع امكان ان يجعل  
 معتضه باصالة الحرم **د** لو توارع الروحان بعد ردتها  
 في وقت الاسلام فالظاهر ترجح ما في النفقة وحقه رجب  
 الزوج لو صاله البراءة والنفقة بعد الرد واصله عدم تقدم  
 والظاهر بقا ما كان على ما كان **د** الاختلاف في شرط بقس  
 العقيد في رجب فيه حاشا لظاهر على اصاله عدم صحة العقد  
 وعدم لزوم الثمن وكذا في فوات الشرط في الصحة **د** لا يحفل  
 الحاشا وهذا الباب كان طاهرانه دم عليه والوصل السلامه  
 والظاهر الغالب عدم حيض الحبل فيكون له عليه وهو ضعيف **د**  
 اذا منقط شعر الفارة في اليد فترجح غلب على الطن  
 حرفة فانه حكم بطهارة الماء وان كان الغالب انه يتقي سى  
 للاصل **د** قطع لسان الصغير بترجحه فيه الظاهر وهو الصحة  
 غريبة **د** عبد العام من هذا الباب قصة ذي البدن فانه  
 اجل الاصل من استصحاب بقا الصلاه تماماً وشرعاً والصحابه

مدعى الطهارة



الذين خرجوا الى الطاهر من عدم السهو على النبي صلى الله عليه وسلم  
قابل للشيخ فحوروا ان يكون تشريعا والسالكون تقاض عندهم اصل  
والطاهر وان يابويه قابل هذه المسئلة ولم يثبت عندنا في الامصار  
موضع الخلاف في تقاض الوصل والطاهر ليس علماء اذ اجمعوا على  
تقديم الوصل على الظاهر في صورة دعوي بيع او شراء او دين او غضب  
وان كان المدعي في غايه العبداله مع فقد العصى وكان المدعي عليه  
معه وكن بالتغلب والطام كما اجمعوا على تقديم الظاهر على الوصل في  
البنية الشهادة بالحق بياننا للظاهر الغالب على صدقها وان كان  
الواصل اذ المشهور وعليه وله نظائر كثيرة **الحث الثاني في قوله**  
**النية** ولها احكام ياتي ذكرها في العبادات والمعاملات ولذا ذكرنا  
مها قلعتين ذهب بعضهم الى انه اذا اراد في العام الحامض ان يخصص  
بما يكون ذكر الخاص توكل في النسبة اليه والنسبة الى غيره باقية  
بحالها ولو قال اكمل الحدا ونوي بزيادة بالفضل الثاني وغير  
بالفضل الاول الى ان ينوي مع ذلك اخراج من عدا ريك لا يخص  
في ان حال الحكم العام وذكر ريك لا يخالفه فهو مثل حبر شاه  
ميمونه مع قوله صلى الله عليه وسلم انما اهابت بغيره فقد ظهر فان قيل الوقال  
والله لو نوى القتل كان يتباه ثوبا طمنا ولو اذ كان كخص  
وان كان عافلا عن غير احب بالعلوم وكلام العرب اللطيف  
نفسه الحق على المستقل غير الى وغير مستقل كما في الاستقناء  
والعلم

بلغت قرأه  
وقه لله

والغايه ولم يعقب ذلك في اليقين حتى جرى على اللفظ من ثم  
لو قال عشره او تسعه قبل ولو قال سقض تسعه اذا ديتهم  
يقبل لا نقلا الصميمه سفسها قلت كلما لفظية كان مختصا  
واللفظ المذكور صالح له ينعي ان يكون بنية مثله في الخصيص  
ذلك لثابه للفظ ولو ان التقدير صالح له للفظ واستعمال العام في  
الخامس من هذا القبيل يتصير الجزا الحيز كقرء المذكور في عدم  
اللفظ اياه وكان الصفة المتعقبه بخور جعلها موكبة ولا يخرج ما عداها  
وخور جعلها محصيه وذلك بالنسبة فاذا اثيرت للنسبة في الصفة الملقه  
فلم لا توثق بالنسبة مع اشتراكها في الاستفاد من اللفظ ولو انه لو صح ما  
قاله لم يكن معنى صور وكلام العام و اراده الخاص منه الى مع التقييد  
باراده اخرج الخور وحاصل كلام هذا القائل راجع الى ان ذلك  
فصل للمفهوم في حق الخوفه الخلاف فيه كخلاف المفهوم الى ان مع ذلك  
تفرق صور اللفظ بالصفة والنسبة لها ونحن نقول ما يخص هذا  
بالمذكورة المفهوم اللفظ لان قضيه الوصل تنفي ما عدا المذكور **الحث**  
**الثالث في قوله** كون المسقه سببا ليس جميع وحظي الشرع  
وتخفيفاته تعود اليها كالنقيه وشرعيه التيمم عند الخوف  
النفس استعماله وابدال القيام عند التقدير في الصلاة الفريضة مطلقا  
في النافله وقهر الصلاة والصوم ومكة المسيح على الراس والرجلين باقل  
سماءه ومن ثم انجى المفطوح جميع الليل بعد ان جرى ما بعد النوم وكل ذلك

مطلقا  
بعدد وغيره



للترغيب في العبادات وتخييبها إلى الفتن ومن الرخص ما يخص  
 السفر والمرض والكره والتقية ومنها ما يعم كالقعود في النافله  
 وإباحه الميتة عند المحضه يعم السفر والحضر عندنا ومن رخص  
 السفر ترك الجمعه والقصر وسقوط القسم بين الزوجات لو تركه في  
 عدم القضا بعد عول وسقوط القضا للمخلفات لو استوطن  
 والظاهر ان القسم تابع لمطابق السفر وان لم يقصر فيه الصلوة ومن  
 الرخص ما لا يحل كثير من محظورات الحرام مع الفدية وإباحه الفطر  
 للحامل والمرضع والشيخ والشيخه وروي العطاش والتداوي بالبخار  
 والمحرمات عند الاضطراب شرب الخمر لحساغه اللغمة وإباحه الفطر عند  
 الكراهه عليه مع عدم القضا سوا وجب في حلقه أو خوف حتى اوظر  
 على الأصح ولو أكره على الكلام في الصلاة فوجبان مع القطع بعدم الإثم  
 والقطع بالبطان لو أكره على الحدث ما الاستدبار وترك الستاره  
 وتعمد الخباثه فكذلك كراهه إبطال هذه الصلوات لثبوتها  
 بعد هذا من اتساع الوقت والى فلا بطلان من اليسير المشابه في  
 الحلق المعضوب المريض لما يؤمن من بروه وحائق العبد والجمع  
 من الصلوات في السفر والمريض والمطر والوجع والاعذار بغير  
 كراهيه ومنه إباحه نظرا لخطوبه المحييه للتكاح وإباحه أكل مال  
 الغير مع بدل البذل مع الوكالت ولو معه مع عده عند الكراهه  
 على الهلاك ومنه العفو عما يؤتم الصلوة منه سفره من حاسه

دم القروح والجروح التي لا يرقى عدده الشيخ دم البراءة شفاء  
 على حاسه ولا يدركه الطرف من الدم في الماء القليل وطرد رخص  
 الأصحاب كل حاسه غير مريبه ومنه قصر الصلوة في الخوف كتنبيه  
 وجعلها مع الحركات الكثيره المبطله مع الاحتياط وقصر المريبه  
 ثم التحفيف قد يكون كما يدل قصر الصلوة وإن استحب  
 التسبيح وترك الجمعه والظهر فرض قام سفسه وصاله المريبه  
 يكون إلى بدل كفديه الصيام ونقص الناسكين في بعض المناسك كالسبا  
 كن ترك البيت لمنى ومكة لصرفه وكأبدنه لو أفاض قبل الغروب لعد  
 وقلنا ما الوجوب وكشاه المردفنه والوجه عدم الوجوب مع الصيام  
 وعبد الشيخ والتحفيف بحيل الركا المالمية قبل الحول البدينه قبل  
 الهلال والجمعه عند الاضطراب إلى الحساغه به وقصر الصلوة في السفر  
 والخوف وقصر الصيام في السفر عندنا وقد لا يستحب كنظر المحطوبه و  
 يباح كالقصر في الأماكن المريبه والويراد بالظهر في شدة الحر  
 محتمل الاستجاب والخجل مشار الاحتمالين قول السيوطي للمؤيد  
 ابرار لا يحمل الإباحه لما ثبت من فضيلته أول الوقت ومجموع  
 سار عوا إلى معفره منكم والاحتياط عليه أقواله صلوة

وهذا قولنا الأول المشقة الموجبه للتحفيف هي ما سفل عنه  
 العباده غالباً أما ما لا ينفك عنه العباده فلا كسفه الوضوء والغسل



في الشتات واقام الصلوة الظهيرة والصوم في شدة الحر وطول  
 النهار سفره ومباشر الجهاد اذ معنى التكليف على المشقة ما ذهب  
 مستحق الكلفة ولو انتفت استغنى التكليف في المصلحة الميطة  
 به وقد انكر الله على القائلين لا تنفروا في الحر بقوله وان ارجعتم اشدد  
 حر اومنه المشاق التي تكون على جهة العقوبة على الحر وان  
 ادبنا في تليف النفس في القصاص والحدود بالنسبة الى المحل والفا  
 وان كان قريبا عظم المنة باستيفادك من قربة لقوله تعالى ولا  
 تاحدكم بما رافقه في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر الصا  
 في المشقة ما فذرة الشارع وقد اباح الشارع محاق المحرم للقيام  
 وقصه كعب بن عجرة سبب نزول هذه الآية واقر النبي صلى الله عليه وسلم  
 لحوق الرد وكذا المشاق في باقي محظورات الاحرام وباقي مسوغات  
 التيمم وليس ذلك مضبوطا بالحر ايا بل يتألفه تضييق على النفس  
 ومن ثم تقربت الصلوة والى العطر في السفر ولا كثر مشقة فيه ولا  
 عالب في لحوز الحلو في الصلوة مع مشقة القيام وان امكن تحمله  
 على عسر شديد وكذا باقي مراتبه ومن ثم تحل المصعد والمحرر  
 امكنها المصاير في ذلك من العسر **الثاني** يقع التحفيف العقول  
 كما تقع في العبادات في مراتب الغر وفيها ثلث **أ** ما ليس له احتساب كبير المدا  
 والمضاييق غير المقدور على تسليمه وهذا لا تحفيف فيه لانه اكل ما لا يبالا  
**ب** ما عسر احتسابه وان امكن تحمله بشقة كبير ليس في قسره والبطيخ  
 والارز

والرهات وبيع الجدار وفيه الشئ وهذا يعفى عنه بحفيفا **أ** ما  
 توسطه ما كبيع لحوزة اللون في القشر او على وبيع الاعيان الغاية  
 بالوصف عند المصارف كمنه في المشقة ومنه لا كفا بظاهره كالتصريح  
 المقابل وكظهور مبادي المنفعة في بدء الصلاح وان لم يثبت **ب**  
 التحفيف شرعا بخيار المحتسب كما لا يعقل منع بعته فيعقبه البذم  
 فشرع ذلك للزوي ثم لما كان ذلك التزوي ولا يجوز على ذلك يترك  
 على خيار ذلك في خيار الشرط بحسبه وان لا عيا لا ثابا لم يتد  
 منه ما عساه فصل فيه من عين يشق تحمله ومنه شرعية المزارعة  
 والمساقاة والقراض ان كان معاملة على معديهم لكنه الحاحية  
 الهام **ج** محاربه الاعيان فان المانع بعدد مصالح العقول و  
 حوارير جميع المزارع من غير نظره وصف دفع المشقة للاجته  
 الماء رب ذلك ايثار الحيا وسد باب التبرج عيا السالحة والبيع ان  
 كانا لمعدي المشقة فيه من ذلك شرعية الطلاق واللعن دفع المشقة  
 المقام على المشاق وشو الخلاق وشرع الرجعة في العدة غالباً ليري  
 كما قال تعالى لعل الله قد شبع ذلك كما مر ولم يشترع في زيادته على التي  
 دفع المشقة على الزوجات ومنه شرعية الطهارة والحج يتيسر  
 من الاثر المشقة كالتعاقب الندم عالباً ومنه **ج** التحفيف  
 الرق تسقط كثير العبادات لئلا يجمع عليه مع شغل العبودية  
 اضر **د** من شرعية الزينة بدلة عن القصاص مع الرضا كما قال تعالى



ذلك بحقيقة من ربحكم ورحمة فقد وردت القصص كان حتما  
 في شرع موسى عليه كما ان الذي كان حتما في شرع عيسى عليه فجات  
 الحنيفية التبرية بتسوية الامرين طلبا للتحقيق ووضع الاما  
 وصيانة للرباعين اذ لم يشر في الفجار **الثالث** التحفيف عن  
 المجتهدين ما احتجوا به من اجازة في الوقت والقبلة والتوخي عند  
 الصوم واحتجوا بالتحجج في الوقوف فيخطئون بالتحجير وفي الحج  
 في ذلك وقيل ايضا انما التوغل طوبا او التقديم والقضا لندوة او تترك  
 فيه الشهادة في الحلال رمضان هلالا شوالا وذلك قليل  
 الوقوع واما الاحتجاز كليا كالعلماء في الاحكام الشرعية فلا اثم على  
 المقصر او الخطاء ويكفيهم الطر الغالب المستند الى اماره معتبر  
 شرعا وذلك تسهيل ومنه اتفق الحكماء بالظن في العبدية والامام  
**الرابعة** الحاجة قد يقوم سببا مبيحا في المحرم لو دلها المشتبه كما  
 قلنا في نظر الخطوبة ومحل الوجه والكفان والحسد وراى الشاب  
 ونظر المستامة والى ما في نظر الى ما يرى من العبيد وقيل سطر الى  
 ما يبدو ل حال المهانة وقيل يقتصر على الوجه والكف من الحرة والحرة  
 النظر الى المراه للشهادة عليها او المعاملة اذ الاحتاج الى رفع  
 ونقص عن الوجه والفرق بينه وبين النظر المباح على الاطلاق  
 من وجهين **أ** تحريم التكرار في ذلك بخلاف هنا فانه ينظر حتى  
 يستثبت ويجزم الرايد **ب** ان ذلك قد يصدر عن غير قصد  
 قيل

في حقه من ربحكم ورحمة فقد وردت القصص كان حتما  
 في شرع موسى عليه كما ان الذي كان حتما في شرع عيسى عليه فجات  
 الحنيفية التبرية بتسوية الامرين طلبا للتحقيق ووضع الاما  
 وصيانة للرباعين اذ لم يشر في الفجار **الثالث** التحفيف عن  
 المجتهدين ما احتجوا به من اجازة في الوقت والقبلة والتوخي عند  
 الصوم واحتجوا بالتحجج في الوقوف فيخطئون بالتحجير وفي الحج  
 في ذلك وقيل ايضا انما التوغل طوبا او التقديم والقضا لندوة او تترك  
 فيه الشهادة في الحلال رمضان هلالا شوالا وذلك قليل  
 الوقوع واما الاحتجاز كليا كالعلماء في الاحكام الشرعية فلا اثم على  
 المقصر او الخطاء ويكفيهم الطر الغالب المستند الى اماره معتبر  
 شرعا وذلك تسهيل ومنه اتفق الحكماء بالظن في العبدية والامام  
**الرابعة** الحاجة قد يقوم سببا مبيحا في المحرم لو دلها المشتبه كما  
 قلنا في نظر الخطوبة ومحل الوجه والكفان والحسد وراى الشاب  
 ونظر المستامة والى ما في نظر الى ما يرى من العبيد وقيل سطر الى  
 ما يبدو ل حال المهانة وقيل يقتصر على الوجه والكف من الحرة والحرة  
 النظر الى المراه للشهادة عليها او المعاملة اذ الاحتاج الى رفع  
 ونقص عن الوجه والفرق بينه وبين النظر المباح على الاطلاق  
 من وجهين **أ** تحريم التكرار في ذلك بخلاف هنا فانه ينظر حتى  
 يستثبت ويجزم الرايد **ب** ان ذلك قد يصدر عن غير قصد  
 قيل

في حقه من ربحكم ورحمة فقد وردت القصص كان حتما  
 في شرع موسى عليه كما ان الذي كان حتما في شرع عيسى عليه فجات  
 الحنيفية التبرية بتسوية الامرين طلبا للتحقيق ووضع الاما  
 وصيانة للرباعين اذ لم يشر في الفجار **الثالث** التحفيف عن  
 المجتهدين ما احتجوا به من اجازة في الوقت والقبلة والتوخي عند  
 الصوم واحتجوا بالتحجج في الوقوف فيخطئون بالتحجير وفي الحج  
 في ذلك وقيل ايضا انما التوغل طوبا او التقديم والقضا لندوة او تترك  
 فيه الشهادة في الحلال رمضان هلالا شوالا وذلك قليل  
 الوقوع واما الاحتجاز كليا كالعلماء في الاحكام الشرعية فلا اثم على  
 المقصر او الخطاء ويكفيهم الطر الغالب المستند الى اماره معتبر  
 شرعا وذلك تسهيل ومنه اتفق الحكماء بالظن في العبدية والامام  
**الرابعة** الحاجة قد يقوم سببا مبيحا في المحرم لو دلها المشتبه كما  
 قلنا في نظر الخطوبة ومحل الوجه والكفان والحسد وراى الشاب  
 ونظر المستامة والى ما في نظر الى ما يرى من العبيد وقيل سطر الى  
 ما يبدو ل حال المهانة وقيل يقتصر على الوجه والكف من الحرة والحرة  
 النظر الى المراه للشهادة عليها او المعاملة اذ الاحتاج الى رفع  
 ونقص عن الوجه والفرق بينه وبين النظر المباح على الاطلاق  
 من وجهين **أ** تحريم التكرار في ذلك بخلاف هنا فانه ينظر حتى  
 يستثبت ويجزم الرايد **ب** ان ذلك قد يصدر عن غير قصد  
 قيل

قيل يتحرر مع الفضل خلاف هنا ولو خاف الفتنه حرم مطلقا  
 ومنه نظر الطبيب والفاصل الى ما يحتاج اليه بحيث لا يعد  
 الكشف هتك للمراه وتغذرفه لجل هذا السبب عادة وهو  
 مطرد في جميع الاعضاء نعم في السورتين من تركه تأكيد مراعاة  
 الضرورة والظاهر حواظر نظر الشهود الى العورتين ليحتملوا  
 الشهادة على الزنا والى فرج المراه لتحك شهادته الولادة  
 والى الثدي لتحك شهادته الرضاع **الحث الرابع** قواعد  
 نفى الضرر وحاصلها الرجوع الى الحصول المنافع او تفريقها الى  
 المفسدات واحتمال احققا لمفسدتين وضررها كالتبرع بقران  
 القاعدة الاولى ان تكاد تدخل هذه القاعدة في وجوب تكبير  
 الومام ليستفي به الظلم وتقاتل به المشركون اعداء الدين ومنها  
 صلح المشركين مع ضعف المسلمين اذ مهاجرتهم دون مهاجرتنا  
 وحواضر المعيبات لخلل رشتهم واد ما خالف لصفه الشرط  
 وفيه البايع عند عدم سلامه ماشرا والضمير والرهق وكذا في  
 النكاح بالعيوب ومنه **الحث** على المفلس والرجوع في غير المال  
 والحرج الصغير والسفيه والمحنون لدفع الضرر عن انفسهم والاخر  
 بنقص الم ومنه شرعية الشفعة والتقليط على العاصم بوجوب  
 ارفع الققيم وتخلعوا ونذر الرد وضمان المفعلة بالفوا وسعيه  
 القصاص والحد وقطع السارق ربع دينار مع انهما تضمن

ما غلبت فيه  
 وقد علم الله

٢٠١



مثلها او محسرا به دين صيانة للدم والمال وقد نسب الخياط  
 يد محسرا بدين عسجد ديت **بابها** وطوع في ربيع دينار فالحا  
 السيد لم تفي رحمه الله **بابها** حراسه المالك اعلاها وارخصها **بابها**  
 حراسه المال فانظر حكمه الباري **بابها** وقال بعض العلماء لما اصبه  
 كانت ثبته ولم اخانت هانت ومن احتمل الحفظ لم يفسد **بابها**  
 المشركين كان فيه اذخا صميم على المسلمين واغظا الرتبة في الدين  
 كن في نزكه قتل المومنين والمومنات الذين كانوا اهلين بكاره  
 بعضهم اكثر الصحابة كما قال تعالى ولو لو رجال مومنون ولما مومنا  
 الوية وفي ذلك مفسده عظيمه ومعهده على المسلمين وهي اشد من  
 الاولى ومنه الوساعة بالخبر كان شر الخمر مفسده كثر فوات النفس  
 اعظم منه نظرا الى عقوبة ما وكذا فوات النفس اشد من كل الية  
 ومال العير ومنه اذا اكره على قتل مسلم محقور الدم **بابها**  
 لو امتنع من قتله فانه يصبر على القتل ولو يقتله لا يظلمه **بابها**  
 من اذخر على قتل المسلم من الجماعة ارحم على خرم القتل  
 يعبر حق والاختلاف في جوارح السلام للقتل ولو كذا الوكره على  
 لحد المال كالتلافى نفسه اشد من تلافى المال والفساد في غير  
 وكذا الوكره عاشر حرام لكثرة الفساد بالقتل **بابها** ودفع  
 القهري باعتبار تساوي الضرر كذا كره على الخلد لهم زيد  
 عمرو او وجد في محضه ميتة او جريتين متساويين ولو كان  
 لعدما

لا يجوز ان يجرى  
 في الجوارح  
 في الجوارح

لحد هاقسه قتل الوحشي عا كما يكره قتل قرسه في الجهاد **بابها**  
 لخير الى مام في قتال الحد لعدوين من عتيت مع تساويهما من كل  
 وجه ويمكن الوقف في الواقع على اطفال مسلمين ان اقام عا  
 ولحد قتله وان سفل الي اخر قتله وكذا لو هاج البحر والحي  
 الى القاع عض لمسلمين فلا اولويه ولو كان في السفينة مال او  
 حيوان التي قطعوا ولو كان في الاطفال من ابوا محريين قدام  
 ولو تقابلت المصلحة المفسده فان غلبت المفسده في ريت كالحذر  
 فانها مفسده بالنظر الى الوهم وفي تركها مفسده اعظم وقد راد  
 المفسده العظمى باستيفائها في ذلك مراعاة الى مصلحة واليه  
 الوشاه بقوله تساونك عن الحرم والميسر اليه وان غلبت المصلحة  
 قدامت الصلوه مع الخاسر وكشف العورة فان فيه مفسده لما  
 فيه من الاخلال تعظيم الله في انه لا يباحي على ذلك الجوارح الى  
 ان يحصل الصلوه اهم **بابها** وكاح الحرام الوهم وقتل النساء الكفا  
 وصياتهم وينش القبول عند الضرورة وقرير الكتابي عا دينة النظر  
 الى العورة عند الضرورة وقد قتل منه قطع فلذلك من القتل دفع  
 الموت نفسا ما دفع الموت غيره ولا خلاف في عدم جوارح **بابها**  
 انحرار المصلحة في حجب المفسده وسقط اعتبار المصلحة ردي  
 شهاده المتهم وحكمها لتناهد لنفسه والحال لها ان قوه الداعي  
 الطبيعي ما وجه في الظن المستفاد من الواقع السري قد حافظا  
 الى العهد



لو بقي معه الوطر ضعيف ليصلح للاعتقاد عليه والمصلحة الخاصة  
 بالشهادة والحكم مغرور في حجب هذه المفسدة ولهذا لو كان معصوما  
 قيل قوله لنفسه وان لم يتم حكما ولا شهادة كما في قصة النبي صلى الله  
 عليه وآله في دعوى الناقة وقتل علي عليه السلام كاذب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله فاما اليه بعد ذلك كما الي غيره وحكم ذلك العير  
 الواقع وكشهادة حزمه متصديقه على قسمي الشهادة بين ما يكن  
 تعليل الحكم في ذلك بدفع سؤال القالة والتعرض لساة الوطن وقد شهد  
 الله تعالى على المكلفين بالمليكة الحافظة والجوارح يوم القيمة هو  
 الحكم الحاكم من الغلبة في الحجة البالغة اما شهادته لصد بقاء اوله  
 فبالعكس فانه لو منع ادري في فوات المصلحة العامة من الشهادة  
 للناس فانعمت هذه التهمة في حجب هذه المفسدة العامة اذ لو شهد  
 للانسان المؤمن يعرفه غالباً ومنه استمال العهد على مفسدة  
 ترتب عليه ترتباً قريباً كبيع المصحف او العبد المسلم من الكافر وبيع  
 السلاح لاعداء الدين وحمل ايضا قطاع الطريق اذ الحقون منهم  
 ذلك وهو قوي وبيع الخشب ليحمل منها والعنب ليصنع خمر او قد  
 دخل المسلم في قتال الكافر رسول الله كالأوت والرجوع بالعيب  
 افلاس المشرك المالك لضمي لقوله اعتق عبدك عني وفيما لو كان  
 الكافر عبداً وملك عبداً فاسلم وعمر الكاتب وعمره ستة الكافر  
 فانه يدخل في العبد المسلم في ملك السيد الكافر ثم يترك في شرا

قال السيد في الردع  
 بعض النور في النحل

من اعتق عليه اما باطنا كغريبه او طاهراً كما اذا اقر بحوته عند ثم  
 استزاده فيكون شراً من حجه البايع ووزاء من حجه المشتري وفيما اذا  
 اسلم العبد صداقاً في بلاد ابيه زوجته الذي ثم فصح كالحال الجيب  
 اورد بها قبل الدخول او طلاقاً واسلامها قبل الدخول وفي يقوم  
 العبد المسلم على الشريك اذا اذ العتق يصيبه وفي وطء الذي يملكه  
 لشبهه في علاقته فانه يقوم عليه ان قلنا لا عقادة رقاقة مسلم  
 ولو تزوج المسلم امة الكافر الدمية في موضع الجواز وشرط عليه  
 الولد قلنا الجواز في الحر المسلم وفي جواز هنا ترد في جوارنا  
 دخل في ملك الكافر ثم ارسل وفيما لو هب الكافر من مسلم واقبضه  
 وقلنا جواز رجوعه في موضع جواز الرجوع ولا يبطل بيع العتق بالاسلام  
 قبل قبض المشتري بل انزال ملكه عنه ويتولى مسلم قبضه بادر  
**الخامس** حكم العادة كاعتناء المكيال لليزان والعداد وترجيح  
 العادة على التميز في القول القوي في قدر بيان قطع الصلوات  
 اكثره يرجع الي العادة وكذا كثرة الفعال فيها وكذا تساعد  
 المأموم او علو الامام وفي كيفية القبض وتسمية الحر في  
 الفرج بالنسبة الي استخدام السيد عماراً او قس الباب وتول الهدية  
 وان كان المحرم امراً او صبياً مبرأ من الاحتكام والصلوة في الصحاري  
 والفرج الجداول والوتخان المملوكه حيث لحصره اياها النمار  
 بعد الوعاء عنها وهدية الراجح في عدم الاستغبات

السيد في الردع  
 كان اخذ من الخدم  
 بالهدايا وحق الدرع باليد  
 للاستماع والروح الا اذا  
 المتفقد على الدرع الا اذا  
 ارسله فوالله بالهدايا



الثواب وبالعمل في تعقيد عند بعض المحققين وقد التوا عند  
 بعض في طرق الهدايا التي لم تجز العادة بدها كالفوضفها الممر  
 عديم وجوب ربح الرقاع الى المتحاب في تنزيل المبيع الماذون فيه على  
 مثل مثل نقل سقيل البلب الى العالم كذا عقود المعاوضات وروحه  
 الكفو في الوكاله ومراعاة هذه المثل والتسمية في فنيه المالك الوكا  
 في الخلع من الحاشية ابقا الثمره الى اوان الصرام وحمل الورع الى  
 حذر المثل وسقي الدابة في غير المنزل لا دخلت العاديه وفي الركوب  
 او الجمل استعاده الدابة مما يحل مثلها مثله غالبا وفي احوال الوريح  
 حسب العاده وبقية الخواهر الحطب والحيوان وفي احوال النخل  
 امر بماله لجره عاده وفي الصناعات في حيط الرفع عن حياطه  
 الكرياس في الفاظ الوقف الوصيه كما الواوحي لمسجد عاتير  
 الى عاتير والوصيه للعلماء والقرأ وفي الفاظ الامانة في اكل الضيف  
 عند احضار الطعام وان لم ياذن المضيف في حل الهدى للمعلم **فايه**  
 يعتقد التكرار في عاده الحيف من عند ناعلا بالنقض المستحق  
 وكذا في عيب العرفه في احتمال رجوعه الى اكثر العرفه اما  
 المرض والوباق فتكفي المره وفي اعتبار العرفه الخاص بردد الوكيل  
 اعتبار مع عالم العزم والوفاء كاعتبار قوم وطع الثمره قبل الانتها  
 او اعتبار قوم حفظ مزرعهم كذا وتسريح مواشهم ليلا وقسمهم  
 والدارس وجوب ارسال الامهات كذا ما نذر كاعتبار النساء في  
 القري

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ

الذي ضعفه لا يكون الا لئلا  
 لا يكون من الروايات التي  
 كالليل في النهار

القري ولا غيره به بل يجب البعلان في خطله المدارس او في  
 العاده بتردد وخصوصا وافق يعلم العاده وتكم بعض العامة  
 لحوارها من نصف شعبان الى عيد الفطر والظاهر انه لا فرق  
 بين العاده والقريه العاديه ويحكم بعض العامة بخوارق كاستعمال  
 لفظ الدابة في الفرس الفعلية كاعتبار قوم اكل طعام حاصل الوصيه  
 رجل بالصدقه بطعام وقطع بعض العامة بان العاده للقطيه  
 تعارض الوضع اللغوي وان لم يجلد حكمه في خلافه الى الوكيل في  
 الحكم ويدل عليه ان كثير من العامة حمل قوله عليه في الروايات  
 مما تاكلون البسوهوم مما تلبسون عليها عتيد في رخصه البيع  
 من اكل القري المتعارفه الواقعه فحسب صيق معاشهم وهذه عاده  
 فعلية وحملوه على الاحتياج من يرد عن ذلك الماكل **فايه**  
 ما ذكر ادله شرعية الاحكام وهذه ادله لخر لوقوع الاحكام والنقض  
 للحكم فادله الوقوع منتزعه جدا فان الاول سبب لوجود صلوه  
 ودليل حصول الاول في وقوعه في العالم مستكن في الوصيه والشرط  
 وربع الدايه والاشخاص المماثله والشاهد بالبصر واعتبار بالاوراد  
 في بعض الاحوال وصباح الديكه على ما روي وكذا جميع الباب الشرط  
 والوانع كالتوقف معرفه شي منها على نصب دليل يد على وقوعه  
 وجهه الشرع بل كون السبب والشرط شرط والمانع مانع اما وقوعه  
 في الوجود فهو كقول الكافيين بحسنه موصلا الى ذلك اما

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ





ادله تصرف الحكام في كونه فحده كالعالم وشهادته العدلين  
 او اربعة او العدل مع اليقين اخبار المره عن حبسها وظهرها  
 واستمر ايدى الملك والاستطراق من اهل المحله مما يستطرقون  
 والاستطراق للعام واليهى المنكر اليهم مع النكول وشهادته اربع  
 نسوة في بعض الصور واقل في مثل الوصيه والاختلال فيسبب الربح  
 بالواحدة وشهادته الصبيان الجراح بشرطه ووضف الى وصاؤه الحفيه  
 وانه يبيع الوعاء ولا يوجه ولا يوزن الايمان مع قيام التينه خلافه  
 والا يفاصه في الملك بطاوع النسب والكاح وهذا كله قد يتيي الحجاج  
 وهو مختص بالحكام باختصاصه في هذه الشرعيه بالمختصين **الثانيه**  
 يجوز تغيير الحكم بتغيير العادات كما في النفوذ المتعارفه والوزن  
 المتداوله ونفقات الزوجات والقارب وابها تنبع عاده ذلك لان  
 الذي وقعت فيه وكذا تقدير العواري بالعواري ومنه الاختلاف  
 بعد الدخول قبض المصدق فالذي يقدم قول الزوج على الاماكن  
 عليه لسلف من تقدم المهر على الدخول ومنه اذا قدم شيا قبل  
 الدخول كان مهر الزام ليس بمهره بتعال تلك العاده والوزن سعي  
 يقدم قول الزوجه واخيرا في كبر مهر المهر ومنه اعتبار الشير  
 في الكون والذراع في المساوفه فانه معتبرا يقدم له ما هو الاوان  
 لحظ والمقادير كما هو الظاهر **البطلان** في فواعده هذا  
 الباب **قوله** اللفظ اما بالكلية او على الحال وكلامها

والله  
 وقدم الله

في جانب البثوث والنفق والاول ان كان في جانب البثوث فيكون في  
 الخروج والعمله اليقين وفي جانب النفق لا بد من الامتناع الكلي  
 من جمع الحريمات والثاني في كفي في طرق البثوث اليقين فيمنه  
 مثال الاول فحرير رقيه فان المحرر لا يرقبه كانتا في المامو  
 به ومثال الثاني قوله فمستعمل منكم الشهر فليصمه لا يفسده  
 بل لا بد من الايتان بجميع الشهر وتفرع على ذلك حوار التتمه  
 والسبح لمن قوله صعيدا طيبا يصدق عما اقل مراتبه وهو الحفا  
 على المراه العلويه من الرضاع لو ان قوله علم انت احق به وامتناع  
 وقيل مطابق الحقيقه فيكفي اقل مراتبها ولا يحل على الاعا وهو  
 البلوغ كما ينافي الاطلاق في قبيل الحكم بعدم النكاح لانه اشار الى  
 الغايه الى المانع من ترتب الحكم على سببه والمانع وعدمه  
 مدخل لها في ترتب الحكم بل في عدم ترتبها وانما سوي المانع  
 منحصر في ان وجوده يوترق في العدم لعدمه في الوجود فيبقى  
 قضيه لفظ الحقيقه لها في اقتضاها اقل ما يطوق عليه ومنه  
 عدم التفرقة انما على هذه الرضاع لو ان قوله علم انت احق به وامتناع  
 على لدها ولا يحل في الوالدات اعتبارا صافه على اي  
 القابل له عموم وعام في الرضعه ولو ان نفق الو سيقا على  
 طريق عموم كقوله نفق كل من ما ولي يحيى فهو بالنسبه الى احوال  
 المولد مطوق بالعام في الاشخاص والوفان لا يلزم ان يكون عا

هذا هو  
 الاساس  
 في  
 المقارنه  
 ولا خلاف  
 في  
 التكرار  
 في سائر  
 النسخ  
 في سائر  
 النسخ



في الجواهر والكناف في الرشد صلاح الماد جلا على ما انقضى وهذا  
 ما قبله في كتاب تلك ما انقضى الى الجواب عنه واستدل بعض  
 على انقضاء حكمه الى ان على حكمه الشاهد فيكون كافيا  
 قلت هذا بما قصته قولكم بعوم الفرد المضاف ومثل مضاف  
**فائدة** استثنى من هذه القاعدة ما اجمع على اعتبارها على المرات  
 فيه وهو ما سبب له تعالى من التوجيه والتبريه وصفات الكمال  
 وما اجمع على ان مقامه باقل المرات كما في قرار يصيغه الجمع  
 على اقل مراته والفرق ان الاصل تعظيم جانب الربوبية  
 بالقدر الممكن والاصل برآءة المقتدر قال الله تعالى وما تدركه  
 الله حق قدره وقال النبي صلى الله عليه وسلم نبتا عليك والنا في هو  
 الخراج الى دليل ولكن ان تقول محل التراجع هو الخارجي على الاصل  
 وكذا في قرار وما تعظيم الله تعالى فهو دليل خارج اللفظ  
 ولا يخرج القاعدة عن حقيقتها **فائدة** الى حيل اللفظ  
 على الحقيقة الواحدة والمجاز والمشارك الى دليل خارج والحقيقة  
 ثلاثة لغوية معرفية وشرعية وكذا المجاز في الجوف  
 بالكلية منها في اصل الوضع والاسماء في الماهيات الجعلية  
 كاسماء العبادات الخمس وهي حقان شرعية ومن الاسماء المنقولة  
 بالافعال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم الفاعل  
 في الطلاق عندنا والخبري غيره في الاصطلاح ولا يجري في البيع والصلح

في قوله عليه السلام  
 في قوله عليه السلام  
 في قوله عليه السلام  
 في قوله عليه السلام

وكان لكل اسم فاعل الاكل  
 وكذا المطلق اسم فاعل  
 والطلاق

والحجارة على الظاهر الكاح كانا الله يعك ومصالحا لموجزا  
 او يبيع منك ومنك ويكفي في الضمان الوديعه والعاريه والرهن كذا  
 اسم المفعول كما اضافت وهذا مودع عندك في العتق كعتقك ومغفرتك  
 ويقرب منه ان يحرق وان كظهر راسي ويكفي المصدر في الوديعه والعاريه  
 والرهن والوصيه واما الافعال فالماضي منها منقول الى الماضي  
 العتق والفسوخ والى يقلعان بعض مواردها وتعبس في اللعان  
 الشهاده بصيغته المستقبل فلو قال شهدت بكذا لم يقبل ولو قال انا  
 شاهد عندك بكذا فالظاهر القبول لمراديه ولا يجري في البيع الكاح  
 المستقبل على الوجه ولو في الطلاق والخلع ويكفي في اليمن صيغته  
 الماضي والحق واما الامر فحياز في العتق الجائر كالوديعه والعاريه  
 وفي الكاح على قول ضعيف في المزارعه والمساقاة في وجده وفي  
 بذل الخلع والمخلوع في مرحلة هذه مجتمعا في خطا للشارع كذا في  
 وشروعها في حمله الفقه **فائدة** لا تستعمل اللفظ الصريح في غير  
 بابه الى بقرته فان طوحت على موضوعه كاستعمال السلف في  
 البيع بقرنة النعيس فاولم يعين فاعل في موضوعه واشترط  
 شروطا كان الاصل في الطلاق والحقيقة فلو قال بعتك وقيل بالشر  
 او معناه ثم ادعى اخذها فصدل الحار فحلف بالخبر وقد تردد اصحابنا  
 في ارايه الخوالة من الوكالة وبالعكس اما لعدم استقرار اللفظ  
 او لشكك لو باع المشرى من البائع بعد قبضه وانفق على اياه

في قوله عليه السلام  
 في قوله عليه السلام



والظاهر في العقد  
والظاهر في العقد

القبالة لم تضر اذ لم يستعمل فيه وفي العقد بيعاً نظراً لعدم  
الفضل اليه مع احتمال جعله اصالاً اذ لا يبيعه لها محصوراً بل اذ  
ما دام على كماله وتظهر القايده في الشفعه والخيار فلو تقابلوا بزيادة  
البيع والاشكال اقوى ولو لم يكن لك بلائ في غناه الهبة واللفظ باباه  
فعل البيع يكون فاسداً لعدم ركنه وهو التمسك وعلى الهبة يبيعه يملك  
الواهب الرجوع في مواضعه اتصل بالقبض اذ لو تلف العقد قبض  
فلا ضمان غير ان الهبة اذا كانت قبض بلان الواهب على تقدير  
فيه وجهان الفهم في بيعه فاسد وعدمه مما لا يلفظ الدال على  
سقوطه ولو كان هبواً فتل في الثلاثة اقل على الضمان عند الصما  
لتبعيه القاسد الصحيح وهو هنا غير مضمون صحيحاً او احتمال الضمان  
قوله صل على اليد المخذلة حتى يرد به وهذا الحق مطرد في كل  
بيع فاسد لا يفتقر في رضى الخيار فيرد ايضا فيما اذا فسخ البيع  
او المشرى في رضى الخيار فان كان الفاسد البائع فمن المشرى كالمحل  
علمه وان كان الفاسد المشتري في الخيار المشرى فالضمان اقوى في  
الخيار المقتضى وجهان لو قال في هبة كالف فلو كان هبة بعوض  
الظاهر في القايده بتونس خيار المجلس والشفعة وخيار الثلثة في  
الخيار خيار التنازع عند عدم الوفاء ان جعلناه بيعاً الهبة  
ولا يلزم على كونه هبة دفع العوض وان تفرق في المجلس ويلزم على ثبوت  
البيع وكذا القبض في المجلس لو كانا قايدين وحيث ان الربا لو حصل

لا يكون فيه  
والبيع

النفقات

النفقات ما لحب بالغير فيقطع بثبوتها على تقدير البيع ويشكل لا بد لها من الغيب  
على تقدير الهبة ولو عقد السلم بلفظ الشراعي عندنا فليس عليه  
الحكام السلم ان كان الموردين عام الرجوع عند العقد لو كان موقفاً  
ما لو فز لم ينعقد به بيعاً ساد على حوان بيع عن وجهه غير ان  
قلنا باستراطيه في السلم وان مغبنا بيع مثل هذا فقلنا باستراط  
الوجه في السلم وعري عن ضبط العقد من اصله ولو لم تسترط الى حل  
في السلم مع عموم الرجوع وفي العقد بيعاً نظراً الى لفظه او سلم  
نظر الى قصد المتبايعين وجهان في الاول هل يبيعه التمسك  
والثاني على عدم اشتراط الحل في السلم انه سلم ولا غير بلفظ  
البيع في رضى العبد بالمعنى محصوراً مع تمام الهبة ولو لم يلزم  
بكون له هبة في رضى العبد احد العوضين بعينه وليس  
معهم من الشرع واما نظر اليه لو قلنا باستراط الوجه في السلم  
عملنا بالصفة العقد وخرجه عن رضى الدين مثله اما لو كان  
التمسك معيناً في العقد لم يرد قبضه في المجلس ولو لم يكن قبضه لو  
كان في الدمة عن قبضه في المجلس ان جعلناه بيعاً احتمال  
ولا تسترط في الخيار على عملك الدمة القبض في المجلس بينهما  
البيع عندنا ولو عثر على الخيار بالبيع او العاريد وفي العقد  
فولان اقرهما عدم العقد وهذا الباب قاضك في الحق  
لي او لك ففي اعتبار هبة فكون بضاعة او قرضاً او بطلاً

نعم بيعاً ان صح  
بالحل والافلا  
سما صير بيعاً  
وان لم يصح بالحل  
فلا



العقد فيكون مضارباً فاسدًا وحماها لغيرهما التنازل للمالك  
والصورتين فيكون عليه لجره العامل ويحتمل سقوط الوجه في الأول  
لوضاه بالسعي لا يعرض على اعتبار المعنى يكون الرخ للعامل في  
صوره جعله قرضاً والمالك مضمون عليه ويكون الرخ للمالك صورة  
جعله بضاعة فيقطع بوجوب جرته العامل هنا كونه عمل فامور به  
لجرته عارده ولا يمكن القول بكون الرخ باسره للعامل مع عدم ضمان  
المالك لئلا منها فإن عارده التقدير هنا غير ممكن فالرخ هنا تابع  
لمالك المال فله يملك ما لا يعير يعرض له صاحبه لم يجعل للعامل سوى  
الرخ ويؤيده أن كل المال باق له وليس غير المال باق فيه فوجه المصير  
الوجه لها وهو معنى القرض **فمن** تغلق البيع على الواقع أو على ما  
شرط فيه والوجه انعقاده مثل انعكاس كان لي وبعثت زينة  
ويحتمل البطلان نظر إلى صيغة الشرط المعترضة في البيع وفي قوله  
ان قلت مرادة الشك في قول غير معلوم الخ ان يقال الخيارات يكون  
الوجه للموظف على القول وهو من الشك الخ **الخ** الخ **الخ** الخ  
توحد نقياً الرضا لحوال البطلان والحق انه تغلق على ما هو وقضية العقد  
والشك هنا غير ضار لأنه حاصل وان لم يعاين لفظ به عند لفظه  
اياه فكذا مع التلطف ومثله ان تغلق ان كان لفظاً لا يقع بك  
وهو يعلم حاله الوقوع اما منكر الوكاله في البيع او التكاح اذا كان  
مبطلاً فانه يقول الوكيل ان كان عقد بعتك منك كذا والمراه ان كان

او

روحي وهي طالق اذا امتنع من عدم التعليق فلا يضر هذا الوجه  
تغلق على ما وقع واما لمساكن الحاجة اليه فلا يقدّم فانه ايراد  
لم يتصور عنه ومنه بيع العبد من نفسه في انعقاده كناية او  
بيعاً معتداً او مبطل وجوه ولو وقف على غير المحصر كالعلمين  
عند ما كان المقصود في الوجه الذي نص في الهمالة الى استعانة من  
شع فانه ينظر الى انه تليق لجهول اذا الوقت فملك ولوراج لفظ  
التكاح او الرخ في نفى صحة الرجعة وجهان فيقوى القول باقصد  
الرجعية ولو فصل حقيقة التكاح والتمتع **فمن** **قلعه**  
لو حمل اللفظ الواحد على حقيقته ومجازاً معاً عند كثير من  
المصنفين في جملة على حقيقته يستلزم كونه موهوباً لها وحمله  
على مجازه يستلزم كونه غير موهوب لها وهو ساقض مع هذا الواو  
او وقف وكذا لم يدخل المحقق ولو جعلناهم حقيقة رجلا ولو  
فرق بين موهوب البنين واولاد البنات لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
الحسين ولداي وقوله عليه ان ابني هذا سيد يشير الى الحسنين  
عليه ولورحلف السلطان على القربى وذكره حمل على الوتر والتمتع  
لانه قل صار حقيقة عرفية بالنسبة اليه واما باعتبار القرينة  
الصارفة للفظ الى محارة ولو ما بشره بنفسه وعلى القاعدة في  
لخت كون فيه حملاً على الحقيقة والمجاز **فمن** **الاعتبار**  
المذكورين والظاهر في لخت ويجعل الرخ للمقدر المشر



من صدور الفعل عن رضا ومن يجوز استعمال اللفظ في حقيقته  
 ومجانة فلا يسكال عبده ومنه لولا مستقيم الساع في الخراج على  
 الجاع والمشي ليد ومنه فقد جعلنا الوليه سلطانا في الخراج على  
 القضاء والديوان السلطان حقيقته في القضاء وهذا صريح في  
 انه للقد المشترك بين القضاء والديه وهو المطالبه **فأباه**  
 الماهيات المحليه كالصلوة والصوم وسائر العبادات لا يطلق على  
 الفساد الا في لحوث المضي فيه فلو خلف على ترك الصلوة في أماكن  
 المكروه او الصوم اكتفى بسمي الصحة وهو الدخول فيها فلو افسد  
 بعد ذلك لم يزل الحث وختم له لانه لو يهاك تسمى صلاه عكاه صلا  
 مع الفساد اما لو احرى في الصلوة او دخل في الصوم مع مانع من  
 لم يثبت فطباعا لو كان الخلف على ترك الصلوة في الدار وعلى ترك الصوم  
 مع الحثابه او على ترك مع الخمر او الخمر امكن الخرج على الصورة  
 بها وعلمه لو يتخلف على ما منع منه شرعا ومنه **فأباه** حقيقته  
 الامام على الملك فلو قال هذا الزيد فقد اقر له بملكه فلو قال اريد  
 بيده عارية او اجاره او سكنى لم يسمع لانه خلاف الحقيقه وكذا لو  
 لمعنى اللام مثل دار زيد فلو خلف لم يدخل دار زيد فهي الملوكة  
 ولو ما لوقف على هذا الوجه يتخلف على دانه العبد أصلا العبد  
 نقض الملك فيه على الاقربى لو ان نقضه ما عرف به وشبهه  
 وقال بعض العامة لا يثبت لوقتنا بملكه لنفسه باعتبار انه  
 في موطن

بلغ في  
 وفاء الله

في معرضه لا يتراعى منه كل آن ويرده ان الملك ينقسم الى العام  
 والخاص حقيقته الى ان يمنع القسمة المعنوية فيجاب بالنسبة  
 المترتبة على كذا شايخ على السنة حمله الشرع كما ملك في زمن الخلفاء وملك  
 الهبة قبل القبض وختم الحث ما يضاف الى العبد طاهر الال لفظ  
 لمنع من حمله على الحقيقه فيجعل على الحث باعتبار القرينة وقد خا  
 بالاعتناء الجمل على الحقيقه لا يوجب المصير الى الجواز ادعائه  
 حكم شرعي بطلان اليدين هنا حكم شرعي وليس في حصول احدهما  
 اولى من الاخر من هذا علم ان المشترك لا يحمل على كلا معنييه  
 التماثل علمهما محار واداره الحقيقه ممكنه وانما يطل العبد تعيينها  
 فكان لا يطلار اولى من حمله على المعنيين **فأباه** مما يعارض  
 للحقيقه المخرجه والمجاز الرجح كما لكاح وانما حقيقته في العقد  
 الجاء او بالعكس ان اطلقه عليها في حين التساوي لم يور  
 بها لو تغارض في الوصاية او فقه او قرامع او روع الوثيق  
 ففي كل وجه منها وجه رجحان مفقود في الاخر والآخر رجحان  
 الودقة الوقت لان فافيه من الودع محرره عن نقص الصلوة  
 ان العبد المعقود فيه ولحدار كما بها الودع ويبقى علمه زائدا  
 مرجحا وكذا في المختلف من المختلفين بالنسبة الى المقلد يرجح  
 العلم لان فافيه من الودع محرره عن النقص على الفترى كغيره  
 فتقوله رجحا عن معارضه لا يقال هذا انقلاب لا ينافي

سبيل الاستحسان ولو  
 المخرج اخر ما يقع  
 والحق ان امساكها  
 الكبري ولا يتحول  
 المصير على التماثل  
 ليقع غثا و



الورع من العلم كما في تحصيل هذا الحكم فيبقى ورعه زائداً بغير  
معارض كما نقول لما كان الحكم الشرعي لما يحصل العلم كان لا يزيد  
أقرب إلى تحصيله من المناقض إذ عمله القوي بما في العلم ومنها  
تعارض الخبر عن الفقيه والعبد الفقيه في صلوه الحائز فلم  
لان فضيلته الثابتة خلاف الحرية وهذا مبني على جوانب امامه  
العبد الحر او على كون المأموم عبداً وحسب ينسحب في الصلوه  
اليومية ولا منعنا من امامته فلا تعارض منها تعارض الصلوه  
جماعة في آخر الوقت وفرادي في اوله او جماعة في تقدم الثانية  
وقت وصلها وفرادي في وقت تأخرها الى وقت الفضيلة كما في  
تأخير العصر الى المثل والعشا الى زهاب الشفق ولعل مراعاة  
الجماعة اشبه الخت عليها الى طلاق وكان فضيلة الجماعة  
تضعف الصلوه الي سبع وعشرين سنة لافراعه الوقت ولو كان  
القدم او التأخر لعدب عام كما في المطرد والمحل فلا شك ان  
الجماعة لان النبي صلى الله عليه واله كان جميع بين الصلوات في  
الليلة لطيرة باذان واقامتين منها صاحب الحداد المقيم  
الراعي المأوود غير الراعي والعاري والولي ان التأخر افضل واوجب  
المرنفي رحمه الله منها لو كانت الوضوء اقيمت الجماعة فيع  
اسبغته وفوات الجماعة في البعض وفي الكل ولا ولي يترجم الجماعة  
لان المتوسل اليه اولى في المراعاة من الواسيلة ولو كان مدافعاً

للأهتسار

هذا هو الوجه في  
تعارض الصلوة

للأخبثين او الرخ وخشي فوات الجماعة بالوضوء فوجهاً لتمامه  
على الكراهية المغالطة باعتبار سلبه الخشوع الذي هو روح الصلوة  
واقوله صلوه هو كصلتي هو معه اما الوعاء منها كما شرطه كان له  
النجاسة المعقوقة عنها او ياره في اللبس مستحبة كالقبض على العامة  
والرد اذا لظا هرتز حجبها لما ذكرناه من مراعاة المتوسل اليه  
منه جاهل القراءة او ارجا التعلم باقى الوقت اذ ترك صلوة الجماعة  
توتعا للعلم وهو باعيا الوقت منها تعارض الصلوة اول وفرا  
ركعة ففي اشارة الصلوة لخصيص الركعة الرابعة الزايدة وضاعداً وجهاً  
اما لو كان وصوله الى الصلوة اول يفوت جميع الصلوة وأنه يصح  
في الحائز قطعاً منها تعارض تحييل الركاه للآخى والمفصول  
تأخير الركعة او الفاضل على القول بحوان يلحق في شهر او شهرين وتعارض  
دفعها قرصاً ودفعها عند الحول فان القصر راحة من حيث الجمع  
بينه وبين الركاه والود آراحي من حيث قرار الملك فيه وتزلزله  
في القصر مع اعتداد اعيان الفقر في راس الحول منها تعارض  
الصوم منها تعارض بوضايف علية او عليه ففي ترجم احمد  
احتمال كذا تعارض الاعكاف في الاشتغال بقضاء حوائج الكف  
والمردي عن مولانا الحسن عليه ترجمها منها تعارض المني  
الحج والضعف عن العبادة والمردي في مراعاة العبادات منها  
تعارض الجهاد وحقوق البويين والمردي تقدم جملتها في المع

هذا هو الوجه في  
تعارض الصلوة



**وهنا** تعارض الخطاب الكساح كعبد عفيف عبد عالم  
 وجز واستق ولعل يرجح العبد لها اولي ادوات المروحة  
 المحطوبة اما الولي فلا او جرح في عالم وعني جاهل والو  
 ترجح العالم لعله او معي عالم ورجح في جاهل واستوا  
 كان العبد موحدا للفتح والاقرب ترجح الصحيح **قاعدة**  
 المحار لا يدخل في النصوص كما سما العدد واما يدخل في الطواهر من  
 لطلق العشرة وقال اردت تسعة لم يقبل منه ويعد خطيا لغة  
 وان تمت تسمية الشي باسم اكثره كالاسود ومنه لا يقع  
 عصاه عن عاتقه ومن اطلق العموم واداد الخضوص هو  
 مصيد لغة وكل لفظ لا يجوز دخول المحار فيه لا ثور البنية  
 صرفة عن موصوعه فلو طلق الحالف ثلثا وقال اردت اثنين  
 لم يبيع منه ولو حلف على الكل وقال اردت الجبر سمع فعلا كان  
 او منع **قاعدة** الصفة تزدل للخصيص تارة وللنوع اخرى  
 ولها فروع منها الاختلاف في ملك العبد وعدمه او في كل شيئا  
 الى قوله تعالى لا يقدر عيشي فان في الصفة لقول عبد اقلنا  
 انها للنوع دلت على عدم ملكه مطلقا وان جعلناها للخصيص  
 مفهومها الملك لا للخصيص بالوصف يدل على نفيه عن غيره  
 منه تعارض الجملة بين الجمالي والاحوال استيناف قال الجملة لاله  
 مقيد لاصح الحال والخصصة له وعليه يتفرع توجيه قوله  
 تعالى

بل هو  
 والله

تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فان هذه الجملة  
 على تقدير جعلها مسوقة تكون الآية محترمة على كل التسمية  
 وان جعلنا ما حلالا هو حجه يستعمل في حله وهناك لا يثبت فيها  
 يتمسكه الخصمات وسفها الاختلاف في العارية فانها  
 عندنا لا يضمن الا بالشرط وعند بعض العامة يضمن من غير  
 شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان رمية ادراجا  
 فقال له انصبا وقال النبي صلى الله عليه وسلم بل عارية مضمونة والوصف  
 قلنا لم لا يكون للخصيص يكون ذلك شرط الصمانها وفي قوله حجه  
 انه مع شرط الصمان يكون مضمونة وسفها القول بالكيله  
 دي الذي عاقلان فمات استوفاه من وارثه لان الصفة للنوع  
 والتعريف كذا قال من فلان لم تكن مطالبه وارثه سرا علقنا  
 من استوفى فيكون طرف الغوا او المحذور فيكون حال الفاعل  
 ادلالا لغيره في التخصيص بعد جعلها بيانية ولو امكن  
 صارت كالمسئلة السالفة وقال بعضهم بالمدح بناء على انها  
 للخصيص وسفها لولا لزوجته ان ظاهرت من فلان وسفها  
 في الظاهر وسفها لو حلف ان لا يكلم هذا الصبي فصار شيئا  
 او لا اكلم من لحم هذا الجمل فصار شيئا او لا اركب ابيه هذا  
 العبد عتق وملك ابيه فركبها فصار شيئا او لا اركب ابيه هذا  
 التخصيص بحيث يقرب منه ما يعبر عنه الفقهاء بالجماع

المدح



المشاره والمضافه لقوله لا كملت هذا فان الاضافه في معنى الصفه  
 وان جعلناها للتوضيح فالملك والرجيه واليه من اقباه وان جعلنا  
 للتخصيص اذ قلت وكذا لا عطين فاجبه وجهه رندا وشعيرة  
 ومنه لو اوصي لجل فلانه من رندا وظهر من غير او نفاه  
 باللعان فان قلنا الصفه للتوضيح والوصيه باقته وارقلنا  
 للتخصيص بطات لو ظهر من غير وفي صورته اللعان بطر  
 بيني عما اعتنا بدلوله اللفظ في الحال والاعتبار بدلوله المستقر  
 فيما لا يدخل الوصيه وعما لا يدخل  
 قوله لا تعدد ولحكام متبدله  
 اقسام اختلاف الحكم والسبب على اربعة اقسام فاطفا  
 سببي مستقيم مع قوله واشهد في ادوي عدا فكم فانه لا يفسد  
 بقصد المسكين بالعدالة ان يتخذ السبب الحكم فيجعل المطلق  
 على المقيد قطعا مثل ومن تكفر باليهان فقد حبط عمله مع  
 من ترك منكم عذر دينه فممت وهو كافر وقوله واشهد في ادوي  
 بتابعه مع قوله ممن يرضون من الشهد او قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم من ارجمهم وابردوها بالماء وفي حديث اخر وابردوها  
 من ماء زمزم ومثل قوله علمه حسن فواسق يقتل في الخل  
 والحرم وذكر الغراب منها وفي حديث اخر يقتل الغراب بالنع  
 ومن امثله ايجادها وهما تقيان قوله لا يورثه شيئا  
 الذهب

الذهب بالذهب الى مثله امثله مع قوله علمه في الحديث  
 الذي ابيد كاستروا منها شيئا عابا ساجد ان يتلف  
 السبب في الحكم كتحريم رقبته في الطهاره مطلقه مع  
 تقييدها في القتل باليهان ان يتخذ السبب مختلف  
 الحكم ففي النوت مثل واسموا بوجوهكم وابردكم منه مع  
 قوله في ايه الوضوء واغسلوا وجوهكم وابردكم الى المرافق  
 فان السبب هو واحد وهو التطهر للاصلا بهما الحديث  
 والحكم مختلف الغسل في احدهما والمسح في الاخر  
 التاويل لما يكون في الطواهر دون النصوص ولا يقال تاويل  
 البيان المحال المشترك كذا حمل على احد معينه لقريته و  
 مراتب علاها ما كان اللفظ محتملا له ويكثر دخوله في الكلام  
 ولبية ما يكون احتماله فيه بعد كثر يقوم قريته يقتضي  
 ذلك فان مراد البعض بشكل القبول الردي من جهة القريته  
 قوه وضعفا وايضا ما لا يحتمله اللفظ ولا يقوم عليه قريته  
 ويرد وهذا وايضا في الودله وحكي مثله في محتمل اللفظ  
 المشترك وليس بتاويل الفاظ المكلف مثل طلقك للرجعية  
 لحتمل الانشاء والحضار فان ادعى الحضار قبل منه هذا  
 في الحقيقة من احد محتمل ولو كان اسمها طالق او غيره  
 فنادا بذلك فان قصد الكفا فلا يشترط ان قصد الايقاع

وادى  
 النسخ المشترك وليس بتاويل



احتمل الوقوع وان طلق فله قبل الحمل على البذل للثبوت  
ومنه تخصيص العام وتقييد المطلق بالنسبة كما يقع  
في الامانة من طلقك وان طالق وادعي سبوت لسانه من  
غير قصد انه اراد ان يقول بلسانك ومنه اوصاف الزوج  
في عدم الرجعة ثم رجعت الى تصديقه بعد دعواه الرجعة  
هل يقبل اقرارها لا مكان الخبرها عن طهرها ثم تبين خلافه  
ويشكل بالاقتران المحرمية والرضاع ثم يرجع فانه لا يقبل مع  
قيام الاحتمال فيه وورق بينهما بان المحرمية والرضاع امران  
ثبوتيان وعدم الرجعة منفي بالاحتياط في الثبوت اقر من  
النفى ومن ثم لو ادعى الطلاق عليه الباي فردد اليه لم يخل  
ثم رجعت لم يقبل منها الاستنادها الى الوشات ولو رجعت  
وقالت لم ارض ثم رجعت قبل الرجعة الى النفى ولم ينفى  
انكرت حق الزوج ورجعت الى التصديق قبل الوشات  
لا يقبل في جميع هذه المواضع كما في النفى في غيرها كالوشات  
فلما اختلف على القطع وكالتاويل في الرجوع على الاقرار بقوله  
الثبت بشرا وكيله وشبهه فيبيع دعواه ولو قال له على  
شي ففسر بغيره قبل خطبه قبل نفيله في حرم اخيه وكره  
ولو فسر به بغيره قبل لانه عليه ردها ونفسها لو فسر  
لم يقبل البعد ولو فسر بها بغيره ورد السلام ويشكل بان الحرف مختص وبعد  
الساويل ولو قال له على  
حق احتمل فتولد السلام

وتول الكف من تاويل لا يقبله الا عدم ولو قيل بان العرف ياتي  
تاويله في الوجهين امكن ومنه ادعى اقامه رساله القبا له  
في الدين والرهن قد ثبت ضمننا ما لا يشك الا  
وهو ملخوذ من قاعدة المقتضى في اصول الفقه وهي ما  
اذ كان المدلول مضمرا لضرورة صرف المتكلم لرفع الخطا  
اول توقفه اللفظ عليه كاسئيل القرية او لاقتضاه  
الشرع ذلك مثل اعتق عبدك عني فانه يقتضي تقدير  
انتقال الملك اليه كما لو حكمنا بثبوت اول الصوم بشهادة  
الواحد عاينهم يفطرون عندك الى الثلاثي ضمننا وان كان  
هلال شوال لا يشته به وقيل لا يفطار ويقدر عليه  
حلول الدين في تعليق الظهار وعارض ذلك ما لو شهد لثبوت  
على الوكلاء قبل وبثت السن وان كان لا يشته السبب  
بشهادتهم ولو وقف على الفقر ثم صار فقرا دخل في الوكلاء  
ولو وقف على نفسه بطل وكبيع الثمرة مع الاصل  
لشروطها مع الظهور بدو الصلاح لانها في ضمن الشرع  
ولو حددت اللفظة الثانية قبل احدى الوكلاء ترك البايع للمشتري  
وقلنا لا خيار في حصول التملك ضمننا في الشراء كذا لو ورد  
مشتريا لزيدا لمسلم والكافر للعبيد فانه يدخل المسلم في  
ملك الكافر ضمننا او وجب البايع في الثمن والعين عينا ومن



في هذا الظاهر ولو باع المريض محاباة فالزائد هبة ولا يشترط  
فيه القبض لكنه في هذا البيع ولو قال لعتق عبدك المستاجرني  
مع وانقلنا نفسا ببيع العبد المستاجر فان الملك ضمنني  
وكذا لو اعطى العبد لمعصوب محبة ولو تغدس لودن على  
انقلعه وانه يبيع وان لم يبيع ببيعة لان الملك في هذا العتق  
وكذا لو اذن في الخطه بمثلها وكذا اللبس في الشاه اذا  
باعها لغيره ولو قلنا يذهب الشيخ ان الغسل عند الجنابة  
اذا كانت على البدن فحاشية فغسلها منه رفع الحدث ولو  
فانه يكون قد تضمن ازالة الحدث ازالة الخبث وكذا لو اذن  
في بيع الارض صحننا وكانت الحارة بها لوان كان وحده  
لا يورث " يستفاد من قوله الاشارة الى كلام القو  
لغالي وحمله ووضاله بل ان شئت مع قوله ووضاله في عاين  
فانه يشير الى ان اقل الحمل متداشهر ومن ذلك قول المصنف  
ادخلوها بسلام امنين وقصد التلاوة والامر فان صلته  
لا تبطل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي في الفراق على  
ارتج عليه وهاهنا يقوم الاشارة فيه مقام اللفظ على الإطلاق  
بظهر القادة في ابطال الاشارة الى خبر من لصلاته " اذا  
تعارضت الاشارة والعبارة وفي ترجيح ايهما وجهان ينف  
عليهما مسایل امثال اصل خلف هذا ريد وكان عمدا واما

فرا

نعلب العباد

هذا ريد وكان عمدا او على هذه المراه وكان رجلا او ر  
هذه العريية وهي عتية قوي العامة نعلب كما شارك في  
الكل ومنه نعتك لفرس هذا اذ هو حمار وخلعتك عا  
هذا التوبل للصوف فبان قطنا وفي الامان مسایل هذا  
ومنه لله علي ان اشترت هذه الشاه جعلتها اضمته  
فانه قد ابيع لان التعلق على تلي كعوين فيلزم خلافه  
لو قال ان اشترت شاه والامح الصحة في الموضعين  
قد است الحكم على خلاف الدليل لمعارضته دليل اقوي منه  
كرد الصاع عوضا عن لبن المصراه وقول قول دي الين  
شرا ما في يده من العين المزججه للمصاربه والجوا له العريه  
وغرامه روجه المهاجر والكتابة ومنع سبكه النصف مما له  
بغيره سيفا وجعل حاربه من القلعه للذال مع انها  
عمر معلومة ولا مقدور على تسليمها " كلما وقع اتفاق  
على اصل الجري سرفوعه عليه وقد خلت منها العارض  
ثم قد يكون الاختلاف بعد تعيين العله كما لا يفاق عا  
ان العله في ظهورية الماهي اطلاقه ثم خالف العامة  
في المتعدي كما ان المظروخ قصد او بالمح وهذا محبت  
لان العله اذا كانت قائمه كنت تحلف عنها المعلول ولو ان  
تسلب اسم الما لان ظهورية اما تعبدك بعقل معناه اما

المهاي م



لمخصصه بزيادة لطافته ورفقه ونفوسه فيشاركه في هاست  
 المايعات واما التقدير من المناط الاسم فلتا سلم لكل التقدير  
 انه لم يزل الاسم بهذا النوع من التغاير ولو قال فلا اسكال  
 في زوال الطهورية وقد يكون الاختلاف بعد تغير العلة  
 والمرجع فيه الى العرف كالعز في البيع فانه عند المحلل  
 في صحة بيع سائر الحاجات في ضمن القصب وشبهها من  
 المحكام من ابطاله بقول لا يعي الضميمة عن معرفة  
 اليه مع كونه مقصودا والعز في حاله ومن صححه بقول  
 الضميمة معلومة والما في صحتها كالحمل في بيع الدابة اذا  
 شرط او مطلقا على قول الشيخ وابن ابراهيم وليس من هذا  
 بيع الغار لان الوصف الخارج يزيل العز عرفا وما فات  
 النظر من اذكره بخلاف الروية فمشكلا لا يسمى عزرا عرفا وقد  
 يكون الاختلاف بعد تعيين العلة والمرجع فيه الى الحسن  
 تغير الما بالتراب عند من قال ميتا لا صحاب بطهارة الما  
 التعاريف فلفظ من قال التراب مزيل وهو كما الما في الظاهر  
 وقال سائر فهو كما ميتا العرف ان في عدم التطهر في اصل  
 الاختلاف يرجع الى اثر جسي ومنه ما يكون قبل تعيين  
 والنزاع اما هو في العلة كما نقول بعدم طهورية الما المستغسل  
 والاحتلاف في التعليل اما بآداب العرف او بآداب العباد

الحكم

الحكم المعلق على اسم الجنس وديقباريه معنى وقد يكون  
 تعبد او بطهارة الغايه في تعديده الحكم عند من قال بالبقاء  
 من العامة ونحن نذكره التوامم وذلك مثل اختصاص  
 الما بالطهورية وهل هو تعبد ولعله كما من اختصاص  
 التراب لك تعبد واستعماله في الولوع للجمع بين الطهور  
 او تعبد او استظهار او يظهر الغايه في الاشياء والاف  
 وعلى الما واين الجريان وعلى الثالث يجري ويجوز ان لا يشان  
 التعديده عن محله لانه اذا دار الامر بين احتمالين لم يكن  
 القطع لمحددهما تعديفا في عدم التعديده بحاله واما تعين  
 عدم الجري الى استظهار فلهذا عندنا الضرر من الصراحة  
 وعند العامة قد يوجد في قول النبي صلى الله عليه وسلم ان يستنجي  
 اعظم فانه يعلم منه انه لا يتعدى الحجر والما في شئنا  
 هذه فائدة واما ذكرت الاحجار لتبصرها غالبا في كل موضع  
 واما الاحجار في رجا الحمار فلا تحت في عدم التعدي  
 الامور الجفيدة جرت عاده الشارع ان يجعلها موابط اطبا  
 فومنه الاستحجاما كانت السوءة مخفي عن العيان وكما  
 الثلاثة محارم الخاسات عندنا غالبا في طهارة التلذذ والقصر  
 لما كان المشقة وهي مضطربة مختلفة باختلاف المسافر  
 والوقا في ضبطها بالمساواة التي هي مظنة المشقة

لا يشان  
 والرفق لا مع  
 الما

بلغ في  
 وفق الله











عليهم السلام ولو اهدا هذا لما قامت للمسلمين سوق ولم يتقل في  
هذا بيان في النبي صلواته مع عموم الحاجة اليه <sup>الحاجة العامة</sup>  
تتأثر من اضراره الخاصة كجواز قتل الزنزانة من النساء الصبا  
من الكفار بل ومن المسلمين عند الحاجة وكجواز النظر الى الحميمه  
الحاجة العلاج وهل هو ملحق بالنكاح لذي ما يبيحه هو المرض  
المضني او مطلق المرض وان لم يخش عاقبته وقرى بينهما ما لا  
الى التيمم عامه في خلاف الحاجة الى الطبيب في هذا المقام فانه لا  
وقد يعبر عن هذه القاعدة بتأويل ما يعبر وارحفت في تأويله ما  
اذا حصل <sup>ادان</sup> تردد الفرع بين اصلين في الاستسقاء  
وهو مناط الاستسقاء في مواضع منها ما هو داخل في القياس فذكره  
الزام ومنها ما عجزه مثاله حجب السفينة من تردد بين كونها  
لنقص فيه كالصبي او لنقص في الحفظ المالك كالحجر العبد متفرع  
عليه لو اذن الولي للسفينة في البيع فهل يطرأ الصبي او يجرى  
كالعبد كذا في عقد النكاح والوصية ومثله الحيوانية الشبه  
الى الدمية وعرضها تارة بقرى الضرورة وتارة بالخسائر <sup>والاول</sup>  
منه اذا القاه في البحر والتقى الموت قبل وقوله الماوت  
الضمان قال لا لا الحيوان يقطع مباشرة السبب ولا الحيوان  
لانه يلقى على حاله واذا وقع عن طائر فقصا فطائر اغتبر  
بعضهم مباشرة الطائر وهو خطاب بل يضمنه سوا طائر عقيب  
الفتح

الفتح او يضمن حكت ولو كسر الطائر في حرقه فقاوم جرحها  
الفاكه ارضا ولو فتح جوارحه لم يضمن لغيره فلهذا قلنا ان  
ما اقر الضمان على الفاكه مكن من جرح عاصم الى اية افرط  
واما الخسائر من كسب الخيل الحرقه او فرق بعضها  
في الدمية ولكن للمساوية تحققة نسبه غير الدمية كحيوان  
ويجوز الحق بالحر فماديه بقدره وبالحيوانات فبما لا يقدر فيه  
وبني بعضهم على العبد الحيوان على ذلك فمما اورد في فصل  
الاصحاب وعمله وحسنه بقوة احتياط الجاقل وقالوا ان ضمن  
الحال لولا ان العبد يضمن ما لا يضمن لكان عاقلة من قدره <sup>اللعن</sup>  
منزلة بولها يات والشهادة وان شئبه لا يمان في جرحه من  
الذي يضمن القذف من رد من حق الله وحق الدمي رحمه  
انه لا يسقط بالرق وان استتفأه ما ذل لا مام في شئبه حق  
الله ومن يوثقه عا م طال به المستحق وسقطه لغفوه  
وانه لا يسقط بالرجوع عن القرض وان يورثه من غير عليه ثبوت  
بالشهادة على الشهادة والعبد من زدة تبيح الله تعالى  
حق الدمي يغلب فيما حق الله تعالى لوجوبها مع الوفاء ان  
لم يدخل ولذا كسرت اقر عدم تدخل العبد بين فخير لامة  
هل يعتبر بنفسه او يكون عضوا من اعضائه لاعتباره  
بنفسه وهذا يدخل عند الشيخ في البيع والعرق والذبيات  
لا يدخل

لان العبد يضمن  
غير الدمية

المملوك

اي اكل الفاكه عن  
الغنا



ان كان

والوصية فمن ثم وجب فيه عشر فتمه الام وهذا كله اظهر  
الحكمه والا فلا شئ الى النصوص وما ولجت قد  
يتردد التي يبين اهل العلم في مختلف الحكم فيه لحسب دليله  
فمن قال له في كونه فاسدا الوسخا والفقير في افسح  
لصحت مع المتعاقد في غير الثمن الاول وسفر على ذلك  
فروع كثيرة كالاول في العدة البايع كافر في البيع يمكن  
الصحة وهو شرط في المصلحة والشرط والى وان الشفعة في  
بعد التلف فحوارها قبل القبض في المكمل والموزون وعدم  
المسح لو تعينت بدل المشتري بعد الاقالة عيا في قول الفقيه  
البيع يتجزأ البايع بربح حارة الاقالة والارش في البيع  
الارش وهو قضيه فواض قال من اصابها بالبيع  
فعل العقد قبل القبض في ارض فيه ولو اطلع البايع على  
عيب في يد المشتري قبل الاقالة فلا رده عيا في البيع  
وعلى البيع ولا قبل الدعي على القولين ومن المزدحم  
الوتاهل هو اسقاط او ملك وسفر عليه لمصلحة الى  
القول عديمه فان عيب القول ازيد برده وتولي الميراث  
لعقد غير الميراث فوكا التمه حايه عيا الى اسقاط وعلى  
فني عيا حوان تولى الطرفين والى برأ عن الميراث  
الى اسقاط وبطل عيا التملك لوقال من اغتابه وادغبت

ملعب وانه  
دفع الله

قد  
سليم

له الزم

ط  
ولم يعي الخيه فانه بكر القول الصحه لانه هذا اسقا  
محض والقرنك الاختلاف في الغرض والرضا والمجهول  
ولو كان اه عيا حايه دبر في قال ابر في تحاكم عيا التملك  
وهو قلع عيا الى اسقاط بكن الصحه وطالب بالبيان  
فمنه حواله هو هو يتعارف واما دمة الجار عليه او  
هو عتيان عما كان في دمة الجار ما في دمة الجار عليه  
او ر عدم استرابط القبر في الجار لو كان الجار من  
تخلف بره دمة او من عيها وانه لو كانت اعتيضا  
لكن بيع دين يدين وهو باطل ودحه الثاني انه يقص  
نفس جنة بل اخذ برده عوضا عنه وهو عتيان  
فيصرف عيا ذلك فروع كثيرة منها لو قبل البايع في روث البيع  
يعيب تباقي فان قلنا انه روث بطلت في فروع اوراق فاقا بطل  
او لم يطل هيته في رفاق كما لو دفع الفصح عوضا للمكسبة  
فمنه تانه يرجع ما الفصح وان قلنا الثاني بطل كما لو استبدل  
عن التمن ثوبا في فصح فانه يرجع بالثمن في الثوب بل يكون  
الرفوع على البايع خاصة ابي قيص ورجع يمين القروض  
وان يفضله فله اي للبائع فوضه الى غير ذلك ومنه  
ما هو متروك بين القروض والهيته فوله اعنف عبدك عني  
لا يدكر البعض او انفس ديني ولم يذكر الرجوع فدل برجع

ما في السر اعني  
اي لا يفتن المتعوض من  
عليه ان يدفعه الى  
الحق في الاله  
بل للميراث مطالبه  
او باع او الميراث عليه



في الموصفين بالعوض كالفرض او كالحبة ولو دفع اليه ماله  
 قال الله في حائطي لنفسك وبذر اوقاف الزرع في ارضي  
 كالفرض من الموصفين بالارض والارض هي الما القرض وهذه  
 ولو دفع اليه فقيه براهم وقال اشترى بها ميصا لك هل يكون  
 هذه او قرصا من فري الحبة هنا على القرينة وليس له شرا  
 غير المتصرف بها قطعا الى ان يكون قوله عا سبيل التمسك فيه  
 كقوله شاول لو دفع اليه شاة من موضع الحققة المشقة لخصه  
 لخدمته لانه لم يملكه قبل هو قرصا من فريه ومنه تردد البعض  
 المستعاره للزهر من المعاريه والضمائم كالمعوضات الماله  
 في عين ماله والمتعدي به مضمون عنه وتتفرع عليه معرفه  
 والقدر المصنف على قول الصمان او معرفه المهر عنده والرفق  
 في يد المهر مع قول الصمان شي عليه وكما على الراعي عا قول  
 على الراعي الصمان او تظن في يد الراعي مضمون على القول  
 لو لمالك لعبد له ممتا فلان عليك رقبته هذا العبد  
 يصح عا قول الصمان يكفي كالا عا رقبته ونشكك في القول  
 المضمون له ان يقال قوله عا رقبته الرضا ومنه انه  
 الصداق قبل الدخول هل هو مضمون على الزوج ضمان عقدا  
 ضمانا له وجه اوله ان المهر ماله بعقل معاوضه  
 وهو كالبيع ووجه الثاني ان الكاح لا ينفذ بتلفه وماله  
 العقد

ان كان منقولا  
 فهو منقولا وان كان  
 لسواك الموقوف  
 الموقوف

من المهر

العقد بتلفه يكون مضمونا ضمانا ليدك الوعد بالبيع المبيع  
 بعد قبضه فانه يضمن عليه ضمانا ليدك الاصل فيه ان في  
 الصداق ضمانا للعوض و ضمانا للخله والخله هي العطية  
 وهو عرض فلا يكون مضمونا عليه ضمانا للمعقود وحرر لمعا  
 ان الزوج حرره بالعيب حبس نفسها الى قبضه الخل له  
 تقين للعطية بالقبول هي للتدبير والشرعة لنا انها عطية  
 كرهى عطية من الله للزوجات واما عدم انفساخ الكاح  
 بتلفه فلان المهر ليس ركنا في عقد الكاح لصحة من  
 عنه فالزوجان هما الركبان في الكاح كالعوض في البيع  
 ومن ثم وجب تسمية الزوج في العقد باسمه الوكيل لما  
 بحسبه العوضين وقرع ذلك كثيره فها اذا تلف الصداق  
 في ذلك فان قلنا ضمانا عقدا لنفسه عقدا للصداق وبعد عود  
 الملك اليه قبل التلف يكون له مهر المثل لا للزوج مستمرا  
 والبضع كالتالف فرج الى عوضه وان قلنا ضمانا ليدك  
 العقد الصداق بلسانك على ملك الزوج حتى لو كان عدا  
 وحسبها موهونه فخره وبضم الزوج بدله من اقامته  
 الطهر يشبه الطلاق من حيث الاستبراء والشاهد من الطهر  
 والاستبراء ويشبه اليمين من حيث تحقيق الزوجية  
 والحياج البيئوييه الى الطلاق وقرع العامة عليه



بوقف الظهار وعلى الطلاق لا يجوز وعلى اليمين يجوز ولو قال  
 أربع أنت علي كظهر أبي علي الطلاق لكل واحد كفاية وعلى  
 اليمين كفاية واحدة كما لو حلف بكلمة جماعة وكلهم ومنها  
 جواز التوكيل في الظهار وعلى اليمين يجوز وعلى الطلاق يجوز  
 ولو كثر الظهار من واحدة فعلى اليمين يلزمه بكل مرة كفاية وإن  
 قصد التأسيس وعلى الطلاق كفاية واحدة إذا أصبح طلاق المطلق  
 ناسيا قبل الرجوع عندنا ومنه المطلقه بانها مع الحمل يجب  
 نفقة ما بالنفس وهو الحمل والحمل الأول أن يكون الحمل أو  
 كثره كوجوبها على عبد وسقوط قضاها بالولي وجوبها لو كانت  
 ناشرا لحال الطلاق أو نشرت بعده أو ارتدت بعد الطلاق وصحة  
 ضمان المأوى بها وإذا كان الزوج حرا والزوجة أمه ومهرها  
 المولى من الليل وكذا لو كانت قد طمعت الشرط وأدامت هي حمل  
 لأن نفقة القرب تسقط بالموت وإن قلنا للحامل وحده في  
 المصالح أن نفقة الحامل من نصيب الحمل وفي حركي لا نفقة لها  
 وهو يدين بالنفقة للحامل وبالبيّنونة زالت نواحي الزوج  
 ولو مات الزوج فلا نفقة إن قلنا للحامل وقطعا وإن قلنا للحمل  
 حيث ماله ولو حلف أبوان قلنا لهما ولا نفقة والى حديث على الحمل  
 وحتمل أن لا نفقة على القولين ولو أبى أنتم من النفقة الحاصلة كما  
 بعد طلوع الشهر نفقة اليوم لم يسقط على الحمل ولو اعتزل ولد

بأنها الحامل  
 بره على المولى  
 على العبد  
 ٣٢

الفرع  
 الأول

الحامل منه وجبت إن جعلنا الحمل وإن قلنا لها فلا لها في نفقة  
 الزوجة قال هذا الفرع يشكك في الزوج أبو الحمل والنفقة واجبة  
 على التقديرين هل هو القابض وإن كان مؤسرا إياها أو العتق  
 كان هو القابض نعم لو مات أو كان كافرا أو لام مسلمة فإنها مستمرة  
 قبضت على التقديرين لكن المصنف ما هو البها والى فلا وجوب نفقة الحمل  
 عليها ولو سافرت بغير إذنه فإن قلنا للحمل تحت الوفا ولا يصح  
 العتق من غيرها كانت لها ولو أسلم وهي كافرة وجبت أنقلنا  
 للحمل ولا ولو أسلم إليها نفقة ليوم فخرج الولد ميتا في أوله لم  
 أنقلنا لها ولا استرد وجوب البقرة أن قلنا للحامل دون الحمل  
 وتشكل ما أنها سفت عليها حقيقة وكيف يجب بطريقها ولو أنقلنا  
 متلف بعد قبضها وجب بدلتها إن قلنا للحمل ولم يفرج أو تولدت في  
 النكاح وهي حامل أمكن وجوب النفقة وإن قلنا للحمل وشككنا في عتق  
 مطلقه وله معتقة ولو جعلت إله مرة من رقيق فإن قلنا للحمل وجبت  
 على السيد وإن قلنا للحامل ما دفع العتق أو انفرد السيد بالولد  
**تدبر** لو كانت معتقة عن غير الطلاق فأنهم من بناتها على المار  
 والحامل فتجب إن قلنا للحمل والى فلا كالعتق الفاسد أو الشبهة أو  
 الفسخ نكاحها العتق ومنهم من قال إن نفقة الحامل إن ما تحت الحمل  
 ولو فاك الحاضنة ومونة الحاصلة على إله ب فالأقرب في الحالين المطلقة  
 والفسخ نكاحها فتجب النفقة عليها على التقديرين فيه نيف قاتون



ورعاومه اذا نذر عبادة كصلوة مثله واطلقها فمما يقيد  
 كالصلوة الواجبة فتترك على اقل وجوب واستر على اقل ما يصح  
 من الصلوة شرعا لا بد من اقل ويتفرع حواشيها على الرحلة و  
 صلاحها فاعلا وجوب المسورة وتعلق الاحتياط ويحذر الهوى  
 وجواز اليمينها ووجوبها وجران ركعة ووجوب التشهد بين كل  
 ركعتين لو نذر اربع ركعات بتسليمه وكما لو نذر ركعتين فصلا  
 اربعاً اما بتشهد واحد او اثنين فان قلنا بالخيار شرعا في كل  
 فلا كما لو صلى الصبح اربعاً ولو نذر الخطبة في الاستسقاء فان  
 نزلناه على الواجب من حنسه وجب الصيام وان نزلناه على الواجب  
 شرعا في الخطبة المطلقة لم يجب وجوب تبييت اليه يتي على  
 ذلك فان جعلناه محاقلا محرم شرعا فهو كالصوم المذكور في  
 فيه عدم التبييت ولو نذر الرخصه وجها وقلنا جواز نيابة الغرض  
 والمصدر في وجه الطوع وهو الظاهر فان نزلناه على الواجب من  
 المنجز استنابتهما وان قلنا بتركها على الجائز من حنسه لم يلزم  
 عتق رقبة فلهذا خيرا الكافر ان قلنا جواز عتق الكافر استنادا  
 بيني على النذر على العتق الواجب او على العتق الجائز ولو نذر ان  
 يهدي بعير او شاة فمما يترك على الهدى الواجب في شرطه  
 شروطه ام على الهدى الجائز شرعا ولو نذر كسوة فقيل او يتصدق  
 فان نزلناه على الكسوة الواجبة الجبر غير المسبوق بالجزاء الذي

وقال ذكر الاصحاب حواشيها كل بل استخباها في الوضوء مثله  
 وفيه اشارة الى تنزله من رتبة الاستحباب الى الوجوب  
 ولو نذر ابتداء المسجد الحرام فان قلنا بالنذر على الواجب الشرع  
 لرفعه ايمانه بنسك وان نزلناه على الجائز شرعا وكان ممن  
 له دخول مكة لم يعد حرام لم يجب ومثله ان قاطع الطريق  
 اذا قتل اياه يقتل ففي هذا القتل معنى القصاص فان قتل  
 فان قتل وفيه معنى الجلب لانه لا يصح العفو عنه بل لو عفي في  
 قتل اياه او قلنا ان الترتيب والتخيير وهل يغلب حق ابيه او خا  
 الودي عليه وجهان فتظهر الفائدة في مواضع من هذا اذا قتل  
 من يقاتله كالا ب له والمحرر العبد المسلم يقتل الكافر ان  
 غلبنا حق ابيه تعالى قتله وان غلبنا حق الودي قتل ابيه  
 ولو قتل جماعة فان غلبنا موضع القصاص قتل واحد منهم  
 وللباوين اليد في وجه ذكره الاصحاب وهو الاول ان يتر  
 وواحد القرعة ان لم يتر واوان غلبنا حق ابيه قتلهم ولو  
 ديه ولو مات قبل القود فان غلبنا حق الله تعالى ولاشي لورثه  
 المقتول ولو احدث من تركته على القولة في غير الحماية ولو  
 عفى الولي على مال فان غلبنا حق الودي فلا قصاص وخبر  
 الله ونقتل احدا وان غلبنا حق الله تعالى العفو ولو قتل  
 الجاني بخي من ثلثي القتل بعد اذن الامام فان غلبنا



القصاص فعليه الدية لو ارثته والقرع عدم القصاص منه  
 لان قتله متعمد وختم القصاص كونه معصوم بالنسبة اليه  
 وان غلبنا حق الله عز وجل فقط ولو كان مستحق القصاص صبي  
 او مجنون او فاسق ان يخرج عفو الولي عن هذا الاختلاف فان  
 غلبنا حق المادي لم يقتصر حتى يبلغ او يفيق اننا وحيثما انظر  
 ومثله ليدلنا نفوت عليه المال لو اراده وان غلبنا حق الله  
 تعالى فعنه لو غرقت في الحالك لو مات قبل الطفرة فان  
 غلبنا حق المادي لم يسقط الدية ومع القصاص يسقط  
 التحريم وان غلبنا حق الله يسقط ومعه المهر المردود  
 على المدي والوجه بالنكول عليه هل هي اقرار المدي عليه  
 او كالتيه تحت الود لان المدي عليه يوصل الى الثاني  
 المدي فاشبه اقراره ووجه الثاني انها حجة صادرة من المدي  
 مع حبل المدي عليه **فأعده** العمل بالاصلي المتناهي وان  
 في كثير من المسائل واصله الاحتياط عالبا ومازوي  
 التي صاه في قضيه عبد بن زمره هو كذا عبد بن زمره  
 الولد للفراش والحق في منه باسويه قيل في ذلك لما روي  
 فيه شبهها بعنه بن اب وقاص فابتعه للفراش يحيى بن  
 المومنين ولمها بالاحتجاب منه للشك الطاري عيا الفراش  
 روي عنهم عليهم السلام الذي وطئ امه ووطئ الحبي فحور

في  
 قوله

وقوله

وحصلنا ما ربه عيا كون الولد ليس منه فانه لا يتبعه بل يجب الحاقه بالأم  
 ولا يورثه ميراث الود في **فأعده** اذا قلنا بالاحتياط **فأعده**  
 وهي بفرض النسبه الى وجوب العباد طاهر والنسبه  
 الى وجوب القصاص **فأعده** هو الجمل مع عدم انقضاء العقد  
 به من صلح الحمل وختم الوطأ حاضرا من غيره ولو انقضا  
 واشتبه موت الصبي بالجرم والما القليل في احد الوجهين  
 احصاء من عرف بالولد من زوجته ونفا وطها فانه يلحق به  
 الولد ولو بينا حيا به او في صور علوقه من ياه بغير  
 وطأ ولو ادعى المطالب انقصا عدتها وانكرت حلفت عليه  
 الوفاق وله الترخي بالاحت والخاصه في وجهه واللفظ في  
 دار السلام لرافد الرقيه اعلمنا انه المصلح المتناهي على ما  
 لحاز بعض اصحاب **فأعده** التعليل باستفا المقضي ووجود المانع  
 مختلف فيه وبوجه الاول اعتراضه بالاصل الثاني كونه على خلاف  
 الوصول وله فروع **فأعده** فان الحكم بطلان البيع الصادر  
 من المير وشبهه كالاجاره هل هو لا نفعا المقضي وهي له  
 المقضيه لصحة النصف وهي التكليف ولو جرد المانع فهو  
 لفراشه عن الولي ونظهر الفايده لو اذن له الولي فعلى الاول  
 الولي بالطلان حاله وعلى الثاني **فأعده** في المختار  
 وشبهه كجواب المصالح ورفع المفاصل قد ظهر اثره في



الشك في فعل من أفعال الصلوة وهو في محله فانه يأتي به أو  
 في فعل الصلوة وهو في الوقت يأتي بها والشك في العباد سطر  
 في التناهي والثلاثية وهو احتياط إذا لم يصل عدم فعل الشك  
 فيه وفي الرابعة بيني على الأكثر وهو ضد الاحتياط لكنه يجبر  
 بالمتدارك الشك في غير الفاتية يصل حسيلا احتياطيا وخير يوم  
 من شعبان يقيم احتياطيا والصلوة على جميع العباد وهم  
 احتياطيا عند اشتباه المسلمين بالكفار وتدل الترخي بالمستبهة  
 بالحجزة في عدد مخصوص وأصل هذا الحادثة خاصة في بعضها  
 في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم ما يريكم في العباد  
 الصلوة لو شك بعد الصلاة في ركنا وفعل أو إعادة الصوم لو شك  
 في يديه أو غسل أو إعادة الزكاة لو شك في استحقاق القابض  
 وإعادة الحج لو شك في تمام أركانه بالعادة جميع العباد عند  
 زيادة الفقه بعد فعلها فلم يظفر بغير خصوصيته وتبلغنا  
 فيه نقل عن السلف والركن في آخر الأوصاف أو الواجع بصغر  
 كثر أو يمكن ترجمته بقوله وحاهد أو في الله حق جهاده وقوله  
 والدين تون ما اتوا وقولهم وجله وقوله علمه ما يريكم في  
 ما يريكم وقوله علمه من أفعى الشهات لتدل لرفته وقول  
 الصادق علمه أرى لك في ينظر الحجة وتلحد الحارطة لركنك  
 وعذر كك وبطرد ذلك لو شك في الحادثة بعد تعيين المطهارة أو

أن لا شك في  
 ركنان يفوق  
 السبل الشريفة  
 في قول الله  
 المسلم من بولا لا يؤمن  
 أو صوته وربه الله

في العمود

وهو

في دخول الوقت قبل الطهارة أو في اشتعال دمه بصلوة واجبه  
 ليؤك ولجب الطهارة أو في كون الخارج ميبا أو في تغير المني  
 من صاحبه أو في المشرك وطريق الاحتياط والحصل في  
 الفعل في مسائل المحدثات أو الشك في الطهارة بل شعبي الجار  
 السبل البقية ثم الفعل في الفعل مع الله المشكوك فيها كالأ  
 فعل عند الأصحاب ويتوغل في ذلك إلى استحياء طلاق الرجعة  
 مع الشك في وقوعه وإلى إياها بطلقه جديدة لو شك  
 ومن شك بما ذا الحرم تميم احتياطيا ومن شك في تلك هي  
 يؤصل إلى المقرر إلى غير ذلك مما لا ضابط له وقد اعترف بعض  
 العامة قال يؤد إلى كثر الشك فانه معذرا ما استأجر الحجة  
 كالمراه وجمعه بين حرامى الرجل والمرأة والأقرن وجوبه لنساء  
 المحتملين ومن هذا الباب الجمع بين المذاهب مما أمكن في  
 صحة العباد والمعاملة **قاعدة** الأصل يقتضي قصر الحكم  
 على مدلول اللفظ وأنه لا يسري إلى غير مدلوله إلا في  
 مواضع منها العتق في الشقاق وفي الأشخاص لا غنا  
 مذهب كشيء في السراية إلى الجوار والعفو عن بعض الشقاق  
 على إحتال وعن بعض القضاة النفس على وجه الشراية  
 في الصوم إلى أول النهار وتخل سيرة أو الوضوء  
 إلى المضطربة ولا تستنفا وإذا نوى عند غسل الوجه أنه بعد

بعض

بلغت في  
 وقت الله







والصدق المراه عن كونه غيراً ثم عاد خلافاً لرجوع الزوج  
المطابق نصفه لكون عينه باقية وإنما تغيرت ولا يرجع لشي  
من حق الزوج إنما ثبت إذا كان العوض مالاً والمخاطبة هنا جارية  
في نفسها والاقرب الرجوع ومنه لو تبرعاً ثم ارتد ثم عاد  
إلى الإسلام فهل يعود إلى التدبير ولو جاز في القسمه وطلقها  
ثم تزوجها هل يرجع عليه الفضا ولو قس على الحاكم أو جاز أو غير  
ثم زالت الأسباب هل يعود ولا به القاضي وجوزحه مسلم ثم  
ارتد المخرج ثم عاد بعد جلدته مسراية في زمان الردة أو قبله  
**قاعده** في جريان الأحكام قبل العلم بالحوادث علمها بالحوادث  
وقاعده حواك القس قبل الفعل وفروعه كرجوع الموكل قبل  
علم الوكيل وغرل لقاضي لم يعلم ورجوع السيد عن ذر الخوا  
لعه ولم يعلم حتى أحرم ورجوع واهبة الليلة ولم يعلم الرجل  
وصاؤه منه مكشوفة الرأس لم يعلم بعقوبتها أو أباح زاده قال  
بعد رجوعه ولم يعلم أو رجع المعسر فانتفع بها المستعير جاهلاً  
ولا يصح أنه لا أثر لهذا كله بل يفتي المحكام قبل العلم بالانشاء  
التكليف بالحال **قاعده** الانشاء هو القول الذي يوجد به  
مدلوله في نفس الأمر فقولنا يوجد بمدلوله لاختيار من  
للإقرار بغيره للعبادة فوالنا يوجد للمراد به الصلاحية  
للإيجاد ولو صدر الانشاء عن سفيه أو ناقص الأهلية لم

صفحة

مقرر

لخرج عن كونه انشاءً لصلاحية اللفظ لذلك إنما استع  
لأمر جاري قواها في نفس الأمر يخرج به العقل للمكره فإيه صالح  
للإيجاد مدلوله طاهر أو لا يسمى انشاءً لعدم الإيجاد في نفس  
والفرق بينه وبين الخبر به أربعة وجوه **١** أن الانشاء سبب مدلوله  
والخبر ليس سبباً **٢** أن انشاءه يتبعه مدلوله والخبر يتبع مدلوله  
والمراد بتبعه الخبر أنه تابع لقرره في زمانه ماضياً كان أو  
حاضراً ومستقبلاً **٣** أنه تابع لقرره وحده ولا لم يصدق  
المراد في الماضي فالخبر مقارب فهو مستأوف في الوجود قبل  
وجوده بعد الخبر وكان متبرعاً أو تابعاً **٤** فنزل الخبر للنقض  
ومقابلته بخلاف الانشاء **٥** أن الخبر يكفي فيه الوضع المصلي  
والانشاء قد يكون منقولاً عن أصل الوضع في صبيح العقول  
والنقاعات قد يقع انشاء بالوضع المصلي كما في الأمر والتمني  
فإنما يشيان الطلوك بالوضع الأول **قاعدة** الانشاء أقسام  
القسم الأول هو المهي والتمني والعرض والذراوسل  
وهذه متفق على كونها انشاء في الإسلام والجاهلية وأما صبيح  
العقول فالأصح أنها انشاء وقال بعض العامة هي أخبار  
على الوضع اللغوي والشرع قدم مدلولها قبل النطق بما  
يأتي لقرره تصديق المتكلم بها والافتقار إلى العقل والهل  
القرار في موضع يصحح الانشاء بغير انشاء النص



البتة لهم السلك المطابق على غير السنة بل في شأنه  
 يقال له هل طلق فلانة فإذا قال نعم انعقد جسد في خبره  
 عن الصادق عليه في الرجل انقال هل طلق امرأتك فقول نعم  
 قال قد طلقها ج وهذا محتمل ان يقصد به ان يشاء او لا يشاء  
 جرى على الاول ولحق في قبحه ويقصد به ان يشاء ولا يشاء على الاقرار  
 ان الاقرار والنشأ للحدث متساويان في الاقرار بخبر عن حاضر  
 والنشأ للحدث ولو ان الاقرار يحتمل الصدق والكذب بخلاف  
 والنشأ قطع بعض الاصحاب انهما لو اختلفا في الرجوع  
 وما في العدة فادعى الزوج قدّم قواه ولا يجعل اقراره انشاء  
 ويقر منه وحيث يتكفر فلا نفع فقال نعم وقبل الزوج فحله  
 والاصحاب على قصد الانشاء وهو محتمل ان يراد جعله انشاء  
 فيه ان الانشاء المراد به جعل اوجبه تابع لارادة المستي بذلك  
 المخبر عن قوه الماضي بضمه المخبر والعلم في العقود هو  
 الرضا الباطن والنشأ وسيلة الى معرفته فادخل في الخبر  
 امكن جعله انشاء وفي مسئلة الطلاق ثلثان خبرا احدهما  
 عدم استعمال الصيغة المختصه والثانية ان المطلق قد  
 يرض عنه عدم ارادة الطلاق او علمه فساد الاول اما المخبر  
 بعلم عدمه فيجعل كونه على النشأ صوابا له عن الكذب فينبذ  
 يتحى ان يقال ان الاقرار لم يسبق مضمونه يجعل انشاءا  
 كل

الوعد في  
 النكاح

كل اقرار سبق مضمونه للعالم بفساده وكل اقرار سبق مضمونه  
 صحته لا يكون انشاءا على هذا حكمه في مسئلة المطلق على غير  
 السنة الا ان هذا اظهر حال الصبيع الشرعية بالكلية لم تكن  
 نفوذ هذه القاعدة في العقود الجائزه اذ لم يصح لها ان يخصص  
**قاعدة** الشرط اذا دخل على السبب مع تبيّن حكمه في سببته  
 كتعلق الظهار على دخول الدار فانه اولى بالتعلق ومع الظاهر  
 في الحال عند الخفية ويظهر من كلام الشرحين من سببته  
 السبب لم يدخل على حكم السبب وهو التخيّر فآخره ونظيره  
 القاء في مسائل من ان البيع بشرط الخيار فيعتد سببا  
 لنقل الملك في الحال وانما اثره في خبر حكم السبب وهو اللزم  
 ومنه ان الخيار يوزن لان الملك انتقل الى الوارث وانما  
 الثابت له بالخيار حق الفسخ والامضاء وهما رجوعان الى نفس  
 العقد ومنه بطلان تعليق الظهار والطلاق على النكاح  
 وتعليق العتق على الملك لان الصيغة المتعلقة سبب لو فسخ  
 الطلاق عندهم والظهار عندنا ولا بد من كون المحل صالحا  
 لا يفسد الصيغة به حتى يمكن آخره وقبل النكاح ليس صالحا  
**قاعدة** المانع ثلاثا قسام احدها ما يكون باقيا استداء واستدامة  
 كالمعصية في السفوف وما الرد به منع صحة النكاح استداء وبطلان  
 استداء اما في الحال قبل الدخول او كونه الزوج في فطره او بعد

ذات السبب  
 فلما قل دخل  
 على



هذا اذا وطأ على  
قبل العقد ولم  
يذكر على طهره

انقضا العدة في غيرها والرضاع كذلك في الزنا ووطأ المشبه  
ومنه ان المالك يمنع من العقد ولو طهر بعد النكاح ابطاله  
وفي منع الكرم النجاسة استدامة كالاتفاق في منع عنها  
ما قام اليقين كمن او منعه العنة في العتق والحد في الرجل استدا  
يمنع لرد العقد كمن يمنع استدامة النكاح **الثالث** ما كان في  
استدا لا استدامة كالأحرار يمنع واستدا النكاح وطهره  
يطلبه ولا سلام يمنع واستدا السبي ولا يمنع استدامته والتمس  
من استحال المانع واستدا الفلأول وطهره استدامتها  
في الزنا والذين يصح استدا الزنا فيه ويصح الاستدامة طهره الزنا  
متعلق الزنا في عوضه وهو قد صار رسالة في منع  
المنافق ارسا المسلم الذي لم يحكم باسلام المسيحي ولو طهر المالك  
فاشبه المسلم المخرج من حكم الاسلام وكذا ما عدا ذلك في الجدة  
والعيو وعصف الكرم فيجب ان يحكم بان استدا الاستدامة  
والسلام يمنع من ملك الذي اياه ولو طهر الاسلام لم يملك  
الذي والذين يناد بمنع من استدا الاحكام وفي منعه استدامة  
لكنه عليه السلام اعدل ارده بنا على ما في كماله عصبية  
وجبري في اواسم اجل ارده بنا على ما في كماله عصبية  
والماخذ ان الموهبة كانت في فساد في الكلام ولو اسلم اليه  
ما في في ملكه ان يفسد عتق الكرم واليحدام يمنع من  
في النكاح ولو كان له ولي لم ينعزل اليه كمن يباشر العقد

هذا اذا وطأ على  
قبل العقد ولم  
يذكر على طهره

هذا اذا وطأ على  
قبل العقد ولم  
يذكر على طهره

الموهبة ولا فرق بين الحاكم وغيره في الاحكام في منع عقيد  
النكاح وحل منع احرامه نواه المحلين وعقد النكاح بطن  
والامام الوعظ اقر في عدم المانع لودا به الى بطن الحكم  
الارض في التفرقة العدة في الرجعة شرط في استدا الزنا  
واوجبا المهور على سببه الزنا من خطاء لم يثبت انك لا وجبا  
على مورثه استدا والا فربا في الفكة لا الفكة في اول  
المهر **الثالث** ما كان من مانعا استدامة له استدا كمن استدا  
الزنا فان مانعه ترفع ضمانا لغايبه على احتمال وقوعه  
لو وجد في الاستدامة ضمن **قاعدة** من فروع المجاز ان يفسد  
على الزنا اهل احكام الزنا اهل احكام نفسه ومنع عليه رجوع  
النكاح في عتقه اذ كان مطلقا او مشروطا ولو اذى  
المطلق لغيره الكلام في الثاني وكذا اقامه الحد عليه هل  
في السبي والحكم وخوار وطهر المشتري كالجاري بعد الشراء  
في الثمن قبل الخالة نعيم العاصية او قبل الخطبة فيكون  
فيها العصبية حيث يرجع عودها وكذا لو جعل منها مائة سنة  
عصبية او دقيقا وسما او احد من عصبية فان مضى الهلال  
لم يرد له وفيه العبد الجاني فابوجه القصاص في النفس  
الميتة حرم من طهره ومن اسارع اليه الفساد قبل الاجل

لا يمنع  
لأنه لو انقض العدة  
في الزنا

بلغت طهره  
وهذا والله  
الظاهر ان طهره

ان طهره في حكم المالك  
كان احد الحاكم وان  
قلنا حكمه في حار  
للسيد



ولم يشترط بيعه ورهنه ثمنه والحجر ظهورا مارة الفلش  
 كان تكون الديون مساوية لما له الى ان كسبه لو بقي لوثته  
 فانه يشرى على قصور ماله عن ديونه وينعكس فيما لو كان ماله  
 اقل الا ان كسبه يزيد على موثته فهو مشرف على العنى **فايده**  
 من المني على ان ياتيتم الواجب عليه واجب كوجوب غسل اليدين  
 كله عند استنياه الخاسه في اخرايه وغسل الثياب المحضوه  
 عند اشتباه الخس منها ووجوب عادة ثلاث صلوات و  
 الخمس عند اشتباه الفايته ووجوب اجرة الكيال والوزان  
 على البليغ في المبيع وعلى المشرى في الثمن ووجوب الكا والحق  
 والزام والفتن على الموجب **فايده** روى ابن عباس رضي الله  
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله تجاوز عن امته الخطا والسيئات  
 وما استكروها عليه رواه ابن ماجه والدارقطني باسناد حسن  
 وصحة الحاكم في المستدرک وروى ما خرج عن اهل البيت عليهم السلام  
 وفي حكم الخطا الجها ولو قبل منه من تقديره بعد عنه المقتضي  
 احكام او اثم او اثم او الجميع على خلاف الاصوليين وعمر النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم اليهود حرمت عليهم الشجر فباعوه واكلوا ايمانها واهل  
 مسلم ومنه قوله على احوال جميع المضرات المتعلقة بالشجر  
 في الشجر والى لما توجه الدم على البيع وقد وقع في الاحكام ارتفع  
 الحكم

فصل في النظر في الصوم  
 والعين ناسيا

الحكم من نسي صلوته لجمعه او تكلم في الصلاة ناسيا او اخطى  
 وصلى بغرطها به صحجه او طرطها به الما فظهر ان كرهه على  
 احدا مال الغيرة وورد فيها ارتفع الحكم الا ان نسي صلوته الظاهر  
 او طرطها به القبله واحطافا منه برفع الحكم ازيد القضا واما برفع  
 الواحد به ولا اثم عليه ووجوب التدارك هنا من امر جديد لقوله  
 صلوا من ناس عن صلوته او نسيها فليصلها اذا ذكرها وارتفع الحكم  
 السيئات الخطا في المنهيات عنها لا وانها وهو لا تامة استقام اما ما يتعلق  
 بالغير من نسي فاكل طعاما محسنا او جعل كونه هذا خيرا فتر هذا  
 ايضا برفع منه الحكم ولا اثم له في ذلك ولا يكره ذلك ان يكون مع  
 الذكرو الثاني ما يتعلق بالغير من اكل ما اودعه ناسيا او مخطئا  
 فالرفع هنا الوهم والواحد بالتعبد وان كان عليه الصيام **والثالث**  
 ما يتعلق بحق الله وحق العباد كاكل خطا او نسيانا او اكل فطار في  
 الصوم المتعين وهذا الثاني فيجب الكفار هو الدية وعلل هذا  
 مراتب خطاب لوضع كوجوب القيمة على الناييم المتلف الصبي الحيون  
 وان لم يتصور فتم تكلف مثله الوطء بالشبهة وبين الناسي في  
 حث الجاهل بنظر لما اختلف على تركه في وقت معين ففعله جاهلا  
 به واقرن العدم للحديث وعلق الظهار على فعل ففعله جاهلا ولا شك  
 اقرن وقوع الظهار ونفس المصحح ان الجاهل والناسي يعذران في النسي



فمن الصيد المحرام ولو في ترك شرط او فعل من افعال العبادة  
الماور بها وما ذكره من الجهر والحقائق والفقر والتمام وبعضهم  
جعل ما هو قتل الانسان في محرمات المحرام كما حقا بالصيد كالحق  
الشعر وقلم الطفر وقلم الخشن والشعر في الحرم وقالوا بعد الخطي  
في دفع الركاه الوضوء غناه او ينفقه اذا احتل في بقا الليل  
مع المراه فيظهر خلافه وفي دخول الليل فيكون بظنه وفي ذلك  
الاصلاح من بظنه اهل ايمان عز ذلك ويشكل في الجمع  
شرط صحتها امام فيبقى البطلان من طهر عدم الاهلية وكذا في العيد  
مع الوجوب ولو لحظ جميع الحاج فوقفوا العاقل الاثر في العذر المشقة  
العامة وكثرة وقوعه خلاف التافيد وشهادة الروييين  
في شهرين خلاف ما اذا احط اشد منه قليلا فوقفوا العاقل الاثر  
منهم تحت لم يثبتوا **قاعده** الكراه لسقط اثر التفرق في مواعيد  
اسلام الحربي المرتد عن صلة والمراه مطلقا الذي الارض  
بشر الحريمه ارتباطه بصيرة وصول الابن الى الجوف كما بقصد  
الكراه على القتل **قاعده** الكراه على الحدث بالنسبة الى الصلوة والطواف  
طلاق المظاهر المولى مع الاستباه من الرحم حيث حكمنا بصره  
الكراه **قاعده** بيع المالك في الفوق الواجب ولا سبيل اليه **قاعده** الكراه  
والجس فانه معتبر الكراه **قاعده** اختيار اسلام علي اكثر النصاب الذي

من جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم  
من جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم  
من جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم

عليه السلام **قاعده** تولى الحد والقصاص لم يباشر الحد الكراه  
ولخلف الكراه على فعل الناق في الصلوة غير الحدث وفي الحق  
الكراه على زنا الرجل والمراه حقيقه لان انتشار طبيعي الكراه  
اما هو على الايلاج وهو منصوص **قاعده** لا تكلف العاقل انه في معنى  
الرفع عنه القلم ووجوب قضا الصلوة على النائم العاقل والساهي باحد يد  
ولبعد وقوع ذلك هنا الامر بالتحفظ من ذلك مع العذر عليه عاقل عليه  
مخرج عدم سجود العريضة على السامع اولا قصده ولو تلف حال عقله  
كان عليه عوض ما تلفه وكذا في اسباب العقوبات اذا صدر حال  
حال العقله لما كان من قبيل الاملاق لغيره او البضيع او صبيح  
والحرمانه خلاف عدم توجه الوشم وان جعل لصمان **قاعده** الوشم  
والهوى متعلقها اما ان يكون معصيا او مطلقا والمعي لما ان ينخر الاول والاول  
لشرط في الامر استيعاب كمن خلف على الصدق عشره فلا تكلف  
وفي النهي يكفي الا نهى على البعض ولو خلف على ان لا ياكل غنفا او غلق  
الطهاره فلا بد من استيعابه في حقوق الخنث فلا خنث بالبعض الماهيه  
الركبه لعدم بعدم حرمة منها **قاعده** بعض العامة في الهوى  
العرضي ولو اكل بعض الرعيه المحاوق على تركه خنث في لاد اكل مشركا  
فقد اخرج عن سبي الرعيه في حقيقه الرعيه لعدم لعدم  
اجراها فلما توجب الهوى اكله وعن المحجوع واما ما لا ينخر ولا فرق  
من امر والنهي القتل على احوال على فعله وتركه واما المطلق وفي



الامر يخرج عن العهد خبر من خبراته وفي النفي لا بد من المتبع  
 عن جميع خبراته ولو حلف على اكل رمان بتر واحد ولو حلف على  
 تركه لم يترك الحريم لو انطلق في جانب النهي التكرار لتعينه  
 في العموم مثل الرجل عندنا **فايد** النهي في العبادات مسبب وان كان  
 بوصف خارج كالطهارة بالمال المصوب والصلوة في المكان المخصوص  
 وفي غيرهما فاستلزام ان عن نفس الماهية لم يخرج كالباع في البيع  
 على ان يافسدها يملك المساوي في الزائد والبيع في وقت التذات  
 النهي في الاول للمصن ماضية البيع وفي الثاني لوصف خارج وفي  
 الاخرية والداري باله معصوبه نظر **قاعده** مما يشبه الامر الوارد  
 بعد الخطر انظر الى الخطويه وهل هو مجرد الواجبه ام يستحق والبراد  
 في شدة الحر كذا رجوع المأموم اذا سبق الامام بركن طاهر للصلاة  
 وقتل الاسودين للخبية والعقر في الصلوة قد ورد الامر به مع ان الافعال  
 اكثر في الضلالمه والقليله مكرهه فهل هذا مع القلة مستحب  
**قاعده** في الغامر والخاص حكم ما صرف من صيغ في العموم حكم الجمع  
 وجمعوا اجمعين وتوابعها المشهوره كالنسخ والحوائث وسائر شامله اما  
 لجميع ما بقي والجميع على الاطلاق على اختلاف تفسيرها وكذا معناه  
 وكافه وعامة وقاطبه ومن الشرطيه والاستفهاميه وفي الموصولة خلا  
 وقال بعضهم ما الرافيه للعموم وان كانت حرفا مثل الواو ما دمت عليه قائما  
 وكذا المصدره اذا وصلت بفعل مستقبل مثل عيني ما يصنع واري  
 الرأ

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

الشرط والاستفهام وان اتصل بها مثل اي امرأه نكحت متى حيث  
 واين وكيف اذا الشرطيه اذا اتصلت بواحدة منهما ما ومهما وان وان  
 واذا ما اذا قلنا باسميتهما كما قال المبرد وعلى قوله سيوييه وانما حرف  
 ليس الباب في قوله الاستفهاميه وحكم اسم الجمع كالحج كالكس  
 والقوم الرهط والوجه الموصوله كالذي والتي وان كان يعرفه بالجنس  
 وتثنيهما وجمعهما واسما الاشارة المحمودة في قوله تعالى اولئك هم الفاسقون  
 ثم انهم هو يقتلون انفسكم وكذا قيل لا يغادر صغيره ولا كسر الا حصصها  
 ولا يدع مع ابنة الهاجر وكذا الواقع في سياق الشرط مثل السرة والعد  
 قوله ان امرؤ هلك فقال الجويني في البرهان لحد للعموم في قوله والحد  
 من المتكررين استجارك وكذا قيل التكرار في سياق النفي الذي هو التكرار  
 مثل قوله هل انعم له سميها لخص من هم واحد في قوله اذا اكذب الكلام  
 بالابد والديوم او الممتد والسرمد وهر الداهية عوضا وقطفي النفي  
 اما العموم في الزمان وهو بين الافادة في ذلك كقيل واسما القياس بالنسبة  
 القليلة مثل برعه ومضروا ومن الخرج وغسان وان كان التسمية  
 لاجل تامة عن استمران العام المستلزم الخاص المعين ويعنون في الامر  
 والخبر ومن ثم قالوا اذا وكله في سبع شئ ولا استعار في اللفظ من غير  
 وانما بالنعين وجهه العرف فانما العرف يقتضي ثبوت المثل المعين في  
 انقص ولا يرضى عليهم بان مطلق الفعل اعم من المرة والمرة وحده  
 ليس المرء قطعا ان المرء اوحده وظاهر وان وجدت المرات وجد



المرة بالضرورة فالخامس ان الحققة العامة تارة تقع برتبة مرتبة  
الحق والاكثرة والاولى تارة تقع في مرتبة ثانياً والقسم الاول  
يستلزم فيه العام والخاص والقسم الثاني يستلزم كل حيوان جسد  
مسألة الوكالة يستلزم الامر بالبيع باقل ثمن يمكن الذي هو مطلق الثمن وهو  
لازم فيجوز مقتضى اللفظ ضرورة واللفظ ان عليه بالالزام وان قيل  
تسلم ان هذا من قبيل العام بل من قبيل الكل والخبر ولا ريب ان وجود  
الكل والخبر يستلزم لوجود الجزء والى من كل امر بالخبر والى من كل امر  
الكل ثلثاً ما عليه كليه مشتركة بينهما وذلك معنى العموم كقولنا تصدقت  
سما ان فانه مشترك بين الاكثر والاكثر فيكون لعممهما والى على القول  
او على الاكثر تأجيل الحيوان على الانسان والفرس **فائدة** قسم القبولين  
ترك الاستفصال في حكاية الوقايع المتقدمة الى اقسام ان يعلم الطالع  
التي صلى الله عليه واله على خصوص الواقعة فلا ريب ان حكمه يقتضي  
العموم في كل الاحوال **٢** ان سيجر بطريق الاستفهام كيفية ما ذهبي  
الى حالات مختلف يستلزم الحكم فتتدرج اطلاقه لحوادثها منزلة  
اللفظ الذي يعبر تلك الاحوال كلها **٣** ان يبال عن الواقعة بلغة  
وحولها الوجود لا باعتبار انها حادثة او عامة فهذا ايضا يقتضي  
عنا جميع الاقسام التي تقسم عليها ولو كان الحكم خاصاً بغيره  
كما فعل النبي صلى الله عليه واله لما سئل عن بيع الرطب بالتمر انفق  
الرطب لادائيس قال وان لم قال ولا اذا **ع** ان يكون الواقعة المسؤل

بلغت قوله  
وهو الله

عنا

عنها وقد وقعت في الوجود على السواء لهما مطلق والى لفتات العقل  
الوجود يمنع القضاء على الوجود اكلها والى لفتات الى اطلاق السؤال  
وارسال الحكم مع عز تفصيل يقتضي استواء الوجود في غير المحييين  
قال العموم لوجوب ترك الاستفصال لفتات الى هذا الوجه وهو قريب  
الى مقصود الارسال واذا فلا اشكال في الفرق بين ترك الاستفصال  
وقضايا الوجود ان الاول ما كان فيه لفظاً وحكم من النبي صلى الله عليه  
عز فقيهه تحتل وقوعها على وجوده متعددة فيرسل الحكم غير  
استفصال عن كيفية القضية كيف وقعت وان حوايه يكون مستلماً لانك  
الوجه اذ لو كان محتصاً ببعضها والحكم مختلف ليقينه النبي صلى الله عليه  
قضايا المعين هي الوقايع التي حكاهما الصحابة ليس بها شوي مجرد  
فعلمه او فعل الذي ترسل الحكم عليه وتحتل ذلك الفعل وقوعه  
على وجوده متعددة فلا عموم في جمعها فيكون على صورته **فائدة**  
ترك الاستفصال منع من اسلم على اكثر من اربع وحيدة التي صلح  
لغيره من سله وقيسر الحريته عوده من مسعود الثقي وتوفى امره  
من حديث فلهما ستان في خمسين ان النبي صلى الله عليه واله وقد  
ذكرت انها فتشخص ان دم الحيض اسود وعرفوا ان ذلك فامسك  
عن الصلوة واذا كان الحرف عتسلي وصلي ولم يستفصل هل لها على  
قبل ذلك ام لا وبما راجع من قدس الامم التمدد على العالم ومنه  
سوال كثير المحتاج الى صلوة عند الحرة في القدم والباخر في الجرح

الفضل



ولم يستفصل من العلم والمجاهد والسهر والعلم ومجاهدته للمجاهدين  
 سالت عن اهلها بعد موتها ولم يستفصل اهل او بيت ام لم يقتل  
 الوعد بان تدبر اربع مرات في اربع مجالستين فحتم ان يكون قد  
 وقع ذلك اتفاقا الى انه استنصر فيكفي منه جملة على اول امراته وحديث  
 ابو بكره لما روى ومشي الى الصفحتي دخل فيه فقال النبي صلى الله عليه  
 وآله كوا الله حرصا ولو تعدا حتم ان يكون النبي صلى الله عليه وآله كوا الله  
 فها على ما لم يكن ولا يبقى في الحديث جبر على حوان النبي صلى الله عليه وآله الصلاة  
 مطلقا ومجاهدته الصلاة النبي صلى الله عليه وآله حلت على غير الجاهل  
 ان يكون قد رفع له شرب محقق شاهد كما رفع له بيت المقدس حتى في  
 ورده بعد هذا الاحتمال وورفع لاجلهم به ان فيه خرق العادة يكون  
 محرم كما احرم من يقصه بيت المقدس وجملة بعضهم على ان الجاهل لم  
 يصل عليه لونه كان بكم اياه ولم يصل فومه عليه الصلاة والسلام  
 فمن ثم قال ان صلى على الغائب الذي صلى عليه وكان يقول العلاء  
 خصوصية للجاشي رحمه الله **قلعه** في المطلق والمقتل اليهود  
 حمل المطلق على المقتل لان فيه اعمال الدليلين وليس منه في كل العيان  
 شاه شاه مع قوله في العنم السابرة الركاه حتى حمل المولى على السوم  
 لمن الحمل ما يوجب محض العام ولا يكون جامعين الدليلين باه  
 راجع الى ان العام هل يخص المفهوم ام لا وكذا ليس منه في مقتضى  
 ولو لم يقتض ان رقة كافرة قضيه العموم وهو تخصيص ايضا ولو دليل

وَحَمْدُ اللَّهِ  
وَمِنْهُ  
عَلَيْهِ  
الْصَّلَاةُ

عليه خلاف النكوه في سباق الطهر وانها مطلقة لا عامة وكذا في النفي  
فالحاصل ان حمل المطلق على المقيد لما هو في الكل رقبه وفي الكل  
كما مثله ولو قيد بقيد من متضادين متساوفا وفي المطلق على  
اطلاقه الا ان يدل دليل على احدى القيدين كما ورد على النبي صلى الله عليه وآله  
الكل انما احكم فليعسله سبعا احدىهن بالتراب وهذا عمل ابن الحنبل  
وروي سائلا وروي العامة اخرهن بالتراب وروينا ورووا اولهن يعني  
المطلق على اطلاقه كن رواية اولهن اشارة ورحمة هذا التفسير **قلعه**  
افعال النبي صلى الله عليه وآله المحترما ارا قوالا محجة ولو تردد الفعل من الجلي  
والشرعي فهل يحكم على الجلي لا صا لمعدم التشريع او على الشرعي لا صا  
تغلبا بالشرعية وقد وقع ذلك في مواضع **في** الاستسباحة وهي شاة فعله  
صا وبعض العامة رغم انما فعلها بعد **في** جعل الحر وقوام انه الجلي  
**وم** قد حوله من شاة كداء ووجه من شاة كداء فهذا كذا الجلي  
صادق وطبقه اوله **في** شاة وتظهر الفايده في استحبابه لكل ادخل و  
نوله في المحصب لما نزل في الاخر ونقص ما يبلغ الخلف ودهابه بطرق  
في العبد رجوعه باخر **في** الصحيح حمل ذلك كله على الشرعي **وانه** ما فعله عمر  
ويمكن مشاركة الوام دون غيرهما الظاهر ان في الوام كما كان  
يقضي الدين عن الموتى لكونه اولى بالمومنين من انفسهم وهذا حاصل في  
الوام المردى عن اهل الست عليهم الصلاة والسلام على الوام  
ان ينقض عنه ولما اقر النبي صلى الله عليه وآله اهل حبيد على الدفنه قال اتركهم

۱۰



عليها افرم الله فيكون ذلك ايضا للايام وقيل بالمعنى الذي  
فعله النبي صلى الله عليه وسلم هو استظهار الوجوه وهو ما لم يكن حق الامام **مسألة**  
كل فعل ظهر منه قصد القرينة ولم يعلم وجوبه لاختلاف جهة هاهنا وهو على  
الوجوب حقيقة ام على البدل بخلاف ذلك في مواضع منها الولاء  
في الوصية والتميم في الغيب وفي الطواف والسعي وخطبة الجمعة و  
صلاته وكذا ذلك العبد عندنا يراعي كالحاسب ما ياتي في الاحكام **مسألة**  
القيام في الخطبة والجمعة والشا والمبيت من ذلك وكل ذلك لا يصح عندنا  
وجوبه **مسألة** لو تعارض الفعل والقول كما نقل عنه صلى الله عليه وسلم انه امر  
بالقيام للجمعة وقام لها ثم تعيها فظاهر ان الثاني **قاعدة** تصرف  
النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ وهو القوي تارة بالامامة وهو للجمعة والنصر  
في بيت المال وتارة بالقضاء كفضل الخصومة بين المتداعيين بالبيعة او  
الممنون او القراء كل تصرف في العبادات فانما من باب التبليغ وقد يقع  
التردد في بعض الموارد بين القضاء والتبليغ **مسألة** قوله صلى الله عليه وسلم  
ارصامته هي له فقييل تبليغ وانما فيكون الحجاب الى الحد اذن الامام  
فيما ولا هو اختيار بعض اصحاب فقييل صرف بالامامة فلا يجوز الحجاب  
الى ما دون الامام وهو قول اكثر ومن **مسألة** قوله صلى الله عليه وسلم  
اني سفيان حين قال ان ابا سفيان حار شحيط يعطيني وولدي  
يكفيني فقال له اخذني لك لولدك ما يكفيناك لعمري فقييل انما يكون القياس  
للسلط ما اذن الحاكم ومنه ان يند وقيل تصرف بالقضاء فلا يجوز المخالفة

فصل في بيان وجوب القيام في الخطبة والجمعة والشا والمبيت

هذا هو الوجه في وجوب القيام في الخطبة والجمعة والشا والمبيت

تقضا ما مضى له ويريد جملة على الافتاء او لا لان تصرفه هاهنا بالتبليغ على  
والحمل على الغالب اول من النادر فان قيل فلا يشترط اذن الامام في  
الاجل عند فلنا اشتراطه يعلم من دليل خارج لامن هذا الدليل  
ومن قوله صلى الله عليه وسلم من قتل فتيلا فله سلبه فقيل فتويهم وهو قول  
ابن الحبيب وقيل تصرف الامامة فيقتصر على اذن الامام وهو قوي فيلان  
القضية في بعض الجروب بعض محتصة بها ولان الحاصل في الغيبة ان  
يكون للغانم لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسة يه  
مخرج السلب منه نيا في طاهرها ولا كان يوجب حرصهم على قتال ذي  
السك دون غيره فيجوز نظام المجاهدة ولاه رما اسند المخلص المقصود  
من المجاهدة ولاه معارض الى اشتراط لوزن كما لما يكون عند مصلحة  
عاليه على هذه العوارض **قاعدة** الاجتماع وهو محدد والمقدور فيه  
قول المعصوم عندنا وانما تظهر الغايده في اجماع الطائفة مع عدم تبليغ  
المعصوم بعينه فعلمنا هذا الوقت خلاف لحداد الف معروفا والنسب فلا  
عبارة بهم ولو كانوا عذرة معروفين فخرج ذلك في الاجتماع وعند العامة  
خلاف اعتبار النادر هل الحق بحسنه او بقسسه وتفرع على ذلك  
طويل مجلس المتعاضدين كالحج به عن العادة فعندنا يبقى الخيارات  
الحاء قاله بحسنه ولو انت بالولب لستند اشهر الحق به وان يند  
وكذا السنة في الاجماع المسمى بالسكوت في ولا اثر له عندنا  
والعلماء يتبعونه من صحاب المالك عند المعصوم ولو سكتوا ومن



سكوت البائع عن ووط المشتري في مبد الخبار ملحق المحل المحل المحل  
 فالسكوت فيه موجب للكفارة وكذا سكوت المحل عن المحل عن المحل  
 مع ملكته من الكلام واعتبر الشيخ السكوت من قول الرجل هذا لي فخره  
 نسبة **قاعده** الشرع معكنا المصلحة وهي ما في محل الضرورة او محل  
 الحاجة او محل التهمة او مستغنى عنها اما القيام غيرهما مقامها واما  
 لعدم ظهور اعتبارها فاشترط اعادة المعنى في محل الضرورة لصون  
 للحكام وحفظ دماء الناس وعلوهم وابضاعهم ولعراضهم وبلغ منه  
 الامام وكذا شرط اعادة الفاضل وامر الحاكم والوصي واطر الوقوف  
 الساعي للضرر العظيم بالاعتماد على الفاسق منها وكذا في الشهادة  
 والرواية بالضرورة تدعو الى حفظ الشرع وصونه عن الكذب  
 وكل موضع بشرط اعادة المعنى في بعض الامور في المطاوعة  
 انه يكفي بالطاهر اذ يقع غالباً في الغوام واهل البوادي والقرى فاسر  
 العبد له في نفس الامر وكذا العبد له شرط للقاضي والمغني لا يحتاج  
 الى دواعي الاعتماد على قوله لانه بالاعتماد واما ما هو في محل الحاجة  
 فكذلك العبد له في الجذب في الولي على الولي المودع اعتماداً وصحاً  
 الاعتماد على قوله في الاوقات امام الجماعة عن الخيانة في البقصد  
 في حق المولى عليه لانه لما كان بعض الفاسق لم يباليد كجعلت  
 العبد له من المكالات ادفعه عند انكاح الفاسق من الاولاد  
 للشافعية اثناعشر وجهاً ومنه ولوليه تحقير المولى لان فوط  
 وصحة معقنه

لا بد من التصديق  
 هذا في الكفارة  
 الصغير فلا يشك  
 التصديق لا بد  
 له اهل بيته وكذا

ابن تيمية عليه السلام  
 ما هو في محل التهمة  
 لا بد من التصديق  
 هذا في الكفارة

القرن تبعثه على الاحتياط في ذلك ولكن مع العدالة يكون مبلغ ذلك  
 كانت العدالة هنا مستحقة اعتباراً **قاعده** واما المستغنى عنه لعدم ظهور  
 اعتبار العبد الجاحه اليه وكذا قد لا ينقضه الطبع حفظ النفس  
 على خلاف فلا يقر ما يضره وسراعية عدا المقتدر المرضى ولا مال  
 قد صار في قوه ملك العبد يضار المقتدر كالمستفاد التي يعنى فيها العبد  
 واما المستغنى عنه لقيام غيره مقامه كالنوكيل والوديعة اذ اصدرا  
 من المالك فانه يجوز توكيل الفاسق وابداعه اذ وثقه اذ طبع المالك  
 يردعه عن اذنا في ماله فكفي طنه في حوائجها ولو كان المالك سفيهاً فاق  
 النظر لم يحز له التصرف ان كان المودع غير المالك لضرورة لغنى الوديعة  
 العدالة لوجوب الاحتياط عليه في ما غيره فالواضع الرسمي وكذا التوكيل  
 وما يحتاج الى الامانة كما مسالك السلعة والتصرف فيها اما في حجر العبد  
 فلا **قاعده** يجوز الاعتماد على القران في مواضع وهذه ملحوظة من  
 اماره الخبر المجتهد لقران المعلم اما مجرد القرينه او بها وبالاحتياط  
 معظم هذه المواضع يباطلها ظن عال في غير كالمقتول والمجبر الهادي  
 وفي الباب للوث وجوان الصنف تقدم الطعام من غير اذن والتصرف  
 في الهدية من غير تلفظ والشهادة بالاعسار عند صبره في الخوف والعري  
 في الخلوة وشبهه **قاعده** عمل الصبي في الدماء طامع نظر صحاب  
 عياله دبحته واصطباهاه مع ان ذنوبه مشروطة بالفضل فكيف  
 اعتره البصدها ولم يعتر في اليد ما وقد بنا الشيخ مباشرة لمحظوظ

في الضرر

كالمستفاد



المحترم علي ان عمله عدا وخطا واجمعا علي انه لو تعدل الكلام في  
 الصلوة والافطار في الصوم لبطلا به وترت علي ذلك تحريم المضامره  
 بوطيه امل عن عقد وشبهه او ايقاب ذكر والمي نون بعدي اعتبار  
 عمله واعتد بعض الاصحاب في الزنا محصنا او غير محصن كلما كان  
 هناك دليل عجا وجوب حرى معين في الماهيه الكليه اسع ولو قلنا بان  
 المطلقا نسا والحرى المعبر كوجوب اخراج الركاه عند حلول الحرس  
 وكالمبيع ثم لم يقد استقدا بلان فظهر هذه القاعده ان لو ذن في  
 التي اذن في لوارنه كالتوكيل في التفرقات التي تضبطها البدل  
 ويؤكد في الزايد عن الممكن له وكالات في اذا الدين فانه لوارنه يثابته  
 به **مبطله** النهي في غير العبادات قد يقضي المسناد بان يكون النهي عن  
 التي لعينه او لوصفه اللادم فالوول كبيع الملامسه والمنازله لخصا  
 والربا ونكاح الشغار **منه** عدم جواز تزوج العاصي بسفر  
 كقاطع الطريق والابو عن مولا ان تحريم السفر عليه لوصفه الذي  
 انشاه لوجهه ففني لحنه التوصل له فالنصر وشبهه من حصن السفر  
 اعانه له علي عصيانته فان قلت ذلك الغضب للشافعي عنها  
 لوصفه لزم وهو كونها ملكا لعين مع قوع الركاه عليها قلت الوجه  
 اللادم هنا خارج عن الدخ اذ الدخ هنا مستوفي شرابطه التا  
 باقية علي ملك مالكها وهذا خلاف النهي عن الدخ الذي بالحد  
 الذي يجره بالظفر والسن او غير الحد يد مع امكانه فان هذا النهي يرجع الي  
 ومنه

وصف لزم للركاه من حيث هي ذكاه ومسه بهي الى نساء عن  
 جرح نفسه ولا اجماعا ويكفي في التحريم عدم علم البلوغ بالرجحان مكان  
 حوازه من ثم قيل لا حسن الحنفية حرج مع الاشكال فلا يكون مباحا  
 ووجه وجوبه عملا بصوره القلقه ولا يجوز اجماعا لحيته لحران  
 رجولته وحب عليه السرى في الصلوة كالمراه ولو تركه لحمل عدم  
 البطالان للشك في كونه امرأه وخيرم عليه النظر الى النساء والرجا  
 كما حرم علي القليل من النظر اليه وهو في الشهاده كالمراه **وايد** الف  
 واللام يستعمل من معانيها عند الفقهاء والاصوليين ثلثه اولها ما  
 ان ينظر الى متعلقها من حيث هو وهو هو والحقيقه كقوله اشتر  
 الحذر والحمه لا يقصد شيا لعينه او محبت هو مستغرق تام لما هو  
 تحت وهو الحسن او من حيث هو خاص حركي وهو الوجداني في كان  
 والكلام معهود يمكن عود التعريف اليه بغير له وان لم يكن معهودا  
 ولا قرينه عهدا الى اصلها في سماع الحنفية في العلم الشرقي  
 والحمل عليه اولى فان تعدل الحنفية حمل علي الحقيقه كقوله لو اكل الخبز  
 ولو اشرب الماء **ومن** حكاية عن يعقوب بن اخاف ان ياكله الذب  
 ومن قال اسم الحنفية لا يعنى قال لا تشبهاه به تعريف الحقيقه ويرد علي  
 العامة اشكال في قولهم ان الطلاق يلزم في الموضع الملتصق انما يكون  
 كون التعريف الحنفية يقتضي العموم وتعميم جميع عدا الطلاق متعدي  
 والحال الملتصق حمل عليه **احاب** بعضهم بان الايمان شيع المنقول

حاشي  
 ولا يجوز له ان تزوج  
 ولا ان تزوج ولا يزوج  
 امته

قوله نعم



العرفية عا بآدون والوضع اللعوية وعدم عليها عند التعار  
 وقد اسفل الكلام في الحاقها بالطلاق والحقيقة الحسنة من استغناء  
 فلذلك كان الحال بلزومه الى الماهية المستزكة فلا يزداد على الوحدة  
 الحقيقة منه لما امتنع جملة عاجية الجبس واعداد اطلاق  
 انصر الى تعريف حقيقة الجنس فكانه قال ان طالق بعضا من  
 الطلاق وذلك البعض محمول على الواحد منه تنقصر في اللفظ الى  
**قاعدة** الموالاة معتبرة في العقد بخلافه وهو مأخوذ من اعتبار الوجود  
 بين الاستتباب والمستثنى منه وقال بعض العامة لو يصر قول الزوج  
 بعد الجواب الحمد لله والصلوة على رسول الله قبلت النكاح ومنه  
 العوزة في استتابة المرتبة بعد في الحال وقيل الى استتابة المهر  
 السكون في اثنائها الخ فان كان كذا الكلام عند طرأ الفصل  
 ومنه السكون الطويل في اثنائها القراءة وقراه عن فسخها كذا  
 الشك ومنه تحريم المأمورين في الجمعة قبل الركوع ولو تعذر  
 او سئل في تركه في الجمعة واعتبر بعض العامة تحريمهم مع  
 الفلحة ومنه الموالاة في التعريف حيث لو ينسب له نكاح  
 والموالاة في سببه التعريف في الرجوع في اثنائها المدة استوفى ليلتي  
 الاستحسان وقيل بين **قاعدة** الاحكام الدارمة باعتبار جملة  
 قد يكون موزع على رؤسهم وقد تكون موزعة العدد وقد  
 يوزع على أصناف كل العدد ولا ضابط لذلك هنا يشمل الجميع

انظر

هذه هي العادة في  
 النكاح في الجمعة  
 والصلوة على رسول الله  
 قبلت النكاح

شترك بعضا

قد يشمل الجميع في ذلك وكانت قاعدة في الجملة فالشفعة  
 المقاسمون يكونون نصيبا اذا تابعوا ما للزوجين والاشياء وهو  
 قوله في الشفعة ما اذا ورث جماعة شفعاء عن واحد منهم  
 يلحزون لمورثهم ثم يتلقونه وانفسهم لو لم يمت له ملك شيئا  
 منهم من مورث جليل لآخر فملكهم عن الشراء ولو جاز على حد القدر  
 حيث هو ملكهم بالسوية في الحدود على غير مجاري المعاملات  
 والتركا في عياد العتق جماعة منهم يقوم حصص الفرق بينهم بالسوية  
 قاله بعض الأصحاب ومحمول على الحصص ولو استأجر دابة لقدر فرد  
 قتلته في كفيته صما بها الوجهان كذا الوارد للجلاد او جماعة  
 واحد اخر باستقوات في العبد فمات ومروا اذا المشهور بين اصحاب  
 السايه هنا ولا اعتبار بعدد الضربات والحركات ويمكن الفرق  
 بالسياط مضبوطة باعتبار قوة ما على ظاهر البدن والجملة  
 عن مضبوطة في مقدار عورة ونكايه في الباطن يعلم قدره قلت  
 الفرق بعيدا اذا السياط ايضا يمكن اعتبار تأثيرها في النكايه  
 باعتبار قوة وقوة ما على البدن وماثر اللحم والعصل عنها  
 فاذا الفرق **النظام الثاني** وفيه مقاصد **الاول في العبادات**  
 وفيه مرصدان **الاول في العبادات** بقول مطلق واعلم ان كل حكم  
 شرعي الغرض الهام منه الى غيره اما الجليل مع اودع ضرر سعي  
 او كفارة ثم العبادات ينظم ما عدا المباح وتوصف العبادات بالوجوب

بلغه وان  
 وهو الله



والخروج والاستحباب والكراهة كالصلاة المنقسمة إلى الواحدة والستة  
والحرمة والأولان طاهرتان أما الثالثة فكراهة الحائض وأما الرابعة  
فكالصلاة في الأماكن المكروهة والوفقات المكروهة وكذا الصوم ينقسم  
إلى الأربع كرمضان شعبان مثلاً والعيد النافله سنقاتم النسبة  
بين العباد والکفارة العزم المطابق لكل كفارة عبادة ولو منعك  
ورد من أن الصلوات الخمس كفارة لما بينهما أن غسل الجمعة كفارة  
الجمعة الجامعة وإن كان في الجملة سفيان لدنو من العزم كفارة لكل  
ربك في ذلك فالصلوة في تقعان محرمة كذا في كل معصوم بالكلية  
خرج مخرج الأغلب التهمة مجاز التهمة التي ياتى عقبتها فإن كان  
الثواب يستتبع التفضل بعدم الواحدة بالرب **وهنا قول**  
**الأول في التهمة وفيها فوايد الأولى** أنه يغني عنها القيمة  
وذلك عليه الكتاب السنة أما الكتاب فقوله وما أمر ولا يعبد  
الله من أجل شيء ما أمر والأهل الكتابين ما وهما إلا ليجل أن يعبد  
الله على ما هو الصفة في عبادته ذلك ولقوله وذلك بين القيمة  
وقال ما لو وجد عنه من نعمته كى لو انتغا وجده به  
أى لا يؤتى ما له الانتغا وجه ربه وهو مضروب على الاستسنا  
المنفصل وكلامها يعطيان ذلك مغني في العبادة لأنه يقال  
مدح فاعله عليه وأما السنة فقوله صلوا في الحديث القدي  
من عمل في عملا أشرك منه غير تركته لشركه **التاسعة** معنى

المخلص فعل الطاعة الخاصة لله وحده وهنالك غايات ثمان  
الربا ولو ريب في انه يخل بالاحصاء ويحقق الربا بقصد مدح المرائي  
او الخساف به او دفع ضرر فان قلت **فما تقول في العبادة المشوبة**  
**بالنقبة قلت** اصل العبادة واقع على وجه المخلص وهو فعل منها  
نقية فان له اعتبارين بالنظر الى اصله وهو قربة والنظر الى مظهره  
استدفاع الضرر وهو لازم لذلك فلا يفرج عن عباده اما لو فرض احد  
انه صاوة نقية فانها راي الربا **٢** قصد الثواب الى المخلص العاقل  
او قصد مامعا **٣** فعلها شكر النعم الله واستحلالا للمزيد **٤** فعلها  
حياء من الله **٥** فعلها حب الله **٦** فعلها غنم الله ومهاية وانشاء  
ولجاجة **٧** فعلها موافقة لرادته وطاعة لمرو **٨** فعلها كونه  
للعبادة وهذه الغاية تجمع على كون العبادة تقع بتمامها وهي كمال  
مراتب المخلص واليه اشار الامام الحق امير المؤمنين عليه السلام عندك  
طمحا في حسنك لاحقا وماردا وكنز رايك اهلا للعبادة بعد  
واما غايات الثواب والعقاب فقد قطع الاصحاب بكون العبادة بقصد  
بها وكذا ينبغي ان يكون غايات الحسا والشكر وباقي الغايات الظاهر  
ان قصد المحر لا ان العرض بها الله في الجملة ولو قدح كوت تلك  
الغايات ما عتد على العبادة اعني الطمع والرجاء والشكر والحياء  
الكنائز السنة مستقلة على المراتب والحدود والتعريف او الذي  
والايعاد بالعقوبات على المراتب من المدح والثناء في الحال



والجنة ونعيمها في الآخرة وأما الدنيا فمعرض مقصود وقد جاني  
 الدبر عن النبي صلى الله عليه وسلم استحوذوا من الدنيا حق الحيا عبد الله كأنك  
 تراه فان لم يكن تراه فإنه يراك فإنه اذا خيل الروية انما هي على الدنيا  
 والتعظيم والمهابة وعن امير المؤمنين عليه السلام قال له عليك  
 التماسي بالذال المعجزة المكسورة والعين الملهمة الساكنة واللام  
 المكسورة هذا ايتمركب يا امير المؤمنين فقال علموا فاعبدوا الواري  
 فقال وكيف تراه فقال لا تدركه العين مشاهد العين لا تدركه  
 القلوب فحقائق الإيمان قريب من الأشياء غير ما ليس بعينها غير  
 مبادئ من كلام بلا اله مريد بلا هم صانع لا يجارحه لطيف يوصف  
 بالحفا بعيد بوصف بالحفا بصير بوصف بالحاسة وحسن الوصف  
 بالقدرة بعنوا الوجوه لعظمته وتجل بالقلوب مخافة وقابل  
 هذا الكلام الشريف على اصول صفات الحلال والكرام التي علمها هذا  
 علم الكلام وافاد ان العبارة تابعة للترقية وتفسير كلامه الشريف  
 الى فضل التعظيم بالعبادة فحيث وان لم تكن تمام العاية وكذلك الخ  
 منه تعالى **الثالثة** لما كان الركض اعظم في السيرة هو الخلافة وكان  
 اصنام تملك الاربعه غير قادر فيه فحققت ان تذكر ضمائم  
 وهي اقسام ما يكون منافيه له كضم الربا ويوصف بسببه لعل  
 بالبطلان بمعنى عدم استحقاق الثواب وهل يقع محرابا معني  
 التعبدية والحاضر العقاب المحي انه يقع محرابا معني  
 وانما النفا

معنى الروية واقاد الاشارة الى ان  
 معنى الروية واقاد الاشارة الى ان

حالا فالتمس السبيل الى امام المرتضى قدس الله روحه فان طاهره  
 الحكم بالجزا في العبارة المروي بها الربا ما يكون من الضمايم  
 لارما للفعل كضم التردد او التشنج والتنظيف اليه القرب  
 وفيه وجهان يطران الي عدم تحقق معنى الخلافة فلا يكون الفعل  
 محيرا او الى انما حصل الى محاله فينته كتحصيل الحاصل الذي فانه  
 فيه وهذا الوجه طاهر اكثر الاصحاب الاول انشبه ولا يلزم محض  
 فمحصوله وختم ان يقال ان كان الباعث لاصل هو القرب  
 طر عليه التردد عند الابتداء في الفعل يضر وان كان الباعث  
 هو التردد فلما اراده ضم القربة لم يضر وكذا اذا كان الباعث مجموع  
 الى مرتبة له او لويه قد افعا فتسا قطا وكانه غير راي وهذا  
 الباب ضم فيه الجملة الى القربة في الصوم وضم ملازمة الغرم الى  
 القربة في الطواف السعي والوقوف بالمشرع **ج** ضم ما ليس  
 متعلقا بالحرم كما لو ضم اراده دخول السور مع منه البعد الى الطواف  
 او اراده الحلال لم يرد بذلك لكونه على طهارة في هذه الاشياء  
 فانه لو اراد الكون على طهارة كان موكدا غير متا وهذا  
 وان لم يستحق الطهارة خصوصياتها الى انما دخله مما  
 لعمومه وفي هذه الصممة وجهان قريبان على القسم الثاني  
 بالبطلان لان ذلك تشاغل عما يحتاج اليه ما لا يحتاج اليه  
**الرابعة** تحت البين الرخص لمتخصصات الفعل وغيره من جنس



الفعل ثم فضوله وخواصه المماثلة التي لا تشاركه فيها غيره كالوجوب  
 والنذر والرفع والاستباحة في الطهارة حيث يمكن أو الاستباحة  
 وحده حيث لا يمكن ولو كان بينه وبين الوجوب في فعل واحد كما لو  
 نوى الغسل الخبايا والجمعة بطل النية في الوجوبين وختل الجزاء  
 كون بينه الوجوب المقصود في غير وقت النذر والنذر في وقت  
 له فان غايه غسل الخبايا رفع الحدث وغايه غسل الخبايا  
 فهو كضم النية الى الترتيب ومن هذا الباب الجمع في الصلوات على المأكل  
 الوجوب والنذر اذا اجتمع من غير غايه الصلاة ومن لا يفرق  
 غايه الوجوب في الموضوعين يجوز اجتماع بينه وبين الوجوب  
 مواضع من غايه الصلاة وانما يشتمل على الوجوب منها والمستحق للقبول  
 لا في المندوب في حكم التابع للوجوب فيه المتبوع تغني عنه التابع  
 اذ اصيل الفرض في جماعه فانه نوى الوجوب في الصلوة بحيث هي  
 صلوة ويؤى النذر في الصلوة من حيث هي جماعه سواء كان اما في  
 ما هو ما وان كان قد اختلف استثنائه كما امام للامامة ومنه اذا  
 ادرك الماسوم بغيره الركوع مع امام وكبره او بالركوع والحرام فقد  
 حكم الشيخ بالاجراء وهو مروي **الخامسة** لو اجتمع اسباب الوجوب  
 في ما هو وجوبه كما لو نذر الصلوة اليومية وقتنا بالاعتقاد كما لو  
 هذا كما هو وكذا لو نذر الصوم الواجب او الحج الواجب او استوجب  
 الواجب العشر او صلي عارضا به التحلل ففي كل هذه الصور يكفي في الوجوب

والواجب الترتيب للمسافر كغيره في صلاته والالتزام بالوجوب في وجوبه  
 والالتزام بالنذر في نذره وهو كغيره في صلاته والالتزام بالوجوب في وجوبه

ولو يجب التفرغ للخصوصيات العرضية ان الفعل عام حده  
 وهو حصل الحاجة الى ان يؤى لفايت لوجوبه على وعليه يعني  
 الموقوفات الوجوب عليه اما هو لوجوبه لما يؤى قد صار متحلا  
 له ولو استعمل المندرج عليه زايه فان كانت زمانا كما لو نذر الصلاة  
 في اول وقتها او اذا اراد ان يصلي في الجول او قضائه في رمضان في وجوب  
 وان كان يجب التفرغ لوجوبه في ذلك الزمان لانه امر يجب  
 بالسبب الاول والوقت عدم الوجوب عند الوجوب المصلحة صار متحلا  
 بذلك الشخص الزمان في نيته منسبة عليه وان كانت هي زايه  
 كما لو نذر صلاة يومه معينة ففي التفرغ لها وجوبه في وقت الوجوب  
 ولو نذر صلاة الفرائض صومه فهذا امر متغير ان يترك في كل  
 منها بنية **السادسة** الوصول ان كلا من الوجوب والنذر يجري عن  
 صاحبه لتغاير الجهتين وقد اختلف هذا الوصول في مواضع منها  
 في الواجب والنذر في صلاته الاحتياط الذي ينظر في الغلظة وكذا لو  
 صام يوما بنية القضاء عن مضى فيقر ان كان قد صامه فانه يستحق  
 ذلك قول النذر اما الجرا الذي عن الواجب ففي مواضع منها هو  
 يوم الشك من فاصدة الحاج بالتمر ما دام الشك باقيا ولو ظهر  
 ان عليه واجبا والظاهر الاحتياط فيه اذا كان في حيز المودي كما في  
 الصوم عن رمضان لو ظهر انه منه ومنه في الوضوء المزدول بان  
 انه قد نذر الوجوب الجرا في وقت من الوقت وحسن الاستباحة فلما

ومنه ان النذر ان يقع  
 اصل فرض الطهارة  
 وانما فيه ليعود في  
 لوجوبه في الصلاة  
 لانه لو اها واجبه فلما  
 طهر الغسل عنها  
 صارت مندوبة  
 فاحتمل به الوقت  
 عن النذر وهو







كتاب الصلاة  
باب في وقتها

الذكر عذمة ومما لو توفرت الحائض بقطع الدم فنوت  
مصادف انقطاعه او كان سائلا فنوت ثم انقطع قبل العشاء  
الوجها ونفوت الحائض عند قوة الامار لكونه على راس عادت فها  
او قسما منها ومما لو طرأ المسافر الفدوم عادة قبل الزوال فوي  
ليلا في احرازه لو وافق الوجها وكذا الحائض لو كان بعد الحائض ثم  
اعتسلا ومما لو نذر يوم ففدوم يرد فطنه في العدم بوي ليلا  
وفي وجوب الصوم هنا وجهان كذا في اجزاء هذه البنية ان قلنا بالوجها  
ومما لو طرأ دخول الوقت فنظهر بسببه الوجوب طارضا عليه  
فان كان له ممكنه العلم اخذ فقول واحد وان كان متمكنا العلم  
الوجها ومما لو طرأ صنف الوقت فتم فرضا فان صادف الصغير  
اجزا او ان صادف السعة اجزا مع عدم التمكن من العلم ومع التمكن  
الوجها وكذا لو طرأ صنف الوقت على العصر فضلا لهما من  
السعة والوقت اجزا او وقتا مشتركا بينهما وبين الظهر  
دخل المشترك وهو فيها ولو دخل المختص بالعصر وهو فيها ففيه  
الوجها ولو وقع العصر في الاربعة المختصة بالظهر فحين  
وذلك بعد العصر مقدار اربع ركعات لو اريد والا فربها  
لو تجزى ويعيد العصر لوان يقضى الظهر ويحتمل الاجزاء اثنان  
على اشترآل الوقتين بما واما التقارضا وكذا العصر فلهما  
من الظهر ومنها وعرضتها بوقت نفسها وهو ضعيف ولو كان

نقول

الوجها في وقتها

بقوى في الظاهر والحد في هذه الاربعة وظاهرهم عذمة واما يوي  
القضا الوقتين اخر العصر ومما لو ترك الطلب فتم ثم طرأ عدم  
الامام ومما لو وصل الى جهة فشكل بها القبلة فصادف وقتا وشك  
في دخول الوقت فمضى فصادف فاقرب عديم الحجز الوهم الطن  
حيث طرأ الى العلم ومما لو وصل الى حلف الخشي فظهر انه رجل  
وفيه التفصيل المذكور ومما لو وصل الى حلف فظهر انه من  
اهل الصاوة فصادف او يتم للصاوة على الميت شيئا في تغسله  
وقيل لا يشرع اليهم قبل الغسل فصادف كونه قد غسل  
اذا كان في مطوره فخير شهر رمضان فصادف فها قد تضمن  
الصحاب اجزاء ما لم يقدم على شهر رمضان ولو اوجنا الاجزاء  
هنا فصاعدا من غير اجتهاد فصادف ففيه الوجها ومنه لو صام  
مر عليه لغا فمترتبة قبل علمه بحجته عن الغنق فصادف فها  
اذا شك في دخول شوال فاجرم بالحج او لعجز الممنوع فصادف فها  
شوال ومما اذا احرم بالعم المبرزة ناسيا للتحلل من الحرام  
الحج او احرم في الممنوع ناسيا للاحلال من العم فصادف فها  
الثامن اعتبر البنية في جميع العبادات ادا مكرها على وجهين  
النظر المعرفة كحجب معرفته الله تعالى فانه عبادته هو المحتاج  
اليه والانسلسل وما لم يكن فيه اختلاف الوجه كذا لو ادعه  
وقضا الدين فيحتاج الوتية والحاج في استحقاق المثل الى



بلغ قلبه  
وقهر الله

فصل التفرقة بين الله تعالى **التاسعة** للبيه غائبا لحدتها  
التميز والباينة استحقاق الثواب لكان الفعل واجبا وان  
لستفيلما خلفا لفعل الخلاص والدم والعقاب بالترك للعرض  
صحيحا قهما هذه غاية ثالث ثم ينقسم الواجب الى قسمين  
ما العرض المهم برونه الى الوجود كالجهاد والامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وقضا الدين وشكر الممنعم ورد الوديعه وهذا القسم  
يجري بفعله في الخلاص من دمه والعقاب يستتبع التواكل  
اذا اراد به التقرب الى الله والتسامي العرض المهم منه تكميل  
النفس وارتقاء الدرجة في المعرفة والاقبال على الله واستحقاق  
الرضا منه تعالى وتوابعه من المنافع الدينية والخرى وكان التفرقة  
في الدنيا والثواب الآخرة وهذا القسم يقع محرا في بطر الشريعة  
الى سبب القربة **العاشر** بترك المحرمات لستفيل المكاره  
ومع ذلك لا ينفك فيه البينة معنى ان لا مثالا حاصل له بقاء وان كان  
استحقاق الثواب بالترك يتوقف على بينة القربة وهذه التواكل  
استنادا لعدم وجوب البينة فيها الى كونها لو يقع الى على وجه الجدل  
فان التواكل لا ينفك فيه ويكثر استناده لعدم الوجوب كقولهم  
فيها هي ان هذه الاشياء يستوعب بواسطتها العمل الصالح  
هذا الباب لفعال الجارية في ترك الغسل الخبايا عن التواكل  
والبدن فانه لما كان العرض فيها من النجاسة واما طهارة الجسد

الترك **الحادي عشر** التميز الحاصل والبيه تارة يكون لتمييز  
العبادة عن غير العبادة كالوضوء والغسل فانه كما يقع كل منها  
عبادة يقع عادة كالتطيق والبرء والداوي تارة لتمييز افراد  
العبادة كالفرز عن الغفل والوداع القضا والقربة عن الريا ورما  
جعل التميز الحاصل بالفرز من قبل امتياز العبادة عن العبادة  
الي المقتضى وفي العبادة كجما عن حقيقة العبادة هو كالفعل المعنى  
ولا بد استيعاب المميزات البينة وان كثرت في صلا للعرض **الثاني عشر**  
كلما يقتضى صحة العبادة يخرج عن الشرطية والحرية وان المانع  
من قبيل الشرط وقد اختلف في البينة هل هي قبيل الشرط باعتبار  
عامة العبادة او مصلحتها المجموع الصلا مثلا وهذا هو حقيقة الشرط  
ومقابلته الحر وهو ما تقرر في العبادة او ما يصلح للمجموع ويحتمل الفرق  
بين البينة الصوم وباقي العبادات فجعل شرط في الصوم وركنا في باقي  
العبادات لان تقدم بينة الصوم على وجهه لوشبهه المقارنة نعم لو  
فان بها الصوم فانها جارية على الوجه وينبغي فيها الخلاف وربما  
قيل ان جعلنا اسم العبادة ينطبق عليها من حيث البينة فهي حرة  
على الإطلاق والوهي شرط وقيل انصا كما اعترفت البينة في صحة  
هي كقصة الصلوة وكما اعترفت استحقاق الثواب في شرط  
فيه كالجهاد والكفر المعاصي وعمل المباح او تركه ادا قصده  
والجس سوا ذلك مهملة في حكمه وهذا فان اجماع على البينة

سواء العبدية او  
وارسته



تكملة

في التسمية وان كان قد توفيت عبادا في يوم واحد وكانوا في وقت واحد

في العادة ومفارقة لها غالبا وان قرأها في كل وقت فيبقى  
 التراجع في الذكر في صلاته وقد تمت نية على الوقت فيه  
 وضوء المنيحة الوجوه فان قلت ما يقول للتميم وانما عباد فل  
 يغفر اليه المنيحة قلت ليس التميمي في العباد والعبادة هي المحض  
 شرعية اليه لاجلها بل الذكر لا عظم منها لا تقرب بل هو قصد  
 التتميم كغيره ولو لم يتم فيه بالنسبة الى الغرض النقل والبدل عن  
 الاصغر واكثر **الثالث عشر** قضيه الوصول وجوب احتضار اليه  
 فعلا في كل جزء من اجزاء العباد لقيام دليل الكل في اجزاءها  
 ايضا ولكن لما تعدد ذلك في العباد البعيد المسافة او بعد في الغرض  
 المسافة المتبقي بالوسترار الحكيم في تحديد العمر كلما ذكر منهم  
 مفرقة بعدم الايمان بالميت في قد يباه في رساله الحكيم **وقد ذكر**  
 في رساله الحكيم هكذا واستدل منها حكمه فعلا وقد يامر عدي  
 وفيه دقة فلا يميز بين الامر العدي هو ما ذكره عدم الايمان  
 بالميت واما الدقة فهي ان الممكن حال بقائه هل هو ميت  
 الموتى لا في الثاني هو راي المتكلمين في رساله العدي اذ  
 اخراج الي الموت حتى يكون حيا ويا دعا الاول في رساله وجودي  
 تحديد العمر هذا ولو نوى القطع فان كان الموتى اجراما  
 لم يفسد اجراما ولا يخلو من لونه ولا يفسد فعله المفسد  
 لا يطل اليه القطع اجراما وان كان حيا وما فيه وجهان فغلبت  
 في اولي

اي ان قلنا ان الصلوات في وقت واحد  
 الفعل لا يفسد وان كان في وقت واحد  
 انما يفسد وان كان في وقت واحد  
 انما يفسد وان كان في وقت واحد

الفعل او شبهه الذكر عليه وان كان صلاته في وقت واحد او في  
 بالطلان في كل وقت او في وقت واحد وكان حيا في وقت واحد او في  
 في كل جزء منها ولا اقل من استصحاب الحكيم وظاهر ان نية القطع  
 تاتي فيه استصحاب الحكيم وجه عدم التاثر بالنظر الى قوله صلى  
 الله عليه وسلم في التكبير وتخليها التسليم ومقتضاها الحصر ولا الضلوعا  
 ولحقه وكل جزء منها للعبادة وتعميمها هو بالنظر الى المجموع فاذا  
 لم ينفذ في كل جزء التكبير بعد اليه لم يؤثر القصور اللاحقه ان كان  
 انما يفسد في نية اليه فعلا اما الوضوء والغسل فان نية القطع  
 تطلبا اليه الى ما بقي الى ما مضى منه افعال منفصلة وخصوصا  
 العمل اعم لو خرج الوضوء عن الموالاة اثره انما يعتبر في ان الشرط  
 انما يعتبر تاثر اليه في الماضي **الرابع عشر** الرد في قطع العباد  
 في وجهان يشيان علما في نية الخروج او نية فعل المنا في اولي  
 بالوجه ان المنا فاه غير متحققه بالنظر الى كون التردد ليس على  
 طرف النية بالنسبة الى اليه المحي للعبادة والوجه انما سئل  
 ان قل حوالا استصحاب الحكيم لخدمه بالبقاع ما مضى الشك  
 في لخدمه واما نية فعل المنا في نية لخدمه والخروج والعبادة يؤثر  
 حيث يؤثر في حيث يتنفي لئلا يكون في الصيام لا وفطار هو  
 كنية القطع ويتنفي عن تاثر اليه في الصوم بل الصوم لا يتنفي  
 حيث يتنفي عن فعل المنا في هذا حيث الكفاية لا وفطار ثانيا



فلان لا ينطيل بينه اولى فان منع وجوب الكفارة الثانية فلما  
 استدلل بان بينه المناق في لواطات الصوم لما وحت كفارة اصلا  
 لم يلهي والجماع مثلا يسوقان بينه فعلمها فاذا افسد اليه  
 صار فاصوما فاسدا فلا يتحقق كفارة والجماع على خلافه  
 الا ان يقول يقول الشيخ اي الصلاح الجلي وقول شيخنا الامام  
 فخر الدس من المظهر رحمه الله من ان ترك اليه في الصوم يجب  
 الكفارة فان سياق هذا القول يقتضي ان بينه المناق اوتيه  
 بوجبات الكفارة اما بحجوها او بشرط ارضام المناق اليها لانه  
 يلزم من الاول ارتكاب حرب كفارة يجرى لجماع احدهما على نية الآخر  
 عما فعله ولم يقله لحد من العلم **الخامس عشر** يمكن اجتماع بينهما  
 في اثناء اجري كنية الركاه والصيام في اثناء الصلوة وقد تضمن  
 الكتاب العربي اثناء الركوه في حال الركوع على ما دل عليه لفظ  
 وصدق على عام مخاتمه في ركوعه وانزلت عليه الآية اما لو كان  
 العادة الثانية منافية للاولى كما لو نوى في اثناء الصلوة طوافا  
 كنية القيطع ولو نوى المسافر في اثناء الصلوة المقامه وجب له ان يقيم  
 كون ذلك تغييرا مفسدا والشر فيه ان بينه السابقة اشتملت على  
 الصلوة والباقي المكرة قال فقدح عدم تقدم نية على ان المأزم  
 يلزم بوجوب اليه لما اراد على المقدار المنوي ولو استعاض  
 وان لم يصاحبه تكبيرة الحرام لا عقادا اصل الصلوة بها ولو نوى

لأن

في اثناء الصلوة السفر قبل ان يصل على التمام وفي حوائج جوعه  
 الى القصر ثلثه او حرم بالشها الفرق بينه وبين التقصير وبين  
 لم يتجاوز وهذا في قبح لعدم زياده شي على العادة اما هو وحده في  
 مهالهم وجه الامام فوكلفهم صلى الله عليه وسلم الصلوة على ما ايجت  
 عليه ولو حو باقام العباد الواجبه بالشرع فيها **السادس عشر** العد  
 والصلوة العينة الى صلوة اخرى ومن الصوم فريضته الى الصوم فله  
 او العكس ليس من باب نية فعل المناق اذ لا تغير فحسب فيه ولا في  
 المعدل من نية الى اخره من نية المنع الى قسميه وبالعكس وفي  
 هذه المواضع احداث نية المعدل اليه ويجزم التلطف بها في اثناء الصلوة ولو  
 فعله بطريق الفياق في العبادات اما التلطف بها في اول الصلوة فانه جائز  
 ولكن الاولى تركه لان نية هو لارادة القلبية وهو حاصل ولا يوجب  
 للتلفظ ولما السلف لم يوثق عنهم ذلك من رعم استحباب التلفظ للجمع  
 بين التعلل والقتل للسان فقد بعد ما تمنع كون التلفظ باللسان عباد  
 وليس له الا في **السابع عشر** اقتران عبادتين في نية واحدة جائز  
 او المبتدئين فانه يكون احدهما منفك عن الاجري كنية دفع الركاه  
 والخمس وتارة مصاحبه لها كنية الاعتكاف في الصوم او بعبادتها بحقوق  
 التبعيه في نور من **الخامس عشر** لو نوى لظافة في الغسل المستوفى فان النظا  
 تابع الغسل على وجه التقريب بل هو المقصود بشرع عبد الغسل **والسادس عشر**  
 منه تحصيل القراءة في الصلوة ومنه تحصيل الركوع والسجود ليقتدي

س العلماء المتقدمون



يستدعي به الاستحلاب نفع ولا دفع ضرب ومفان عند الحام في  
 ركوعه استظانا المسوق ليقوله نواب الجماعة واستنفيد الحام زيادة  
 عدد الجماعة المعنى لزيادة الثواب فانه اعاد المأموم على الطاعة  
 والوعاء على الطاعة طاعة مان وسبيله الشئ الحق بها حكمه وتوهم  
 العامة منعه من ترك العبادات وهو مدفع ما قدرناه والله لو كان  
 شر في العبادات كان حقا لادراك الوقامة والامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر وليس كذلك الجماعة ومفان رفع المأموم صوته بالقراءة في الجهر  
 لسمعه المأموم ورفع الخطبة صوته في الخطبة ورفع القارئ صوته  
 بالقراءة وخسبته الاستحلاب المستمع المستمع للطب الاستحلاب  
 ودفع الضرر ومفان اذ اراد ان ينفردا يصلي استحب له ان يؤتمه ايام  
 به لقوله صلى الله عليه واله وقد اراد ان يصلي منفردا من تصدق  
 على هذا مقام رجل فصل حلفه **التاسعة عشر** في عند النقل  
 بالشرع فيه الواجب والمعتاد في المعتكف للاصحاب ثلثة اوجبه  
 الوجوب بالشرع والوجوب بمعنى يومين وعدم الوجوب او سببها  
 نعم بكرة قطع العبادات المندوبة بالشرع فيها وتاكيد الكراهية في  
 الصلوة وفي الصوم بعد الزوال **التاسعة عشر** جواز بعض  
 المحام في نية الركاه بالسببه الى خصوصيات الموال ولو وجب عليه  
 شاه في العزم وشاه في الوبل ونوى لخراج شاه يرتد لرفعه وان لم  
 يعي لحديثه بشرط قصد الركاه المالمية ولا خلاف ان الشك في  
 صوابه

الراه ان نسبت الى احدا لما ليس بعينه فهو حكم بغر دليل وان  
 نسبت اليه ما لم يثبت له نوبه وهو غير نوبه وانما كل امرء بما نوى  
 ونظر القائد فيما لو تعلق بالنصايين قبل التمكن من الدفع بعد  
 ان دفع عن الاول فان قلت كيف تصور عدم التمكن وقدره عليه  
 دفع الشائبين الى من دفع اليه احدهما قلت تصور ان يكون السبيل  
 لا يعود له الشاه وشبهه ما لا يكفاهم عن العتق عن الكفارة ففنه  
 خلاف مشهور ولا يقدح في منع سوال الفتا لكفار فحسبوا اختلفت  
 واما المحام في السك فتدفع الى الصحاب فيصنعون ما لم يفتوا  
 بل قدما في او العمرة ولو لم يحج عليه لحدوها والزمان غير صالح  
 وحسب العمرة وان صلى لهما كما شئرا في ففنه ومفان الحج والطلاق  
 لعدم التمس الذي هو ذكر في النية **العشرون** روى عن النبي صلى  
 الله عليه واله وسلم في رجل روى عنه الكافر شر من عمله فورد  
**الحديث** احدهما انه روى في افضل العبادات اجمعا في ريب العمل  
 احذر النية فكيف يكون مفضولا وروى ايضا ان المومرا اتم  
 كسبت بولاحده وادامها كسبت عشر او مدام في ان العمل افضل  
 من النية وخير السؤال الثاني انه روى في التحريم طعنات  
 فكيف يكون شر من العمل والحب بل حوينا ان الله مكن فينا  
 الله امدان العمل وان شغل عنه المكلف حيا يا اذ ان نسبت  
 الله الدامية الى العمل المنقطع كاستحرامه وكذا نقل في

المحب قرأه  
 وفعلا الله



فيه الكافر **٢** ان الله لا يكاد يدخلها الدنيا ولا العجلى ما تسلم  
على تقدير الله العترة شرعا خلاص العمل وانهم عرضة دستك  
ويرد على هذا وان كان العمل معرضا لهما اما ان المراد به العمل الخالص  
عنه والام يقع بفضيل **٣** ان المؤمن يراد به الخاص اي المؤمن  
المعزى بمعاشره اهل الخلاف فان غالب فعلا محاربه على التقه  
ومداراه اهل الباطل وهذه الافعال المفعولة تقه منها ما ينقطع فيه  
بالتواتر كالعادات ومنها ما لا يتوابع فيه ولا عقبات لما في امانته  
فانما خالده عن التقه وهو وان اظهر موافقتهم بآركانه ونطقها  
بلسانه الى انه غير معتقد لما يخافه بل اب عنها وافر منها والى  
هذا المشارة يقول اي عبد الله الصادق علمه وساله ان عمره الساب  
عن العزم مع غير الامام العادل ان الله يحشر الناس على يومهم يوم  
القيامة وروي في موضعنا الى النبي صلى الله عليه وآله هذه التلثة هي السو  
**٤** ما قاله بعض العلماء ان خاود المؤمن في الجنة اياه هو بنينه انه لو  
عاش ابد اطاع الله ابدا وخاود الكافر في النار انه لو بقي ابد الكفر ابد  
**٥** ما حكاه المرتضى رحمه الله ان المراد ان فيه المؤمن بغير عمل خي من  
عمله بغيره ولما عاب عنه باتفاقه الفضيل يقتضي التشارك في العمل  
بغيره لمخبر فيه فكيف يكون خلاصا في باب الفضل ولهذا المنقال  
العمل احدى الخصال انه عام مخصوص بطائفة فيدينه  
بعض الاعمال الكبار كسنة الجهاد خي من بعض الاعمال الخفيفة  
كسنة

كسبحه او تحمده او قرأه آية لما في تلك السنة من تحمل النفس  
المشقة الشديده والتعرض للمهم والغم الذي توارثه تلك المفعول  
ومعناه قال المرتضى نظر الله وجهه قال واني بذلك لا يظن  
ان ثواب الله لا يجوز ان يساوي ويوزن على ثواب بعض الاعمال  
ثم اجاب بانه خلاف الظاهر ان فيه ادخال زياده ليست في  
الظاهر والشخصا المصير الى خلاف الظاهر متعين عند وجود  
ما يضر اللفظ اليه وهو هنا حاصل وهو معارضه الخير بالسالفين  
ليجوز لك جمع بين هذا الخير وبينها **٦** المرتضى ايضا ان السنة المراد  
بها التي مع العمل والفضل عليه هو العمل الخالص اليه وهذا الجواب  
يرد عليه النقص السالف كلامه انه قد ذكره كالحكاية **٧** له  
ايضا لفظا غير المستعمل في معنى فعل التفضيل بل التي هي موصوفة  
لما فيه شفعه ويكون معنى الكلام ان سيدا المؤمن خير من عمله الخي من  
العمل الخي لا يقدر مقدرا ان الله لا يدخلها الجنة والشر كما يدخل ذلك في  
الاعمال وحي عن بعض الورى استحسانا لانه لا يرد عليه شي من اعراض  
**٨** له ايضا لفظه افعل التفضيل قد يكون محروجه عن الرحمة كما  
في قوله تعالى ومن كان في هذا اعني هو في الآخرة اعني واصل سبيله  
وقول النبي ابعث نعتا بيضا لا يضر له **٩** كانت سوعبي من الظلم  
قال ان حتى اراد انك اسود من حمله الظلم لما قيل خي من اعراض  
ولهم ولما يكون الكلام قد تم عند قوله لا تأسودوا مثله قول **١٠** خي



وايضا من الحديد كانه **١٢** شفا بذاو الليل ارج عساكره  
 وقول **١٣** باليتنى مثلك البياض اسيف من تحت اياض  
 اى اسيف من تحت اياض رعيها فان قلت **١٤** فقصه  
 هذا الكلام ان يكون في قوة قوله الله من جملة عمله والله تعالى  
 القائل فكيف يكون عملا لانه مختص بالعلاج قلت حار ان يسمى عملا  
 كما حار ان يسمى فعلا او يكون اطلاق العمل عليه محار **١٥** ما حار  
 به ابن دبرك وهو ان المؤمن يولى الاشياء ابواب الخير كالصدقة  
 والصوم والحج ولعله يحرمها او عن بعضها فيوجر عن ذلك كانه  
 معقود الله عليه **١٦** جواب العزالي بان الله سبحانه لا يطلع عليه  
 الخالق وعمل السر افضل من عمل الظاهر **١٧** ان وجه تفضيل السر  
 العمل بان يندوم الى اخره حقيقة او حكما واخر العمل ان تصرفه  
 الدوام بان يندوم شيئا فشيئا **١٨** الشيخنا رحمه الله ايا الله لما كانت  
 لا تقف عند حد بل هي مستمرة بالنسبة الى جميع الاوقات وجميع احوال  
 جميع الزواكر وكانت حيزا من العمل الذي تقع احبائنا ولهذا قال الصا  
 علو خسر الناس يوم القيمة عايناهم قال وهذا الجود والله اعلم  
**١٩** ما خطر لهذا الضعيف في قوله ان العمل مع الله وان اشرك في  
 حصول الثواب والقور برضا الرب تعالى لكن العمل بدون نية كالحمل  
 الذي لا جد له بل هو الصورة المنقوشة على الخردال التي لا حقيقة لها  
 والله كالروح السار في العضو والقوة كان كمال العمل بها وكما  
 ذكره

اكثر خير منه في ذلك افضل العباد اعمها فان خطوط  
 ونحوها كدرة ما كان بخصر حصول الله المشقة على كمال الخلق  
 حاله من تلك الخطوط والقول يفتقر الى مجاهدات توجب لها الجزاء  
 وكانت افضل واستحققت اسم الخير بعمل ذلك فخرج حوار ادا هم  
 كنت له **٢٠** ما خطر للضعيف ايضا وفيه ان الله لما احققها  
 كمال المحل ان حصل لها استان حصول العار في الحقيقة استحقاق  
 صفات الكمال ونحو الخلال التي هي كالاسباب لذلك الخلاص بخلاف  
 العمل وكانت افضل وحلوهما الصانع الشبهات المعارضات  
 الى المجاهدات فكريه توجب لها وصف الاجرية وكانت افضل **٢١** ان الله  
 لما كانت كرامة لتعظيم مقام الربوبية وتشكر انعامه كانت له اوزم  
 الهيات الذي هو واجب الدوام والبقاء النفس الانسانية وحيل  
 طرق السخى والتغير اليه محكما وحكم خلاف العمل الذي يجوز فيه  
 ونحوه وكانت افضل وهذا ايضا من حواجر الضعيف **٢٢** **الخاتمة**  
 بغير مقارنة الله اول العمل فاستبق منه لا تغنى به وان شئت  
 الغية سميت عرفا وهو غير معتد بما يصنع على الإطلاق الاعمال  
 القول بخوار تقدم منه شهر رمضان عليه وداعية المقارنة في  
 الصيام حار تقدمها وتوسطها كما حار مقارنة لها وان كان  
 فعلها في النهار كما حار في مواضع الضرورة انسيان الله بعد  
 العمل بتعلق التكليف بذلك اليوم او عدم حصول شرط العمل عند

من آثار الطلوع الغنى



طلوع فجره ثم اذا وقعت مؤنة في صوم الصوم استفاد ثوابه  
 باجمعه من افعالها بعد الزوال الى خزانة في الذبلة قبل ان  
 وقعت على سبيل التمرين كنية الصبي المبرر استحق امره الثواب  
 استحق هو العوض وان وقعت على سبيل التاديب كسدا لكافرو الى موت  
 والمعنى عليه والصبي يزوال اعداءهم في اثنا النهار استحق ثوابا  
 ذلك العمل وان لم يسم صوما **التاسعة والعشرون** منعي المحافظة  
 على النية في كبر العمل وصغيرها وفي احوال واجبة فيكون عند  
 قراءة القرآن العزير قرأته وتذبره واسمعه وحفظه في ذم  
 وترتله وغير ذلك من الغايات المحمودة فيه ويؤ للشيخ محاسن  
 العلم والحضور فيه ودخول المسجد في المسامحة والسوا والنفهم  
 والتقويم والتعلم والتعليم والتسبيح والفكر الصلوة على النبي  
 وآله صلى الله عليهم والرضا عن الصحابة والتابعين المذموم على  
 العلماء والمؤمنين وبعبارة المريد الخاوس عندك والرجال  
 وزياره المخوان والشيخ عليهم ورد السلام وحضور الجنائز  
 المعاير والسعي في حاجات اجبية وفي حاجه عياله والنفقة عليهم  
 والدخول اليهم ويؤ عند الصيا واعانه الشؤ الى الضيافة  
 بل يؤ عند المباحات كالاكل والشرب النوم قاصدا لحفظ نفسه  
 الى الحال الذي يضر له من الاجل وقاصدا للبقاء على عباد الله تعالى  
 والمومن النبي خليفات يصر جميع اعماله الى الطاعة لله والرسوله

إلى

في  
 النية  
 في  
 النية

الى الطاعة طاعته وكل ذلك يحصل اليه ويؤ عند المباحة والنفقات  
 له التخصيص في حصول اللغة المقضية للمودع والرجوع والتعويض للنفس  
 والصابط في ذلك كله ارادة الطاعة الواجبة والمستحبة تقربا الى الله  
 وعن بعض العلماء قوله اول يقاربه الله ما عمل في يومه من خير  
 ما يتقاه جهنم ما تركت فيه من شر فتركه لئلا يهلكه نارا وان فعل  
 عن النية في بعض الاعمال والتزول وكذا نقول في اول ليلته فيخرج منه  
 اعماله متصلة في اولها ولا يحتاج الى تجديد نية افرادها وان كان  
 كل واحد منها مباحا للصلح كالعقبة الواقع بعد الصلاة  
**الثالثة والعشرون** في غي اللثا قبل البصيرة في الحيرات ان يستحضر  
 الخصلة العمل الواحد ونقصد قصدها باجمعهما لينفرد كل واحد  
 منها بنفسه ويصير حسنة مستقلة لجرها عشر الى اضعاف  
 كثيرة ونحسب الوفاق تنكر تلك الوجوه مثاله الخاوس المسجل  
 فانه تمكن اشتقاله على خمسين عشر بر وجهه لانه في نفسه طاعة  
 وهو بيت الله ودخله زيارته ومنظر الصلوة ومشغول الذكر  
 والثناء او سماع العلم ومشغول عن المعاصي والمجاهدات والمكروهات  
 يكونه فيه والتأهب بكف السمع والبصر والاعضاء عن كل ما يضر طاعة  
 الله وعاقبوا لهم على الله ولزوم الفكر في امر الحق فحسب لك عن  
 الذكر واقادة العلم واستفادته والمجاهدة له في كل الامور له  
 ومحبته اهله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر او المكروه

سئل عن شها الام  
 في ذلك



وقد نبت على ذلك كلام امير المؤمنين عليه السلام في السجود  
 لحد الثمانين سجدة في الله او على مستطرقا او اية محكمه او  
 مستطرقا او تيمم كلمة تدل على هذا او كلمة تترده عن ذكره  
 خشية او حياءا او استحضار العباد من الامور المحللة او تفصيلا  
 لغلاذ ذلك كله وتضاعف جوده فبلغ بذلك اعمال المؤمنين وتضاعف  
 درجاتهم في علي ذلك العمل الشاه من الطاعات **تنبيه** ينبغي ان  
 ينوي في الاشياء الخاملة الوجوب كتلاوة القرآن وحفظه وحج  
 على الكفاية وربما تعين على الحافظ المعجز امر النسيان وكطيلت  
 فانه فريضة على كل مسلم وكالمرء من امره وان قام غير مقامه وبالحمل  
 فروض الكفائيات كلها وقت سنة الوجوب حيث يتعين عليه في ترك الحرام  
 بوجوبه وفي فعل المستحب وتترك المكروه ويترك الذنب والله الموفق **والعشر**  
 لما كانت الاموال تقع على حوزة ولعبار ان يكون  
 العقل الواحد ولجأ وذا وحراما مباحا على اليدي واما ان يحضر  
 ذلك بالنية كضر النعم فاحل في تعبره واستحق في نادره وحرم  
 لهائيه وكالات فانه مباح بالنظر الى حاجته ومحت ولجأ  
 وكالطبيب والحاج فانه من حنوط النفس وقد ورد في فضائل الاعمال  
 ثواب كثير وما ذلك الجسد فلا ينفذ المباح والتطبيق للبقاء  
 حظ النفس في الله في ذلك ما ورد في حظ النفس ان يقصد بذلك مجرد  
 الذن والسقم والظلم والحق واللباس للفقير والرياء واستغلاب  
 الغافل

العالمين بل اذا تطيبت المراد بعين الزوج فعلا حراما فاحشاً وكذلك  
 ادلحرج من طيبة للبر من الخجور او مقدامة او قصد الرجل بذلك  
 التودد الى النساء المحرمات وكل ما فيه حظ النفس يتصور فيه المحاكم  
 الحسنة غالباً ولا يصح الواحد والواحدة بالنية والمحرمات المبيح  
 المباح حراما فكل الواجب المستحب لمعد ورس المحرمات في المباح  
 وان قل لانه سقم من الثواب فحفظ من الرخاء فانه حراما ان  
 تغفل ما نفي وتيسر زياده نعيم يبقى من حق التطيب في الجملة ان  
 بعد ما وراا التامس بالنسب واهل بيته عليه السلام اكرام المليك  
 الكاسين تعظيم المسجد واحترام ملكه **ع** تزك محاوره في الحلو  
 في المسجد **د** رفع ما عشا عرض وراجه كرهه لو شمر عن نفسه  
**هـ** حرم باب العيشه عن المغتابين لو سبه الى الواجبه الكرهه فالتع  
 للغيبة كالشريك فيها قال الله تعالى ولتسبوا الذين يدعون من دون الله  
 فيسبوا الله عداً ابعد علم **و** زياده العقل والطيب كما جازي الخبا  
 من يطيب اول نهاره صائماً لم يقد عقله **تنبيه** لا تطيب الله  
 هي النقط بقوله احل في هذا المسجد واستمع العلم او امره  
 او امره تقرى الى الله تعالى فان ذلك لا عبره بل المراد جمع  
 على ذلك تعال النفس توجهها وميلها الى خصيل ما فيه ثواب  
 او حل تلفظ بذلك اوله ولو قد تلفظ بذلك الهه عذره هو لغو  
**الحاشية العشر** حب الخبز والرياء فانه يخلق العمل بالمعاني

بلغه قرانه  
 وهم الله







في الحديث القدسي ما تقرب الي عبدي مثلي ما اقترضت عليه  
وقد اختلف ذلك في صور **الاول** من الذين يدت وابطار المع  
ولجب **٢** اعاده المنع من صلاة جماعة والجماعة مطلقا افضل  
صلوة الفرد سبع وعشرين درجة وصلوة الجماعة مستحبة مع انها  
افضل من السابقة وهي واجبة **٣** الصلوة في الأماكن الشريفة وانما  
مستحبة وهي افضل من غيرها من غير الف إلى اثني عشر صلوة **٤** الم  
بالسواك والخشوع مستحبة وترك كل ما يلهي عن الصلاة الى الجماعة وان كان  
مع انها واجبة لانه اذا اشتد سعيه شعله الانتهاز عن الخشوع  
وكل ذلك في الحقيقة غير معارض لصل الواجب فادارة الله تعالى  
مصلحة له من فعل الواجب لك القيد **وهنا فائدة** وقد ظهر ان  
النافلة وان كان فيها وجه يترجح به على الفرضه لكن يلزم من  
ذلك افضليتها عليها لتمام الفرائض على ما رايت غير ذلك لانه  
في عملها وليس حاصله في الوافل ومن هذا ترتب تقبل النساء  
على الملية وان كان للملية من به دوام العباد به غير فتور وكما  
ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله ان الموزن دبر الشيطان له  
ضابط الى قوله فاذا احرم العبد الصلاة اجابه الشيطان بقوله  
اذكر اذا ذكر كذا حتى يظل الرجل لا يدري كم صل مع الماذان  
والاقامه من سائر الصلوة المستحبة والمقصد افضل العايل  
خصوصا الواجبة **الثالثة** الغلب ان التواضع الكثرة والقله

باب العمل ومداره فكما عظم وودت خلف ذلك في صور  
الى قسمين احدهما امران متساويان وتواضعهما اكثر تكبير  
الحرام مع باقي التكبيرات كركعة الهدي والاضحية والضيق  
لصلوة في مسجد من احداهما اكثر نجاسة وقربا والبعد واحد  
التواضع مع سعة الصلاة وركعتي النافلة مع ركعتي الفرضه  
كثير **الثاني** امران متفوقان الاول منهما اكثر ثوابا كالتسبيح الزهرا  
عليها السلام مع اصغاف من التبيحات كالصائم يد في الحضر  
السفر وقد ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله ان  
الاولي فله ما يحسنه ومن قتلها في الثانية فله سبعون قلو الى  
الوزع جوار صغير فحمية الدين تقضي قتلها بضربه واحدة  
الحصول اذ على ضعف العدم **فائدة** يظهر من كلام المرتضى رحمه الله  
ان قول العباد ولخراة هاء غير متلازمين فتوجب الجرام دون  
القول دون العكس وهو قول بعض العامة ان المحرم ما وقع على الوجه  
الماورئ ثم اعاد به خرج عن العهد وترك لذنه وليستى واعله مطعما  
والقول ما يترتب عليه الثواب الذي يدل على انكساره عنه فحوة  
اسوال ابراهيم واسمعيل عليهما السلام القبل مع انهما لا يفعلان  
الافعال كالحج والعمرة فلهذا كان السؤال قد يكون للواقع  
ربحكم بالحق قال الذي علمه ربنا واعلمنا مسلمين لك ولا كانا  
مسلمين **٢** قوله تعالى مقبل من احدها ولم يقبل من الآخر





انما معافرا فلو كان عمله الذي لم يتقبل منه عذر صحيح لعلم  
 بعدم الصحة وفيه نظر ايضا لما كان لتعذر عذر عدم الجزاء بعد  
 القول لانه غاية **٢** قول الشيخ صلى الله عليه واله اما من اسلم  
 في اسلامه فانه يحري عمله في الحاهلية والاسلام شرط في الجزاء  
 حسن اسلامه والاحسان هو التقوى وفيه نظر واد الطاهر ان  
 الاحسان هو العمل بالادب والامر على شرطها واركانها واتقاع مواجها  
 بقوله **٣** قوله علم ان من الصلوة كما يقبل بصفها وثباتها وبعها  
 الى ان قال وعمرها وان منها ما يلف كما يلف التواضع فيضربها وجه  
 صاحبها مع انها محزنة عند الفقهاء لا من شأن من بعض فقهاء العامة  
 والضوء وفيه نظر **٤** انه كما ان يكون ذلك مع استحقاق التواضع  
 المحدثا للصلوة العشر وظاهره اما الملقوفه فكانه عني حرمات  
 وعظم التواضع وقد حصل بينه ليقرب هي مقتضية للتواضع كما في العمل  
 ويمكن ان يراد بالملقوفه هنا عني المحزنة كما لها اعانوع من الخلق **٥** ان  
 الناس محرمون على الدعا فيقول العمل فلو كان القول هو الجزاء الجبين  
 للقول الموع في العمل يعني بتسبيل الشرايط والوركان وارتفاع الموانع  
 وهم يسألون قبل وبعد وفيه نظر **٦** ان السؤال قد يكون لزيادة  
 القول كما يزيده لورنه اعني التواضع على وجهه ليقطع الى الله تعالى  
**٧** قوله تعالى كما يتقبل الله من المتقين وظاهر ان غير التقى كما يتقبل منه  
 مع ان عبادته محزنة بالجماع وفيه نظر ولا يحسن المفسر ان قال يراد  
 من

من المؤمنين بل الى ما ان هو التقوى قال الله تعالى الرميكم من التقوى  
 سلمنا لكم ان من المتقين ذلك العمل خشية يكون ذلك العمل على التقوى  
 كما يحكي عن الشيخ ابي جعفر من الطائفة انه مروى عنه بعض رعا  
 العامة في سوق الكوفة علي بايع زمان فخلد لعاقبته رمانين  
 لخراسان ثم را على سبيل ودرغ اليه واحده ثم انقل الى ابي جعفر  
 وقال لنا سيئين وحصلنا عشر حسنات فربما كان حسنات فقال  
 له لخطا انما يتقبل الله من المتقين **فايد** **وهذه** كل عبارة  
 على غير الله بل الراه الناس متصفاتها او ليجلب نفعاً منهم او يدفع ضرراً  
 امرحت العباد في الريا لما دفع الضرر وعبادة النقية وليس في زيادة  
 دفع الضرر ترك الصلوة والصيام **فايد** كل عبارة علم سببها  
 في فعلها وجعلها ان كانت واجبه واستحسان كانت مستحبة  
 شك في الظاهر بعد تنقير الحديث وفي فعل الصلوة وفيها باق في  
 اذا الركاه وباقي العبادات تحرم النواوي بالوجوب لصلوات الفجوب  
 المعلوم وكذا لو توقف الخروج عن العبد على فعل زاده على الواجب  
 نوكا الوجوب الجميع كالصلوة المنسية عن المعلوم عينها ويكون  
 اليه عارضة ومنه الصلوة في الثياب الكثيرة المشبهه بالجنس  
 منه بعض الافضل بان النواوي غير حاد وصار الى الصلوة عاريا وعيا  
 ما قبله الصلوة في الجميع بينه الوجوب الحاد ومن يعمل العامة ان  
 السكوت في هذه الصلوة شبيه الوجوب ليس الامر كخطيئته هو ما



قبل الشك من مقتضى الحكم لكن لما توقف الخروج عن العدم بالز  
 على الوجه وجب لو كان الشك سببا للوجوب بطريق غير مباشر  
 لو شك في طلاقها وجوب احتسابها ولم يرد موجب مقتضى السهو ولو شك  
 هل عجزه في طلاقها هو وليس كذلك قطعاً **الرابعة** وقع التبعيض  
 في مواضع لا يكاد يحدك فيها إلى العلة كالبداهة نظائر الدرر وباطنه  
 في الوضوء والحرارة ان لم تغلب يدفع العدايات ما دام خضراً وكفى الحرج  
 والسفي عن مع الطعام حتى يكال او يوزن وكونه مكتفي في المكيا ل  
 لو قلنا به واذن الواجب قبض ما بيد الموهوب بمعنى زمان عند التسليم  
 والمر في استعمال الماء على شاطئ نهر او بحر فانه مكره وجوب طيب التيمم  
 وان علم عدم الماء وجوب امرار الموي على راسه لا فرع به او استحقاقه لا يدخل  
 هذه الصور تحت قوله صلوا اذا امرتكم بامر فانوامنه ما استطعتم اذ  
 لم يأت بشي من المأمور وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها مع عدم  
 الدخول وجوبها على الصغير والياسه عند المقتضى رحمه الله ومن  
 تبعه وعدم احراز الخراج الكفارة وفي الانعام الزكوة عند بعض  
 مع امره بغير الركاه استخلافه فيم الفقر او هو حاصل القيمة وحرم الركا  
 ومع اشتماله على المحاصن المحصنة يخرج عن التحريم والماض في  
**الخامسة** الفعل بوصف الاداء الفضل حسب الوقت المحدود وهو  
 به ما لو وقف له محدوده وعرف له ادائها انقضاء الفعل وقته المحدود له  
 واورد ان الواجبات الغريبة كالنسيه والحج ودية الغصاة وبقا العرق  
 والمات

في الواقع اذا لم يكن  
 له شعور بقدره  
 امر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر

لا تحصى القصور  
 انما كان في الركا  
 كسر القيمة

والمات الشريعة والوديعه والعيار او طلبنا فان الشرح عند هازما  
 للوقوع فاوله زمان التكليف واخره الفراغ منها بحسب ما في طولها  
 فنصدق عليه المحدود مع انتفاء الاداء الفضل عنها في الوقت وبعده  
 وكذا مقتضى الطلب لاجلنا الامر للمفوض والحواب منع التردد هنا  
 لما مراد بالحدود ما مر به الشارع وقتا محصورا للعبادة والمصلحة  
 الباعثه عليه لا تقدم ولا يتأخر ولا يتردد ولا ينقص وما ذكر للمصلحة فيه  
 راجعه الى المأمور والمأمورة بحسب الوقت وهو قابل للتقدم والتأخر  
 والنقصان فالحسبة تابعة لوقوع المنكر او تركه المعروف في اي وقت  
 انقضى زمانها فنقص ويطول والتكليف بالحج تتبع الاحتطاعه ومقتضى  
 الرفقة فان قلت يلزم ان يكون استدراك رمضان في سنة  
 الفوات موصوفا بالآداب التي لله تعالى وجعل له وقتا محددا مسوعا  
 بالرمضان بالوقت لما كان صدق عليه انه فعل في غيره وقد مر  
 في الجملة كان لاداء والتخلف بالسنة امر اقتضاه الامر الثاني  
 لا على معنى انه بعد السنة يخرج وقته بل معنى وجوب الجباة فيها  
 والوقوف بحسب الحرام من العمر وهذا هو معنى عمر الحد **فان**  
**الاول** القضا بطريق معاني خمسة **أ** معنى الفعل والبيان منه  
 قوله تعالى فاذا قضتم الصلوة فاذا قضيتهم مساسكم **ب** المعنى السابق  
**ج** استدراك ما تعين وقته اما بالشروع فيه كالدعاء كفايا لشرع عند  
 وجوبه فورا كالحج اذا اعتد فانه يطلق في الماتية ثانيا اقضاء وان لم



بنوه القضاء ما وقع مخالفا للعضد الموضع للعبث فيه كما يقال فمن  
 أدرك ركعتين مع الإمام بقضى ركعتين بعد التسليم ولو عمل هذا على المعنى  
 الأول لم يكن كذا لما أتت في الرواية المتضمنة لضرورة آخر الصلوة لها  
 حثت في الركعتين لا صرت من العشاء المحرمة أو أن وضع الشرايع أن يكون  
 قبل الأحكام كما قال في السجدة والتشبه بقضى بعد التسليم **ما كان**  
 بصورة القضاء المصطلح عليه في أنه بفعل واحد يخرج الوقت المردود  
 فوظف في الجملة بقضى لها وهو أولى وحمله على المعنى الأول لأن الأول المعنى  
 محض وأما هذا ففيه مناسبة المعنى الشرعي وهو صلا عند فاعل المعنى  
 ظهر مقصوده **التأني** لا يجمع الواو لأنه ثم فيه وما ورد من تأخير  
 الصلوة إلى آخر الوقت كما هو الذي في العذر في تأخير عنه محمول على  
 التغليب وأما ما ورد أن أول الوقت صلا لله عز وجل فله عفو الله ولو سلم  
**التأني** لا يخلو لا الفعل لا يستعقب القضاء اليوم جديد وقد  
 على قضاء عباداته استدارتها ولكن غرض ما يمنع وجوبه في صورة  
 كذا فاته شهر رمضان لم يضمنه إلى رمضان آخر فإنه لا قضاء  
 عليه وكذا الشياخ العبدان ودوال عطاش وكذا وندان صلي  
 الصلوات أو فاته فإنه لا يخل به ثم صلي في آخر الوقت سقط القضاء  
 ومن نذر صلاتهم المأمورة فاته شيء منه لا يقضي لعدم ما فيه كذا  
 بعد كعبته وكذا من نذر كل عام وفاته عام فإنه لا يقضي **وأيضا**  
 لا يجزئ عنه وإذا دخل مكة بغير إحرام ناسا أو متعمدا فإن لظاقت  
 من صلاته تركته

أنه لا يجزئ التدارك ولو وجب فليس قضاء الأول بل هو واجب مستقل  
 لمحل كونه لأن خارج الحرم ولو نذر أن يتصدق بفضله عن قوته كل  
 يوم ثم قضت فضله فأنفها فكل ما فضل بعدها في الأيام المستقبله  
 ولحق بنومها لا عن التالف إذا لم يكن له مال فات التدارك ولو نذر أن  
 يعاقب كل عبد ملكه فملك ولما اعتوت حتى مات ففي وجوب المغناق  
 نظر لا يتم فنقلوا إلى الوارث إلا مع الحر كما هو تركه للدور في محله  
 يستدر كفقهاء العرب أن قد رها الحاكم وهذا دخل في القتل كذا  
 ركاه الفطرة إذا قلنا بعدم قضائها وكذا الجمعة والعيدين والضياف  
**المريض الثاني** في القواعد الخاصة وهي قسمان **الأول** في العبادات  
 المشهورة وهي أنواع **الأول في الطهارة** ومنها **أعده** الطهارة  
 رخصه أنه هو أمر خارج عن رتبة النجاسة المعينة ولكن التقي  
 الشارع به تحقيقا للعموم البلوي فلا بد فيه من النقا وعدة الأحكام  
 جمعا بين النض والمعنى والعامة اضطربوا هنا فهم من رأي ذلك  
 والى على العفو خوفا من ترك الاستحجار ثم عداه إلى كل نجاسة تقدر  
 الدرهم أنه هو تعدد السوء عابا ومنهم من اعتبر النقا ولو نذر  
 نظرا إلى المعنى لم يعد الحكم إلى غيره ومنهم من حمله على النض اعتبر  
 النقا لا النقا وإذا اعتبر بالنض فالمراد بالنجاسة هي ذواتها  
 والمخدرات واليابس صلح حمل اليه حرجان وروثه والقول الروث  
 واستعمل الحرجان فأنظر طاهر أنه استعمال وحمل أحدهما **أعده**

معنى أو استعمل المصداق  
 اللفظان آخر فانه  
 بمعنى قضا المصداق  
 الأول  
 بلغب تركه  
 وهو نذر



الذي يحسن العادة ازاله الخاسه بالماء الرخص قال لان الماء ان كان قليلا  
 فالحق الذي يلاقي الخاسه ينحس بحسن المجاوز له ثم المجاوز حتى ينحس  
 جميع باقي المائيه التي تنصبه بل كل جزء من الماء الكثير ولو كان الخاسه  
 منفصل في الحقيقة وان كان متصلا في الحسن فاذا لم تنفصل الخاسه  
 ذلك الحس في المجاوز ولم يجز احسن ازاله الخاسه من الرخص  
 والغرض المأهول والاعيان غير الحسن وهذا لما كان طاهر الطهاره  
 والخاسه حكما شرعيا وقد جعل الشارع علامات خالصه كالغسل  
 الكثير واستواء السطح في الاتصال او عاوا الخاسه في القليل فلا يحكم  
 بالخاسه بدون ما نصبه الشارع اماره للتوصل الى الضرر لئلا  
 الخمر والعصير فانهما مستقذرت وكل علم حكم بخاسه ما يرتد بعدا  
 من النفس بها مطلوبه بالفرار عنها وبالخاسه يزداد الفرار  
 وحسن سقي ذكر الماعنه مستدركا وان ذكر لزيادة البات  
 موضع التحريم فان الصلوات تنبها على الطواف ودخول المسجل في  
 الماعنه تنبها على الاشربه وتقالها الطاهر وهو ما اريد بالنبه  
 في الصلوات اعتبار احسن ترجع الخاسه الى التحريم وترجع الطهاره  
 الى الاباحه وهو كان شرعيا والحق ان غير الخاسه والطاهر ليس  
 حكما والماله متعلق الحكم من حيث استعماله لا من كلفه الطاهر  
 وما قبل الخاسه معناه فام الحس يجب لاحتياجه في الصلوات والتناول  
 بعينه ومنه تنبيه على الحس من حيث هو حرم بل هو حرام لا

معلومه

تحت الخاسه كل الحسام بل معنى فام به من قدره او ابعاد عن  
 الحرام وقوله بعينه لاختلاف اعتبار الحسام المخصوصه فانه يكتفي بها  
 في الصلوات لكن بعينها بل باعتبار تغلق حق الغرض بها وعطف  
 التناول خفيفا للحاجه كون ليقابل ان يقول اكثر من ان الصلوة  
 حرمت بعينها كالكلام والحديث والفعل الكثير والاستدبار يكون  
 الجذب غير مطرد الى ان هذه لا تحرم في التناول اكله وشربه وكرها  
 ايضا لبيان محل الحجاب المحتسب **قاعدة** كل الحسام على الطهاره  
 الى الغرض المشهور وكل الحيوان على الطهاره الى الكذب والخرير  
 وما تولد منهما ومن جدهما والكار وكل الميتات على الخاسه  
 ما لا ينفس له كالسمك والجراد والحسين ذكاة أمه واما الصلوات  
 بمحرد او ملك معلم من ذلك كذا المخرج من الحيوان لا تغصا او تذبذبه  
 والحشر وقيل يقع على الحشرات الذكاه **قاعدة** كل الخاسه ما تغص  
 صفة الصلوة الا في مواضع ما لا يتم الصلوة فيه وجهه ودون  
 السعل والدم هو ثوب لم يسه للصبي والجروح والقروح الدائم عند  
 تعداد النماز البذر كذا عن التوبل خالصا لغيره وكذا لو لم  
 يطرع على قول الجبرين بنه وبين العربي واد اجابها ولم يعلم حتى  
 الوقت قبل لا يعيد مطلقا واد انسيها مخرج الوقت **قاعدة** ان  
 حكما بخاسه **قاعدة** الخمر هو ما منع من الصلوة الطاهر  
 ويطلق على نفس السبب الموجب للوهو والمراد بقوله سبب

مطلقا  
 وما بعد  
 وهو منقول ايضا



الحديث هو المعنى الاول لان الاول واقع والواقع لا يرتفع والمانع  
 وان كان واقعا لا ان المقصود رفع استمراره كما ان عقلا السكاح يرفع  
 استمرار منع الوطء في الحبيبه وهذا يبي قوة قول من قال يرفع  
 التمس الحديث لا المنع متعلق بالكلف فلا يستباح الصلوة بالسم حقا  
 والحديث مانع من الصلوة اجماعا وقوله علم الحسن لما تم صلب بالناس  
 اصليت يا صبيك انت حبيب تعلم فقهه كما قال لمعاد بن يحيى كرم واما  
 استعمال المانع فممكن منه فلا نقابل بانه يرفع الحديث ونقصه  
 كما سقته بطريقتين **فانك** حكم الحديث متعلق بالكلف لا الحدث  
 هو المنع الشرعي ولا يتعلق بالكلف والقول بانه متعلق بالعضا وتطير  
 الفائدة في عدم الحكم بارتفاع الحدث عن العضو غسله وحده اذ العضو  
 نقال انه ممنوع واريك المنع من الصلوة باقيا بقية من العضو  
 بعد هذا الحوزة لمن المصحف بالعضو المغسول قبل ايام الغسل  
 فان قلت ما تقول وضوء الخبث يومه فانه قد رفع الحدث بالنسبة الى الغم  
 قلت هذا ليس محلي فنداد بقول يرتفع الحدث عن اعضا الوضوء  
 باقى البدن وما يقع ضاحيقه واما هو تجدد محض او لوقوع النوم  
 الوجه الاكل يغسل هذه الاعضاء الظاهر ان تعقب كذا او بول  
 ينقضه اذ لم يجعل رفع الحدث الصغرى في قوله ان معنى وضوء الوضوء  
 الحدث **فانك** كما لم يكن ان يكون حصا فهو حيز في نفس الخلف  
 وسعاقب الحيز كما من فاما ما رتب عليه وهو المانع والغسل

والوجه

والعاء والاستبرأ وقول قولها فيه وسقوط فرض الصلوة وعدم  
 صحة الصوم وعدم ارتفاع الحدث حوز الاستنباه في الطول على قول  
 من خرج اوقف فيه على نفسه ومن ظلم يخرم بسببه وهو الصلوة والصوم  
 والمصروف ودخول المسجد قراه العرايم ومس كباية المصحف في سجدة  
 العرايم في كذا وما يذكر وهو كذا المصحف ونقله وانشى ما مشه  
 وقراه ما عدا العرايم ومن ظلم يخرم على الزوج وهو الطلاق والوطء فلا  
 والمباشر بالبرء والركبة عند بعض المصنفين وهو الاستبرأ  
 تحريم المصطفى وقضا الصوم ومن ظلم استحق الوضوء والجلوس المصلي  
 وذكر انه بقدر زمان الصلوة **قاعدة** مما يثبت في الامور الكلي من  
 الفروع الجزئية للصرف او من الحاجة صحتها المستحاضة او من الحدث  
 للصرف وعدم الحكم بكونها مستعمل ما دام على العضو الجنب والالم  
 يرتفع حدث اصلا ولا حكم بان علاقاه الما النجس بخسبه اذ كان كذا  
 فصاعدا والواحدة من المبادىء المينة من غير ذى النفس الشايله  
 والمزمنة والعفوية بالاستحاضة او بما يدركه الطرف من الدم  
 عند كثر من اصحاب العفوة عن سبور الحره وشبهها وقد جسد في كذا  
 رواه العين غابت ولو والعفوة عن محل الاستحاضة عن زبارة  
 ركن الضرر للحاجة الى الوقفا وعن المتابعة في بعض الحيان  
 لتأخذ المأموم وتغير الكيفية في صلوة الخائف لصلح الجماعة  
 الهوا والحرارة الى ما هو في نفس الحر بلدع الفل والمحابر كاختصاص  
 والبرء ايضا

كما لو كانت فاق صلا  
 وكذا غيرها من الجنب  
 الصائم  
 اي التخلت عن  
 تعلق وكذا غيرها  
 ايضا  
 ص



المسكين لعدم الخروج في الجهاد وشرط العتق طافيه من تحصيل  
 الحربة ونشوق الشرع اليها بدليل السراية الى بسبب الشراكه هل  
 اشتراط الوقت البيع يظهر لقرينه من العتق من قصوره عنه  
 لعدم التغليب والسراية **الثاني الصلاة قاعدة** الصلوة افضل  
 الاعمال الدينية لانها تفرق العباد اربع حوائج الله تعالى كما معروف  
 العبد هو ما يترك استقامته والكل حق العبد لله تعالى كاد  
 الدين ورد العبد والوديعه وحققها والقلقت جانب العبد  
 كالصلوة والصدقة والكفارات الذور والضحايا والادايا والمواقيت  
 والوصايا ومحق الله ورسوله والعباد كالاذان والصلوة مستله  
 على الجميع فحق الله كالبنيه والاذان والكف عن الكلام واللعنات وحق  
 الرسول واله عليهم السلام وهي الصلوة عليهم والشهادة لرسول الله  
 صلوات الله عليهم والامامة وهو المكلفين وهو دعاوه لنفسه  
 كما في السلام عليهم بعد السلام على النبي واله ومن ثم  
 صلوة فريضة افضل وعشر حجه وحجرا الف حجه وعن  
 النبي صلعم واعلموا ان حراكم الصلوة رواه العامة والخاصة  
 وما في الاذان والاقامة من حجة على حيز العمل صرح في ذلك فان  
 قل هذا عارض بآثار فضليه تتبع الشقية وبار النبي صلوات الله  
 اي الاعمال افضل فقال ايمان بالله قتل شهيدا قال جهاد في سبيل  
 الله فسلم مادام في حجة من البعيد كون صلوات الله  
 افضل

ملخص  
 وفهم الله

افضل من حجة من ذرة وابعده منه افضل الصلوة التي لا تترك في كل  
 مفاعلي الجهاد الذي فيه نذل النفس في سبيل الله قل لما لا  
 خرج بقولنا الاعمال الدينية فلا كلام فيه ولهذا قالوا عليهم السلام  
 بقراب العبد الى الله تعالى لشيء بعد المعرفة افضل من الصلوة ولما كان  
 فعل العارضة بين الصلوة الواجبة والحمد المندوبين المتفضل به  
 في الصلوة ومن المستحق في مع قطع النظر عن المتفضل به في الصلوة  
 ومن المستحق في الحجة او يراى به ان لو حجة في ملة غير هذه الملة وما  
 الصلوة المندوبة يمكن ان يراى ان الواحد افضل من الحجة اذ ليس في  
 الحجة الفريضة والمحدث حراكم الصلوة فممكن عمله على  
 المعهود وهي الفرائض ويؤكد الاذان والاقامة لمختصا به بها او  
 تقول لو صرف زمان الحجة والعشر في الصلوة المندوبة كان افضل منهما او  
 لحلف حسب الجوال والانتخاض كما يقال انه صلى الله عليه واله فسيل  
 الى الاعمال افضل قال البراد الدين وسيل الى الاعمال افضل فقال حجة  
 مبرور ومختص بآثار السالين من الاعمال فيكون ذلك السالين والاذان  
 محتاجان الى تدره والمجايا بالصلوة تكون عارضا عن الحجة والجهاد والنجا  
 للجهاد في الحز السابق يكون قادرا عليه كذا ذكره بعض علماء العامة فعلا  
 للناقض عن الخبان **قاعدة** كل مكلف دخل عليه وقت الصلوة وجب  
 عليه في حاله ولو عذر في تأخيرها عن وقتها الوفي مواضع المكره على  
 تركها حتى انه يمنع من فعلها بالانها والناسي والمشتغل عنها يدفع





صل عن نفسه او بضع او بانقائه عنق او بالسعي المجرى او المشعر  
 في وجهه وفاقول الطهور ولو بخر من كنفه في اليه في اليه في اليه  
 الوقت او البوبه في الثوبين العراه او المحبوس في بيت لم يكن القيام فيه  
 او ركب السفينه كما يمكنه الخروج منها ولا المقيم العادم للمباله تصور  
 الوقت حسب الحال ولكن يستحب التأخير الى زوال العذر كما ذكرنا في الكماله  
 لطالب الجماعة والمسافر المستوفى بالرد للظهور لشدة الحر في وقت المجموع  
 والمستقل قدر السجنتين العصر الى المثلثين والعشا الى ذهاب النجوم  
 الليل الى السحر المفيد العشائين الى المشرع والمستحاضه لظهور المجرى  
 الى دخول ثانيتهما والعاصي بوجوه الى اخر الوقت على الوقت وللصائم  
 المتوقع افطاره والمتمكن من استيفاء الوفاة لمن سباح له رخصتها  
 والممكن من المداينات **باب** الادان مستحب للمسلم وقد يعرض له من  
 عن ذلك اما بعد وقوعه صحيحا كما اذا كان غير الميم من الطفل والموت  
 وقبل الوقت في غير الصبح واذا كان الكافر وغير ملتزم في اذن المسكر الذي  
 لم يخله **واما** بركه هيبه كاذاب الجماعة الثانية قبل فرق المولى او بعد  
 عرفه والجمعة فعش المشعر **واما** بركه مضطربا كالو تدا والاعمال الطاله  
 الزمان في السكوت الطويل وعرض الحنونا السكر والكلام الكثير اشياء  
 الذميمة من الموالاة والمخا والنوم مع الطول وتزل شملاته عمدا اما الطاهر  
 والاحتفال والذكور وشبهها فشرط كماله **باب** في ركن الطاهر والمستقبل  
 والسنة معدودة من الوجبات الصلوة مع الاتفاق على حوا فاعلموا قبل

بالمعنى قوله  
 ووقف الله

الوقت

الوقت والاتفاق الاصول ان غير الوجبة لم يجرى عن الوجبة **فان** هذا **سؤال**  
 وهو ان يقال لجلال الله عز وجل وهو اما ان يقال بوجهه فيكون عا  
 الاطلاق لم نقله لحد او يقال لجلال الله عز وجل هو بطلان الفعل  
 المجرى عنه من متساوهما في المصلحة المطلقة ومحال تناو في الوجبة  
 في المصلحة **وحوا** ثانيا فدينا الخطاب ينقسم الى خطاب التكليف وخطاب  
 الوضع لخطاب ينصب لاسباب لا يشترط فيه العلم ولا القدرة على  
 ولا التكليف من غير قول الشارع اعلموا انه متى وجد ذلك فقد وجب  
 كذا او حرم كذا او اوجب كذا او نذر كذا من ثم حكم بضمها بالصي المحنون  
 ما انفاه مع عدم تكليفها وقد يكون خطاب الوضع بالمانع ايضا كما في  
 في عدم كذا عند حدود المانع او عند عدم الشرط اذا قرب ذلك الطاهر  
 بالخطاب الوضع ادهى شرا في صور الصلوة وكذلك الاستقبال والسنن  
 لا يشترط فيه شرط التكليف بناقاه على الوجه المحصور وان دخل الوقت على  
 المكلف وهو موصوف بهذا الموصاف ثم العرض وصحة الصلوة وان لم  
 تنصفها او ببعضها توجه عليه حينئذ خطاب التكليف وخطاب الوضع  
 وصار حسدا لجهه ولا استيعا في وجوب الطاهر في حاله وفي حاله  
 شأن الشارع في تخصيص الوجوب ببعض الخواص وفي البعض بعض المزمع  
 دون البعض **قلت** ليس في الطاهر قبل دخول الوقت في الجملة وذلك  
 خطاب التكليف فكيف جعلها خطاب الوضع **قلت** ذلك ان اخبر اليه في  
 الطاهر وهو غير محتاج اليه للمستقبال والسنن وهذا الواجب كونه قائما الي

في  
 ١



القبله وقد ليس سائر اللعنه حيا من الناس او البسمة  
 كرها الجزاء ذلك في الاثلا واما وقوع الطهارة منه المستحاض  
 باعتبارها في نفسها مستحاضة <sup>باعتبار</sup> الدوام على الطهارة لا اعتبارا  
 في كون الشيء حطال الوضع باعتبار من خطاب التكليف اعتبارا فاذا  
 وجد سبب الوجوب كالحول الوقت مثلا على قيطه ريدا فقد جوب  
 بالصلوة حينئذ من غير امر بتحديد طهارته امتناع تحصيل الحاصل  
 وان كان محذورا لاحتج عليه خطاب التكليف بفعل الطهارة  
 وجوبا وخطاب الوضع ومن قبله كذلك عليه خطاب التكليف باستحاض  
 الطهارة فلا امتناع في ذلك وهذا المشكال الذي هو الذي الجاهل بعض  
 الى اعتقاد وجوب الوضوء وعينه من الطهارة ان لنفسه غير انية <sup>وجوبا</sup>  
 موسعة مصيعة عند آخر الوقت <sup>في ذلك</sup> القاضى ابو بكر بن العربي  
 من الجمهور وحكاه الرار في التفسير عن جماعة وصار بعض اصحاب في  
 الى وجوب الغسل الصالحه المتناهية **قله** في الخضار المتداف في  
 جبهه نكره كان او معرفه اذا حور ان يكون حصر مساويا لتمام  
 والمساوي محصر مساوية الاحصاء <sup>محصر</sup> الحصر وان قلت قد قوا  
 من يدعيان ومن يدعيان في عالم في عالم <sup>الاحصاء</sup> الحصر <sup>الاحصاء</sup> الحصر <sup>الاحصاء</sup> الحصر  
 قلت الحصر الذي ابتداه على المطلق هو حصر يقضي في بعض  
 نفوه عن النكره هو الحصر الذي ينفى مع التقيض المحال فلا قولنا ريد  
 عالم اسفي حصر نيك مفهوم عالم المخرج عنه الى يقضيه الى عالم  
 مطلق

٩٠  
 مطابق في العلم وهو في قوة موجه جزئية في وقت  
 واحد فليقتضيه سائبة كليه <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام  
 عالم في زمان ماض وكحال ولة استقبال وهذا المفهوم  
 يتفق مع سائر مدعاه في وقت ما بخلاف ما اذا كان  
 الغير معروفه فانه يتفق على ما خالفه ويتفق  
 عليه <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام  
 التكرير فانه بعد ان يخرج من حصره في حرمه  
 الحيلولة بالتكبير دون يقضيه الذي هو عدم التكرير  
 وضده الذي هو الغزو واللعب والنوم وخلافه الذي  
 هو الجودت مناه فانه الذي هو الخشوع والتعظيم فلو جعل  
 احد هذه لم يحرر من الحيلولة <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام  
 وحلها التفسير بقدر حصر الحطال في التفسير  
 دون يقضيه الذي هو عدم ودون ضده وهو اضداد  
 التكرير ودون خلافه الذي هو الجودت وعبر ذلك  
 والمراد بالمعك هنا ما كان من حاله في الحيلولة ليخرج به  
 مطلقا سائر الحيلولة ونفس التفسير اذا وقع في انما هو كما  
 افصح الحصر في التكرير <sup>باعتبار</sup> الدوام <sup>باعتبار</sup> الدوام  
 الله اكبر لان الامور في الجهد والمجهود من جعل الله  
 حيا ذلك فانه يعقل لمعناه ولا يعبر عن الغير ولا يقضيه



ولا برحمته الامع العجز وكذا الكلام في التسليم  
**قاعدة** لا يتعلق بالوجه والوجه لا بالوجه والشروط  
والخبر والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه  
تسمية من لفظي دعا وامر او على او فاعدم مع التحد  
قائما يقع في مستقبل على هذا خرج بعضهم الجواب عن السؤال  
المشهور في قول **حلي** الله عليه واله اللهم حمل على محمد وآله  
كما حلت على ابراهيم وبارك على محمد وآله كما  
بارك على ابراهيم وفي روايات كما حلت على ابراهيم  
والا ابراهيم فان التسمية بمحمد كون الشبهة في رتبة  
التسمية او مساويا والصلوة هنا التنازل العباد والتمتع الذي  
جزا ان الرحمة والرضوان ومثله في ان يكون عجل ابراهيم  
والتنازل فوق التنازل على محمد او مساويا له وليس كذلك  
والا لكان افضل منه والواقع خلافه فان الدعاء انما يتعلق  
بالمستقبل وينتسب الى الله عليه واله كان الواقع قبل هذا  
الدعاء ان افضل من ابراهيم وهذا الدعاء يطلب منه زيادة على  
هذا الفصل مساوية لصلاته على ابراهيم ومساوية تساويا  
في الزيادة الى ان لا يحل المعصية في حال من معارضة الزيادة  
وهو جواب ابن ابي رسل المالكي وفيه محذوران ذلك بناء  
على ان الزيادة احرى بحصول زيادة على ما سبق والعلما الكلام  
وبار

وياب الدعاء بحيث قسموه الى اقسامه ان هذا القسم من اقسام  
الدعاء يجيد وتوجد عليه الى الدعاء ان الله تعالى قد اعطى نبيه  
حلي الله عليه واله من علو القدر وارتفاع المنزلة ما لا يتصور  
فيه دعاء ارفع من رتبة ربه بل كما ان الله تعالى اعطى الله  
نبيه حلي الله عليه واله كما يشهد به القرآن العزيز  
والسنة المنزلة والاعمال التي توقع فيه واحب بوجه لغير  
ان التسمية بالمجموع المسمى من الصلوة على ابراهيم وآله  
ومحمد وآله نبياً حمداً ابراهيم والتسمية للصلوة على نبيها عليه واله  
والمحمد ليسوا بانيبال كما انت الصلوة على ابراهيم ابلغ من  
الصلوة على محمد فاذ اقبل الله بالابراهيم ربح الصلوة  
على ابراهيم على الصلوة على الله عليه وسلم ويكون الفاضل  
من الصلوة على ابراهيم لمحمد فيريد به على ابراهيم وهو جواب  
عبد الدين بن عبد السلام وقد ايضا نظروا في ذلك  
ظاهر اللفظ تسمية للصلوة على محمد بالصلوة والله على ابراهيم  
والصلوة على الله باله فضة لا يراد كل منهما فلا يوافقا بل  
بالمجموع عديل انما هي مقابلته لا وادناه فاذ مع ان هذا في  
الجواب هكلا ان محلي عليه وعليهم السلام وقد قام الدليل على  
افضلته على غيره على ما من النبي وهو واحد من الاقويون  
السؤال عند ما قيل على محالة **ب** انه تسمية محلي



الصلوة بالصلوة لا كسبها بغيرها ولا كسبها من غيرها بل كسبها  
 في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
 ان الصيام من قبل الصلوة حاصل الصلوة والصلوة من قبل الصيام  
 نظروا ان الكافي في كمال التشبيه بين الصلوة والصيام في  
 احدهما وهو ان الصلوة والصلوة على ابراهيم والصلوة والصلوة  
 موصوفان بالسبحان يكون مساويا للصلوة من حيث هي لا من حيث  
 لا يكون موصوفان بالصلوة والصلوة في التشبيه وان كانت  
 في قوله تعالى بالصلوة الى كل صلوة على حد ذاته فاذ لم يجمع  
 المصلي في جميع الصلوات زاد ذلك اخيرا فاما صاعقه وهو جواب  
 اي الصلوة في كل هذا ما بال تشبيه واقع في كل صلوة بل  
 في حال كونها صلوة واحدة تسامنا لك ان كان ينبغي مع من في الصلوات  
 في زمانه صلوة يربط التسمة على التشبيه به كيف وهو قول في جميع الصلوات  
 الى غير انقطاع كسبها ان قوله اللهم صل على محمد وآل محمد  
 في يوم الجمعة والتسمة انما وقع في الثانية بعد الصلوة على الال وهذا قد  
 ثبت بخبري وهو ان العامل في الخطوف حل هو العامل في الخطوف عليه وهو  
 القول بالانسياب اوله وقد فسد سببا والكل لا فائدة في كسب ابراهيم  
 مقابل ذلك كسب محمد صلى الله عليه واله والتسمة واقع في الجملة مع ان  
 في هذه ايضا صلوات محمد وآله ما فسد ان المطلوب كل قبل  
 المساواة لابراهيم في الصلوة وكسبها بالصلوة مساوية  
 للصلوة

للصلوة على ابراهيم ولذا اجتمعت هذه الصلوات كانت رابدة على  
 الصلوة على ابراهيم وهذا ايضا على ان صلواتنا عليه بعد زيادة في  
 الدرجة ومزيد الثواب وقد انكسر هذا جماعة من المتكلمين خصوصاً  
 أصحابنا وقد قدمنا في بل فائدة هذا الاشكال يعود الى ان كسبها  
 ويسعد به نوابا كما جاز في الحديث من صل على واحد صلى الله عليه  
 عشر اقل ظهر صعود هذه الجواب لك الاول من جواب تشبيه  
 الاصل بالاصل ويلزم للمساواة في الصلوات ولكن لا يجوز موافقة  
 في انساو بهما في ان تفاربا في الامور الكسبية لمقتضى الزيادة  
 فان الجواز على الاعمال هو الذي يتفاضل فيه العمال الموهبة التي تجوز تسوية  
 الى كل واحد تفصيلاً خصوصاً على قواعد العدلية وهذا العمل  
 كما تفصل كما تقول في شرحه ان الصلوة هنا موصوفة  
 بحضرة ليس باعتبار الجواز والذي يسمى جواز العمل وان امسيتان  
 العمل هو الذي يتفاضل فيه وهذا واضح **باب** في كل واحد  
 من الصلوات الخمس بل لا الاظهر فقد قبل الجمعة بدل منها في  
 في العنق من مقصورة مكان الغنيتين وقبل الجمعة صلوة  
 على حالها وهو لا قرب وتطير الفايده في عروض ما منع من ابراهيم  
 ركعة مع تلبسه بها وعلى البدلية منها ظهر الا قرب اشترط  
 في العمل كما يبعد للمساو من القصص الى تمام وان العمل  
 الصلوة ان المساو في كل تمام وهذا العمل في ذلك وعمل ان  
 وجد العمل ليس الجواز الصلوة وعلى الاستعمال في قريب في غير

بلغه قرآنه  
 وفقه الله



وقوع طاهر من غير قصد وهل يعمل العبد ولو تخلفه كما في الصلوة  
 وكيف؟  
 وعندها في الخلق بالذوق والله قد حكم بطلانها بغير قصد  
**قاعدة** الا في الشك في سبب غير قصد لا في الاستيقاض  
**حكمة** في استنباط سبب الشك في سبب غير قصد  
 للعبد يتوكلها ومع قوله لا يورث قبل التسليم لليقظة بمرور النذر  
 في صور لو سجد السجدة واليقظة ثم سجد في سجدة قبل التسليم اعادة  
 كما لو تكلم بعد ان قاسا او سجد التسليم وكلامه فيه محتمل  
 ويحدهما ان السجدة لليقظة لا انه لم يوف بعمل محصور في اليقظة  
 لم يزل التسليم او سجد لليقظة ثم سجد في سجدة في سجدة في سجدة  
 بغيره والظاهر انه بعد التسليم لا يورث التسليم والغرض من الصلوة وسجد  
 في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 لو كانت اليقظة مسبوقة وتعد الى السجدة بعد التسليم وكانت  
 ازيد من سجدة ثم سجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 في الوضوء من عدم العبد وان سجد التسليم في سجدة في سجدة في سجدة  
 سجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 بركن انما صورته ويظهر على اعتقاد هذا الراي فروع لو شل  
 هل سجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 سجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 فتبين ان سجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 صحيحا في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة

سجدة بسبب يقظة سجدة وسجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 ارجل الله لا يورث في القصد غير الخلل الواقع في الصلوة والتعجيل في سجدة  
 الا اعادة سجدة لم يورث ما يحتاج اليه وهذا نظير ما في ما اذا وى رفع  
 يورث والواقع غيره على **قاعدة** كل صلوة اختار به يورث  
 فيها فاتحة الكتاب ولا سجد بها الا ان يسجد عنها فان كانت رابعة او  
 رابعة فلا يدل لها وضاع ان او فلاح وان كانت من سجدة في سجدة  
 في التسليم في الراي وابن ابي عمير يرى في التسليم في سجدة في سجدة في سجدة  
 الثانية من حيث قطع في السجدة التي قراها مع العبد في الركعة الاولى  
 نادى وبعث من سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 الصلح في الجمعة والنافع في ظهرها وعصرها ينبغي ان يكون اولى  
 بالتعجيل كما قاله ابو الصلاح لان الغير الصلح عن اي الجسد  
 علم بعلمه وشي من الغرض في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 المحصورة الايات وفي سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 وكان اقر بها الوجوب واخبرنا باختارته عن صلوة ما في الفاتحة  
 مع صلو الوقت وعن المحلل في التسليم في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 بالتسليم اربع في جميع الركعات قال فان لم يتسكن لتوالي الوجوب  
 فليقصره على واحد في قيامه وسجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 التعجيل في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
 والظاهر انه مع الوالي بسط الوضوء في استنباط في الصلوة وان



كان سلسلا مستمرا بطريقه ان يكون فيه قنات وكان كل جمعة يصلى  
فيها وقد ذكرناه في النكاح قلب قلبها عقب ذكر الروايات التي  
عليها الميعون هل فيجب مضمون الروايات في السلسل في كل  
لوا فيهما في الوجوب وامارة الروايات الى البناء بالحدوث بطريقه  
الحدوث من العبادات التي يحفظ بالكره والقطن مشعره باستمرار العبد  
وايه كانا لا بد من الظاهر لو كان في السلسل قنات وفي البطن  
قنات امكن ان يكون كل واحد منهما الى الخور **فان قيل** اذا  
كان العقل موصوفا بالوجوب وله هيئات يقع عليها وجب كل واحد  
منها غير وجب ان يوصف بالاستيجاب بكماله وتكون الاستيجاب  
ساجعا الى اختيار ذلك الهية الى تقسمها وله صور العجز في صلا  
للجمعة اجماعا وفي الظاهر على قول جمهور موصوف بالاستيجاب  
وهو موصوف بالوجوب **فان قيل** العجز بالسما في مواضع لا يختص  
بذلك **فان قيل** استيجاب قرأة سورة بعينها في الفريضة مع وجوب  
احل السورة **فان قيل** العجز للامام بالذات كما لا يخار المأموم وان  
يوصف بالاستيجاب مع وجوب احل السورة ولو جعل العجز موصوفا  
زايده على الاخفات بحيث تكون نسبتها الى اخفات العجز كمنه  
اليعجز الى الكل لم يكن من هذا الباب **فان قيل** العجز وله بين الصلوات  
والرودة موصوفة بالاستيجاب مع وجوب احل الفركه  
وهو السبب واقفي بعض الاستيجاب وجوب العجز في السجدة وجوب  
العجز في السجدة لفظا اصل الوجوب ولم ينظر والى جواب

الانفصال **فان قيل** التسمية والركوع والسجود وان السجدة الكبرى موصوفة  
بالفضل مع قيام اصل الوجوب بها من حيث اشتمالها على التسمية  
والركوع **فان قيل** هل في حيات المستحب او في سجدة  
لاختصاص زيادة الوصف على اصل وجوبها في مواضع البريل  
في الاحاد وصفه لا يجب بالوجوب **فان قيل** رفع اليدين في كثير  
في تكبيرات الصلوة وصفه لا يجب بالوجوب **فان قيل** وجوب التوجه  
في النافلة والقيام بخيرات فلنا بعد ذلك صراطا هديا ووجوب  
ترتيب الاحاد الوجوب يعني الشريط وصفه كوجوب الجلوس في السجدة  
المندرجة في الوجوب غير المستقر **فان قيل** قد عبا السارح  
العبادات لعمامة خصوصه كخضعة الصلوة بالليل والخصل  
بالنار في السجدة بالخير والوقوف بالموقفين عباداتهما والظاهر  
وجوب الغاية في العبادات التي تفصل بفصل محسوب في كل  
الغايه ومن العبادات ما عاينته في العبادات من كلام  
العلماء كالي انقضاء افعالها افعالها كالطواف والسجدة وان  
كان يتحقق في موقوفها على امر او غير ذلك من المطاف والسجدة ومن  
الاولى الخواتم في الركوع والسجود ومن الباقي الصلوة فان غايته في الآخر  
افعالها ونظيره من كلام العلماء وان كان في انقضاء افعالها  
في الخروج منها من كابد من حال وهو التسمية نفسها في الخارج  
من قولنا **فان قيل** فان انقضاء وجوبه من حدث وشبهه



سقط التسليم لوجود المخرج فاستغنى عن ذلك ومثل ذلك  
زناؤه عن الباقر عليه السلام في الحديث قبل التسليم ان خلافتك تامر  
على ذلك ولو يكون فبذلك على نفي وجوب التسليم مطلقا  
واقا يلزم ذلك لو كان التسليم واجبا وجزا اما اذا كان  
واجبا لا جزاء لا جعل المخرج من الصلوة فلا يلزم ذلك وكذا قول  
الشيخ عليه السلام عليه السلام انه اذا خلافتك تسقط التسليم ولو كان  
وسمى ذلك بناء على وجوب التسليم كعدمه لغير الصلوة و  
التسليم ليس جزاء وكذا وجهه من زناؤه عن الباقر عليه  
السلام صلى الله عليه وسلم ان كان قد جالس في الرابع عشر من الشهر  
مقت لا يلزم منه عدم وجوب التسليم لئلا يستغنى عنه بالركعة  
التي بعده لئلا يفيد فان قلت هي ان التسليم ليس جزاء كالتسليم  
معه وطحا ولا يكون الصلوة مستندة الى الايمان والتمسك بالاعتقاد  
عن التسليم بل الى انهما ليسا ركعا وتترك غير الركن لا يجعل الصلوة  
قد استقامت بناء على وجوب التسليم اذ لا يلزم من نفي ركعتيه  
نفي وجوبه وان اتفقا لا يحسن ان يلزم منه استقامته  
على ان الجلوس بقدر التشهد جازان يكون مضاعفا للتشهد  
فلم ينعكس سوا التسليم واستغنى عنه لا يبان بالتمسك في ظهر ذلك  
كله خفيف فمثل القائلين ببدء التسليم ونفي اذله الوتر  
غايه عن جوارض **قائل** اذا ابدل دليل على جوارض

بعد من الجوارض ان وجود التمسك مع وجود المانع لا يتركه وخصوصا  
اذا كان ذلك الدليل قاضيا في كونه الدليل على الجوارض فلا  
يجوز ان يجعل مبدول ما عارضه مبدولا له ولا لثان قد  
اظهر منافي الشيء معارض ذلك الشيء هو غير جازي ومن ذلك انه  
لا يمكن الاستدلال بقوله تعالى وسلموا تسليما على وجوب التسليم  
على النبي صلى الله عليه واله في الصلوة لان التجمع واقع  
على خلاف الدليل اذ التجمع جازي على استيعابه في  
عدم تركه وهو قورئته ولا بد لو سلم كونها في التسليم  
على النبي صلى الله عليه واله ليرد على التكرار ولا على الفور  
ولا على كونه في الصلوة فكيف يجوز ان يجعل ما اجمع على  
منافاة الدليل مبدولا له **قائل** اذا عارضه العالم  
والخاص في الجوارض على الخاص ومن ذلك ضرورة استيعاب  
المعروف في القوت لان قول الصادق عليه القوت كله  
جوارضه وقول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة عامر وكذا قول  
الصادق عليه السلام في صلاة الجماعة خوات ومسا  
لو سلم ترك الغنم الصلوة فهذا كلام ومسلم اذا اثار وطبق  
الجمهور ان يجزها مبطون الصلوة ولا بد من معارضة  
باعتبار صحاح يتحقق خضوعه هذا بالاعتقاد على ان طابع  
الحق يمنع من تسليمه ذلك بعد اذ هو كالمثل والشر



مفسدين للصلاة فانه يخرج في الوقت بدل ايل خاص هو خير  
سجد للخروج عن الصادق عليه السلام **قاعدة** لا سبب يورث  
سببا يورثه بحسب دوام سببها قد رأتها بها اذا اقبل المرفة  
والواجبات الموسعة بحسب الاوقات من هذا القبيل وان الوقت  
سبب ويكفي ان يقع الفعل في جزء منه ومن ثم الكفاية في حال  
الشكوف والخشوف بالمرة مع ان المدة لا بدل على التكرار  
ويطرح من كلامه رضي واثب الصلاح وسلي وجوبه لا عار  
ملازم السبب كما يحتملوا ان الوجوب يتقارن بذهاب  
الخشوف فيكون الكسوف سببا لوجوب الصلوة ودوامه  
سببا ايضا ومن هذا الباب سبب لم يولد عليه النص واجب  
البركات فان قلت المشهور استيجاب العادة والمفعول  
قلت جازان يكون ابتداء الشكوف سببا في الوجوب ودوامه  
سببا في الاستيجاب كما ان الزوال سبب في وجوب التوسعة وطلب  
الجماعة ان حلت من غير سبب في استيجابها **قاعدة** للولادة  
في الصلوة شرطا لصحتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركعها  
الفعل الكثير في اثنائها وقد تعرض ما يخرجها عن ذلك من نقص  
من صلاته ثم ذكره وقد رواه علي بن الحسن الراربي عن ابي  
عليه السلام في العلاء وسدس راجه عنه عليه السلام  
يسند آخره والجمع ما رواه عمار بن موسى عليه السلام في الصلاة

للخير ولا يجد الصلوة ولتجارة الصدوق وتقل عن قوم من  
عبد الرحمن عاده الصلوة بذلك ولم يرتفع له ومما  
من كان في الشكوف خشية فأتى الخاضرة فانه قطع الشكوف  
ثم أتى بالخاضرة ثم أتى على صلاة الشكوف ده الزيادة  
الاجابات وقد رواه في الصحيح محمد بن مسلم عن حماد وعنه  
ابي غير مستدلا ايضا عند علمه ومنها ان الزم له اجابا  
فقط لم يذكر النقص فانه يورث مع انه قد خال اليه  
والكثير والتشبه والتسليم وربما جعل الفعل غير  
ذلك **قاعدة** كل الواقف في اعيان يتسليمه لا الوتر يراى  
على ركنين في مواضع ثلث **قاعدة** صلاة العارفي في مواضع  
الشيخ عن روي ثابت **قاعدة** صلوة العبد اذا قلت بعينه خطبه  
فان على من يبول يقول صلى الله عليه وسلم **قاعدة** صلوة جعفر  
عليه السلام فان طهر الصدوق ايضا اربع ويسمى **قاعدة** قصر  
الصلوة قد يكون في الكبر وهو ثابت في المسافر والغايه ان  
كان خاضع اسوان كان منقرا الوقت بجماعه او اسوة  
العبد الوقت او في مندم الى مسح الطهارة وركعتين  
كان الغايه رجلا كان امارا وعائف ابو الغنم في المارة  
ورغم ان لا تنحصر في الوجوب وقد يكون في الكبر وهو ثابت  
قاله في الغايه والمخاطر **قاعدة** غايه القصر في العارفين



تاليفه واما بصفة العرض



25



تكون امامت من قبله دون قبيل وهو الذي ولاه الله من قبله والحق والام  
والوفاء للناس والحق المبرر من جوار امامته في جوارحه  
حياته وهو العبد يستقي في العبد على قلبه وكما لا جدر  
ولا يرضى على قلبه من لا يحب على المشافرة لو حضر العبد  
من يكره امامته كاله جدر من لا يرضى والمتميز بالمتطهرين والنساء  
بالعاصرين ومن يكره هذا المامون من جوار امامته  
مع ان غيره افضل منه كالعبد والبعوض والكاتب والمذبح  
واللقوف ومرات الامام والفقهاء الى اخرها من يجب  
امامته ونقدته معي فخره في غيره عليه وهو امام  
الاجل عام لا يحد من يستحب امامته وهو من عباد الله  
الاقتسام **واعلم** كل من فاته حياته ويصعد يومئذ الى الله  
ويجب قضاؤها مع تكليفه واسلمه ولو حكاما والطهارة من الحيض  
والنساء وعلى هذا يقضي فاذا الطهور في الوقت سبب وكبر  
كون النكاح من الطهر شرط وجوب الفحص واختار المقلدون  
في اوقات الحيض على الاحتياط في اخاء والفحص وهو شرط  
ثبت **فان** لو صلى ما عدا العشاء يطهارة ثم لم يجز وصلاها  
بطهارة ثم ذكر ان خلا لا يحضون احد الطهارة **فان** اجاز  
الحض بعد الطهارة وجوب جبهه ومغرب وراعيه تطاير  
الاول من الطهر والعصر في الثاني من بين العصر وقضاها

والعشاء ان يرضى على الاضطرار  
في الزمان من ربا عيشة  
صلى الله عليه وسلم في الاولى من الطهر  
والعشاء بالاعتراف والقبول  
في الزمان من ربا عيشة

العشاء لا يخبر اذا اداها احوال الوقت فاقباله كان للصبي فقاموا  
منه عن الوضوء الذي كلفه الله من وجوب الصلوات الخمس او لا  
ثم ذكر ان خلاها فغير وضوء مستأنف في الاول ليس عليه الا  
اجازة ما عدا العشاء لا غير ان لا خلاف ان كان من طهارة  
الثانية لم يضره هذا التكليف رارو وجب عليه حياته  
العشاء واما على الثاني فيعمل هذا ايضا ويحكم ان بعد ما عدا  
الصبي والعرب لا فاته اذا كانت طهارة الاولى فاستحب وجب  
عليه الصلوات بغيره جازمه وهناك دفع الرد **فان**  
**عند** انصافا معتبرا من العرايض الوجب له قوله علم فليقضها  
كما كانت وقد فاته مرتبة فيجب الترتيب عملا بعد الاول الحمد  
هذا مع الذكر اما مع النسيان فيعمل سهو **فان** لقوله علم  
رفع عن احوال الغطاء والنسيان والحمد جازمه والاولى عليه ولو لم  
علم الناس في سعة ما لم يعلموا ولا في الايدى خرج وعشر  
وهو في القرآن العزيز وكانت التكليف مع عدم العلم **فان** كلفها  
ولا مال البراءة من الزمان وثبوت **فان** لم يكد من فعل ما وجب  
عليه كما وجب في باب المفرد **فان** وكذا لو جهل  
عن البعض من النسيان او نكسا او خمس على الخلاف الجوال والاقوال  
ولما اختلفت الفاتت لنفسا وبهما في الوجوب وتوقف فيه  
الحق في المختار وقال في وجوبه السقوط انه تغير وكلفه  
في بصره **فان** وعراجه بالتحسين بالنفس في النية فاته



اذ قد مر في **الفصل** الاول ان يكون من جملة الالهة من العباد  
 الى اخره من الالهة ومنه يظهر ضعف وجوبه لا بد  
 الى قول الله تعالى لا اله الا هو العزيز المتكبر  
 بالوجوب ومجده في التبرك عاقب وفي العاقبة والحق  
 الاول بتبرك الله تعالى في **الفصل** الثاني في قوله تعالى  
 لا اله الا هو العزيز المتكبر فان ينظر الى الاحكام عليه فيقال  
 بعلم وجوب الترتيب وهو ظاهر مع القوة كما لو كانت مظهر وعبر  
 مجهول ترتيبها فانها الاحكام من تقدم الظاهر على العصور  
 واداء الظاهر من احوال العصور وحصله واداء الواضوع لها  
 في فان الاحكامات ستة حاوية من صوب اسفل الى  
 وتسمى من سبع فريضات نريد جميعا معقوفة بالجملة الاولى  
 في الظاهر من العصور ثم الظاهر ثم الجمع ثم العصور ثم الظاهر  
 وواضح في الثالث مغرب حارات الاحكامات اربعة وعشرين  
 حاصلة من خبر اربعة في ستة ويصح على هذا الترتيب من  
 خمس عشر ونفسه بان يضاف في المجموع مغرب متوسطه من  
 وان شاعل للوسط اربعة الناقبات وكر في غيرها والاضيف  
 اليها عشرا كانت الاحكامات مائة وعشرين حاوية من خبر خمسة  
 في اربعة وعشرين ويصح على هذا الترتيب من احدى وثلاثين  
 متوسطا لاجل من الخمسين للجملة من مائة وعشرين والى كانت  
 مائة وستة بعين الاحكامات سبع مائة وعشرين والى كانت

المنة في المسئلة ثم ينظر ترتيبها

من ثلث وستين ونفسه ولو كانت سبعاً كانت الاحكامات  
 خمسين والى واربعين احكاما والجملة من مائة وسبع وعشرين  
 وما يبطئ ان يحاط بفرضه واحدة مقسوبات وطمأنينة  
 دون ذلك والفرض من احدهما ان كان فخره فخره ولا خير  
 يدخل الفرضان ورتبنا قبل ان ضابطان في اربعة الاحكامات  
 ممكنة واحدة وهو صحيح عرائنة كلالة عظيمة قيموا  
 على اثنين وثلاث وعلى هذا دائما وهذا الطريق مبرر لله تعالى  
 الا ان من اربع فصا عبا يثنى الجمع من دون هذا الحد  
 والرايو كلالة فخره اربع من ثلث عشرة بان يكرر او يثبات  
 على ثمر واحد بان يكرر لخمسة ايضا على نظير واحد اربع مرات وثلاث  
 اربعة وعشرين بان يكرر لخمسة ايضا على نظير واحد اربع مرات وثلاث  
 على اولها وضابطان يكرر الحد كوس على نظير واحد  
 الفصل من اربعة واحد واحد واحد على اخره اولى الفريضات  
**ثالث** لو فاته جراتان فما تليها من كالتحريم من يومين  
 وحل ترتيبها اجزاء ان يصلي ظهريين يومين من يومين اولها  
 في نفسه ولا حاجة الى التكرار وهل يحرم المقتضيات المتساويين  
 عدة اقلها خمسة لوجه العين فلهذا اذا جعل الترتيب  
 فلو فاته ظهر وعصر الى اربعين يوم بها او كافي في خمسة ان  
 ظهر فقط وان ظهر في عصر اربعة اربعين يوم بها باقى ما عليه  
 ان ظهر اربعة اربعين وعصر وان كان من هذا ضرب وسبها



بين اربع وايضا على هذا النظم فحلى اربعين مطلقا فخرجوا  
 اربعين مطلقا لو كان معك شيئا وشط العرب بين التمسك المطلقات  
 وعلى هذا الوقت في ملوات قصر تمام محمول في الترتيب ذكر  
 المحقق في هذا الموضع الموقوف والتابع في الطق والاحتياط بالنظر  
 بان يقضى الزمانات من كل اومر من تمام ما وقع واما لو كان  
 في هذا الحال لا يخرج فان لذلك لوقا في وجهه في هذا  
 اتمام فاته في هذا ان يصلح امرين كما لوقا في هذا  
 ويشترط في قول في حوزة الغرض كل ما عاكس في قوله في حوزة  
 في القصر والتمام في سري لا يحد ما ويمك اللواب بالخرج وعنده  
 هذا العلم اذا اعدت المقصودات او كان الربا عبات ثانيا  
 اوله في وجه محمول في العين انما لو علم عينا في الظاهر في  
 او في العمل لم تعرف من غير ما قطعها اوله تحل الغاي به ولو كان  
 في زمان محمول في العين والترتيب في حالات العين في هذا  
 اثبات فيكون عشرين ويخرج من ستة فرائض خبيخ واربع ومغز  
 واربع عما في ذلك فترتين وفي في كل من التلات الاول  
 اول ما في ذلك وعلك باستخراج ما ورد على كل من فروع هذا  
 فانها لا يحصر وقد ثبت عليها **النسابة الزكاة**  
**فأما** الزكاة في مال اوله والثاني زكاة الفطرة ولا  
 اما ان يكون عاقل عاقل او بما ليسه والاول زكاة العيان  
 والثاني زكاة التجارة ثم اما ان يعتبر في مال اوله والثاني

زكاة الفطر

زكاة الفطر هو الاول ما عاها في موضعين ومنها عند الفطر  
 والثاني من لا يخرج من مال في وقتها في وقتها من الفطر متعلقه  
 بغير اذا عاها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 فان في مالها ايضا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 متعلقه في مالها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 وهذا **فأما** كما اسرط في مالها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 عند ما عاها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 الاركان التجارة فان في مالها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 ليس من مال التجارة فان في مالها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
 لا يخرج الزكيات في عين واحدة للجهل وقد يعمل الاجماع  
 في مواضع منها العبد المملوك للتجارة يجب فطوره في  
 التجارة ومن كان من ماله بكتاب وعليه بقدر دين  
 فانه على القول بوجوب زكاة الدين على مخرجه يجب  
 على الزكاة في الحساب وعين الدين ومن كان زكاة  
 الثمرة من ثمر التجارة فانه على القول بان يتابع مال  
 التجارة منها في زكاة بالثمره عينا وقبضه وعند  
 التخييل ليس هذه من الجير في ثمن اما الاول فلا مرد  
 زكاة الفطر في مال السيد في عين العبد واما الثاني فلان  
 مرد زكاة الدين في مال المدين في اعيان امواله  
 واما الثالث فلان في مال المدين في اعيان امواله

بيان  
 في شغل



ان كل من وجبت نفقته على الغير وجبت فطرته عليه  
ان كل العبر من اجل الوجوب وهذا يخرج منه للطلاق الحامل ان  
فلما ان النفقة للعمال في الجبر الذي استلزمه النفقة على  
المستأجر والعبد والوفوق في المسجد والرباط والتخروا وما  
على بيت المال في الحقيقة ذلك للمسلمين والنفقة في العناد  
واجب على المسلمين وفطرته في العبد المشترك على جماعة  
عند بعض المسلمين اجاب وقال اخرون يجب بالخصم وتبذل منه  
وجوب فطرته على المسلم بيت المال بباقي الله كما للمسلمين  
**تبيين** ظاهر بعض الاخبار اعتبار التقاضي وجوب التقاضي  
وهو اختيار الفاضل في المختلف فلو عصى بركه او تخلفا عنه  
المنفق سقط الوجوب في التقاضي كل من يقع عليه غير وجبت  
فطرته عليه سواء كانت النفقة مستحقة او مستبوبة  
اولا وظاهر ان ادريس رحمه الله ايضا يجب بسبب الزين  
شانه ان يقع عليه وان لم يجب وقد فخر هذا من كلام  
الشيخ رحمه الله في كتابه اوجب فطرته الولد الصغير  
وان كان موهوبا لغيره فله من فطرته من حقه في نفسه وولده  
واين لا يسقط فطرته الزوجة الناشئة والمتنوع بها عملا بقوله  
والزوج فالفائدة على هذا القول كل من يقع عليه او دخل  
فيه **الرابع الصوم** فان كل الاعمال الصالحة  
لله فله في كل عمل ابن آدم لله الا الصوم والى  
لوى

اجري به مع علم افضل اعمال الصلوة وكتب غير الى عماله  
ان امر امرى عندكم الصلوة واجبت بوجوه **ت** انه انحصر  
بترك الشهوات والملاذ في الفرج والبطن وذلك امر عظيم  
وجب التشريف واجيب بالمعارضة بالعباد فان فيه  
ترك الحياة فضلا عن الشهوات وبل لا ذنب له الا حرام ومهر  
كثير **ت** انه امر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلهذا لا يشترط  
بخلاف الصلوة والعبادة وغيرهما اجبت بان المؤمن ولا خلا  
وافعال القلب والغشيبه خفية مع تناول العبد  
**اياها** ان ملا حظ فيه تشبه الحمد لله اجبت بان  
طلب العلم فيه تشبه باجل الربوبية وهي العمل الذي لا يترك  
الا بحسن الى المؤمن وعظم المولى الصالحين كل ذلك فيه  
التقوى تشبها بصعوبات الله تعالى ان جمع العباد اوقع التقوى  
بها الى غير الله تعالى الى الصوم فانه لم يتقرب به  
الى الله وجده اجبت بان الصوم يفعله اعيان استعمل  
الكواكب ان الصوم يوجب حقا العقل والفكر واستطاعة  
ضعف القوى الشهوية بسبب الجوع وكذلك قال عليه السلام  
لعمركم لو فاعل طعاما وحنفا العقل والفكر يوجب ان يحصل  
المعارف الربانية التي هي اشرف احوال النفس الى الله  
اجبت بان سائر العبادات اذا اواض على اذنت ذلك  
مفوضا الى الله قال تعالى والدين حاهدوا فينا لله يهتدون

قوله



سبلنا وقال تعالى انما الله وامنا برسوله بولكم كليل من  
رحمه ولعل احكام نور اتمنون فيه قال بعضهم لم اراه  
فوقا تشر به العين ويسل اليه القلب ولعل ان يقول هب  
ان كل واحد من هذه الخوبه مدخل بما ذكره فيكون  
جميعها هو الفارق فانه في هذه الامور المذكوره لا غير  
الصوم وهذا واضح **قائده** روي عن النبي صلى الله عليه واله  
من صام رمضان واسعه بسبب من شواك فكانا صام الدهر  
وفيه ما جئت له قال رمضان وقد قال تعالى شهرا  
رمضان وفي الحديث لا يقولوا رمضان جوابه انما قيل  
للتشبه على حوا ذلك اللفظ وان كان غيره اولى منه  
هل هذه السنه مرتبه على صام مجموع الشهر او على صوم  
شهره اولا يترتب احدا جوابه ان الظاهر ترتيبها  
على مجموع الشهر لما يذكروا في حال صام الدهر فيعمل في كل  
احدا لا في بعد الصوم فلا يخلو فيها الجواب **قائده** لم قال  
سنت والايام المذكوره جوابه الجواب على قاعده كلام العرب  
من جعل الالف على الايام كقولك تعالى في عشره وتوكله  
ان لم يشر اليه يوما **قائده** قال من شواك وهل له حركه على غيره  
من الشهر جوابه لعله روي بالملف باعتبار انه يجب  
بعد الصوم فيكون نساوه على الصوم اسهل من ابدائه  
بعد انقطاعه **قائده** هل في تعليم العباد بغير فصل  
الظاهر

الظاهر ان هذا ولو اخرها ما الظاهر نفي الاستحياء لشوا اللفظ  
**قائده** لم حصر الجواب بسبب دون غيرها جوابه لم يرد تعالى  
من جبال الحسد فله عشر امثالا فما يكون مع رمضان بنمايه  
وتبين ذلك منه كامله **قائده** لم قال فكانوا لم يقل وكان  
جوابه لان المراد تشبيه الصوم بالصوم ولو قال فكانه لكان  
تشبيها للصيام واسمرا **قائده** كيف يتصور ان يكون هذا القدر  
لصوم الدهر ولو جفت منه وكيف يساوي الجزاء لكل  
جوابه ان لصام هذه مثل ثواب صيام الدهر مجردا عن  
المضافه اي اضعاف هذه مثل اضعاف صوم الدهر  
او ان المراد ان لو كان في غير هذه السنه فان الاضعاف  
اسا جات في هذه السنه **قائده** هل التشبيه به كيف اتقوا  
كونه على حاله مخصوصه جوابه ان المراد صوم الدهر  
حسبه اسواسه فرض مسدده نقل كما كان التشبيه بهذه  
التشبيه وله بالحسد من الواجب عشر امثالا من الواجب  
من اللذوب عشر امثالا من اللذوب **قائده** هل المراد جهه هذا الصيام  
او مطلقا فان كان الاول فله قال جهه وان كان الثاني فلا  
يتوجه الجواب عن السادس جوابه ان المراد صوم الدهر  
والعرض المضاف اليه كقوله تعالى فان الحسد في الماوي  
اي ماواه **قائده** هل فرق بين هذه السنه قد ثبت تحللها







انزلها في مواضع وحرب الحج والعمرة اليه وحرم الصيد  
 فيه وعصيدة سمرة ولحراج المستناب من به وحرم دخول  
 بعد اعراسه في التلار وفي المواضع عن شجر واحصاه  
 بناسل الحج وقوف فيه وتجويز ذكرك على المشركين  
 وتجوز ذكرك فيه واحصاه بالبحر والارح للذليل  
 وتعلقا الذي على من قتل فيه خطا وتجوز لقتله الله  
 المشد واحصاه من مسجده بالمصاعف في الصلوة الى ما  
 يساويه غيره وانه لا يكر على اهله وان يتعزوا في وقت  
 الاستقبال تعالى العبد الشريف **قوله** مذهبكم  
 ملكه شرف الله تعالى افضل النافع وهو مذهب اكثر اليهود  
 وخالف فيه بعضهم **قوله** وجوب الحج والعمرة اليها وتظهير  
 نواب الحاج والمغتفر قال النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم  
 يرفث ولم يفتن خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال  
 علي بن ابي طالب من حج هذا البيت وعمل الخير عليه  
 السليم من اراد دينا واحدا فليؤثر هذا البيت ولو كان ملكا جاز  
 ما لزم عبده ورعيه بقصدا خروما حيا ووعدهم على  
 ذلك جرا عظيم لقطع كل عاقل ان ملك امر الارباب اثر عده من  
 الجرك **قوله** لا حصا من الكعبة الشريفه يتقبل  
 الحاركان والاستسلام وذلك يدل على الجحرام والتعظيم والحيث

الرحمان

الرحمان للامه والخشوع والطمان والمجلى والناظر  
 بان الله جل جلاله امتا في الجاهلية ولا سلام ان مبداء  
 الاسلام **قوله** ان تولدوا الى حرام ومولدا ميراثا علم فيها  
 احصاه بالكلية **قوله** السريعة وحج الانبياء السالفين اليها  
 واقامه النبي صلى الله عليه وسلم في مائة سنة وستين سنة وبلغت منه عظم  
 ان العظم والاحرام مخض بالعبادة موعود **قوله**  
 استقبالي الصلاه ومواقع العباده واستبد بارها والخراف  
 على عبد البرز ولا جاز من استقبال يد المقدس **قوله**  
 كان ملة قبيلة واقطع والماض **قوله** وان يكون الترمض  
 من المشرك **قوله** لا يدخل الا بالحرام **قوله** حرام  
 سيدا وسرا وحشيسا ومن دخله كان امسا **قوله** الى التواء  
 ابراهيم واسماعيل عليهما السلام **قوله** انما يحجها كل سنة نسما  
 الف فان غور بمو من الملايك **قوله** ان الله  
 حرم يوم من حلال السموات والارض والبر والبحر الى زمن  
 النبي عليه السلام **قوله** انه حرم دخول مشرك اليها لقوله  
 تعالى ولا تقربوا للهيكل الحرام بعد عامهم هذا **قوله** ان الله تعالى  
 انك فعلها بنفسه باللسان الحرام فجعلها كلها مسجدا **قوله**  
 جعل البيت الحرام الذي هو اول بيت وضع للناس الموقر  
 بالبركة والحرمان **قوله** **قوله** صلوات الله  
 عليه وحرم رسول الله الصلوة فيها مائة الف والذهر



في باب الف وروي بعض الخلف **أخرج** الآخرون  
**بوجود** أن المدينة موضع استقرار الدين ومهاجرة  
سيد المرسلين ظهور دعوة الإيمان وبها دفن سيد  
العوالم والخيرين وكل الدين وخير البقير والمنقول من  
السنة فيها اثبت المنقولات **أما** أعظم الصالحات  
بها وموت جماعة منهم ومن الله عليهم السلام **أن** النبي  
صلى الله عليه وآله ما دعا أبا جهم علم ملكه **أن** يقول النبي  
صلى الله عليه وآله أخرجوني من أحب البقاع إلى فاستقر في  
البقاع التي أحب إلى الله تعالى أوصل والأنبياء مستعملوا  
الدعوة **أن** قال النبي صلى الله عليه وآله لا يخرجكم من هذه المدينة  
إلا ثلثة سبعا أو شهيدا أو مالهيا **أن** قال  
علم أن الإيمان يباذير إلى المدينة كما يباذير إلى الجنة  
إلى حجرة أبي تايي **أن** قال علم أن المدينة تنفي خبثكم كما  
تنفي الكبريت الحديد **أن** قال علم ما بين قري ومكة  
روضة من راض الجنة **أجابه** الأولون ما ذكرناه  
دلالة والوجه الذي ذكرناه في المول يدل على التعظيم  
أما على الفضيلة فلا وكما الثاني وأما الدعا فمكة علم  
بجعل على المصراع **أن** وهو الضاع والمدة وأما الخبرية  
فانها مطالبة فيمنع الخزيه في سعة الرزق أو المتجر أو  
المراج في سائر هذه وسائر تلك والمراد ما يحب البقاع التي

بعد ملكه لأنه كان يسكن دخولها في ذلك الوقت فلم  
المكانا يجراد خولته إليه ومجوران يكون من الأحياء  
أهلها باعتبار استئصالها عليهم وقد كان ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وآله فاستدعى إلى الله فأنقى السليح عن الله تعالى بواسطه  
مؤنيه بها علم وأن كان قد استند الموحى الله كقولنا  
فلم يرد أهلها لقولنا الأرض للمدينة أي من فيها أو الواد القدر  
أي من **أن** من اللاتية والكلمة عليه السلام والصبر على  
الآراء دليل الفضل والكمال في الفضل وكانت طاعة  
حسب الزمان فعمل على ما فيه علم واليون معه لغير  
ويؤيده خروج أكثر العجائز إلى المدينة كعلم وأما  
الباقين فهو عبارة عن تردد المسائل في حال حياته علم  
واجتماعهم وانما يحرم إليها ولا يباح هذه الفضيلة بعد موته  
علم وكما حدث الكثير مخصوص بزمانه علم لخروج أكثر  
العجائز منها وأما الروضة وقد يكثر من الفضل من سائر  
أجزاء المدينة ولا يكثر من الفضل على ملكه كان ملكه كلها  
رياض الجنة في الخبر عن أهل البيت عليهم السلام الزكيات  
التي هي على رعيه من رعيه الجنة **قال** شيخنا وأري  
لهذا الاختلاف كثر فائدة فإن أصله البقاع كما تقدم  
بمعنى المعنى المشهور من كثرة الثواب وعاقبة أن يجعل  
العامل في كثرة الثواب من غيره وقد نظرت الأخبار ما فضله



الصلوة في مكته على المديته وعبرها من اللذان ولا ريب  
 في المصاحف ما يعمال في الحج وهو في الطواف الذي هو من  
 افضل الاعمال وقد روي كذا صحاح في فضلها فيها على غيرها  
 حتى ان الدرر فيها باب الف رواه خالد القلاء في  
 عن الصادق عليه السلام في الخبر الذي فيه ان الصلوة بمكة  
 الف حلاوة ورجل في المديته الصلوة بعشرة آلاف والذبح  
 بعشرة آلاف وعن علي بن الحسين بن الجعيد بن علي بن ابي  
 مسعود مكته افضل من جراح الحرافين فهو في سبيل  
 الله ومن حرم القرآن بكه لم يمت حتى يرى  
 الله جلا ورك من رآه في الجنة وفي هذا انما الى ان  
 باقي الاعمال ينصاعف فيها وقد كانت الرواية تعظم  
 الذنب في مكته حتى من لا يجاد فيها شتم الحاد مر وكلها  
 بذلك على شرف البقعة بحيث يرايد فيها ثواب العمال في  
 الاعمال ورغم بعض معارضة العامة ان الامه اجمعت  
 على ان البقعة التي دفن فيها رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وآله بعد بعث الحكماء في حقها وصلة هذا اوكد وفيه  
 الى جماع ما ياتي في غير مكته والمديته مواضع تقارب  
 بالفصله كاللوفه وبيت المقدس والمشاهد الشريفه  
 خصوصاً الجابر المقدس على ساكنه السلام حتى جاء  
 في الحديث عنهم عليهم السلام قري يا اعيان لو لم يبعث  
 نبي

نبي ولا ما خلفت فلما انتهت كبرياها الى اوتى يا اكرامها  
 من بين من لم يخلقك وبعد ذلك الساجد وسعدت بكثرة الاما  
 وما لم يمد يدا ورجلها افضل من غيره ثم النحر وافضلها اشدها  
 خطر ان محاسن النحر والعلو ذلك باعتبار شرف الطاعة لمفعوله  
 من لا باعتبار احترامها او غير ذلك بها وكذلك قد وقع التقصير  
 من الحج منه كسهر رمضان والجمع والعياد واليوم لا يبعدو الثاني  
 والاربع من تلك الاعمال **باب في فضل العبادات** ولحقها  
 الكفار والمؤمنين **باب في فضل العبادات** ولحقها  
 شريط الامة وللمؤمنين خصائص الامة الواحدة باحكام المسلمين  
 وللمؤمنين فاب العبادات اذا اجلبت منه النوبة وعدم صحة  
 تواجدها بغيره وعدم افراده على تواجده المستند الى ان يورد في  
 العدة وعند الفوار على انه ان قلنا بعدم لادها من النوبة والقد  
 بقدره لا غير ودمه بعد بالنسبة الى المسلم ويترك ملكه بنفس  
 الرد ان كان عن فطره والحج عن ماله مطلقاً ومنع عن روحه  
 وارادته الصاعرة وعدم صحة شبيهه وفدايه والى عليه في عدم افراده  
 وبطلان ما وكذا ان ينادى عن فطره وفي غيرها انظر والمرام  
 بحمله وعدم صحة نصرته بالسبع والجمعة والحق وشبههما فلو  
 باطل في الفطري وموقوفه على المكي وعدم افراده المرتد عن غيرها  
 وغير حوا اسرها وهذا القول على قول وعدم افراده الفطري

في العبادات ان لم يمت



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

أهل العلم العدل فهو مخفي إذا لم يحوز هذه التوثيق فثابت  
بدليل على ما نقل في بعض الأشعرية يكفرون له وكل ما ورد وأعلى  
أنفسهم عدم يكفر باعتباره وكل من قال بفعل العبد وفرقوا بين الإنسان  
وغيره من الجنان بوجوه فله مع أن التبدل والعبودية ظاهر فعمله  
فلا يعمل فيه مقتضاه لحاجات الربوبية بخلاف التواتر لها غايته  
عده فربما أدى ذلك إلى اعتقاد استقلالها وقصبات الفقرانما  
يقال بأن اشتداد الفعل بها كاستنادها لغيرها في النار وغيرها  
من العبادات بمعنى أن الله لا يحرى عاده أنها إذا كانت على شكل  
محمود من أو لا وضع مخصوص بفعلها ينسب إليها ويكون ذلك المشا  
لها بها ارتباط شهاب الدابة والعبودية بها مجازاً باعتبار الربط  
العادي للفعل الحقيقي فهذا لا يكفر معتقده ولكنه مخفي وأما وإن  
كان في خطأ من الأول كان وقوع هذه النار عندها ليس بتمام ولا  
التي السامع **المعروف والمعروف** والمعروف والمعروف  
بأن لا يعرف والمعروف والمعروف عن الفكر لجماعها وكلها عقلياً أو سمعياً  
وعلى الغاية أو على العيان فوكان أقرهما أو لهما على الشيء حصولهما  
بالمعروف وليس من الفكر أو ليوشك أن يعجب الله عقاباً منه  
لأنه يثبته ولا يستجاب للمدروحي أصحاب قرياً من معناه ومن  
فروصها أن يوردي لها نكراً إلى مفترده وأدراكات فكلها اعظم  
منه مثل أن ينهاه عن شرب الخمر فيوجب القتل وفحوة والجلد



روحه الفعالي في نفسه وبان هذا العلم موصوف بالوجه فلا انكارها  
 اختلف فيه الحكماء اختلفا ظاهرا لانه ان يكون المتكلم يعتقد عدم  
 ما فعل او وجوب ما نكر والمتمم موافقة في اعتقاده ومع هذا  
 هذه الشبهة يحرم الامر والنهي بالقلب فيما اذا علم لونه مكر او بشر  
 ان يجوز الثاني ولو مع تساوي الاحتمالين فكيف بشر العالم ولا غلبه  
 الظن كما لو علم عدم الثاني او غلب ظنه فانه يستقطب الوجوب  
 الحار ولا يستحب ان يمان على نفسه وماله ومن في حجة  
 وانه يمكن دخوله في الشرط المحول وهو يستقطب الحواز ايضا لانه  
 يكون المتكلم قد علم له في غير العلم والتمساح به **قائده**  
 مراتب المتكلمين **تعالف** في التمساح بالنظر الى القدرة والغير  
 اليد فان عرف باللسان فان عرف بالقلب والنظر الى التمساح فيمنع  
 على القلب والمقابلة ويعبر التعظيم فان لم يرجع في القول فيمنع  
 على التمساح فيمنع **قائده** تعالى قوله لا لينا لعله سدا وحيث  
 باليد واضعف الكار القلي لقوله علم من راسه مكر او غيره  
 بيده فان لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فقلبه ليس واذك  
 من اليمان وروى ذلك اضعف اليمان والمراد بها الفعالية  
 قوله طم اليمان فصع وسبعون شعبه اعلاها شهادة ان لا اله الا الله  
 وادناها اما طم الذي من الطريق وهذه التمساح اما  
 تفصح في فعال او في اليمان الفعل باليد ثم اللسان ثم القلب

١٠٨  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠  
 ١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠

يستلزم ازالة المفسدة في القول ثم القول قد يقع معه ازالة القلب  
 لانه ما نكر او ما لم ينفك في قوله في ازالة وكذا كذا بات لا ينفك  
 النوع المصعب من كذا وقد سمي الله تعالى الصلوة ايمانا بقوله وما  
 كان الله ليضيق بها ظميرا ولا تكمل في ربك **قائده**  
 بشرط الامر والمحرر ان يكون عالما بالمعصية فصار على التمساح  
 بالمعصية بصورة معرفة ايمانا بمعصية ونجده فيها وكذا لما قول  
 للمعصية فانه يسير عليه كالمعصية والمحرر لا يستند لمفسدة واحدة  
 الدفع او لونه نارا كما لمصلحة واحدة الحصول لشيء على علم  
 في اول المعصية وقد كان المتكلمون غير عاقلين في ذلك وان الصبان  
 يودون والمجانين في معصية وروى ادى الذب الى الصلوات  
 خصوصاً على صمغ اودم كذا في قوله بالقرآن من هذا الباب **قائده**  
 العدل او القاسم هو الموكل عن القصاص واخر الوكيل بعفوه فلم  
 ينفك من الساهل الكار والدفع لهذا الوكيل عن القصاص ما لم  
 ولو ادى الى قتله فاشكال وكذا لو وجد امه بيد رجل ورغم انه  
 اشترها من راسه فازاد البايع وطأها لثقل بيده في السر او لثقل  
 فله دفعه عنها وهذا ليس من باب الكار بل من باب الدفاع  
 عن المال والموضع **قائده** يمان على الفوز اجماعا ولو اجتمع  
 جماعة متلبسون فيكر او يكر معروف واجب انكر عليهم جميعا  
 بما وعدوا قوله **قائده** لا من المندوب والنفق



مستحقان وكل من فيهما انفع به ولا تخرج ولا انزال صرحت  
للمصريين انهم لا يكونون بركة على الكفرة وهو من باب التعاون على التبر  
والنهي وكذلك من وجده يعلم ما يغنيه الوجب وسخاؤه يغنيه  
مباشرة فبجده وحسنه مع تساوي الدار والبعيد حسنة  
لهما في جميع كفاية الخلق شرب النبيذ فانه مكر عليه اما  
الاول فغير نفع واما الثاني فغيره من المنكرات **لوزا** في  
القول المكرم ان كان له ما سلف وجودة كثير من العامة لقوله  
تعالى وكاي من ياتي من بعد ربيون كثير مدحهم فلو اسبب  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا مسلم اذا كان على وجه  
قالوا قبل يحيى بن كزنا علم لهنه عن روح الزينة فلما  
وظيفة الانبياء غير وظائفنا فالواقد قال رسول الله صلى  
افضل اليها وكله من عند سلطان جابر وفي هذا تعريف لفتنة  
بالقول لم يبرهن الكلمات اهي من المصالح او القروع من الكماند  
او الصغار قلت محمول على الامام او باييه او نادية وعلى  
من يطر القبل والواحد مع ابن الشعب جمع عظيم من النابيين  
في قتال الحاج لداره ظلمه وظلم الخليفة عند المالك واليهم  
عليهم اجد من العلماء **قلت** لم يكونوا كل الامة واعلمنا انهم  
ظنوا القبل بخوروا النابيين ورفع المنكر او جاز ان يكون خروجهم  
باذن امام واجب الطاعة لخروج ريد من على علم الكفرة

وفي

من على علم السبل النابيين **والله اعلم** فاعند  
المداهنة في قوله تعالى ودوا لويدهم فدهون معصية والفتنة  
غير معصية والفرق بينهما ان الاول يعظم من المستحق لخالق الله  
او لعدم حراقة من يجر على ظالم بسبب ظلمه ويبرره بظهور  
العدل او مبدع على يد غلبة ويصور ما يصوره الحق والحقه مخاطبة  
الناس بالبرهان ويراكم المنكرين حذر من عوايلهم كما اسار اليه  
امير المؤمنين علي ومورخا غالب الطاعة والمعصية في مخاطبة الطا  
فما يغنيه ظلموا والفاصولي طاهر بفسقه انقاسهما من باب  
المداهنة الجارية وهو كما دس بغيره قال بعض الصحابة اما لثنته  
في حجة اقاموا ان قلوبنا لتعلمهم ويدي هذا المداهنة الفخمة  
عن الدرب فانه قل ان بخار الجود في حرفة مدح وقد خال على الله  
الكتاب والسنة قال الله تعالى لا يجد المومنين الكافرين اوليا  
من دون الله ومن بعد ذلك فليس من الله في شيء الا ان يفر من بين يديه  
وقال تعالى لا حرة وقله مطهر بالامان وقال الله عز وجل ان  
تسجدوا لله اذن بالقبة وقالوا عليهم السلام من بعد له ذنوب  
ان الله لو ان يغفر لكم انما يحب ان يعيد جهرا وقالوا عليهم السلام  
امروا بحكامهم ولا تشبهوا انفسكم فبقوا واكتب الخاطم  
علم الى على بن يقطين يعلم بغيره الوضوء على ما عليه العامة فبغف  
من ذلك ولم يسعه المتتابع فعند ذلك ايا ما فسح به الى الرشيد

ليس







لا يابيد لمارث وغير ذلك **قال النبي الشقي** وهو ما تناولته اذلة  
 الذنوب كسائر المعاصي والزيوت وليس فيه ايجاد للذنوب الهامة  
 يعظم في القوس التي لا يكون ذلك مرها للعدو **وربما يبعث الله**  
 وهو ما شئت اذلة الواهية كالرأية في تبيح الزهراء عليها السلام  
 وسائر الموطات أو البقصة منقحة والتمتع في اللباس والكل غيب  
 يبلغ الحرف بالنسبة الى الفاعل وربما اذى الى التعميم اذا استغنى  
 به وعياله **وخامسها** وهو الذي تحت اذلة الاما حة كقول  
 الرقيوق وقد كان اول شجرة احده الناس بعد رسول الله صلى الله  
 عليه وآله ايجاد المناخل لا تلي العيش والرفاهية من المباحات  
 فوسيلة مباحة **السادس** في تعظيم اللواتي تواجده  
 يجوز تعظيم المؤمنين بما حرت به عادة الزمان او ان لم يكن ممنوع من  
 السلف لادله العجوات عليه قال تعالى ذلك ومن يعلم حرمات  
 الله فهو خير له عند ربه وقال تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله  
 فانما من عبي الذاب ولقول النبي صلى الله عليه وآله لا تغضبوا ولا تفسدوا  
 ولا تذبوا ولا تفتاحوا ولا توبوا عبادة الله اخوانا فعلوا على هذا  
 والتعظيم بالحناء ومهده وربما وجب اذا اذى تركة الى الشاغص  
 والتقاطع واهانة المؤمنين وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله  
 قام الى فاطمة عليها السلام وقام الى جعفر الى طالب علم  
 لما قدم من الحبشة وقال الله انصار قوموا الى سيديكم وقلوبكم

قام لعلمه بولي جعفر لما قدم من اليمن فجاهد ووجه فارق  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله من احب ان يحل له الناس او ان يحل قاتنا  
 فليدوا فمقتله من النار وتعالى الله صلى الله عليه وآله ان يعمله فدانوا اذا  
 قدم لا يقومون لعلم الله ذلك فاذا كان من قام لعنه من خا من له  
 يلزم من بغيته **قال** مثل الرجل قاتنا هو ما يضعه الجبان من  
 من ان يحل الناس بالقيام في حال وجودهم الى ان يقتل محاسن الجاهل  
 القام المحض من الضمير بغيره سألنا لا يحل على من اساد ذلك ان يترك  
 او على الناس فيواخذ من يقوم له بغيره امام من يتركه او يتركه  
 عنه والبقية به فلا يخرج عليه لان دفع الضر عن النفس واجب  
**واما** الرأية صلى الله عليه وآله واله فواضع لله وتغنى على الله  
 وكذا يدعي المؤمن ان لا يحل ذلك وان يترك نفسه محنة فركه اذا  
 مات الله وكان العجوبة كانوا يقومون كما في الحديث وسعد يوم عليه  
 صلى الله عليه وآله هم من ان يعلم بذلك على سبيل ذلك اما المصاحفة  
 فانه من السنة وكما تقيم موضع التبريد واما هيل اليد فقد ورد ايضا  
 في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان الرجل فتصل فاحسب دونهما  
 وكان اقرها الى الله انهما شرا وفي الكافي للكافي رحمة في هذا المقام  
 احسن من ذلك فلهذا ما تفسر به **قال** عن رفاعه عن الصادق عليه السلام  
 قال من اسجد لرسول الله صلى الله عليه وآله او من اراد به رسول الله  
 صلى الله عليه وآله عن عشرين يوما صاحب السادي قال دخلت على ص







نعال وما قدر واجه قدره وتتهم نفسه في علمه والتعالج والدين  
يوتون طواوقه وجهه واما السمع المنع عنه في قول النبي  
صلى الله عليه وسلم من سمع الله به يوم القيامة فهو من اهل الجحيم  
والحديث بالعبادة والطاعة والكمال لتعظيم في غير الناس  
فان ما يحضر في نفسه الجحيم وينعه السمع **الثاني** الغيبة  
محرمة بقول الكتاب العزيز ولا جبارة عليه ان الغيب ان  
يذكر الرجل بما يكره ان يسمع قبل ان يرسول الله وان كان حقا قال  
انك يا جبار **الثالث** الغيبة **الرابع** وهو من اهل الجحيم  
كسرك في الغيبة مسكلا ان لا اخضر مجلس الحكام ان لا اكل  
اموال التمام او ملان وشيخ فلك الى من بعد ذلك والحمد  
لله الذي توهبنا عن كذا ياتي به في معرض الشكر ومن الغيب  
الاموال والشارع الى بعض الغيوب وان كان جازا ومه لو فاعدا  
لنا خير او لم يفعل كذلك كان حتما ومعه التقصير في  
الغيبة لنفسه به على غير احد غير مستحق للغيبة اما ما ذكر  
في تقصير الغيبة فلا يجد غيبه لا والله تعالى عما عن جوب القصد  
ومن الجحيم يدم تقصير يكره طر ان غير محموده منه او الله  
متحققا باليقين على عورات غيره وقد حوزت صورة الغيبة  
في مواضع سبعة ارباب المقول فيه مستحق لذلك لتظاهر  
بشيء كالكاف والفاصول المتظاهر فبدا به هو فيه

هذا الحديث يدل على ان الغيبة محرمة في حق من هو له حق في العلم به  
والمعصية في حق من هو له حق في العلم به  
والحديث يدل على ان الغيبة محرمة في حق من هو له حق في العلم به  
والحديث يدل على ان الغيبة محرمة في حق من هو له حق في العلم به

ومع

والناس **الخامس** من ذكر الفاسق والفسق وحال الغيبة بعد ذلك  
الفسق وقدره في الاضباب من ذلك قال بعض العلماء حديث  
الغيبة لعاصي اوتي بالسوء اهل **السادس** ولو صح امره  
على النهي اي جبرته الجحيم فان تقبله بالفسق ويحجب به في سيرة او كمال  
فمن جبرته كماله **السابع** شكاه المظلم بصورة طلبة له الى الراء  
عند النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يارجل شيخ **الثاني** التقصير في حق  
النبي صلى الله عليه وسلم في قس من شاورته علم في خطاياها  
انما معونه في حق صغار الخصاله واما اوجع ولا يضر العبي  
في عاقبه هذا مع مسيس حله في ذلك ولا يضر على  
بلد المستشير وكذا الوعد دخول الشخص من يوتون به  
او ماله او نفسه جازله بخبره منه وربما وجب بان وقع الخبر  
لمجرد من الغيبة او امل ولا حار ذكر غيب فعبه في حق خطا  
تقصير في شأنه له وعرضه واجب **والسابع** ولا يقتصر على الغيبة  
به ذلك الامر فلا يدرك في غير التزويج ما علم بالشك او المصدا  
او المزارعة او بالشعر بل يدرك في كل امر ما يخل بذلك الامر  
بجوارحه **والرابع** للشاهد والراوي ومن وضع العجا  
للمرسل وقسمهم الى البقاة والجرحين وذكروا اسباب  
الجرح فالباقون اسباب اخلاص الحصة في ذلك حفظ اموال  
السيد وضبط السنة وحمايتها من اللذ وبها يكون جملته

مه براد



العداوة والبغضاء وليس ذكر ما يحل بالشهادة والروا  
 منه ولا يضر من غير ذلك مثل قوله من اعندنا وشيئنا  
 اقول ومن ذلك ما ذكره النسابة من مطاع النسب هو  
 للنسب الشريف من الجاهل من يسميه اذ قد يترتب على ذلك  
 شعبة من استحقاق الخمس والكفاة في النكاح ولو لم يكن له  
 ويكون ذلك هو الباغي العداوة **ذكر** المستبدعة وتقام  
 الفاسدة وارزاقهم المصلحة ويقتصر على ذلك القدر هو  
 العامة من مات منهم وتبعه له تعظمه ولا خلاف كما تقدم  
 ولما خرج افساده الخيرة فالاول ان يشتره لسر الله عز  
 وجل واما ذكره غيب الله وحياه على الله تعالى وقد علم  
 اذكروا محاسن ونالك وفي خبر آخر انهم كانوا في يوم  
 العود الذي يبيت العداوة العربي على فاحشه جاز ذرها  
 عند الحكم بصورة الشهادة في حضرة القاعا وغيبه **قل**  
 اذا علم اثنان من رجل معصية شاهداها فاحرك احداهما  
 في عيه ذلك العاصي جاز ان لا يوتر عبد السامع تساموا  
 الشئ عن هذا لانه ذكر له بما يراه وكان حاضرا وادبره  
 ذكر احداهما ضاحيه بعد تسميته او كان سائلا عنها  
**الحاشي** وهو ضنا **الصلح** **الاجرام**  
**فان** ذكره بوجع المكتاب والسنة والجمع على الغيب

لوايلج

وط

في حله **الاجرام** واللام وفيه مواضع **أ** ما الرجح الظاهر  
 انه المعروف بنفسه ويعد وان كان بعضه كذا من بعض  
 ذكر كل او اشق وقصر بعض العلم على الجاهل المجرم  
 الشك ان كانوا ذكورا واناثا وان كانوا من قبل فخرها  
 ذكورا والاخر اشق فان جرم التلج معهم جرم واحد بان  
 جرم لغز انما كان ما ينقص من قطعه لرجل ولد العجيج  
 العجمه والمخالفة ابنة له خو له بنت مع عدم الرضا عندنا  
 ومطلقا عندهم وهو بالاعراض عنه خفي وان اوضح يقتضي  
 قلنا والعرف ايضا له خيار دلت عليه وفيها نساء على لزمه  
 تعالى في عيدين **ل** ليمر بفسد وان كان ضروا يقتضي  
 ارجام كمر على علم انما نزلت في بني امية وزدده على انهم  
 في تفسيره وهو يدل على تسميه القرابة **رجمات** ما الصلة  
 التي خرج بها عن القطعة والحواب المرجع في السجل العرف  
 بالنسب في حقه سرية ولا عوبة وهو يختلف باختلاف  
 العادات وبعد المنازل **و** وفي **ج** بما الصلة والحواشي  
 صلبا وارحاما **و** بالاسم **و** منه يقيد على ان السامع  
 وارب ابه مع فقر بعض الاجام وهم العمودان بحسب الصلة  
 بالمال **و** سبب لنا في قارب وبتا كذا في الوارت وهو قد  
 التقه ومع العنا والعدية في حيان بنفسه ورسله واعظم





الصلة ما كان النفس فيه اخرا لشيء من تحت النفع اليها من دفع الضرر  
 عنها لم يصله من حب وان لم يكن بحال الوصل كزوجته التي  
 والاخر وموتها واذا نال المسلم نفسه ورسوله والمسلمين في غير ذلك  
 في الحفرة **ج** هل الصلة واحدة ومستجيبة وجواب ان تقسم في  
 الواجب وهو ما يخرج به عن الطبيعة فان قطعه لرحم موصية  
 بقتل من الكفاية والمستحب ما راد على ذلك وطاوت  
 في اخرايان حله لرحم يرد في العجز والشكل فذا على كثير من الناس  
 باعتبار ان العذر في الغل والمكوثات في التفرج المعهود في  
 تعجز بالزيادة والنقصان كماله خلاف معلوم الله تعالى وقد  
 شبه العلم بوجود كل علم راد وجوده في عين حكم لزيادة العلم  
 او نقصانه بسبب من حساب ومطروفي جواب فبارك فيقولون  
 هذا على سبيل الرغبت وبارة المردية الشا لجميل بعد الموت وقال  
 الشاع في الفري غيرة الشا في حاجته ما فانه وقص العجز  
 اشعا **وقال** ما توافع اشرا في العلم بعد الموت وقال في المراج  
 زيادة البرية في العلم اما في نفس كل فلا وهذا الاشكال ليس في  
 اما اوله فلو رددت في كبريت مد لور في القرب والسنة  
 حواله في المعية والنعم بالامان ويجوز ان يخرج من الحور والبر  
 فكذلك التوعد بالنيران وبقعة العذاب كما يقول ان الله تعالى  
 علم ان سائر الامم تنبأ بالمسيبات في المزل ولسه في الوجه المفوظ

هو مو من

من علمه مو من ان يمان ايجع اليه في اول امره كما افه  
 كما في التقدير ان هذا الذي يعطى الذي ذكره من الحلة ويحب  
 لا يباين ولا امر شره ولا يمان في معارفها وفي ذلك العذر في ان  
 وجواب عن جميع وجده وحول الله تعالى **ك** ما علم الله  
 علم ما حله في نفسه المخصوص وكما علم من ويدخل الجنة حله من  
 باسبابه المخصوصة من لجاذه وحول الجنة له ويحب ان يباين  
 ونصب له لجان وحسن اختياره ليجوز في الشرع والواجب  
 على كل مدرك بيان ما لله ولا ينكر على العرفان مما صيد منه  
 فهو معلوم بحجة فاذ قال الصادق عليه السلام ان هذا داخل  
 رجه راد الله في علمه ثلثين سنة ففعل كان خيرا بان الله علمه  
 زيد بفعل ما يصير به علمه ثلثين سنة كما ان الله اذا خير بين  
 ادخاله الى الجنة او الى النار فادخل الجنة ففعل تيسرا لله تعالى على الله تعالى  
 ويدخل الجنة ويحمله جميع ما تحرفت في العالم معلوم لله تعالى  
 على هو عليه وقع من شرط او سبب وليس خيب خلع الرحم  
 زيادة في العلم لاسباب كتمان شيئا في دخول الجنة والعمل بالحق  
 في روع الدخول في ثواب في خوفه المذنب عونه وقد جازي الحديث  
 لا يمان من الدنيا فانك كذا تدرون من بيت فجاتكم وقد  
 سر لحيث هو ان كلامه عليه السلام في دفع كل ذرة من جهنم  
 اما ان سببه بخبر علم الله كما قال تعالى والذين جاهدوا فينا







ولم يأت لمجرد لم يقف في اليد على شيء لا يقال هو من دخل  
في الحجة على الله لا بد منه **تثبت** بقرينة الله في نفسه على  
أقواله تعالى ووحيه لسان الله حسنا وان جاهد الشك  
في أساليب الله فلا تطعمها وصاحبها في الدنيا معروفا وهو يصرح  
بالله على مخالفتهم في الحجة وحده وهو قوله عليه السلام لا جاد مخبر  
ومعصية الخلق وان قلت ما تضعه قوله تعالى ولا تضرهم  
انما يحل وجحد هو شئ لك وهذا منع من خارج فليكون  
طاعة واجبة فيه ومنع من الشك والحب طاعة في الشك  
قلت لا بد في رواج وسلم السؤال والتسليم في ذلك مع بعض  
الوجه من ذلك في الخوف والتضرر ودفع ضرر  
الشهوة والخوف من وقوعه في حرام وفتح وسيلة الشيطان  
مستحوقة في تركه بحرص من ربه في هذا الخطأ  
الذي يرفعه **فأعنه وسؤال** في جوابه عن التضرر من الله عليه  
والله انه قال يا رسول الله من حو الناس حيس صعبا في  
أمك قال من قال أمك قال من قال أمك قال من قال أمك  
رواه آخر في كتابه في بعض الجمل هذا يدل على أن الله ما تاني  
المرح على ربه وحده وولته أربعة على الرواية الثانية ولدت  
ما الثالث والرابع فأعرض عن بعض العلماء فانها سولات  
ان السؤال باخر على علادتب الترويض والحب العالمة ثم سأل  
الزينة

الربط والويله بانصعد في الرأى الى الله على ربه لا يوافق  
المرق والواي الترويض ان يكون الزينة الثانية خفض من ربه  
فلا يكون ربه لك مستطاعا على ثبات الترويض لك انت الربط  
وقد ثبت انها مختلفة مصبات في التلذذ وطعنا وقل من الع  
فطعنا فلا يكون ذلك الخلق صوابا ان حو العظم بعضا  
المناع عطف الشئ على نفسه وقد عطفه على الله ثم انما  
انما سأل ناسا عن غيره ثم وكيف يجب بالحق والحوت  
ترويضه المطابقة والحب عن هذا ان عطف هذا يقول  
على العنى كانه ما احب ولا يلام قال فلهذا يوحى بى  
بعد فرغ مني فمسل الى الام وهي ربه ناسه دون ذلك كما ذكر  
او بحسب الذات وان كانت بحسب الغرض وهو ربه في  
في ربه الثانية من الترويض وواي تغايرت له غبارات حاز  
العطف من يد الخلق وصاحبها ومعلل وعرض عن ذلك  
بى كى جواب عنه ثم يحق قلت السؤال ليس على كثر  
الناس استخفافا بحسب الصعوبة والعلو منسوب الى البروت  
على ثقب ربه بحسب الصعوبة بالمرح الى نفس الترويض ان قوله نقص  
ربه لا يوافق على ربه ولا يبارك الله الاول انما  
بالمرق والواي الترويض ان يكون الزينة الثانية خفض من ربه  
فلا يكون ربه لك مستطاعا على ثبات الترويض لك انت الربط







وسقوط الفضايل في بعض صورته ويترتب على المآثر استحقاق  
 الشفعة والمضائق والخيار وسحب الترويج والشفقة والغنى  
 وعلم فنون الشهادة في صورته الشهادة التي على ابيه وعدم الرق  
 الرخاء الا في مثل العزم وتخدم الموطوء او المعقود عليها بالنسبة الى  
 المولى وله وثبوت الحرمة **الثانية** يسر الى الولد المختار الذي هو الرهن  
 في المصح والضمائم الغاضبة لآمانته في الودعي والكتابة والوقت وجه  
 قوي والاصح المندرجة بعينها والحرية الامع شرط المولى رقبته ليد  
 الحر فيقول الرقبه اذا كان الواجب على المالك المحرم وولد الامه المندرجة  
 لو تخذ بعد حصول الشرط وقبله تردد وملك المشر وان كان في  
 زمن خيار البائع لو حمل فيه وفي ولد الامه الموصي لها وجه بعيد يعنى  
 لو تخذ بعد الوفاة قبل الفوت على القول لاكتشف **الثالثة** في المخذ  
 الابوين بلجدهما بالنسبة الى الولد هو لقسام ما يعتقده بالابوين  
 ولا يكفي احدهما كالاسهام في الجهاد للفرس للغل وفي الحال والحرمة الطاهر  
 وفي ملحق الاضحية والهدى والحقيقة كذلك والركامو يمكن مراعاة المسم  
 هنا ومنه الخلاوة المتولد من حشيشة النسي او ملحق بخبر والنسبة الى  
 المحرم ما يعتد فيه بالاب هو النسب خلافا للرقي وسبعة استحقاق  
 الحسن الوقف الوصية ومهر المثل اعتبارا قريبا الاب والولادة في  
 حالب الوضو الام على افراد قبل حزية وعلى افراد قبل حزية  
 محالفة للحرى ثم تولد ولدين جلاء امره من القبلين حكم اعتبار

حاسب الاب ولو تولد من ثمنه وكتابي والظاهر ان دية تايته عا  
 قاتله لا قراره بالحرية ان كان كتابيا ويمكن اقراره بالام ايضا اما  
 حبس الحرة والمعتد فيه محاسب الابين ولو كانت الام واحدة او لاج ما  
 يعتد فيه بالام وحدها وهو الحنين للملك يعتد بعشر قيمته اما عا  
 روايه والمنتهور اعتباره بالاب العامة يعتد به في صورته بلحديهما  
 الحرية متى كانت حرة كان ولدها حرا وهي عند ما يعتد به بلحديهما  
 ومات بها الرقبه متى كانت الام رقبا كان الولد عندهم رقبا ولو في موضع  
 فانه حر كوطء الحرامه لظهار راحة الحره ووطء المولى الحر مملوكة  
 ووطء الحر لامة التي عن تكاثرها ووطء الاب حاربه ابيه ونكاح المسلم  
 حرة للشبهة ثم استرقت بعد الحمل فان ولدها لم يترك له مسلم في  
 الحكم ما يعتد به بايها كان كالا سلام وحرية الاحكام الجزية اي الابوين  
 كان والنجاسة بنجاسته ايها كان مع احتمال العتبات المسم وضرب الحره في  
 وجهه والمنكحة متعة او ملكا ليمين لو كانت امره وحقق الدم اذا  
 اسلم احد الابوين الحر في قبل الطفره ورد المبتداه الفاقلة للمقتل المعاني  
 لساها يعتد فيها من مائة حصة كانت **الرابعة** الغلب استواء المولى والجد  
 في الحكم كما في جوار النفقة عليها ولها واستراكمها في الوفاة في المال والنكا  
 على طريق الجوار وانصافها بالملك بيع مال الطفل من نفسه وبيع ماله عا  
 الطفل وسقوط قودها بتبعيتها ما في تخذ اسلام لحد مملوكة كان الحر امسا  
 والولد صغيرا منعهما من بيعه السبا في الجهاد الاسلام اذا كان الصغير



لخدمتهما واستندتهما في سفر الجهاد وسائر الاسفار اذ الرب يحب كذا الملا  
 مختلفان في صورتهما ان الرب يحب الخوة والخدم لشاركتهم والفرقة  
 من الولد والام اشدهما من الحب لله اذ نصحنا بالاب والابا ذكره  
 ابن الجند من احبائه محبهم وطرد الحكم في الاحاد والمخوة والخدم  
 ولو اسلم الكافر قبل الاستيلاء الجنت له الاصاغر والطاهر الجنت  
 اوله دابته الاصاغر يمكن اشتراط كونها وسطا بينا ولو كان حيا  
 التحي الولد **الثاني في التواضع وفيه اخات الاول**  
**في الحقوق فاعلم** في ارجح الحقوق وهي خوة ثلثة **الحا**  
 حقوق الله تعالى وتقدم الصلوة عند دخول الوقت على الراية وعلى  
 القضاء على النوافل المطلقة مع الساع الوقت تقدم النور وسنة التجر  
 على صلوة الليل عند الصيقر الصوم والسك والوجبات على فعلها  
 والظاهر انه لا ترتب من الصدقة والوجه والمندوبة وتقدم الغسل  
 والوقت المحقق بعد الغسل الواجب على المستحق وتقدم التبرع بالمال  
 الحب على الميت المحدث قبل الميت الحي وتقدم الخبز على الخارص وتقدم  
 غسل الخبابة على رفع المحدث المحدث تقدم غسل الجمعة على الغسل  
 المندوبه لو جامعته لم يسع الما الجميع او وسع الما الجميع ليقوم بفضله  
 السبق الى المسجد وغسله وقد تتعارض امران متعارضان قدم المأمور  
 كما ان الصلوة جماعة مستحبة وفي المسجد مستحبة ولو تعارضتا والاقرب  
 ان الجماعة اولى وان كانت البيت صلوة التفل في المنزل افضل وان كان  
 المسجد

المسجد افضل من المنزل لانه ابعد من الريا والاعجاب وادعى الى الخسوف  
 والخلع لو قلنا باستحباب الرمل في اول الطواف لم يمكن لما بعد  
 من التفل في الوقت البعد افضل لحصول الرمل وان كان لا بد من ارضه  
 او ضل وكذا لو ادى الدنو الى مراحته تفوض لغيره او غيره وقد  
 يتساوى حقوق الله سبحانه المكلف لعدم المرح كمن عليه صوم  
 فالت رمضان في حتمل تقدم الثاني لو تأخر شرط القديس عن مضان  
 والا فرب حصة صومه بين الرضاين من عليه نذر ان دفعه تقدم ما  
 شاء ولو نذر شيئين لم يكن عند الا ولعله خصها بما شاء  
 وقيل الخلف في مواضع كالصلوة في التواضع عاريا وفي خضعت القبل  
 بالسر عند عدم ما يسر العورتين صححنا جميعا ونقدم التبرع او  
 تلخيصه مع الياس من لما الى اخر الوقت ومع الطبع وتقدم الفاسه  
 على الحاضرة وتقدم جميع اصحاب العذار في اول الوقت ولحقه الخلا في  
 هناك الاستحقاق والاستحباب والتخير لاجل الجماعة مع بقائها او  
 تركها وتقدم في الحنف الاول لو استلزم فوت ركعة فهل الصف  
 المخرج افضل لفوزه بالركعة او الاول نظر وتوى في النظر والو  
 سعي الى الاول لادراك الركوع وان احرم عنده اذ ركع الركعة من  
 اولها ولعل المقول السعي في اشكال ان الصف المخرج اولى لو استلزم  
 السعي فوات الركعة الماخيرة على المصارع على ادراك السجود القليل  
 فان ادرك فضله الجماعة بعدن غير معاوم بخلاف الركعة ولو وجد



العاري المضطر والمختار توي حري وجنس ففي ربحهما الحال  
 ولو تراحم اذ كان عرفه وصلوة العصر ففي التقديم اوجه **أ** تقدم  
 الصلوة والاحتزام بالاضطراري وشكل لو تردد الحال في المضطر الى  
 وصلوة العشاء القول بامدادها الى العجوب **ب** تقدم الوفاق  
 فوات الحق لتسلم مشقة كثرة ولا تستدرك الا في السنة القابلة وقد  
 بذكره الموقر بحق في وقوف المشعر مبثا اذا كان قد فاته عرفات  
 بالكلية ولم يقل بالاحتزام بالاضطراري المشعر وكان العارض له صلوة  
 الصبح **ج** ان يصح ما شأنا اليه وهذا قوي في فيه جمع بين  
 وقدر الصلوة مع المشي لما هو سهل من هذا الخالف وغيره **وتأنيها**  
 حقوق العباد فقد يكون متساوية كسواء الحاكم بالمصنوع والروح  
 بين السوي في القسمة البقرة والقرن نفقة المساوية في الدرهم جند  
 المراه في توكيل الخوون المتساوية في السنين واستواء الركا في قسمة  
 ما لا صر فيه والبايع المشير في القضي معا والسر في سقن شفع ما  
 استأدى على القول بكونها مع الكثر واستدائه كما لو رثوا سفعا وتسوية  
 الغرماء في التركة وما في المفسد العصور **د** وقد ربح بعضنا بتقديم  
 الروح ثم الروح ثم المملوك ثم المقاتل وتقدم بقية الغرماء في ايام المحرم  
 القسمة وتقدم ربي العا في المفسد مطلقا في الميت مع الوفا وتقدم  
 المضطر في المحرمه على مال الطعام المبتغى عنه وتقدم المراه على الرجل  
 في الصلوة في المكاتب الصلوة في الخمار والذوق في الجدة بعد الصلوة وتقدم

عد

المقادير فلا فقه في الجماعة وتقدم السابق في الجنائز القصاص على  
 احتمال اما تقدم صلح الطرف المقدم فلا ريب فيه والتقدم في السبق الى  
 السلاح والملاحاة تقدم الفاسخ على المحرم في الخسائر في البيع النكاح  
 وتقدم السبع الميسر في المفسد والتقدم في المراثي اقرب بقوة السبق  
 السبق في التقدم في الخصا ومنه تقدم الرعا الفاجر في العقاق والمز  
 فمما الحسن لا يقي على النقي من القول بحدان كل ما صار في الحضانة فضل  
 كان افضل وكذا تقدم القرين على غيره لاجتماع العتق والصلوة وهو في  
 شدة على غيره لا يندفع عنه من ذلك الرق ايز الجهد بل شراؤه لتوفيقه  
 تواتر عظيم ومنه في الدفوع تقدم على النفس ثم العتق ثم البضع **المال**  
 اذ لم يكن الجمع للرفع عن انسان على الدفوع عن باقي الحيوانات لئلا  
 فيه اول الاحقة واما لان يحل اخذ المفسد لئلا في من يحمل المعظم **هـ**  
 فوات النفس العتق اعظم مفسده وفوات البضع ومفسده فوات البضع  
 اعظم مفسده فوات المال **وتأنيها** اجماع حق الله تعالى وحق العباد  
 وكره تقدم العباد اكلها على لجه البدن بالنزقة والاستفاد بالمال  
 تحصيل المصلحة العبد في الفوز ثواب الله تعالى ورضوانه ودفوع الضرر  
 البيع فلا يسقط بربها المتبايعين وجوز حبس الرابا لا كراهه وان  
 الرزق بها او عصاها وان كان ذلك دفع العار عنهم وتحريم وطأ الر  
 المحرم بضعف الغسل عليها ان او الصام من غير عمد فالبر والاصحاب  
 وتقدم حق العبد في مثل الاعذار الخوون البهيم مع وجودها

فع



لحوو المرض والشيخ في زاده المرض كما لا عذر للمسيح كرك الخ  
 والجهاد والجماعة والتلفظ بكلمه الكفر عند الكراهه وكقدم قتل  
 الفضايل على القتل بالزده و رخص السفر من القصر الفطر وليس  
 المحرم للحرب والحكمه والنداوى بالخاصات حتى بالجرى ربا على قول وجو  
 النخل بالصد والاحضار ويقع الشك في مواضع كاختلاف حق  
 سريه العتق الدين وجدان المصطرقتة وطعام الغير والمحرم  
 اذا كان مستوباً صيداً فهل يرسله لحق الله او يرسله ويضمن  
 للادمي ولو اصدقها صيداً وطبق وهو محرم فانه قيل يد حوله مثل  
 هذا في ملكه ثم اعاد الصبي في هل يرسله ويضمن لها نصيبها  
 تغليباً لحق الله او سقيه ويضمن نصف الحزا ان تلف عندها او يكون  
 محاراً او لومات وعليه دين زكاة او خمس هما مع الدين والا فرب  
 التوزيع وتقل بعض اصحاب تقديم الزكاة لقول النبي صلى الله  
 لحق ان يقضى بتقديم الدين كحق العباد مبنى على التخصيص وحق  
 الله على المسامحة ويشكل ان الزكاة حق للعباد وهي مستحقة  
 للحقين كذا في الخمس هذا اذا كانت الزكاة مرسله في المال بان يكون  
 فرطاً في النصارى حتى تلف وصارت دمه او كانت زكاة الفطرة او  
 كان الخمس من المكاسب ان قلنا بثبوت في الدين ما لو كان متعلق  
 الزكاة او الخناق او الاقرب فقد نهى الدين لستو تغلفها على  
 تعاقب الدين **مسألة** لو ترفع الدينان اليها والا فرب تخير الحاكم

او ينفق الحق للادمي

من يستوفي ولو كان الحق عند

من الحكم والرد سوا كان حق الله او حق العبد لعموم الآية  
 هذا اذا كان عندهم مهلة النكاح المأم في المجوس اذا نظاها لم يرد  
**مسألة** ولا تقدم بنفس الحقوق نريد هنا ان المراد لحق الله ما لو  
 الدالة على طاعته او بنفس طاعته بناء على انه لو لا الامر لما صدق  
 على العباد ان الحق لله او بناء على ان الامر لما يتعلق بالكون في نفسها  
 حق الله تعالى وعليه نية في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى  
 وعن اهل بيته علمو حق الله على العباد ان يعبدوه ولا يشركوا شيئاً  
 وسرع على اعتبار ان الامر هو حق الله تعالى ان حقوق العباد  
 المأمور بها اذا كان اليهم شمله على حق الله لجل الامر الوارد اليهم مع الله  
 او اماله او حداً او قصاصاً او ديناً او غير ذلك وعلى هذا يوجد حق الله  
 بدور حق العبد كما في الامر بالصلاة ولا يوجد حق العبد وحق الله  
 والصابط فيه ان كمال العبد اسقاطه فهو حق العبد ما لا يملكه  
 الربا والعرفان لو تراعى اثنان على ذلك لم يخرج عن الحق متعلق  
 حق الله تعالى به فالله تعالى انما حرم ما هو مال العباد عليهم وحفظاً  
 له عن الضياع والحصل الصلح ما يقع عليه او خصص لخصه  
 نريد ما اذا مفسده كبرى من ثم منع العبد من اتلاف نفسه  
 وماله ولا اعتبار برضاه في ذلك وكذلك حرمت السرقة والعصيان  
 لاله والاله  
 حرمة والزنا صواباً لله والقتل والحد  
 صواباً لله ولا اعتبار برضا العبد **فائدة** لو اجمع



فقطعت الى الانفاق وليس هناك ما يفضل عن احدهما قدّم ولحق النفقة  
فان وجبت نفقة الكل قدّم الاقرب فالاقرب فان تساوى والاقر القسمة  
ولو كان الكل غير واجبي النفقة في الاصل والاقر قدّم المحتش ولو كان  
تساووا والحمل قدّم الافضل ولا يعارض الامام عزه البتة ولو كان  
ما الواطعه لحد المسطرين لعاش يوماً ولو قسمه بينهما العاقل  
منها نصف يوم والظاهر القسمة لقوله نعم ان الله يامر بالعدل والحق  
ولتوقع تميم حياه كل منهما وهل القسمة في مواضعها على الررس  
او على سبب حلة الخروج احوال ويترجح الثاني انه ادخل في العدل اذا  
يجب عليه مع القدرة اشباعهما مع اختلاف قدر اكملها فليكن في  
مع الحجر مع هذا لو كان عنده رعين له ولدان ثلثه نصف شبع  
لحدها وثلثاه نصف شبع الاخر وتغعه عليهما الاثنا عشر  
نصفين لو كان نصفه شبع احدهما ونصف نصفه شبع الاخر  
ايضا اثلاثا والضابط القسمة على الشبع ونعني به سبب الجوع الذي  
لم يصير عليه لا يتمكن منه على ذلك قسمة العظام للفارس ضعف  
الرجل باعتبار حلقته وحلقه فريسته **الثاني في الحجر**  
**والرجل والخيل والديك** او بعير عن الخنزير والرجل عن كمل  
المصلحة والدر عن المسبكه وموضع الحجر اعم بدليل لعلقه العبد  
والناسي والمخيط في الدار والرجل فانه للعابد **فصل في**  
العبادة والعمل باليدي كالخبر ليعبد الله والعبادة **فصل في**  
ماله

بالمال كالفدية في الصيام والبدنه في الحج الفاسد والصحيح علي  
الوطئ وشبهه كالمفيض من غرات قبل العزوب كالشايين والدرهم  
في الزكاه **الثالث** ما منع عنه الامران كالحدي المتع والصوم  
ارجعنا العبد خبرا كما يلوح من كلام الشيخ في طاحنا سقط الذم  
عن المحرم من عز ملة مع تعدد عوده اليها وكفارة الصبيان  
قلنا بالترتيب وكفارة الصوم عن الولي فانه جازي لصوم المولى عليه  
مع ان الصوم قد يدخل في المال كالفدية في الشيخين المستمر مرضه  
رمضان **الرابع** ما يخرج من الجبر مال والبدن كالكفارة المحرم  
والحرام وحمل في شهر رمضان **الخامس** ما خضع فيه بين المال  
والبدن كمن مات عليه شهران متتابعان فانه يصوم الولي شهرا  
ويصدق عن شهر وكذا الحامل والمرضع وذنو العطاش اذا برأوا  
ما هم بقضون ويعقدون **تنبيه** قد تكون الصلوة عن الميت  
بدن لما فاته من الصلوة كما قلناه في الصوم والحق فيهما انها ليست  
قبيل الجبر والعمل يقع للميت الحي وهذا لا يسمى قضا الصلوة  
والصيام في الحياه من المكلف جبراً واما **الرجل** فيقسمان  
احدهما ما يكون راحر اللغا على العزوب ولعزوه عن الفعل كالحديد  
والثغرات والقصاص والديات يجب على المكلف اعلام المستحق  
في القصاص والدية وحل الفدية وتعزيره املحقر قال الله تعالى والولي  
لغاطها سقراً والتوبة لقوله صلوا في شأنا هذه القاذورات



فليس ترها يستراسه عليه لحدث والسارق خب عليه اتصال لما  
 لا الاقرار بالسرقة وتنافيها ما يكون رجا عن الاصرار على القبح  
 كقتل المرتد المحارب قتل الكفار والبغاه والمستع عن الزكاه  
 وقيل المستع عن اقامه شرايع الاسلام الظاهر كالاذان وبقائه  
 النبي والايه عليهم السلام ومنه زجر الدفع كما لم يطلع الى حرم الخمر  
 وصر الناصر وتاديب الصبي والمجنون ان لم يأتوا وحسب المستع عن الخمر  
 حرم المطلقة ثلثا والملاحه زجرا عن ارتكابه مثله **باب** هذه  
 الزواجر منها ما دل على منعها على اسبابها كالكفارات الوجبه في الطهاره  
 والمزيطا والقتل العمد للخطا ان جعلنا هارجره اذ لا ثم فيه ومسا  
 على غير ما عاها الى كمال الرناه والرقه والمحاربه والسر والتعزير  
 الحق الله تعالى والحد للادبي والتعزير له اذ اطلها من الحكم ومسا  
 ما يجزى مسيحه بين فعله وتركه كالفضل وقولهم وجب عليه القضا  
 والحد والتعزير مجاز عن حربه اقامه ذلك عليه او عن جوبه يكتفه من  
 اقامه ذلك عليه لا انفي عليه ففعله بنفسه **تنبيه** وتلك  
 التي حارب رجا كما يقال في سجود السهو فانه مع جبره ليقط الصلاه  
 بنجر الشيطان عن الوضوء لقول النبي صلى الله عليه وسلم كانت السجودان عينا  
 للشيطان وكذا كفاره الطهاره والصوم والافساد وقتل العمد ما كفاه  
 الخطا ما لم يجز **قاعدة** لا يجوز الساعي فعل العباد في العبادات  
 الا في بعض المواضع القابله للنسيان كالاستنابه في الطلوع والري  
 والدم

والبح الا ان نقول هذه عبادات مستقلة بغير باقي الناي على ما  
 سعي المنيب من الطريق ولكن السعي لسعي عبادته مقصوده اما هو  
 وسيله الى المقصود وفي الاقتران ان حوزا للامام الثاني الساعي عاوه  
 المولود وحمله في الخطيه والاذان والاقامه ولما العفوه فلا ينفاه  
 ولو مات البايع قبل القبول فليس للشير القبول لحضر الوارث ولكن  
 الخيار لما ورثا شبهه بنا الوارث على خيار الميت من حليفته **باب**  
 المصل عدم تحمل الاساءه عن غيره مالم ياذن له الا في مواضع تحمل  
 الوالي عن الميت قضاء الصلوه والصيام والمعكاف **باب** تحمل الامام  
 القراء عن المأموم مطلقا وعند بعض العلماء اذا اذركه راكعا  
 وتحمله سجود السهو عن المأمومين وجه **ج** تحمل العامر ما صلاح  
 ذات الدين لذات الضر اليه الزكاه **د** التحمل في ركاه الفطره عن الزوجه  
 وولي الفقه والملاء كبناء على ملافاه الوجوه لولا اولاد التحمل عنهم  
 بعد ويصدق العبد والغنيب والزوجه المعسر لا يتم لو تحدر واعن  
 الفقه لما وجبت عليهم فكيف يتحمل ما لم يجب ويمكن في التحمل مطلقا  
 على الخطايا المتفق والمصل عدم التقدير فاذا قلنا ما التحمل فهو كالتضامن  
 الناقض يطالب به المتحمل عنه محال وسفوع على ذلك صور  
 لو عسر الزوج والزوج ميسره او سيد لامه الموجه ميسره فعلى التحمل  
 على الزوج والسيد **باب** لو اخرج الدي وجب عليه عن نفسه  
 في الكافراد اذ اعالى من **ع** اذ البير الغني بعد الهلال قبل الحج

راجع اذن الزوج ماله



اذا اسلمت دونه واهل الهلال في الحمل يوم بالخراج **هـ** الحمل  
 المكروه بوجته والمحنية على القول به على الجماع في الصوم  
 الكفار وفيه الوجه السالف لا يصح القطع بعدم الحمل هنا وكذا  
 في اكرامها على الوطء في الاحرام لانه لما اكمل ما يمكن فيه الوجوب  
 المتحمل عنه وهو غير ممكن هنا وطلاق الحمل على هذا محذور على ان  
 الاقرب في جميع هذه المواضع عدم حقيقته الحمل والبلد والمد  
 لحوال اربعة **لحدها** تعين البدل للانداد وهو الكبر كالطهارة  
 المالية التراسه وحضال الكفار **والتشاه** تعين البدل كالحج  
 ان جعلنا ما بدله من الظهور ان قلنا عوض مستقل **ولا والله** تعين  
 بينهما عند اشتباه المطاق المضاف فانه يهرق احدهما وان سطر  
 بالباقي وتسمى **ابوها** التحريم بينهما كحضال الكفار المحذور جعلنا  
 احدهما بدله من المأوى والمأوى في الاستحسان قلنا بالبديلة وان جعلنا  
 كلاهما مستقلا فلا وقد يكون منه التحريم من الصاوغا وفي  
 التوثيق **قاعا** اذ الحق امر احدهما الحصر لغيره قد  
 كما لو اضطر المحرم الى صيد ميتة لكل الصيد لا يفسد به خاص وكريم  
 الميتة عام ولو اضطر الى لبس حرير او خيس لحمل الحرير **حاشا**  
 بالرجل والخيس عام ومنهم من قال المحمل في الاختيار **حاشا**  
 وبكل الميتة وهاهنا لا يصح بطلان فضل بعضه من الغدرة على القدا  
 فياكل الصيد ولا ياكل الميتة والخيس **حاشا** تحريم الحرير  
 المفضل

المصلو وغيره بخلاف الخيس فانه حاصر المصلو من هذا الوضعية  
 فوقع في حرمانه كالبس فيه كانا ولي كان صاحبها لان صورته افضل  
 والسفينة تشمل هذا وغيره وصورة التسمية **الثلث**  
**النذر واليمين وما يتعلق بهما فاعلم** صابط النذران  
 يكون طاعة لله تعالى فعدوا النذر وفعل هذا لا ينقضه بل يباح  
 التحريم الطاعة وفيل الحق باليمين فاعتبار الاولوية فعلى عدم  
 الاعتقاد لشكل تعين الصدقة بال محصور من المستحق هو الصد  
 المطلقة وحديث المال مباحة وكما لا ينقضه خلصت الاباحة  
 وكذا اذا تضمنها النذر ويحتمل الاشكال خوفا من بعض اصحاب العمل  
 الصاو المدورة في سبيل فيما هو اراد من ربه منه كالحرام ولا يفسخ  
 مع ان الصلوة في المسجد سنة وطاعة فاذ حارت بحالقتها اطلب  
 الفضل وتعين الصدقة بالمعنى وعدم احراز الفضل منه بطل  
 الاولى لعل لا قرع حوار المخالف في الموضعين لعدم وجوب الوفا  
 بالنذر اما على القول باعتقاد نذر المباحات فظاهر واما على المحرمات  
 الصلة الصاوه لما كانا طاعين لله وقد تضمنها النذر مال معين  
 ومكان معين تعلقت الطاعة بذلك المال المكات فيكون مختصا  
 بالمكان مستغادا من خصص الطاعة المذكورة والمصل فيه ان  
 النذات انما كانت طاعة فهي من حيث هي لا يفسد فيها الوجوه فلا عين  
 الطاعة بل بالاصير موحدة لخصتها من زمان ومكان ومحل وفاعل

بلغ



فإذا تعلق النذر بهذا الشخص المصطفى الطاعة فيه كما تنحصر عند  
وعلمها في منطلقاتها ولا يخرجها ولا يمتنع هذا الباب لم يكن النذر  
وسيلة إلى الرضا حتى في الصوم والحيطة منه فقال الصوم في نفسه طاعة  
وكذا الحيطة وأما خصصه بيوم محصور أو بسنة محصورة فهو وقيل المباح  
ولما كان ذلك باطلا فكذا يبطل العدول عن المحل المندرج المكان المندرج  
كما تنعني الزمان لذلك هنا **سؤال** المعلم أن النذر يساوي  
الواجب المصلحة التي وجبت جعلها وإذا كان أصل المندرج النذر فكيف  
يساوي الواجب في المصلحة حتى يجب أن فعل خاص قبل النذر بعد خلاف  
الواجب فالجواب في المصلحة وجوه واعتبار يقع عليها لا جعلها تكون  
موضوعا للحكام الخمسة فكيف جاز انقلاب جدها إلى المحرم والنذر قال  
لأنه لجعل المكروه حراما والنذر حراما وعلى القول بغير المباح يجعله  
ولجبا أو حراما لتعلق النذر بفعله أو تركه أو فساد أو إلقاء أو كونه  
متساوية في قول العبارة المحصورة فيها إلا في الوقت والأحوال التي جعلها  
الله سببا لاقتضاء المصلحة ذلك كما وفات الحسرة والكسوف والشمس والزلزلة  
وكما الموت مما تزين عليه وإذا تعلق النذر بوقت خاص ليوم الجمعة أو يوم  
الركعة أو يوم يري صار ذلك سببا ولم يكن قبل ذلك سببا وقد علم السبب  
أيضا تابع المصلحة فمن أين نشأت هذه المصلحة نسب النذر كذا تنوع  
في العهد القديم وسببها في حوال في غاية الرواج عن القواعد الشرعية كما  
قد تصور كونها عبادة تقرب منها المصلحة بالزيادة أما هو فإنه  
النبذ

أنشئت فيه المصلحة إنشاء أو الحوائج على الجميع ولحد هو إليه من  
المتنع أن ينشأ في النذر بسبب المصلحة يساوي كما الوجوب  
وينشأ في تلك الأمور سببية بالنذر بل هو السبب المتأصله بسبب النذر  
ولا بد علينا بيان تلك المصلحة على التفصيل لأننا لماعلمنا أن النذر  
وعلمنا أن الجواب يتبع حصول المصلحة علمنا أن هذا يقتضي خصوصية  
مصلحة الوجوب كحوائج كون المصلحة المحصلة هي الخلق الكريم الذي هو  
الوقا له عند الله مع الرب سبحانه وتعالى حيث قرئت باسمه الشريف  
والأدب من المصطفى بالتكليف عاجلا كما أن الثواب هو المقصود لجلا وخير  
أيضا أن يصير النذر عاجلا للفعل المندرج في الوقت المحصور المباح  
الواجب العقلية أو السمعية فوجب كما وجبت سمعيا لكونها الطاعة وبينه  
عليه التي إذا صار لجبارا ذهبا المكلف يدخله والخير على تخصيصه  
وذلك كثر على الاهتمام بواجب آخر مخصص عليه قال الله تعالى فاما من  
أعطى اتقى صدق الحسن وسينسر للغير وكذا الكلام في الانقلاب إلى الحرام  
فما ذكر الوجوه ومن هنا يظهر حوان نذر فعل الواجب ونذر الحرام لأن  
الاهتمام بغيره يتم وعقد الهمة بما فاعلا وتركه أقوى فيدخلان حيث  
لطف جديد بالنسبة إلى ما كان لطفًا فيه فإن قلت لم يرد في اللطف  
الرافعي عاينه وقد كان اللطف حلا قبل النذر فلم يصادف النذر في  
خارج إليه من اللطف فكيف في المندرج أو سقود في الواجبات قلت  
ذلك في التكليف الأصل أما التابع لحيات المكلف لم يضرب لطفًا ولا مانع



لمن يراه البقرة حاصلة بالضرورة فمستحق للطف محقق فيه وكانت  
 المانع من الوقوع التحقق من المكلف فاد الخار المكلف لا نقل لنفسه ولا مانع  
 من نفسه بالزجر ولانه لا مانع في الحكمة ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لحرر الفعل الفلا وقد جعل الله لطف في الواجب والمطلوب **فانك**  
 قد ساج بالذم بالولاية لم تحج قال الاحرام قبل المتقات الصيام الواجب  
**فانك** صابغته على اليمين كونه مقدور الحالف وطاعه الله تعالى  
 او ساجحاً ساجاً في طرفاه او تحج حلفاً التام واليمين على فعل الغص  
 بالجلد وكذا فعل المكره وترك المستحى وترك الولي في كساح فعله  
 ار حج والعكس يعتقد على فعل الولي وترك الاحرام وفروص الكفايا  
 او بالانعقاد **فانك** اليمين بطلان على ثلثة معان الجارحة والقوة  
 والقدر ومنه قوله تعالى السما طوبى لمن يمينه والحلف المطلق  
 وقوله تع فذاع عليهم ضرباً باليمين فحملوا اوجم اللانث واما عفا فلها  
 معنيان اشهرها الحلف بالله تعالى وباسمها التحق ما يكون فيه الحالف  
 او لا تنفاما نوحى الدعوى بر او اثباته واما تحصنت فقال الحلف  
 يقتضي تعظيم المستم به والعطلة لطلقة الله تعالى وقوله علو كان  
 حالاً على حلف بالله وليذكر من ثم كره الحلف بغير الله وعمره الصابر  
 وشبهها وعنده علمه لا يحلفوا باياكم ولا بالطواعي **المعنى** الثاني تعالى  
 على الشريط على وجه الشرط او النفع منه لترينه عليه مطلقاً  
 وهو المستعمل في الطلاق والعاق عند العامة هو محرم اصلاح ادم  
 سفل

ينقل عن أهل اللغة مثله قاله بعضهم خلاف المعنى المشهور فانه يشمل  
 على المعاني الثلاثة اللغوية اما الحلف فظاهر واما القوة فلان فيه  
 بقوة الكلام وبوقفه واما الجارحة ولا يهتم كانوا الدخالفوا الحد  
 يادك بعضى استمر ذلك في اجازات **البيعة** **فانك** اليمين اقسام **أ**  
 مستقلة وهي الحلف على المستقبل فعلا وتركا مع الفصل اليه **أ** لا عية  
 وهي الحلف مع الفصل ما في اوقات **أ** مبدل الخوس هو الحلف على الما  
 اوله مع تعدد الكذب سمع وسألاها تخرج الحالف الى التمس او  
 في النار في رواية هي من الكبار وفي خبر كذا اليمين الغموس تبع البريار  
 بلا فقه ولا كفارة وفيها لقوله تع ما عقدم الاميان العقول من صور الا  
 مع امكان الحل والحل في الماضي لعدم ذكر الكفارة في الحديث **ثم** ما  
 عد ذلك كالحلف الصدق على الماضي والحال **قاعدة** اما الحلف بالله  
 تعالى وباسمها الخاصة والاول مثل والاولى حده والاول الذي ليس  
 قبله شيء فالق الحجة وبارك اسمه والتأني مثل قولنا والله وهو  
 اسم للذات الحيات النعوية عليه وقيل هو اسم للذات مع جملة الصفا  
 المحيية فاذا قلنا الله فمعها الذات المحصورة بالصفا الخاصة وهي  
 صفا الكمال ونعور الحلال وهذا المفهوم هو الذي يجب ويوجب  
 ويتره عن الشريك والنظير والمثل والصلة الربية اما سائر الاسماء  
 احاد لا تدل الا على احاد العاني وعلمه وقدره او فعله مستوجب الى



الذات من قولنا **الرجل** فانه اسم للذات مع اعتبار الرحمة وكذا **الرجل**  
**والعظيم الخالق** اسم للذات مع اعتبار وصفه فحودي جاري **والقدوس**  
اسم للذات مع وصفه سبلي اعني القله من المذكر هو التطهر عن نقائص  
**والعظيم** اسم للذات مع نسبة باضافه اعني البقاء هو نسبة بين الوجود والعدم  
اد هو اسم الوجود في الوجود **والهدي** هو المسمى بجميع الارضه في  
اعم منه **والوحي** هو الذي قارن وجود جميع الارضه بالماضي المحققه  
والمقدرة هذه الاختارات تنبأ في علي اسمها الحسن **والصبيح**  
الما اشار خفيقه **والله** قد سبق **الرجل** اسمها البالعه **والرحيم**  
من علم من علم والرحمة لغه رحمة القلة الغطاء فيض المنظر  
والحسنة منه الرحيم يعطى فاعلامها واسم الله تعالى انا الرجل  
العالما التي هي افعال دور الباركي التي هي افعال **المالك المنصور** بالامر  
والنهي المأمورين الذي يستغني في ذاته وصفاته عن كل وجود  
ولحتاج اليه كل موجود في ذاته وصفاته **والودود** ذكره **السردو**  
السلامه في ذاته عن العيب التبري عن كل نقص فيه هو مصدر وصف  
به للمبالغة **المومن** الذي امن ولباه عدايه ان الصده عباره المومن  
يوم القيامة او الذكيه حاو ظلمه والذكى تصور اس ولا امان **الاس**  
**والمهم** القائم على خلقه باعمالهم اشرافهم **العالمة العز** العالما  
او ما تتبع الوصول اليه **والجبار** القهار المستطاع والغني في  
من جبره اي اصيل كسره او الذي سوف شيبته في كل احد **الملك**

دوا الكبرياء وهي الملك او ما تترك الملك حقها بالنسبة الى عظمته  
**والبارئ** هو الذي خلق الخلق برئاسه المظفر **والخالق** هو المقدر  
**والصوري** اي من قد صور الخرزعات محقق من المسله ان كمال الخرز  
من العدم الى الوجود ينقل الى اختراع اوله ثم الى الخلق **والعظيم**  
بعد الخلق ثانيا **والعفا** هو الذي كسر القبيح واطهر الخليل **والقهار** العظمي  
كل الخراج اليه لكل الخراج اليه **والرازق** خالق الارزاق وصورها  
اليهم **والخالق** هو الذي خفض الكفار بالاشقا ويرفع المؤمنين  
بلا سعاد **والجميع** الذكي يعر عن اركه سموع خفي او طهر **والعظيم**  
الذي يعر عنه ملك الشري ورجعها الى العلم تعالىه سبحانه بحاشته  
والعالي القدسه **والعليم** الذي يشاهده عصيته العضا ويرواسطه  
المنزهم ليسارع الى الاستقام مع غايه قدرته **والعظيم** الذي لم يحيط  
بكنهه العقول **العلي** الذي كونه فوق مرتبه **والكبير** دوا الكبرياء  
في كل الذات الصفا **والخفيظ** الخافط لدرام الموجودات والمرئ  
لنقاد العنصر حفظها عن الفساد **والخليل** الموصو صفا لخال  
من الغنى والملك والقدرة والعلم والتفقد عن المقادير **والرفيق** هو العليم  
الغني **والجيب** الذي يقابل مسئله السائل يساعفه والراعي بالحاشه  
والعظيم كفايته **والحكيم** العالم ما فضل الاشياء بافضل العلوم **والمجيد**  
المراد انه الخليل افعاله **والباعث** محي الخلق في النشأه الاخرى  
**والمدبر** هو المحمود المستني عليه ما واصل الكمال او المستني عليه عبادته



بطاعتهم **والمدة المجدد** المجدد لا يستمر ما به وحدة والمجدد  
 لما في من مخلوقاته المستخرجة يوم القيمة **والتي الممتدة** الخالق للحياة  
 والموت **والتي المدة** الفعال القايمة بذاته وبه قيام كل موجود  
 في عاداته وتدابيره وحفظه **والمجدد** مبالغة المجدد **البر** المجدد  
 التوبة لعباده وقابلها منهم مرة بعد أخرى **والمستمر** القاصم ظهور  
 العضاء والتدليل العفان للطغاة **والغفر** الذي يحو السبائ ويحاور  
 المعاصي **والزور** والرافة وهي سدة الرحمة **والوالي** الذي يترامز الخلق  
 ووليها ملياً بوليتها أو المالك للأشياء المستولى عليها **والغنى** في ذاته  
**والغنى** لجميع خلقه **والملك** الحاكم والدفعانية في كل معاني **والقادر**  
 هو الذي يوسع الردق على عباده ويعاقبه بحسب الحكمة ويجسد القرآن  
 من هذين الاسمين في نظائرها كالحافض والرافع والمعوذ والمذل والقائ  
 والنافع فانه انما عن القدره واول على الحكمة فالاولى من قفدين  
 بركبته ان يفر كل اسم عن مقابله لما فيه من العزات عن حركته  
**والملك** الحاكم لمعه الناس عن الظلم **والعدل** ذو العدل وهو مصدر  
 مقام الاسم **اللطيف** العالم بعوامن الاشياء بوصفها الى المستصلح  
 بالرفق ودون العفان **البر** عباده الذي يوصل اليهم ما تنفعون به  
 في الدارين ويهيئ لهم اسما مصالحهم من حيث يحسنون **والخبر** العالم  
 بكنه الشيء المطلع على حقيقة **العفو** **والتأويل** من بيان المبالغة في تأويل  
 معيتره ويكرس الطاعة **والغنى** في القدره او خالق القوت  
 الى

الى البديت **والحبيب** المحاسب الكافي في فعله بمعنى مفعول كاليوم  
 يعني يوم من فطهم لحسبني اي عطاني فاكتاف **والواسع** الغني الذي  
 وسع عناه جميع عبادته ووسع رزقه جميع خلقه وقيل هو المحيط  
 بعلم كل شيء **والودود** المحب لعباده وخووان يكون بمعنى مفعول اي  
 يوده قلوب اوليائه كاساق اليهم من المعارف والطهرم **والطاهر**  
**والشهاب** الذي لا يبعث شيء **والحنن** المتحنن وجوده او الموجد للشي  
 ما يقتضيه الحكمة **والوكيل** هو الكافي الموكول اليه جميع الامور وقيل  
 الكفيل بارتزاق العباد **والقوي** الذي لا يستولى عليه الضعف والعجز  
 حال من الجوان **المتين** هو الشد في القدره الذي لا يغيره شيء  
 ولا يمتد لغوب **الولي** القايمة بنصر عباده المؤمنين والمتولي  
 للامر القايمة به **الحفي** الذي يحفي كل شيء بعلمه فلا يبر عنه  
 مثاله ولا اصغر **الوحيد** اي العز من الخلق او الذي لا يعز  
 عنه شيء الذي لا حول بدينه ومن مراده حاييل من الوجود **والواحد**  
**الواحد** لان على معنى الواحدانية وعدم التثنية وقيل التثنية  
 ان الواحد هو المنفرد بالذات يشابهه لحد واحد **المحمد** المتعريف بصفاته  
 الذاتية حيث لا يشترك فيها احد **القيوم** السيد القايوم السوود  
 الذي يصمد بلبه في الخلق اي يصمد اليه في حوائجهم **القادر**  
 الموجد للشي احسانا **والقادر** ابلغ لا ينص الاطلاق **والقادر**  
 بالقدره المطلقة غير ان الله تعالى **القادر** **والقادر** المذل للاشياء



في منازعتها في التكوين والتصوير والارضية والماكنة على ما ينضج  
الحكمة **الاول** المحرقة شي قبله وكلمة **الظاهر** اي اياته الباهرة  
الدالة على ربوبيته ووحدانيته او العالي العالم من الظهور  
معنى العلو والغلبة ومنه قوله عليه الصلوة والسلام **الظاهر** فلا  
دوق شي **الباطل** الذي لا يتولى عليه توهم الكيفية المحسنة بغيرها  
وتكون معنى الظاهر المحال للصابرنا وقيل هو العالم بما ظهر من  
والمطلع على ما بطن من الغيوب ينبغي ان يقر من هذين التسميين  
**الاول** هو العطور على التعاد الذي عم به جميع خلقه يتر المحدثين  
بضعيف الثواب المستي بالعرض على العقاب يقول **التو** **الجلال** **الاول**  
اي د العظمة الغنا المطلق والفضل العام **القطر** العادل الذي  
**الجامع** الذي يجمع الخلق ليوم القيمة او الجامع للتبائن والموافق بين  
المتضاد او الجامع لادخالهم في الشان **المانع** اي يمنع اولياهم ويحرمهم  
وينصرهم من المنفعة المنع يستحق المنع للحكمة في منعه واستغاثه  
من المنع اي الحرمان من منعة من حاجته وعطا وجوده وحمده  
الذي يمنع اسباب الهلاك والنقص ما خلقه في الجدران والديان  
المستالمعة للحفظ **والظاهر** النافع حاله في تاييد ونفع **الاول** **الاول**  
مخلوقا بالوجود والكواكب والشمس والقمر واقتباس النار او نبتة الوجود  
بالمملكة الدنيا او دبر الخلد ان يتدبر **البارع** هو الذي يخطط الخلق  
مبدلا على مثال سبق **الوارث** هو الباقي بعد فناء الدال وتوحيده اليه

الاول

الخالق

الملاك بعد فنا الملاك **والرئيس** الذي ارشد الخلق اليه  
مصلحهم او د والرشاد هو الحكمة المستقامة تدبره او الذي  
ساق تدبراته الى عاينها **والصبر** الذي يعجل بعفو العاصي  
طغيانه عن التسرع او لطفا في القوة **الهادي** لعباده الى معرفة  
بغير لسطه او بوساطة ما خلقه من الدلالة على معرفته او هادي كل  
مخلوق الى الا بد منه في معاشه ومعاه **الباقي** هو الموحود الزا  
وحو لادته ازل وابد **والصابر** هو الذي لا يخلو العجا على المنازعة  
الى العاقبة او انه وورد في الكتاب العزيز **الرب** وهو في اصل  
معنى الرئيس وهو تليخ الشي الى كماله شيئا فشيئا وصف للمبالغة  
كالصوم العدل وقيل هو لغت من ربة بربته فهو رب ثم سمي  
بالمالك لا نه حفظ ما يملكه ورسيه ولا يطلق على غيره الله الا  
مضافا لقوله رب الصبيعه ومنه قوله تعالى ارجع الى ربك ذا المولى  
وهو الناصر الاول لمخلوقاته والمتولي بامورهم **الخير** مسالمة  
في الناصر المحيط اي الشامل علمه **الفاطر** اي المستدع من الفطر وهو  
الشوكانة شئ العدم باخر لحما منه **العلام** مبالغة في العلم والافا  
اي يلقى عباده جميع بهما تم ويدفع عنهم موزناهم وروا الطول  
اي الفضل برك الاعمال المستحق عجا ولا لاجل العرفان وروا **العارج**  
روا الدرجات التي هي مصاعد الحكم والعمل الصالح او التي ترقى فيها  
المؤمنون راق الجنة **قاسم** هو الذي يملكها والصفاء عندنا



وعند المعزلة مرجع الى الذات وذلك لان مرجع هذه الذات  
والحيث والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام والارادة  
المحيية ترجع الى العلم والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام  
والقدرة نفس الذات ورجعت معها الى الذات ما يستقله او اليها  
السلك والمصداق او هما او اليهما مع واحد من الصفات اعتبارا بالذات  
او الى صفة مع احدا او الى صفة مع رتبة احدا او الى صفة مع قول  
واضافة او الى صفة فعل او الى صفة فعل مع اضافته او الى اول  
الله وبقرينة الحق والثاني مثل القدرة والسلام والغي والاحد والثاني  
كالعلم والعظيم والاول والثاني الرابع كالملك العزيز والحاسن العلم  
والقدرة السادس كالعلم والحيث والشهيد المحض السابع كقول  
والمنير الثامن كقول الرحيم والرووف والودود التاسع كقول  
والبارك والبارك والبارك والبارك والبارك والبارك والبارك  
وردها السبع وكما ترى فيهم نقصا ولذا كانا طائفة افعال الله  
مع اجماعا فقسما اقسام الله ما لم يرد الشرح في يومهم نقصا  
فمنهم المطلقا افعالها العارضة والعاقلة والقطر والذكر كالمعرفة  
قد استعرت فكرة والعقل على اليلق والقطر والذكر كالمعرفة  
بغير الادراك لما غاب عنه المذكر كذا الموضح لانه يومهم المذلة  
والعلامة فانه يومهم الثالث والدارك فانه يومهم تقدم الشك ما  
في الدعامتهم يعلم ولا يدرك ما هو الا هو يومهم حراز هذا فيكون

هو المنع

العلم ما ورد به السمع لكن اطلاقه في غير مورد به يومهم نقص  
كما في قوله تعالى وسبحانه وقوله الله سبحانه وتعالى فلا يجوز ان يقال  
عليه يا مستهرك او يا ما كرا ويجلفه وكذا منع بعضهم ان يقال اللهم  
امكر بفلان وقد ورد هذا في دعوات المصباح اما اللهم استهرك  
به او استهرك فقيه الكلام **ج** ملخلا على الكلام لانه لم يرد به  
السمع مثل المعنى والنفي والادحي ومنه السيد عند بعضهم وقد  
جاكزا وورد ايضا في بعض المحادث قال السيد الكرم  
والاولى الوقف عما لم يورد تحت التسمية به وان حازا يطلق  
معنا عليه اذ لم يكن فيه اجهام وضابط الخلف باسم الاحتضا  
او لا يشترط مع اعلية اطلاقه عليه تعالى **فايد** الى قولنا القدر  
والعلم والرحمن الرحيم يمكن ان يكون للعهد في كل صاحب  
هذا المذلول يمكن ان يكون للكمال مثل قولهم نزل الرجل الى الكا  
والرجولية قاله سيبويه وعلى هذا الرحمن الكامل في الرحمة والعلم  
الكامل في العلم ولا يرد في الاماير كلها القصد عندنا واما يلفظ  
مرح فابيد لوقال اسم الله فالأقرب عدم النقصان الى المعايير  
السموية على الصحيح ومن قال بانك اسم هو المستعمل في لغة النصارى  
فكان حلفا بالله وبوضع الخلاف هو في الميراث مناسم له في مثل  
قولنا حجر بارده فضنه وعمرها الى السماء لا يقال لفظ الحجر غير  
الحق بوي تليفط به او لفظ النار عين النار حتى تحترق



به وفي الحق لفظ اسم هو موضوع للقد المشترك بين السماء  
عنه لفظ المعنى والظاهر ان الخلاف ليس مفهوماً على اسم بل على  
والكنه يرجع الى الخلاف في العبارة وذلك لان الاسم انما يربطه اللفظ  
المتي قطعاً لانه يتألف من صوت مقطوع سبباً له ويختلف باختلاف  
الاسم والمعصاة وسعدت به ويختلف الحركي والمسمى ليس كذلك وان  
اريد بالاسم الذات هو المسمى لكنه لم يشتهر في هذا المعنى الا ان يكون  
ذلك قوله تعالى تبارك اسم ربك هو عز وجل معنى لحوار اطلاق التبرع على اللفظ  
الدالة على الذات المقدسة كما تترد الذات انما يربط بالاسم الصفة  
تقسم الى ما هو المسمى والى غيره **قاعدة** كل من جوف مقتضاها  
نسباً الى وجهها او اكرهاً فلا تحت فيه اظاها ورفع عن امتي الخطا  
والنسيان وما استكرهوا عليه ولان البعث والرجاء المقصود من الميم  
يكونان مع ذكر الميم ضرورة ان كل حال لا فصل لفته او وجه الميم  
وذلك انما يكون عند ذكرها وذكر المحل او عليه يكون تركها لاجل الميم  
وهذا التصور الجمع الفصل اليها هو المعرفة بها فاذا جهل الميم في  
صور النسيان والمحلو فاعليه في صورة الجهل بوجه المقصود من الميم  
وهو التركيب لاجلها فخرجنا عن الميم اقلنا بقصد جالف الميم  
حال الجهل والنسيان وكذلك حال الميم بل او الى الداعية حال الميم  
للفعال على الحقيقة بل شاءت عن اسباب الميم التي هي مستقلة  
الى غير ذلك من هذه الحالة ايضا في الميم الفصل بالميم  
غير

على الامور او عنه والبعث لافعال المختار به لا متناع تحت الميم  
نفسه على ما يحجر عنه كالصعود الى السماء لقوله علم لطلاق اطلاق  
وعمل غيره عليه وهذا الزام **قاعدة** اذا قلنا بعدم الخفاء هل  
يحل الميم ان يظهر من كلام الاصحاب لاجلها فلو جاز فمقتضاها  
بعد ذلك لم يثبت الخفاء وقد حصلت المخالفة لتكرره في قول  
سفي الميم ان الميم والسيات لم يدخل تحتها لما قلناه والواقع بعد  
ذلك هو الذي تعلق به الميم في الاول في الرواية الصحيحة عن  
احدهما على وقد توقف فيها ابن دريس والفاصل بينهما الله  
البلغ في الجلال من المسئلة المتقدمة ولا يلزم من القول بها القول  
بتلك وقد صرح الاصحاب في الايدى لانه لو وطئ ساهياً او محبوا  
او شبهه بغيرها بطرح حكم الميم لا يلازم هي صريحة وكذا لو كانت  
واشهرها واعقبها او كان عندك فاشترط عتقه **وهنا فائدة**  
**قاعدة** ان السرا فاضل ولو لم يذكر محضه وهو هي بالشد  
ما تقول الفقيه ايده الله **قاعدة** ولما زال عنه احسان  
في علق الطلاق وشهر **قاعدة** قبل ما بعد قبله رمضان  
ولم يزل عندنا في الطهارة والصيام في النذر الميم والعهد يمكن  
اشاد هذا التمسك بالقدم والباخر بشرط استعمال اللفاظ  
في خفاءها ومن محارباها مع بقا الوزن ولو طرحنا التمسك بالحقيقة  
وطولنا التمسك لاشتمال على سبعاً وعشرين مسألة وفهية



وهما جردا ولا يتبع من ذلك فان هنا بيتا سبق فيه تحصيل التبعين  
 الفيت وبلغت عشرين بيتا  
**علي امام حليل عظيم فريد شجاع كدير عليم**  
 وليت قلته محاراة لقول بعض العلماء  
**لقبلي جيب طريف بدع جميل شتو لطيف**  
 وهو من بحر المتقارب في اللفظين والدين هما ضربان فاذا ضربنا في بحر  
 اليان صار في اذ اصر في مخرج الرابع صار اربعة وعشرين اذ  
 صر في مخرج الخامس صار ثمانية وعشرين فاذا ضربت في السبعة  
 وعشرين فاذا ضربت في السبعة خمسة اذ اربعة وعشرين في مخرج الثامن  
 يبلغ ما قلناه ومن هذا يعلم ان صورة النكس مائة وعشرون اذ اعيد  
 الترتيب من الرحيل كانت سماعه وعشرين ويعلم الترتيب قصا القول  
 على القول بالوجوب والاستحباب فاذا اردنا في بيت السؤال تكثير الجمع  
 في البيت ثلثة من لفظ قبل وثلاثة من لفظ بعد فجمع من السبعة  
 العشرة اوزن مقول قبل قبل بعد ما بعد بعد رمضان ثم لما انزل  
 نكل قبل وكل بعد شهر من شهر السنة اي شهر كان في محال  
 والى الفات الى ما بينهما من عدد الشهور ويكون المجاز فان اي شهر  
 وبينه ومن الشهر الذي سبته اليه بالقبليّة والتعدية علاقه  
 جهة انه من شهر السنة معه او هو قبله من حيث الجملة او بعد  
 الجملة او هو شبيهه كاليه من جهة انه شهر موصوف بالقبليّة الى  
 غير

غير ذلك من علاق المجاز ثم انما نعلم الى هذه الالفاظ السبعة  
 نسبتها الى رمضان فيظهر من ذلك الشهر للسؤال عنه لم يورد عليه  
 لفظه احرى من لفظ قبل وبعد الى اخر السنة ومتى اقصى الامر الى  
 الداخل من صورتين فوبانه احرى من شهر السنة حتى حصل اللفظ  
 محصل الالفاظ الستة ذكرناه وان زدت عليها لفظا قبل او بعد في  
 الامر الى الايجاله وقال **البحر المحجب** اما ليه هذا البيت عند علي  
 مائة اوجه من ما بعد قبل الاول قد يكون قبلين وقد يكون بعدين وقد  
 يكونا محليين من اربعة اوجه كل منهما قد يكون قبله قبل وقد يكون  
 قبله بعد فثمانية فاذا ذكر **قاع** بين علمها سيد الجميع هو ان  
 اجمع في من قبل وبعد فلفظا كل شهر حاصل بعد ما قبله وحصل  
 قبل ما بعده ولا يتبع الا بعد رمضان يكون شعبان وقبله رمضان  
 فهو يكون شوالا فلم يتوال ما جمعه قبل او جمعه بعد الاول هو الشهر  
 الرابع من رمضان الا تسعي قبل ما قبله قبله رمضان شهر بعد رمضان قبل  
 شهر قبله ذلك والحجج والاني هو الرابع ايضا لكن على العكس من غير  
 ما بعد بعد رمضان شهر تاجر رمضان بعد شهرين بعد ذلك محمدي  
 المجمع فاذا نزل ذلك قبل ما قبل قبله رمضان والحجج ليس ما قبل قبله شوال  
 وقبله رمضان فهو هو الحجج وقبل ما بعد بعد رمضان شعبان واللفظ  
 لعنه رمضان ذلك شعبان وقبل ما قبل بعد رمضان شوال واللفظ  
 قبله رمضان ذلك شوال قبل ما بعد قبل رمضان شوال واللفظ ايضا



قبله رمضان ذلك شوال فهذه الاربعة الاول ثم تاكل الاربعه  
 الاخرى على ما تقدم فان بعد ما قبل قبله رمضان شوال كان المعنى  
 رمضان ذلك شوال وبعد ما بعد بعد رمضان جدي الحزبه  
 ان بعد بعد شعبان وبعد رمضان هو جدي الحزبه وبعد ما قبل  
 بعد رمضان شعبان المعنى بعد رمضان ذلك شعبان بعد  
 ما بعد قبله رمضان شعبان المعنى بعد رمضان المعنى بعد  
 رمضان ذلك شوال وقال بعض البصريين ما باحت  
 في ما يلزم اوجه ان يكون زياده وموضوله ونكره موصوفه والمختلف  
 الاحكام مع شيء ذلك فالرايه هو قولنا قبل قبله رمضان  
 تقديره الذي استقر قبل قبله رمضان يكون استقر في قبل الذي  
 بعده الذي قبلها وتقدير النكره الوصف قبل مع استقر قبل قبله  
 فتكون الاستقرار العامل في الطرفين كما ير بعد ما صفة لها ان  
 القبلا والبعلا تطرد في زمان مطرد فانها الشهور هي ما في كل  
 او بعد شهر هو المستقر فيه مع ان اللغة قبل عن هذه المطردات  
 ان القاعدة انما اذا قلنا قبله رمضان احتمل ان يكون من الالاف  
 رمضان قبله واحتمل ان يكون واحدا من بعد شوال فان رمضان قبله  
 لصدق قولنا رمضان قبل العيد حقيقة لكن في هذا كون المطرد  
 للساق ولضره الصمير قبله العابد على الشهر المستقر عند الاخر  
 في الشهر معناه تسمية الحزب باسم الكل الا ان المعنى هنا تسمية

على الحقيقة هذا التقدير قبله الاخر المصوب بالصمير واما قبل المتوط  
 فليس معه ضمير يضطرنا الى هذا ذلك علمنا ان مطرود شهر ربيع  
 الغيل ان رمضان اذا كان قبل قبل الشهر المستقر عنه تعيين واحد  
 القبلي هو الذي كاصيفا الى الصمير مطرود فيه تعيين ان مطرود هذه  
 الطرود شهر تامة واما شهر العقبط واما يوم الذي يتوسط بين  
 وهو **ح** ان الاضافه يكفي فيها ادني ملائمة كقوله مع لا تكتم  
 شهاده الله اصبغت الشهاده اليه تعالى لانه شرعها لانه سنا  
 او مشهور عليه وكذلك دين الله وبخلافه من رواد الله على  
 الناس في البيت منه قول الحد جابر الى الحشبه خذ طرفك وقال الشيا  
 اذ اوكب الخرقا لاح لبحرة لاهل كانت تقوم الى عملها وقت طلوعه  
 فالقدر المسترك من هذه المضافات المحتملة المعاني هو ادني ملائمة  
 كما قاله صاحب المفصل اذا ترددت هذه القبلا والبعلا المضاف  
 الى بعض حمل لغة ان يكون كل ظرف اضيف الى محاوره او الى محاور  
 محاوره فماعد او يكون الشهر الذي قبل رمضان هو ربيع او ربيع  
 قبل رمضان بل يومنا هذا قبل يوم القيمة وهذا كله حقيقة ايضا  
 انك تعلم انك اذا قلت قبل ما قبل قبله رمضان القبلا الاول هو عا  
 رمضان مستقر في ذلك لظرف ذلك بعد ما بعد بعد رمضان  
 والبعلا الحزبه رمضان مستقر فيه متى كان القبلا الاول هو  
 رمضان والقبلا الثانيان بعد شهر اخر ان تقدمان على الشهر

سبيل ادانت غزواتي في  
 شهر ربيع



المسؤول عنه وكذلك بعد ما بعد بعد رمضان بعدان المحرم  
شهران اخران متاخرات عن الشهر المسؤول عنه فالرابع  
في الشهر الرابع الشهر المسؤول عنه ويليه طرد في العزم **اما** الاول  
فلنا قبل ما بعد بعد رمضان فحل هذه الطرد في محاور علما  
بطلانها في اللفظ فتعين ان يكون الشهر المسؤول عنه هو رمضان  
فان كل شيء فرض له ابعاد كثيرة متاخرة عنه فهو قبل جميعا  
قبل بعد وبعده وجميع ما فرض من ذلك اليه هو قبل تلك  
الطرد وكلها الموصوف بعد ان كانت غير متناهية وكذلك يصدر  
انه بعد قبله وقبل قبله الى الاول فيكون مصافا **وسطر** اما  
الرجل فانه غير الاول فيكون الثاني متجان ومقتضى ما ذكرناه ان  
يكون الشهر المسؤول عنه هو رمضان في المثالين ونقول يقتضي اللغة  
حلا في هذا التقدير وان يكون هذه الطرد في السطور هي ما بين  
ما هي في اللفظ بل قولنا قبل ما بعد بعد الاول المتوسط قبل بعد  
في المعنى وقبل المتقدم متوسط بين البعدين منطبقه على ما ذكره  
ويكون بعد ما بعده بعدا وقلامعا وليس محال ان يكون الشهر  
شهرين باعتبارين وقد مر ذلك في العرب ان اقلت غلام غلام  
وهو لا ينبغي في المعنى والغلام هو الغلام الذي ملكه عبد عبد  
والغلام المحرم هو عبد الذي ملكه وهو ملك عبد المحرم وكذلك  
المحرم العبد المقدر ذكره وكذلك اقلت صلح صلح في

هو بعد البلاشعك والمقر لا يكون هو المحرم المتوسط سطر  
ادعوت هذا بقول **قبل** ما بعد بعد رمضان متجان كما قاله ابن  
الحاج **متجان** بعد رمضان وبعده قبل بعد شوال وقولنا قبل ما  
بعد المحرم لانه لم يقل قبل بعد بل قبل بعد بعد في جعل المضاف  
في المعنى الى بعد متاخر عن بعد هو العبد الثاني فيكون رمضان قبل البول  
الثاني هو شوال والواقع قبله رمضان ليس لنا شهر بعد بعدان  
رمضان قبل البعد المحرم الا شعنا **وان** قلت رمضان هو  
البعد خير هو بعد شوال باعتبار البعد الاول كما بينته فليكن ان يكون  
قبل بعد هو **لان** قبل البعد صدان الضدان لجمع  
التي الواحد قلت **مسلم** انها صدان انها لجمع في شيء واحد هو  
رمضان لكن باعتبار صافين فيكون رمضان قبل باعتبار شوال  
وبعد باعتبار متجان كما يكون صد تقاعد الكافر فجمع في الصدفة  
والعدوه باعتبار فرضين **ادعوت** هذا فتعين ان يكون في لفظه  
بوالفظه اخرى منه قولنا قبل ما بعد بعد بعد بعد ان يكون الشهر  
عينه رجبا وان جعلنا بعدا بعدا كان محرم المحرم او محرم كان  
محرم الا ان اوسنه كان شهرين مع الثاني وكذلك كلما زاد بعد  
شوال قبل ان هذه الشهور ظروف كما تقدم ونحصل ان الغلام الضابط  
سائر غير متناهية واد اوصلت الى اكثر من اثني عشر طرفا فقد  
السنه معك وراعدت المحرم الشهر الذي كان محرمه في المسئلة



ولكن من سنة اخرى وكذا في السنين اذا كثرت **مسئلة** فاذا  
عكسنا وقبل بعد ما قبل قبله رمضان فمقتضى جعلها الفروق  
متفاوتة على ما هي في اللفظ يكون الشهر المسئول رمضا وان كل  
شيء بعد جميع ما هو قبله وبعد قبله وان كثرت قال الحارثي  
انه سوال البناء على ما تقدم وهو ان لا يسبق على العود  
بوسيط مضاف الى العود الحذر المضاف الى العود العائد على الشهر  
المسئول مفروض شهر ما هو سوال قبله رمضان وقبل رمضان  
شعبا والسائل قد قال ان رمضا بعد الحذر قبلين والقبل الاخر  
بعد وليس اسهل قبله شهران الثاني منها رمضان السوال  
مستوعب فيكون رمضا موصوفا انه بعد باعتبار شعبا واما قبله  
سوال المضاد كما تقدم وان ردنا في لفظة قبل لفظة اخرى فقلنا  
قبل قبل قبله رمضان كان العود وان قلنا رمضان اضيق قبل  
قبل قبلين وهو سوال وود العود وان جعلنا لفظ قبل بعكاز  
الحج او حسم كالبحر وعما هذا **مسئلة** واذا قلنا بعد ما بعد  
هو حذر اخر لان السائل في طرق ثلاث عودات عن الشهر عنه  
فوجب العود الاول سبعان العود الثاني ورمضان العود الثالث  
والرابع هو الشهر المسئول عنه المتقدم عليهما وذلك هو حذر اخر  
**مسئلة** فاذا قلنا قبل ما قبل قبله رمضان فيكون هو السائل  
قد طرق ثلاث من لفظ قبل قبل قبله حذر العود وتلوي

العود سوال وقبل سوال رمضان وهو الذي قاله السائل اما  
قبل ما قبل بعد او بعد بعد ما بعد قبله بعد تقدم ان كل شيء هو  
قبل ما قبله وبعد ما هو قبله اذا الحد العود صار معنى الكلام في  
رمضا او قبله رمضا فيكون المسئول عنه شعبا في الاول سوال الشا  
**فائدة** جميع اجزاء السخنة في اربعة اشهر طرقات واسطة والطرق  
بجزء اخره ودلح والواسطة سوال وسبعان وبقية طرقات جميعها  
ان كان قبله الحذر كالحج او بعد الحذر كالحج كالحج او مران  
قبل وبعد في حذر في المخر قبل بعد او بعد قبله والشهر محذور رمضان  
وان كان به هو قبل بعد وبعد قبله الكلمة الاولى ان كانت قبله  
سوال طرقات المعنى قبله رمضا او بعد وهو شعبا لان التقدير بعد  
رمضا هذا ان جمع اخر السب او بعد فالجمع قبلان وبعدان  
وقام ما خالفهما في البعدين سبعان في القبلين سوال في سوال  
الله وشعبا لانه هذه الستة هي المتوسطة من حذر ودلح  
والكل على تقدير التزام الحقيقة والنزول في السب كونه على تقدير  
خلافها من التزام المحاذف عدم النظم بل يكون الكلام في المسائل سبعان  
بغير مسئلة **المقصد الثاني في المعاملات** وهو قسمان **الاول** في  
الامور العامة للمملكات والعقود ومنه فئان **الاول** في المملكات  
**فائدة** الملك حكم شرعي يورث العز او المنفعة ويورث ملكا لمصفا  
اليه من اسفاه به والعرض عنه وحسب هو ذلك ان كان حكاما غيرا



لأنه يشترط المسبب الشرعيه واما انه مقدّر فلا يرجع الى تعلو  
حطاب الشارع والتعلق باعتباري بل يقدّر في العين والمنفعة عند  
المسبب المحصل له النفس بالثابت ليدخل في الوصي والوكيل والحاكم  
مع عدم حقوق الملك بالنفس لا استغناء لخرج الاباحه كما في المنفعة  
على الشئ الممنوع على خلاف ويخرج الاحتصاص في المسبب الرباط  
والطريق ومقابل السواقي فان هذه الامتيازات مع التمكن الشرعي للشر  
والثبوت بالحقيقه لخرج عنه ما عرض من منع كل شر على الملك فان  
الملك يقتضي ذلك من حيث هو وهو انما التعلق بالمنع وانما في من كان  
الذاتي والامتناع الغير ولا يرد التعلق بملك الملك لانه لا يسمى ملكا  
وكذا الصياح اذا اوضح انه ملك الاما لوضع ولا الوقت من قال الملك  
الموقوف عليه بل الاستغناء حاصله في الجملة والمعتب في حصوله في  
بيع الوقف واما ملك الاستغناء ذو المنفعة كالمسكن فان ذلك لا يعد ملكا  
وعلى هذا الملك في الحكم الحصري لا باحة وله اعتبار بخلق الوضع  
هو سبب الاستغناء لانه غير المصطلح اذا ضابط في حطاب الوضع فان  
متعلقا بافعال الملك وحده لا اقتضا والتخير ولو صلح الشئ لعله  
من حطاب الوضع لكان اكثر الاحكام منه اذ النكاح مثلا سبب اموال  
والدعوى سبب حجب الصلوة والوجوب سبب حجب الثواب الفعل والقفا  
بالدرك وسبب معياريه واليد واما **فائدة** اقسام الملك فذكر ان  
وقد يكون للمنفعة وقد يكون الاستغناء وقد يكون الملك هو المعتبر عنه في ملك

ان

ان يملك الاداء ظاهرات واما ملك الاستغناء وكذا اوقات الجهات العامة  
من قال سئل الى الله تعالى فالوقوف عليه ملك استغناء به كالمندان  
والربط فله السكنى بنفسه والافتاء وليس لطلال حارة ومالك الرد  
الضلع فانه يملك الاستغناء به ولهذا لو طرقت الشبهة كان من مثل لها  
ان كانت حرة وللسيد ان كانت امه وليس للزوج في شئ من ملك  
الضيف استغناء الاكل المأكول وليس له التصرف في الطعام بغير كل  
اما الوقف الخاصه فانه ملك المنفعة قطعاً وله الحيا والاعمال ملك  
التميز والصور والدين استا لا قطعاً بالحضر بل على انه ملك حارس الزيد  
وتعقوب الاله الحارث على عتيد له عمار فيه لم يملك المرقبه وكذا اخرج  
الامام بالعمرو الرقي وح ليس للقطع لحارة الارض المقطعة كما ليس  
للمحران بوجوه مع تصرف الامام له بذلك نعم في الاستغناء ولو  
عمد بملكه كصاحب المقتضى وجوز بعض ما جرى على العامة لاجل  
مطلقا معارضه ما حرمهم بالمنع الجامع العرفي ملك حارس الموضع  
العرفي وخاصيه رة الاعراض وبوقفة عليه التملك اذا اراد  
ملكه الحقيقي **فائدة** قد يقوم السبب الفعلي غير المنصوب اداء مقام  
الفعل المنصوب اذ تقدم الطعام الى الضيف فانه يعتبر على ان  
الصح وتسلم الهدية الى المهدى اليه وان لم يحصل القول القولي في  
الظاهر فعل السلف والخلف كذلك صدقة التطوع وكسوة الغريب  
والصلح حارس الملك كسوة وغيرها واما الهدى فكيف في الفعل



زمه وجعله عليه او كتابه عنك او الوطاء في الرجعية والتفصيل  
 كذلك كذا الميراث شهوة ومنه الخيار من كل خيارا المعاطاة المايعة  
 فبعد الجاه النضر الملك ان كان في الحق عندنا ولا في تسليم  
 الرضوخ في الخلع عندها او يوبى عليها ولا تسليم الذي سقوا العضا  
 بل لا بد من البقطة العفراء وبعثنا او رخصنا ما بعض الغايبين بلنا  
 موقوف الملك على احياء التملك ولو لم يكن كونه اختيارا من الوطاء دليل  
 الملك لا يقع هذا في الملك **قاعدة** الغالب في التملكات تراعى  
 وقد كفى الواحد موضح كالأخذ الشفعة والمقاصد والمضطر في  
 المحرم في طعام الغير واللقطة الفاسخ بطريقة والوالي واسترق  
 رجال النكاح اذا احدث بعد يقضي المحرم الغيبة في التمرود والحر والحياء  
 الاموال والحيات المتلحقات بسط العائش في المأكول والمعلق وهو  
 المحل عليه او ارشده على ما لا قلنا بقول الجند من ان الواجب قتل  
 العبد احدث امرنا ما لا يجد ان يولي ان ليطرقت العقد والاسقلا  
 في الحقيقة ثم مقام اثنين **قاعدة** لا يجوز تجميع لوالدين العوض والعوض  
 عندنا والا كان كمالا بالطل اذا اكله الحيوان يرفع عوصا ويخله عوصا  
 ليقع الصريح المتعاقد وينفع كل واحد منهما ما بد له وقد وقع الاجماع  
 انه لا يجوز ان يكون للبايع التملك والبايع المنفعة الجوه والارواح  
 والمهر ومنه نسبة الارش الى التملك مثل ما بين العيتم من ان لو نسب  
 القيمة في بعض الصور الى الجميع من العوض والعوض كالأشياء

وقد

فهو عام في كل ما بينه وبينه وانما لو زوجنا ما من القيمين  
 لزوج ما بينه وبينه كالعوض والعوض منه من جدي من له عند  
 وولحي عاقل فانه يرجع مثل الخنا من التملك والخطا من جدي  
 من ذلك كذا لو كان قيمته مائة فقطعت وهو يساوي ما بينه وبينه ما رجع ما رجع  
 لزوج ما بينه وبينه مثل استه ورجع جدي من قد ذكر بعض العاقل  
 ثانيا الحرة على الجهاد باستحباب الفارس الحرة في الجاه له طبعهم  
 ان يكون الجهاد استباح من دون واحد منعه اكثرهم من الجاه له حصل له  
 نزل الجاه ولو احدث عليه لجر اجتمع العوض والعوض له وفيه ان  
 هاتين الامور اربعة ان تغرب عليهما الجاه لاجتماع الربط بينهما والجارها  
 منعه ان لا تغرب عليهما الا تصافيا لحد التواضع والجارها من جاري قوله  
 الخارج نزل الجاه قلنا ان اردت كونه محاردا غرضه والتقدير انه  
 لم يغرب عليه وان اردت استحبابه الجاه ولا سلم ان اصل نوا الجاه وان  
 كانت الاصله كالجرح ولا يلزم اجتماع العوض والعوض ان  
 تغرب الجاه من غير على المستلج والاحارة هنا باطله لو حو  
 حوجه منته الا ان استلجهم فخرج فكون من قيل الثاني ان  
 تغرب الخارج ولا تغرب على المستلج والاحارة هنا باطله فاذا ذكر  
 من العلة واما التفصيل بالادوات فحكم عقد المساقاة حصل  
 العمل العام ان لو احدث اللقاة والهداية لما ربه الا ان كان في  
 ان الجاه عليه عودا لحد من اجتماع العوض والعوض لكنه لما لم

مستثناة ٩

خ  
القال



يكن واجبا في نفسه وهو قابل للتباعد اذا تبدل الحثي عوضا او بديل  
 المالك الجعل في الحقيقة لعمل مصلحة من مصالح وكان المتساقر متفق  
 بالعمل المسلمين فجاز ان يلحقا عليه عوضا وكذا اذا كان الموقوف من مال  
 احد هما فان بدل المال في مقابلة تلك المصلحة لا حيل للمعتم ودفع المعزم  
 سبقت العزم عما ذلك فكون مبلغ في نفع المسلمين من المباشرة من غير  
 المجرع على الامانة يلزم منها ذلك المصلحة لا الحاصل ونفع له ولو اخذ عليها  
 عوضا لا يجمع العوضات يخرجها على المجرع بان لا يراه مكان الموقوف  
 مغاير للصوة ومهم من اعتبار ان جعل المجرع على حاله غير لازم  
 صحة المجرع وهذه الصوة في الحقيقة غير مخالفة للقاعدة كما ذكرنا  
 منع المجرع على الامانة لا ما ليس زائدا على الصا والوجه وما ذكره  
 من اجتماع العوضين **فائدة** قد سبق الفرق بين تلك المنفعة وتلك  
 الاستفاعة اذا نسبت الى وجهها كان او موجلا فادانست لانه من  
 بابتلك المنفعة والقسم الاول المحذور منه تملك العين خلاف  
 الاول الثاني اما تملك المنفعة منه تبعا للعين مما شبهه تملك  
 الوكالة بخير عوض وليس للموكل تملك الاستفاعة بالوكيل بغير اذنه  
 وكله يعرض في المحار فيكون تلك المنفعة له متاعا في موضع يبيع  
 كالوكالة في بيع وشراش المخلو والوكالة في بيع لعه معينة او  
 امر معينة والرضخ الزارع والاستفاعة من فضل الملك الاستفاعة بالنسبة  
 الى المالك اما العادل والخصه بملكها ملكا عن الاستفاعة **فائدة**

معنى ٩

وقت هذا على العلوية ليس يكونا فيه والظاهرية ليس لهم الجاهلية تملك  
 الاستفاعة خلاف ما اذا اطلق ولو شكنا في تناول اللفظ بالمنفعة لم يدخل  
 المنفعة عادة او حالية اما السكنى والعري فلا يصح فيها تملك المنفعة  
 بل تملك الاستفاعة وليس له ان يسكن غيره خلاف الوصية بالمنفعة كما لو  
 اوصى له بمنفعة الدار ولو اوصى له ان يسكن الدار فهو تملك الاستفاعة  
 ايضا وجوز ان يسكن المسكن معه من حجرة لعادته وقصده للعري  
 وان دخل اليه صيفا وصدقا للمصلحة وكذا الكلام في نور المدار  
 والربط اما استعمالها ونفعها لا يجوز استعمالها في خرب او ابداع  
 قاع الامع قصر الزمان ولاحقت العادة به وكذا الاستعمال حصر  
 المسكن غير وكيفية في العظام مثلا لا يقال يوضع لملك العين ولا  
 المنفعة بل للاستفاعة على الوجه المخصوص **فائدة** حرم بعض الصحابة  
 على القضاء والاذان والاقامة وحوزة الرقوق من بيت المال قسالة  
 عن الزوقينها وكلاهما عوقب عن تملك المفعول فنقل في الحواشي ان  
 الرقوق حرام ومجر الحاربه من الامام على قيام مصلحة عامه وليس  
 معاوضه وتعارق المحاربه بان الميرزا وحايز والمحاربه له ومنه فاحذر  
 رادته ونقصه في المصلحة في خلاف المحاربه وحوز ايضا تعبيره بملك  
 خلا وقال المحاربه وبانه يصر في الاهم من المصلحة والاهم من مال  
 الاحارث بخلاف الرقوق ولو قيل بانها معاوضة منهم للمسلمين يمكن  
 بالعرف انما جعل الحارث ابتداء لها على الحوان وانفذ اليها **فائدة**

لان العمل للمسلمين



لم يدخل ملك انسان شي فخر الا لادب والوصية للحمل انقلبا  
ان يقول اقل الوقت على قوم معينين تسلمهم اذ قبل الاول منهم  
الحكام العامة ان قلنا بملك المسلمين والغلبة ان قلنا بملك المسلمين  
والركاه ان قلنا بالشركة وكذا للمسلمين ان قلنا بملك المسلمين  
الى البعض لعدم العزم ونصف المصداق او النصف فكلما زاد البيع  
ادانته قبل القسوس **فان الملك الصمعي** وكذا التمثيل المعين او التمثيل  
القسوس عن الشفيع **ادانته** **الشفيع** **الشفيع** **الشفيع** **الشفيع**  
ادانته الشفيع **الشفيع** **الشفيع** **الشفيع** **الشفيع** **الشفيع**  
وكذا التمثيل المعين اذ اتيه البايع وارثه خبايه الخطا ويعد العزم  
المضمون بالادب في التدرج المعين او مبهم يورد اما الماد والشيء  
المحمول في داره او الكلاء التاب ارضه فان ظاهره اولوية  
ملك **فايد** المراد بملك الملك ان يعقد بسبب يقتضي المبالغة  
بالتملك فهو يعينها كما من حيث الجملة تنزيلا للسبب من المبالغة  
كميانه العينة والاشحاق بالشفعة والحضور على كذا وما  
مباح وحق الشفعة وظهورها بالمصاربه ان قلنا بملك المالك  
**الباقي في العقود** **فان البايع** **فان البايع** **فان البايع** **فان البايع**  
على عين او منفعة الممنوع من ملكه وحكم المالك المالك والحد  
والوكيل والوصي الحاكم والامين والمقاص فباطل الوقت والمنطق  
ادعاه هلاك المصلحة وبعد الحاكم والودعي كذلك ولعوض

في مال الطفل عند تعدد الولي واجل البند منه **فان البند** **فان البند** **فان البند** **فان البند**  
او غيرها ونفقتها على احتمال جواز البيع **فان البند** **فان البند** **فان البند** **فان البند**  
انقضاء العقود على شرط سواء كان متوقفا وطعنا معلوم الوقت  
المعينة بالصفة او غير معلوم الوقت وكان غير معلوم الوقت  
ان لم يعلم المتعاقدان وجوبه مثل ان كان وكيله قد اسره وقد  
بعثه بكذا او ان كان لي او ان كان ثاني قد مات فقد رجع  
اغتبه او ان كانت موكلة قد انقضت عدها فقد رجعها او  
ان كان احد من نسائك المربع مات فقد رجعها باني المالك  
علم الوجود فان العقد صحيح ولا شرط وان كان بصور التعليق  
ولم يطر الى كونها بغيره او لحدها اذ ان معلوما كما انكار الموكل  
الموت في شراشي معين وشمين معينين لو قال بعتك ما بين ان  
ثبت فهذا تعليق كما هو من قضاياه اذ لو لم يشتمل بشرط وجه  
البيع ينظر الى صورة التعليق والفرق بين تعليق العقد وبعض  
اركان مثل بعتك عبدك مثل بايع به فلان قرينه وهاهنا عاين  
وهو على جواز الالهلال كالهلال العرفي باس من جاسع وكذا الزور  
اسره يشك انما هي او محله وظهر محله فانه باطل لعدم  
الخزم حال العقد ان ظهر حله وكذا المتعاقبات كما لو خالعه امراه  
وظلها وهوسا كزوجتها او وليها بامام قاضيه لم يعمل  
اهليه وان ظهر اهليه وخرج من هذا بيعة مال من شرطه  
حياته بان عوته لان الخزم هنا حاصل الكرم وصية البايع

صواب  
منقطع



غير معلومه وان قيل البطلان امكن لعدم القصد الى  
 نقل ملكه وكذا الزوج امة ابيه وظهر من ان الوبايع صبره بصره  
 وظهر ما نلها في القدر متخالفين او متخالفين او متخالفين  
 ولم يفتوا فان الشئ حوره والا فمبعضه للغرض الطاهر حال العقد  
**قاعدة** كل عقد تقاعد عن فوائده في النقل والمقتال باطل ومن  
 ثم لم يصح بيع الحر والجزاير وكذا اكل مال الملك وام الولد والوقت  
 وتكاح المحرم والا حاره على العمل المحرم وكذا البيع المجهول **قاعدة**  
 كل عقد شرط فيه خلاف مقتضيه مع كونه ركنا ساردا كانه فانه  
 باطل كالبيع والشرط ان يفي تسليم المبيع الى المشتري والشرط ان  
 البايع او المستأجر المستقل اليه وان لم يكن اركانه لكنه مستحالة  
 كما شرط نفي خيار المجلس والحيوان عندنا يصح لمن لم يرد العقد  
 هو المقتضى الاصل والخيار عارض ومغف بعضهم لم يدر بالمدخل  
 للخيار هنا التوقي واستدراك الغايات فهو جرد مقاصد العقد  
 ما شرط الاخلال به لخلال مقاصد العقد قلنا هو مقصود  
 بالقصد الثاني الاول ومثله لو شرط نفي خيار العيب ولو شرط  
 نفي خيار الردية او العيب وخيار تاخير الترخيفه **قاعدة**  
 كل شرط اما ان يقتضيه العقد ولا والا لم يملكه والباقي اما  
 ان يكون مصلحة للبايع او للمشتري ولهما كشرط الرهن والعقد  
 بالثمن والاستهاد او بشرط كونه صائغا او ضمانا للركا واستراط  
 الخيار لهما او لم يكون من مصلحةهما واما ان يتناقض به عرضي عدما  
 لشرط ان لا يفسد الحر ولا يعلو الوافل ولا ياكل اللحم والشرط لا يفسد  
 فيه متعاين بل باح واجاب ما ليس واجب وهل يفسد العقد  
 منه وجهان وان يعلو عرض لا حرج منه **قاعدة**

واما ان ينا في مقتضى العقل فيفسد ونفسه كشرط ان لا يفسد ولا  
 يفسد او لا يفسد المبيع الاستراط العتق فانه جائز لحدس شرط  
 واما ان ينا في كشرط جبايته ثوب او قرض مال فيصحه عندنا و  
 الشرط في النكاح يفسد هذه القسمة لان شرط ما ينا في العقد كشرط  
 عدم الترخيف والتسريح او عدم الطلاق فانه لا يبطل العقد قطعا وفي  
 ابطاله المهر وجهان ولو شرط عليه الطلاق او عدم الوفا او عدم  
 البينونة بعد الوطأ او عدم ارضائه لا عيب به بطل العقد ولو  
 شرط الطلاق لعله وجهان العقد يبطل الشرط وطعا او بالحق  
 بشرط عدم ميعت الوطأ اما يبطل اذا كان المشرطه الزوج اما لو كان  
 المشرط الزوج فانه حق له ولا يبطله وليس بشئ لان الوطأ حق  
 للزوج ايضا في الوقت المعين ما لو شرط عليه ان يرد على الزوجة  
 امكن الصحة وكذا الوطأ عليه ان يفسد الشرط ولو شرط لحدس الزوجة  
 على الواجب فان كان الزوج يفسد الشرط وان كانت الزوجة قالوا انه كذلك  
 لم يرد احد على نفي فيه **قاعدة** كل شرط بعدم العقد فانه محرم  
 ولا اثر له وقد يظهر اخره في مواضع اما توافقا على شرط ونسيان  
 حبس العقد فانه من ان العقد باطل **قاعدة** كل شرط بعدم العقد فانه محرم  
 حدودها ومواضعها او سواهم عليه كالكسب لم يذكره حال العقد فانه  
 يفسد بقا له بعض المصالح **قاعدة** بيع التجنيه وهو الموطأه على صوة  
 بيع ثم يبيع وقد توافقا على الصفة لم يفسد العقد لان استهلاك العين  
 فانه لم يفسد الباقى وان يكون العقد باطلا **قاعدة** كل شرط

وان يركاه عذرا  
 يبطل



فواجب على صورة عقد في انفسه ماردة له وفي الخيار لا يدل على  
 بطلانه **قاعده** ان لا يفسد في العقد الكساح على قول **قاعده** كل عقد  
 على عوضين يفسد في القبض في الحمله من الخاسن ولكن القبض في  
 المجلس يختلف في هذا النوع **أ** ما لا يستلزم فيه وهو على العقود  
**ب** ما يستلزم فيه قبض العوضين وهو الضم ولا يلحقه الطعام بالطعام  
 وان كانا موصوفين **ج** ما يستلزم فيه قبض الثمن وهو السلم **د** ما استلزم  
 فيه قبض احدهما وهو بيع الموصوفين موصوفين سواء كانا ريوطين لا  
 ولعل الاقرب ترجيح قبض الثمن فيه على قبض المثلين لانه لا يفسد  
 اشتراط **قاعده** المصلح في الحول في العقود لها بالنسبة الى الاجل  
 اقسام اربعة **أ** ما يستلزم فيه الاجل وهو السلم **ب** ما يستلزم فيه  
**ج** ما يستلزم فيه حوال الحول وهو السلم **د** ما يجوز حاله او  
 موجه وهو معظم العقود وكلما استطله الاجل امتنع التسليم فان  
 اشتراط الاجل والافان قبض الثمن والحدما على ما يترجم وقد  
 يتصور اخل مع التقاض في المجلس فان كان ريوطين لم يفسد والاقر  
 البطلان وان كان صرفا فالاصحاب فاطعون بالمنع وكذا لو جلا  
 من السلم فيه اجلا وقبضه في المجلس **قاعده** المصلح في  
 العقود الذموم وخرج عن المصلح في مواضع **أ** على حاجه البيع  
 لخرج الى الفسخ او الانقضاء بامور من اقسام الخيار المشهور  
 وخيار فوات شرط معين او وصف معين او عود من الشركة قبل  
 القبض وتلف البيع المعينه الثمن المعين قبله او في زمن الخيار  
 اذا

من قبض الثمن

اذا كان الخيار للشرك وان قبضه والا فالرد والتخالف عند  
 التخالف بعين المبيع او بعين الثمن وتقدره على قول وتقدر  
 الصفقة والمخلال بالشرط وحيات الرجوع عند الا فلا **قاعده**  
**سائر العقود** **أ** ما هو لازم من طرفيه كالسكاح والمجاهر والو  
 والصلي والمزاعه والمساواة والهبة في بعض الصور الضامسا  
 الى الكفاله وفي المسابقة خلاف **ب** ما هو جائز من طرفيه  
 وهي الوديعة والعارية والقراض والشركة والوكالة والوصية لغير  
 والمحواله الهبة في بعض صورها لا نظام المصلح بحوارهما والا  
 لرعيهما اكثر الناس للمنفعة بلزمها ويلحق بالوكالة ولهية القضا  
 والوقف المصلح للعينه من قبل القاضي وقيل لا يجوز غير القاضي  
 بترجحه فيكون طرفا ما غير نفسه في ارض عند وجود  
 هو بالصفات عند عدمه **ب** ما هو لازم من طرف واحد  
 من كماله كقاله البدن وعقد الدمه والمان قبل والهبة  
 من كماله اومع القرية او مع التقويم او مع البصر وظهر  
 الذموم من الطرفين اذ لا يجب على الموهب القبول بفسخ المتهب  
 لانه ملك جديد اما الكتابه وقد قال ابن حزم رحمه الله  
 شرطه من الطرفين ومطلقة من طرف السيد القاضيات الزمها  
 من طرفيهما **ب** ما يكون مبدأ محايلا ثم ينزل الى الذموم كالهبة  
 بعد القبض قبل احدى الاربعه السابقة والوصية قبل الموت







روي عنه المعنفه فيه الوقف وكذا احتيازا للمسلمة الفصحى وقد  
 كانت البضات كذا في لوائح المعنفه بعد طلاقها العبد  
 لحمل الوقف ولو سلمت امته في عيده وعنف ولجارت الفصحى لم  
 امكنه من الفصحى ولو اعتنف مريده ثم عادت تبينا الصبي والابن  
 البطلان ما تبيننا والملكها عن العين المندورة ولو قد روجته  
 مرثدا بعد الدخول فلا عن فإلّا صرطه بطلانه وان سلم تبينا صحت  
 ولو اوضى بالعبد المكاتب فبدا اوباعه ولا يعلم بفسادها فيه لوجها  
 والصورة كغيره في موحدة في نضاجه ابواب المعنفه هذا وقد كشف  
 فذكر في الطلاق كما مر في طلاق المعنفه وكذا الوطئ الوثني المسلم  
 في العده واسلم بعده وكذا الظهار الا يلا مع ان الطلاق عندنا لا  
 يقبل التعليق وذلك لكون هذا تعليقا معدا لمحققا وقد يعبر  
 عنه بأنه تعليق كشف تعليق انعقاد اما الوخالع وكيل الزوج  
 بدون مهر المثل فلا وجه عندنا لاعتبار رضى الزوج في صحته  
 الطلاق بل يعقل بطلان ما قيل اذ قلنا بان الحاربه كاشفها  
 لم يصح قلنا ذلك مما يقبل الحاربه كالعقود اما الانكاحات فلا  
 والا لحمل طلاق الفصحى مع الحاربه وليس كذلك مع الذي  
 روى عليه اصحاب ان الطلاق لا يكون معلقا على شرط ولا يلزم  
 بطلان طلاق الفصحى لو اذ قلنا ما لكشف فان اخفى بقوله علمهم  
 السليم طلاقه فيما يك قلنا سقم للزوج انه قد جازع فيما  
 ليس

ليس عندك مع اما قالون بوقوفه على الحاربه وقول الفصحى  
 عن البيع اللام اي لم يتبع معا لا رقا لما ليس عندك الا ان لا يغفل  
 ولا من اصحاب صحة الطلاق مع الحاربه وح مكن ان يتنيط  
 منه ان الحاربه في موضعها سبب ما قلنا كاشفها استدلالا باستفا  
 العلول على اثبات العده لما استدللنا على بطلان الكشف بطلان  
 الطلاق الجازم الاستدلال الاول على صحة الطلاق يكون الحاربه  
 كاشفها العفود **فأبى** لو قال احد من الركبان السفينه **عند**  
 للحاربه الى الملقا التي فتاعك اهل السفينه ضمنا والقاء فالحاربه  
 احتمل كونه من باب العقود الموقوفه اذ هو من باب الضمان الا  
 انه ضمان مالي هو معاوضه على الملقى قبله وكلاهما قابل  
 للوقف لحمل البطلان انه معاملة في اللغة للاصل شرع للضرورة  
 فنقصوها على قدر الضرورة وكان خفيه وسوالم قبل الملقا  
**والله احقر** كل فعل ياتي في حال التشكك لحياطا في ظهور حجاج  
 اليه فانه من هذا الباب حتى في العبادات والطهارات والصلوات وقد  
 ظهر انه هذا في صام لحرثها والمردد في بيته الزكاه والمردد في  
 الحرث **فأبى** الصبي من العبادات والوقوف العقود قد ذكرتها  
 في المقدمات وكذا الفاسد منها ويرتفع الفاسد بوزن الحرث **مسما**  
 الضمان هو تابع لمصله فكما يصحح يصحح بنفسه وما لا فلا ان  
 المالك دخل على ذلك **مسما** الزوايد ما في المناقل لا يفتا بغيره للاصل



ثم يرجع في صورة الشر الفاسد اعترمه وما زال عمله عنك  
 اوصفه بعدة بغوثة ان كان البايع عالما ومتسلط على النوع ان  
 كان البايع جاهلا فاسد العقود التي يقصد منها اعمال الجار والمسا  
 والمزارعة والقراض ثبتت فيها الجزا لانه عمل محرم ولا يكون صائغا  
 ولا لكان كل مال بالباطل ويكون كالمشروط الذي كان بائعا للصحة  
 لمغيا وثبتت القراض والمساواة اجرة المثل سواء كان سببا للعرض او  
 او المحل او الضمير للعامل او ايهام الحصة او كونها بدني يقتضيه من  
 او على انه لا يشترى الا من يملعه بعينه لما لا يمكن وجوده فاشترط  
 او على ان يشترى عبد فلان مال القراض ثم يبيعه ويخبر عنه او في  
 المضاد سواء في المساواة كان سببا لفساد ظهور الثمرة او شرطه  
 على المالك واجتماع البيع او مساواة شئيين على حين  
 مختلفين واختلفا فخلقا او تكلا او بعض العامة يحكم في البيع  
 الذي في المضاربة والمجس الذي في المساواة بعد اجرة المثل فساواة  
 المثل وبما عداها بجره المثل محتمل لاسباب اذا كانت بطلت  
 الحقيقة بالكلية وكان له الجرة وان لم يتأكد بمثله في القرض  
 والمساواة وهو مطالب بامر من احدهما كون هذه الاسباب متأكدة وكون  
 التاكيد لا الحقيقة وعندها يزيلها **الفصل الثاني في خصوصيات**  
**العقود** وفه فصول **الاول في البيع** **بابه** الاحكام للمسه وخلق  
 عند البيع وان كان سببا في البيع عند وقف الوكيل عليه كما يبا

البيع

الدين ونفقته الواجب النفقة والجمعة وصرفه في الجهاد يستحب  
 البيع عند الرجح ان كانت السلعة مفضوذاها المستزاج وقد صد  
 بذلك التوسعة على العيال ونفع المحاج وحسن واد السهل على  
 الربا او جهاله او بيع حن لجب كبيع بحله الحاج اذا علم عدم  
 المستبدال وبيع المكلف ما الطهارة اذا علم فقد يعبه او تاخر  
 عن وقت الفضيلة ومباح حن رحمان لم رجحية ويكره اذ لمكان  
 المتاع للفقير وباعة بعد احتياج ولو انما مقدمات العقود  
 كحجب العزرا لعوضين والحرام كالاحتكار والتلفي والنحس عند  
 حرمتها والكره كالدراة وقت النداء والدحول في يوم المومن وخلق  
 العقد الصحيح وحب النسيئة الى المشر والبايع في العرضين فخرم  
 النع منه وانا جده الاستقاء وكرهه المستخطا بعد الصفقة  
 واستحبها قاله الناجم **فان عليه** يستطكون المبيع معلوم العين  
 والعقد والصفة فلو قال بعثت عبدا من عبيدي بطل العقد فلو كان  
 احتياجه لسهوله واحترره عن استحيائه فانه وان كان غررا الا  
 انه لما شق له اطلاع عليه اكتفى منه بالتعجيل منه قد يصح له حاله  
 نجا وان لم يصح اصلا ولان العقد يحتاج الى مورد لما نثره في الحال  
 كما في النكاح ولما تأثر بها في الحال وخصوصا اذا قيل بالصحة حين  
 التعيين فيكون معنى تعلم العقد انه باطل وان قلت العقاق  
 والطلاق يصح مع الاجام ولم يصح هذا قلت لهما معنى العقد في الحال



و تقويض النفعين الى المباشرة لا يلزم فيه فزارع في خلاف صور  
 النزاع وان الفرض في البيع المستفاد بالمبيع عقيد العقدة هو  
 غير ممكن هنا لتوقفه على التميز ايضا فان الشرع يوجب  
 المحل او محاسن المحصول العقلية لا دون ثم يعتقد ان عالمنا السفة  
 الشئ روجه انه في الخلاف من سله بايع العبد فندفع عندئذ  
 حوا بيع عبد من عبيدين هو عيدا لصاله و ملخدا اما اصاله فلما قلنا  
 و اما ملخدا فلانه لا يلزم من خصائص الحق بعد البيع في عبيدين  
 ان يراد العقد على عبد من عبيدين **قاعدة** بشرط كون المبيع يتناول  
 فلا يصح العقد على ما لا يتناول لعدم الاستفاد به كجبه دخن في المختار  
 لان ذلك الماله في مقابلتها سفة اما ما خرج عن القول بكثرته كبيع  
 على شاطلي كرو والحارة في جبل مملو منها فصح انه ينتفع به في الجملة  
 وقد يتعلق العرض بنفع البايع بالثمن بغير منه ولو باع غرضا شاعرا  
 مما لا يخرجه من مشاع مساره فيه للاخر فيل يطل لعدم العايدة وقيل  
 والعايدة في مواضع وهي ان لو كان موهوبا لم يرجع فيه لانه تصرف  
 ولو كان اختيارا حصل فيه الفسخ او الجارة وعدم رجوع البايع فيه  
 اذا افسس له عين ماله ولو كان صداقا لزوجته فعلى من ذلك  
 رجوع الزوج بقية نصفه ليه ولو كان لجره فانفسخت لم يرجع  
 الى تلك العين بل الى بدلها و قلنا ان نقول هذا منى على النفاذ انفا  
 ومنه ما فيه ان لا يشار اليه احد من احيي سفل فان عودت **باب** المشتبهين

لو سارعا

لو سارعا في عينه اقاما بينه تقضي لكل واحد منهما ما في يد صاحبه  
 لحيث سفل الكلام اليه وانه منى على ترجيح الخارج و ان يد كل  
 واحد منهما مورد ما عدا مورد للآخر فكل واحد منهما حكم بمرع يد و اثباتها  
 على ما في يد الآخر فان تخيل هذا فارقا و الامتناع حكم المصل و قلنا  
 على تقدم بينه الدخا الى اشكال على تقدم تقدم الخارج هما متعارضا  
 فنبينا قطا فاستقر يد كل واحد منهما على ما فيها **قاعدة** كلما جاز بعه  
 حارت هبته و بالعكس في مسايير وهي قيمان و مما خور هبته و  
 سعة وهي الحق و المصروف الضال هذه الكليات منعنا من بيع ما عدا  
 كليا صيد و جرم المصاحي و جلودها اذ هي اية و لحيته و الثمر المختلطة  
 بعد البيع و قبل القبض و كذا النقط **باب** ما خور بعه و لحيته هبته  
 وهو الموصوف في الدفء كالمسلم فيه و لا يصح و هبنا صاع حنطة موصوف  
 ثم يقبضه و الدفء منه الغر على خلاف فيه و المرص في الرثمن  
 المثال و كذا مال المحجوب عليه **قاعدة** الغر لعه ماله طاهر محجوب و بطن  
 مكره و قاله بعضهم و منه قوله تنع متاع العروز و شرعاه هو جعل الخطو  
 و اما المحمول في معلوم الخطو و محمول الصفة و منه ما عوم و حصو و وجه  
 لو هو العز يد من الجهل في العبد الحق اذ كان معلوم الصفة من قبل  
 او موصوفا ان يعود للجهل بعد الغر كما في الكيل و المورد و المعداد  
 اذ لم يعبر و قد توغل في الجهالة المحجوب يدك اذ هب ام فضة ام نحاس  
 ام صخر و يوجد انما في العبد الحق المحمول صفة و متعلق الغر



ولعل ناره بالوجود كالعبد الباقي اذ لم يعلم المشتري عيبه ولا  
 صفته وتارة بالخصه كالعبد الباقي المعلوم وجوده والطير الهوا  
 والخنزير حيث لم يدرك ما هو كسلعه من سلع مختلفة والنوع كعبد  
 من عبيد بالقدرة كالمكالم الذي لم يعرف قدره والبيع مبلغ السهم  
 كبيع ثوبين مختلفين في البقا كبيع الثمره قبل بدو صلاحها كعبد  
 بعض اصحاب لو شرط في العقد ان يسدو الصلاح لحياله كان غررا  
 عند الكمال لو شرط صدور الزرع سبلا والعرض فلكون حاله مدخرا  
 في العرضين وهو ممتنع اجماعا وقد يكون مباح به لقلته كاشي الخبز  
 وقطر الحبه وهو معفو عنه اجماعا وكذا اسراط الخيل وقد يكون بينهما  
 وهو محل الخلاف موضع الخلاف كالحرف في مال التجاره والنص  
 والتمر قبل بدو الصلاح والابق بعد صميمه **فصل** في المهر عن العبد  
 والجماله كما جاز في الخبر من حبه علم عن العز عن بيع المجهول  
 فقصه كلام الاصحاب مختص بالجماله والخصه كالباع فما اقام  
 ثلثه **أ** بصر فوجب التيمم المالا فخصيها ما زاد عرض محض  
 بالذات كالباع ما ساءه والصلح على الموقر والمجاره منفعه وعوضا  
 على الموقر في هذا المحور فيه الجماله **ب** احسان محض قصد فيه الى  
 تقيمه المالا فخصيها كالباع والحيه والابرا وهذا المتصرف فيه  
 الجماله اذ لم يصر في نفسه ولا في زيادته **ج** تصرف الغرض لهم فيه امر  
 والاعراض كالكاح فان المقصود فيه الذاتي هو الملقه والموده  
**تصرف**

١٤٧  
 لتخصيل التخصيص عن القبايح وتكثر السلا ولكن قد جعل الشئ  
 منه عوضا لقوله تعالى ان يتبعوا ما بالكم واتوا الساسه فامكن  
 حمله فبالنظر الى المولى جاز تحريكه عن المهر وجهاله وقد بالنظر الى  
 الثاني امتنع منه العز الكسرك المحرك له لزم على عبد الباقي معلوم  
 او يعي شارد عن معلوم ومن ثم قال الاصحاب لو تروها على خادم  
 او بيت كان لها وسطه لعله العز فيه وكذلك الخلع يكفي في ماله  
 الشاهد من البضع ليس عوضا محضا وهذا كان الغالب المنقول  
 بعرض كاطلاق **فصل** في الوهبه المجهول المطابق كشيء مجهول  
 وكر الوهبه ذاته من ذواته او درهما من كسبه من غير تعيين  
 في الكيل والوزن والوصف **فصل** في كل عقد بيع فانه ثبت فيه  
 حاد المحل امر كان بيع المولى من المولى عليه على الموقر وكذا الواسر  
 جذا في الحر الشديد وجه العدم بلفظه معنى الزمان قلنا السلف لم يبيع  
 بقول الحيات ولو اشترى من يعتق عليه فكذلك لا يحتمل العدم لانقاذ  
 قيمه بغيره فحتملنا وبيع الملك فاق لنا الملك في ركن الخيار للبايع  
 الخيار قطعا لم ينعق ما فراقها وان قلنا بالوقف وكذلك انما يتبين  
 انه عتق الشرا وان قلنا ملك المشر فلا خيار له بل للبايع وحده استقطع  
 حاد البايع بغيره فان قلنا ببقائه لعدم الفقيه ولو اشترى كالعبد نفسه  
 من سيده وجوزناه فلا خيار له لانه كالكتابة وبهوته قوي وتزل على  
 ما قدم ولو اشترى موقر تحريكه كان قداد **فصل** في بيعه الباي



فله الفسخ دون المشرك وحتمل ثبوت الخيار للمأبى على ما صوره البيع **عده**  
 تنقسم الخيار بحسب الفور والتراخي الى انواع ثلاثة **أ** ما هو على التراخي  
 كخيار العيب وخيار الشراة وخيار الحيوان وخيار التأخير وخيار الرمي  
 مقابلين الصبر على الزوج والتزامه بالقبض والمهر خيار الحد الرمي إذا  
 طلق قبل الدخول وقد ردت العير بآده متصلة أو بقتل أحد  
 العير ونصف القمته في صورة القصد للزوج وبس دفع العير ونصف  
 القيمة للزوج في صورة الرأده وخيار في الدم من العفو والقصاص  
 وبين خيار البرية والعفو وخيار الهمة إذا كانت تحت عبداً واسماً وهو  
 كافراً ثم عتق العبد وكذا الواسم الزوج وهي كافره ثم عتق العبد  
 وخيار المستاجر إذا عتقت العير المستأجرة وخيار المراه عند اعتنا  
 الزوج بالنفقة وخيار الفسخ عند التحالفان قلنا بعدم الانفساخ  
 به وخيار الضرر على الأقرب عند انقطاع المسلم فنه على احتمال **آ**  
 ما هو على الفور كخيار العير وخيار التدليس في البيع والنكاح وخيار  
 العيب الزوجين إلا العتة وفي الحقيقة هو على العتة لمصلحة بعد  
 الموت ولا يكون إلا بعد انقضاء السنه والحد الشفعة على الأقوى  
 وعقود الهمة تحت عبداً حراً على المشهور المأبى ذكر وخيار الرمي وتنفذ  
 الصفقة لحدود الشرك **أ** ما فيه استكمال هو خيار البايع في عياله  
 ما لا يشترى وخيار التلقي في الأقرب الفور بينهما **وأعده** كل خيار عقد  
 وأنه مدلوله وهل يلحق أحكام العقد حتى يجعل منه الخيار كما ابتدأ العقد

ظاهر

ظاهر كلام الشيخ ذلك هو من فروع وقت الانتقال من قال ما ينص  
 الخيار والعقد غير مستقلين ولهذا جاز الفسخ وقال بالعقد وعدم الخيار  
 والقبول وتظهر الفائدة في أمور لو زاد القدر ونقص في الحد أو  
 في شرط الخيار عتد ذلك حتى على الشفيع وله **أ** لو أقرن بالعقد شرط  
 ففسخ ثم حذفه في المجلس فيه الوجهان في المقر عدم الصحة لحد  
**أ** لو لم ينعنا الجلاء في السلم وعينه في المجلس فيه الوجهان **أ** لو وقع  
 الوكيل فحصل من يرضى المجلس فإن جعلنا الخيار كما ابتدأ العقد  
 بنفسه والواجب على الوكيل الفسخ فإن لم يفسخ أحتمل قولي بالانفساخ  
 لأنه نظر على خلاف المصلحة للموكل فكذلك في خيار الشرط **أ** لو وقع  
 للمتاوت فيه الوجهان **أ** لو أسلم إليه ما في ذمته إلى أجل فالأولى  
 البطالة ولو كان حالاً فإن لم يقض المسلم قبل الزوال بطل لأنه بيع  
 بدين أو قبضه في المجلس فإن قلنا كما العقد صح فكلما عتده بعد  
 القبض لا يحتمل البطالة والقواعد المقررة أن قبض المسلم فيه  
 ليس شرط في المجلس والعقد وقع على المسلم وهو دين بدين وبطل  
 فلا يملك صحته ما يقبض المجلس ومثله بيع عيني موصوفه بصفة  
 السلم هل بشرط قبض ثمنها في المجلس أو يكفي قبض العير الموصوفه  
 أو بطل وأصله وكذا الوبايع الربوي بمثله موصوفه بغيره باجل هل  
 يبطل أو يصح مطلقاً أو يبرأ القبض في المجلس لما أجمعت على وحدها  
 صرح متأخرو الأصحاب أنه لا بشرط القبض في المجلس إلا في الصرف في



ينزل الدين بقبض واحد **فاما عده** المصالح ثلثة اقسام ضرورية كنفقة  
 الانسان على نفسه وخاصيته كنفقة عمار وجته وعاميته كنفقة  
 اقراره بامانة مكارم الاخلاق والاولى مقدمه على الباقية كما ان الثانية  
 مقدمه في الثالثة والسلم من التمامية طنة من تمام المعاش وكذلك المزا  
 والمساق والمصاريف وبيع الغائب لما اشترط فيه قبض الثمر في المجلس  
 حذر من بيع الكاكي بالكاكي اي بالبايع والمشتري كل منهما يكتله صلحه  
 اي يراقبه كحل بالملك عليه فيكون اسم فاعل المتعاودين ويجوز ان يكون  
 للدين كمال الدين يحفظ صلحه عند الفلاس عن الضياع وعليه هذا هو  
 اسم فاعل الدين يجوز ان يكون اسم مفعول كالدافع وعليه التفسير **الاجاز**  
 لمحدث الكلام وعلى التفسير الاول الكلام انما يقدر به بيع مال  
 الكاكي بالكاكي كتحاله وورد البيع على المتعاودين على كل تقدير  
 فهو مجاز التسمية التي ما يؤول اليه كحال العقل ليس هناك كاي  
 ومن فسر بيع الكاكي بالكاكي ببيع دين في دينه ولحد من المشتري  
 في دينه اخره حقيقة لخصه كحال العقد والبيع كونه للمسلم  
 قابلا للتقل حتى يكون الدين ولا يجوز السلم في الدار والعتار **فعل**  
 كل ما يقال او يوزن ذهب كثر من اصحاب الخدم ببعه قبل قبضه  
 وحضه لبعضهم بالطعام لما شئ من النبي صلعم انه قال من ابتاع طعاما  
 ولا يبيع حتى يقبضه وقد جاءت احاديث عامرة والجمهور لا يخصصه بغير  
 بعضه ولا يمكن ان يكون من باب حمل المطلق على المقيد لما تقدم  
 ان

من الحمل انما هو في الكاكي الكمال بل العمد في ذلك قبضه المفضل  
 من الملك مسلط على المقر بانواعه خرج عنه الطعام او المكيل  
 والموزون فيبقى ما عداه على الاصل ولم اقف على قابل الاصحاح الاطلا  
 وعلة العامة بضعه الملك قبل القبض انه لو تلف البضاعة البتة والى  
 الضمان في شيء واحد فانه يكون مضمونا على البايع الاول المشتري  
 وعلى المشتري الثاني فانه اذا لم يقبضه كان ضمان البايع وقد  
 حرم النبي صلعم بيع ما لم يقبض في رواية عمر بن شعيب عن ابيه  
 حده وقد استثنى الماعوز صور يجوز بيعها قبل القبض كالامانة  
 تمام الملك عدم ضمانها على من هي في يده والمملوك بالارث الا ان  
 يكون المودث اشتراه ولم يقبضه ولو اشترى من يديه مات قبل قبضه  
 وهو وارث جميع ما لم يحار به قبضه قبل قبضه لانه حكم الموقوف في  
 الحذر داعية لولادة الطاهر انه لا يملك له القبض وسه الغنيمه  
 بعد الاقرار انقلنا بالملك الحقيقي وكذا لو لخص العالم وبيع  
 قدر نصيبه العام ان قلنا ملك الغنيمه بالاستيلاء وان لم تقسم  
 والوصية وغلبا الوقت الوهو اذا رجع فيه واما قبضه الصيد  
 فان شأته في الحيات شبهة فاقض حكمي وكذا يبيع المقتوض مع  
 الغر وهو مضمون عليه كالغاريب مع اشتراط الضمان المستام  
 والشر القاسد واسم مال السلم لو فسخ السلم انقطاعه وكذا  
 اذا فسخ البايع لا فلا من المشتري ولما قبض البايع المضمون بعقل



معاوضته كالبيع والصحة ومن المبيع المعين والمجزة والعوض في  
الهيبة فانه ممنوع عند العامة الا في بيعه من المايح فانه وحدها عينا  
للحوار صنياعا ان علمه البطلان تو الى الصمانين اذ لا تو اليها ومن  
من قال للحلاق محض غير جنس الشراوية برزاده او نقصا والاف هو  
اقالة لفظ البيع وطاهر الاصحاب امران **احد**هما ان هذا العلم محض  
في طرف المبيع او لا ثم بالبيع ثانيا فلو ملكه بغير بيع ولم يقبضه  
ولو ملكه ببيع ثم عاوض عليه بغير البيع كالصحة والمجزة والكفا  
صحة الشرح في كتابه منع المجازة والكتابة **والامر الثاني** ان غير  
المكيل والموزون لا حرمته عيا حال الاما ذكره الشيخ من الكتاب  
وسقط هذه النزعة اذ كذا ملك بالاقالة او القسمة لانها ليسا  
بيعا عندنا وبالا صداق والشفعة اما اثر المبيع المعين فممكن استحقاق  
الحلاق فيه بل كل واحد منهما في معنى البيع والتمر هو التقدير كانه  
تقدير الا انما انضمت اليها مطلقا وهو قوي قيل التقدير مطلقا **باب**  
لو تصرف المشرع مما اشتراه قبل قبضه فان كان مكيلا او موزنا قلنا  
بالمع فان تصرف بالبيع فهو باطل للحق القبيح عليه او موزنا قلنا  
بالمع مانع عن صلح لانه الا باطله وبغير صحة وفي الخلاف  
انه لا يلزم من القبيح هنا البطلان في رد اية مختص التحريم على من  
يبيعه بريح اما التولية فلا اما التصرف فيه بغير البيع كالعقود الوقف  
والصداق والرهن والمواض والصدقة والزوج **باب** **باب**

الزوج

الفوق من الما المطلق ومطلق الماء البيع المطلق ومطلق البيع  
ان البيع المطلق هو البيع العام قضيه للام الجنسية ووصفه بالاطلاق  
مقيده لم يقيد ما بنا في العموم من شرط او وصفه او غير ذلك من  
لواحق العموم كالا ستشا ومطلق البيع هو القدر المشترك بين  
افراد البيع وهو مسمى البيع الصادق بغير من ارادة ثم اضيف  
البيع للتميز عن باقي المطلقات كطابق المجازة ومطلق النكاح  
ومطلق جميع الحقايق والمضافة للتميز فقط وعلى هذا يصدق ان  
مطلق البيع حلال اجماعا ولا يصدق ان البيع المطلق حلال اجماعا  
لان بعض افراد حرام اجماعا وصدق بطلان مطلق المال لا يصدق  
ان له المال المطلق في هذا نظرتين **الاشارة** ارتفاع الواقع عا رب  
في امتنا وقد يقال في منفي العقد عند الخلاف هل البيع من اصله  
او حرمته وترتب على ذلك الما يورد مفرد ههنا سوال ههنا  
العقد اوقع بالصرورة في الزمان الماضي والخارج ما يصدر الزمان  
الماضي في الواقع محال فان قلت المراد رفع اثاره دونه قلنا **الاشارة**  
الانصاف من جملة الواقع وقد تضمنها الزمان الماضي فيكون بيعها  
محالا ولحيب عن ذلك فان هذا من باب اعطاء الموجود حكم  
المععدم ومن هذا الباب ثانيا بطلان النية في اشياء العباد بالنية  
الوامضة في نحو الصلاة والصيام على الحلاق فانه تضمن رفع الواقع  
ولما عنه من باب بغير الوجود كالمععدم كما قلناه وظهر



ماله لو صح تاتر هذا العدم هنا اثر في بطلان ما تقدم من اعمال  
 الصالحة من او لعمره الى اخره فيصير هنا في تقدير غير الواقع  
 وكان يلزم منه صحة القضاء الى ابطال الاعمال الفعیه كلها اذ لا  
 دليل على اعتبار العزم المخلد وما ذكرتم بالخصوص من افاقت  
 قال بعض العامة هذا متجه لم اجد له دافعا وللجواب بالمرق  
 واقع بين العزم في اثنا العباده وبينه بعد هال بالصلوات والصوم  
 مثلا لا يعد كل جزء منها عباده الا عند الايمان بالجموع والنيه كما  
 هي شرط في اجزائها فاذا وقع العزم على ابطالها او العزم على ما  
 ينافيها نفي الجزء الواقع في تلك الحال وما بعد بغيره فيبطل  
 نفسه ويبطل استراطا كل منهما بصلحيه استراط نفية فيصير  
 مامضي وان كان واقعا في تقدير غير واقع او يقول بطلان ماضي كما  
 يبطل الحديث الصلوه والادب بالصوم قبل ولا يخفى بانها لو افقته  
 عن التقدير **باب الذوق فاعده** القرض عقد صحيح مستقل وهذا  
 بعض العامة هو بيع مخالف لمصول في ثلاثة اوجه عدم القبض في  
 المجلس قرض العقد سلفا للمعلوم في الجهول ان قلنا بضم المثل  
 في القيمة وسبع ما ليس عندك في التمليات لاحتمل هذه المخالفات  
 لمصلحة ايصال المعروف الى العباد ومن ثم امتنع اذا جرت نفع الى  
 المعروض وجه عن اسد المعروف **فاعد** كل ذن حال لا يتوجلا في  
 صور **ما** استراط اجله في لادرم **وما** الا ايضا تحيله كما

يصح الا ايضا باستطاعته ومنه اذا من الحال موجلا الى يد  
 او رهنه على من شرط بيعه واستيفاديه بغيره وليس قد  
 من الشرط في اللادرم اذ اللادرم الرهن من جهة الرهن **وما**  
 اذ لا بد عند شرط او بغيره ان لا يفيض منه من فلان لا بغيره  
 معينه وهذا بخلاف اذ ادفع الدونق بملها **فاعد** الاجل قسمان احدهما  
 ما قدر اصل الشئ وهو البلوغ والجل والرضاع ومنه الضالجه  
 للحيض ابتداء وانتهاء والعده والاستبراء والعده في بعض الصنوع  
 والركاه والمكاسبه الخس واللفظه وحياز النضيه ومنه نقا  
 المسافر ومنه السفر الذي يكون مسافرا وقل لا يفيض اكثر واكثر  
 النفاس وقل الظهر واستبرأ الحلاله ومنه وطء الروجه البلاء  
 والظهار والغيبه وانظار السن في العقل واستنابه المرتد  
 ومن الشفيع والبينه وتغريب الزاني في تخصيص البكر والشيب  
 ومطلق القسم واستيفاديه العبد للخطا والشبيه ومنه قضا  
 رمضا واشهر الحجة وصوم الكفارات وصوم شهر رمضان  
 الصوم ومنه الحضانة وطلب المفقود **والثاني** ما قدر الكفو  
 وهو قسمان ما يصح ولجب بشرط علمه وهو اجل من البيع في  
 الضمان التقدير فيها الى مرتعاطيها والصداء والسكنى والجس  
 ما يجت شرط بقدره وهو اجل المتعه والكمابه والسكر على حاله  
 والاحاره الرغائبه والمزارعه والمساواه **ما** لا يصح وهو النسيه

او  
 فانما يجب عليه  
 الا انما اذا جعل  
 اشتمل على الغارة



في الربوي والدين مثله والقرض باجيل الاستقالة للعباء مثل  
 نعتك الدارسية **د** مالا دخل الاجل فيه فان ذكرها مجهولة  
 لم يوثق وان علم اثره هو في الوكالة والشركة والمضاربة **هـ** ما  
 معلوما ومجهولا وهو النفر في الجارية والعارية والوديعة  
 خاصة لمختص بالرجال دون النساء **قاعدة** التوقيت بالانقضاء  
 المشتركة ولا قرينة كبيع وجاري والنفر او الشئ والحر والحيث  
 والعبد فان قرينه الحال تحمله على المولى فيلزم وقيل بالطلاق  
 استضاءا للقرينة ونقر منه التعليق على ما في حيز المتاع  
 طاهر ومضر من التاويل بصير ممكنا كما لو علق الطاهر على حصة  
 حبيضة فظاهره يقتضي صدور الحبيضة منها وهو متنع فيكون  
 على المتنع فلا يقع وناو لها ان حاصت كل حصة مثل قوم  
 كسانا الميراثية اى كل واحد بعد الثالث **الرهن قلعه**  
 كلما بيع بيعه رهنه ومالا فلا وقد ينصرف ما يبيع بعهده ولا  
 يبيع رهنه وهو الدين والمنفعة عند الشئ حيث حكم بالاعا  
 تنع في بعض المواضع من المستوط والبرق وما يبيع رهنه ولا  
 يبيع بعهده هو الطعام المسكر قبل قبضه عند الشئ **قاعدة** كل  
 فانه يضمن في مواضع ضابطها التعبد والعرض والحق  
 الصما السابق ان قلنا الرهن في زبله **قاعدة** كل مال الرهن  
 عليه جاز ضمانه وكل ما لا يورث الرهن عليه لا يضمن ضمانه الا في  
 حان

ضمان الرزق لانه لو رهن عليه والعاب في ذلك ان المبيع يخرج  
 مستقفا فيايد الرهن وهو غير جائز ومنه نطق بان التايد  
 مقصور امامه وعارض كثير من الرهون يتلخص منها وقال ابن طيلا  
 ولا تنجح ذلك فيه على ان هذا التايد غير تام لموارس الرهن  
 واستبدلها رهنها مكانه او ضمانا ومكان يقال اذا مضى حصل  
 وبها الياس من الخروج مستقفا انك الرهن **الرابع** **الحجر فاعده**  
 حجر الصغير والمجنون المنقوص وحجر الفليس للحفظ للحرمان للتقصير  
 حجر العبد للحفظ على السيد وحجر السفينة يرد بين المدين هل هو  
 لمنقصه او لحفظ ماله فان قلنا لمنقصه سلبت عيارته اضلا وراسا  
 والاسل استقلاله وهو الوجه فاعده ان يملك الغنم والاشجار  
 عتق نفسه بادن وليه ويقبل اقراره مالا بوجوب ماله ونقص حجر  
 عليه الى حكم الحاكم ولا ينفق في زواله الى حكمه وقيل بوقوفه فيها  
 وقيل بشئ حكمه واستغنى به بعد حكمه **قاعدة** الحجر على الصبي  
 والسفيه ليوثق النساء الفعالية كالاخطات الاحتسان فيما  
 كان لها خلاف لاسب القولية كالبيع وعندها لا لاسب الفعالية  
 فوايد محضه عا لباخلاف القولية فانها من باب المكاسه لمغانه  
 وعقلا قلصر عن ذلك وعلى هذا لو وطى السفينة امته فاجابها صار  
 ام ولد يكون وطؤه مباحا وان استعقب للمعتن او اعقبها للوط  
 البعوض الطبع وتخصيص الفرح يدعوه الى الوطي ولا يمنع هو



بعض الثمر والتدين فاذا ايج الوط ترتب عليه سببه وطرا  
 قيل السبب الفعلي اقوى لنفوره من السفيه بخلاف القول وقيل  
 القول اقوى لان سببها يتبعها بلا فصل كما في العتق خلاف الفعل  
**قاعدة** هل يثبت على الولي مراعاة المصلحة في مال الولي عليه او يكتفى  
 بنفي المفسد لحقل الاول لانه منصوب لها واصلها بقا الملك على  
 حاله وان النقل والاستقال ليدلها من غاية والعقد لا تكاد تقع  
 غاية وعلى هذا هل يحكي المصلحة او يكتفى بطلب المصلحة وفيه جهات  
 نعم لمثل ما قلنا ولا يثبت ذلك يتناهي وعلى كل تقدير لو ظهر في الحال  
 المصلحة والمصلحة ليجز العبد عن المصلحة وتثبت على ذلك لحد الولي  
 بالشفعة للمولى عليه حيث لمصلحة ولمفسده وتخرج المحجور  
 لمفسده وغير ذلك **قاعدة** الدمة معني مقدرة المكلف قبل اللام  
 والالتزام فلا دمة للصبي والسفيه ودمة الالتزام والالتزام بحر البيع  
 والضم والحواله والصدوق الى ان يكون عقلا للسفيه عن ذوالولي  
 او يكون للصبي مال عند النكاح اقلنا متعلق بدمة وان قلنا يتعلق  
 بماله وكذا ما اختلف فلا دمة له اصلا ولكن تشكل بالانكاح من الصبي  
 حال عدم ماله فانه لم يوجد منه حتى صار له مال فلا بد من متعلق  
 ويكن ان يقال لتعلقه هنا مقدرة بمعنى انه اذا بلغ وجب عليه العلم  
 او وليه قبل بلوغه واما اهليه التصر في غاية الدمة لان المصلحة  
 قبول يقدرة الشارع في المحل ولا شرط فيه من غير البلوغ ومن

محل

جعل للميزان في اكتفى بالتميز والشرط في اهليه ملك المقتضى  
 لان عقد العتق في صادر من اهله غاية ما في الباب ان ذلك شرط في  
 اللزوم والحاصل انه لا شرط في اهليه التذم فان الوصي الوكيل  
 والحاكم وامينه لهم الاهليه ولا يتعلق بغيرهم شي كذا في النكاح اهل  
 للعقد على المولى عليه والنكاح لا يتصور بثبوت في الذمة والظاهر  
 ان الذمة واهليه التصر من خطاب الوضع من باسط عطا العبد حكم  
 الموجود وذلك لانه لم يثنى قام المحل من العقد الموجودة كماله الطبع  
 واما هو سببه محضومه بقدرها صلح الشرع موجودة عند سببها  
 كما بقدر الملك في العتق عن العبد كذا في هذه التقادير قد  
 اسبابها وثبت ثبوتها ويجوز ان تقدر من خطاب التكليف وتعاها  
 البع التصر بالالتزام والالتزام **الحاصل المجازة قاعدة** مورد  
 المجازة العبد المستحق للمنفعة لان المنافع معدومة وقيل المورد  
 من المنفعة لان المعقود عليه ما يحج استيفاءه بالعقد وتسلب  
 العاقبة على التصرف فيه وذلك هو المنفعة ولانه يجوز اجاره المهر  
 مع المرتبة لانه المستاجر العبد المستاجر من المهر ولو كان  
 مورد المجازة العبد لزم ان يتوارى على غيره لانه عقدان لزمان  
 وانه في قبيل ونظير القايده في اجاره الى نفسه ولا نظر الى الزيادة  
 والنيقصة ان جعلنا المورد المنفعة وان جعلناه العبد اذ منعت  
 هذا الخلاف غير محقق فان القاييل بالعين لا يعني بها انهما ملك الجا



كما في البيع بل يستيقا المنفعة منها والقبيل بالمنفعة لا تقطع  
 النظر عن العين بل له تسليمها واستكلامه المستفاد واجب  
 المانع من حارة الجاني خسه لجعل الخلاف فيه محققا ولقائل ان  
 يقول هذا المانع لمن طعن الخلاف محقق فلا يكون منعه حجة وربما  
 خرج عليه جواز بيعها من المستاجر فيخرج على تغير المورد  
 على الحارة **شرح** ولو اجر قريبه عتقات فورتها المستاجر  
 انها لا تبطل لعدم نفوذ المنة المنفعة وقال بعضهم يبطل المنة  
 استوفى المنفعة لان ملكه واستغنى عن الحارة فينفسخ كما  
 لو زوجه امته فوات فورتها الزوج فان النكاح يبطل قلنا الزوجان  
 مورد النكاح البضع وهو منفعة لا يصح نقلها غير مودة فالحاص  
 وهو ضعف من عقد الحارة بل لا يعدم وجوب تسليمها بما وافقه  
 ونرى على ذلك ما لو ورثه اثنان فان قلنا بالبطلان بطلت حصته  
 وله الخيار بتعويض الصفة فان فسح رجوع بالنسبة الى الزوجة  
 واراحا ونصف الحرة دين في الزكاة مسلم حصته منفعها  
 ونصيب شريكه مساو بالمنفعة فيرجع على شريكه فيرجع محرم  
 بقدر النقص حتى ساوية ولو لم يكن سوى العين المستاجر احد  
 منها بقدر ما خلف له ويلزم انفساخ الاجرة فيه مده ويستخرج  
 بطريقه وكذا لو كان له مال غيرها لم يفي بالرجوع به مع احتمال عدم  
 رجوع الاخر استناد النقص الى فعل المورد في حال الجور ولا حرج  
 عليه

عليه فيه وجح حتم الحارة محرم الوصية فيكون مشابهة  
 تخصيص احد رثته فينفذ الثلث مع عدم الحارة **قاعدة**  
 هل الطاري في مدة الحارة من الموانع كالمقارن الا بطلان فيخرج  
 ذلك ضمن مسائل **١** اجر الموقوف عليه مده وما في المنة فيه  
 وجهان بقا الحارة للرد منها في الاصل كما لو اجر ملكه والمقر البطلان  
 من المانع اسقطت اليه بعد موته لا عنه بل كما لو اجر الموقوف  
 انه تصرف فيما لا يملك **٢** استاجر مسلم دار حربي في دار الحرب  
 ثم غلبها المسلمون لم تبطل الحارة لان المنافع كالايمان مملوكة  
 ملكا تاما ولهذا لا يضر باليد المحررة خلاف المنفعة وحتم التمسك  
 بالعدو رجاء لا سلامه وعتقها **٣** اجر الولي الطفل مده فبلغ  
 في المنة او اجرا له حتم البطلان ان تصرفه كان للمصلحة فذكر  
 ج وهما الخيار الفسخ نظر وحتم البطلان لغير خروج مده  
 المدة غير الولاية وهو المدة في مثله ولو اجر مال المحرم فافاق  
**٤** اجر ام ولد ومديرة ثم مات فيه الوحيان **٥** اجر عبده ثم  
 اغتقه لا تبطل الحارة لان المنة له هنا مستندة الى السيد وقد  
 كان تصرفه سابقا فلم يصادف لاعتق هذه المنافع وجح الخيار له  
 لان السيد تصرف في ملكه فلا تعترض عليه ولا يرجع على السيد  
 بالجرة مثل املاية وكما لو زوج امته واستقر المهرم اعتقها  
**قاعدة** كالحارة الحارة عليه مع العلم بخون الجعالة عليه



مع الجهل وهل يجوز مع العلم الا قرب الخوان بطريقه ولي **تتبع**  
 اذا غلبت كمال المجاره وزع المسمى بنسبه المستوفى الى الباقي **الفقه**  
 وقد تشكل بعضها في صيغه الحساب كما لو استاجر حفرة عشر طواقمها  
 عمقا فحفرة حسن ادرع في خمس تغذرا كمال العمل الموتة مع تعيينه  
 في العقول والصعوبة الارض فان نسبه المحفور الى المساجر نسبه  
 الى السراعه وذلك ان مضروب الالف في رابع ومضروب الباقى ما به  
 وخمس وعشرون دراهما هذا حسب العبد فان فرض تساوى الاربع  
 في المجرة كان الواجب من الاجرة والا وجب التوزيع حسب القدر  
 ايضا **السائر في غنوة مستبد** **وامانة قاعد** الامانة نسبه الى اليد  
 غير المالك يقتضي عدم الضمان وهي قد يكون المالك كالدابة القارة  
 وقد يكون من الشرع وهي المسماة بالامانة الشرعية والواجب فيها  
 المادرة الى اعلام المالك فان كثر اهل ضمن والا فالظاهر عدم الضمان  
 ولها صور سبع **ا** اطارت الخ ثوبا الى داره فحجب اعلام اولاده  
 ورده الى ملكه **ب** لو اترع الصيد من المحرم او من محل الحذر  
 الحرم **ج** لو اترع المعضوم من العاصب بطريق الحسبه **د** لو اترع  
 الوديعه من صبي او من جوف اتلافها **هـ** لو دخل الصبي  
 جرح ليدويه او من شبكه في الحرم **و** لو تلاعب الصبي بالخرد  
 في يد احد هاجوز الحرم وعلم به الولي فان شجب رده على ولي  
 الاخر ولو تلفت يدا الصبي قبل علم الولي ضمنه في ماله ولا غير

عد الولي من ايام اول حمله لانه ليس فيما عليه ولو احدثه احد هاجوز  
 الرد على المالك فالاقرب للمحاكمة بالامانة وكذا الكلام في النقص  
 كان لاجل المتلاعنين بالعاصم من احد من الصبي هل يضمن الصبي  
 الماحوذ من البالغ نظرا لقرينة عدم الضمان لتسليطه على التلاف  
 لو طفر المقاص بعينه حسن حقه فهل هو امانة شرعية حتى يباع  
 قوي بعض اصحاب الضمان بضعف ضمان الرايد على حقه  
 اذا لم يكن التوصل الى حقه الا به كمن كان له ما يدور ولم يجد الا  
 ما يداوي ما بين **الوديعه** **قاعدة** كل عبارة له لم يصوبها اليها  
 وقول فهي عقد وما لا يحتاج اليه القبول من العبادات فهو انقاع  
 او اذن مجرد والوديعه ليس القبول المعهود شرطا فيها وهل  
 هي عقد او اذن مجرد يظهر فامانة فيما لو غل الوديعه نفسه بغير  
 العقد سطر وسقى امانة شرعية وعلى الاذن لم يتطل وما اذا شرط  
 شرطا فاسيد اياها تنفس وان قلنا هي عقد فلا بد من عقد  
 جديد فان لم يعقد فهي امانة شرعية وان قلنا مجرد اذن لغا  
 الشرط ونقص دعيه وان سمينا القبول للعقل فهو زال هذا  
 التحريم وحرم ما بها غزو وما خرج ضمان الصبي الوديعه بالامانة  
 الوجهين وعلى العقد يضمن كما لو باع منه او فرضه وعلى المارضا  
 لو شرطها او تعدد لا غرض وتلفت فوجها مرتبان فان قلنا بعدم  
 الضمان هناك فهذا طريق الاولى وان قلنا هناك بالضمان لم يكن عدم



الصمان هالانا لتقرب من قبل المالك **العارية قاعده** كل  
امانه في مواضع استعاره المخدم **صيدا** استعاره الذهب  
الفضه **خ** من العاصب من يستعير من غيره ما دون له **هـ** من استعاره  
مع شرط الاستيفاء نفسه **و** عند التقديرات التقرب **ط** استعاره  
للره على المقتوى ومن جعله من باب الضمان العين والضمائم  
المستعد **الوكالة قاعده** ضابط الوكالة بحسب العاقل ان كل فعل  
تعلق من الشارع بايقاعه لمن مباشر عينه ببعض منه التوكيل  
كالعقود كلها والتمسوخ والعارية والميراث والقبض والتفويض  
الشفعة والميراث وحفظ الاموال وقسمه الصدقة واستيفاء القضا  
والحدود واثبات الحقوق **ح** المدين في النكاح والحمل والعقود  
والدين والدعاوي كلها وما تعلق من الشارع بمباشرة فلا يصح كالمقام  
من الزجاء وقضا العبد والقاضي اما العبادات فغيرها تفصيل بالي  
واما الخيارات العارية المشهورة والارادة محتمل ان لا تتعلق العرض  
بايقاعه من مباشر عينه كخيار من سلم على ابنه من اربع او عا  
الحسين فلا يصح منه التوكيل وحتمل الجواز لا يريد على التوكيل  
الزوج اما خيار الروية ففيه تلويح الى كل واحد من القسمين ولعل  
المؤرخ حوز التوكيل منه ومن ثم اختلف حوز التوكيل في القرار  
ثم هذا التوكيل يارة لجعل المشيه الى الوكيل فيكون كما لو شرط له الجاه  
في العقب الخطبه منه اما الوعيين له الجهد المختار والحوار اظهر  
كل

يمكن ان يجعل بالعين محتال الما عينه التوكيل **قاعده** كل من صرح  
الباتر لشيء منه التوكيل منه فلا يصح منه المباشرة يمنع التوكيل  
منه وقد يختلف صور من الاول العبادات بآثارها اذا كانت بدنية  
وشبهها كالامان المذرة لاميلا واللعان والفساد وحمل السهام اذا  
والطهار مخبر او معلقا والارث فانه لا يصح التوكيل في ذلك للحياة  
اما بعيل الموت فحوز التوكيل في لعبادات ليدنيه هذا واختلف في  
مواضع الجهاد قال الشيخ لا يصح فيه لمن كل من حضره وجب عليه  
وحوزه القاضي مطلقا والعلامه علي وجه المحارة وهو جمع بين  
القولين فان المحارة عقد لازم يمنع من انقلاب العرض خلاف  
عدها فان الواجب على المكايه بصير فرض عين اما تعجيل الامام  
او الحضور واجب العيز لا يقبل النيابة **ب** صلب الما في الطهاره  
جزءه الشيخ على كراهيه وسعه الما لقاضي الحق الاول الما الصب  
ليس بحر من الطهاره الواجب مباشرتها لمكان وعلمها بدونه فحوز  
**ج** حوز الشيخ لمستحق الركاه توكيل من يقبض لهم سهامهم  
وسعه القاضي وقراه ابن ادريس محتاجا بان منه المراكز مشغله  
بالركاه فلا تبار الا سقين دفعها الى المستحق والوكيل ليس لهم  
وبانه ليس للمستحق المطالبه فليس له التوكيل اما الاول فلانه لا يملك  
المال قبض المالك دفعها الى من شاء واما الثاني فظاهر **ح**  
عن امان ان يد الوكيل يد الموكل سؤالا بالتسليم اليه وعن **ب** ما جميع



سار  
مشارفة

الاحتياض والحاضر في البلب بكون المطالب به خصوصاً مع العزلة  
انهم لم يكونوا يفعلون فلم يكن في مشارفة الملك كذا ان كان الزمان في  
المستحقين لاجبار المال المدفع اليه يكفي المشارفة قلت **عندي**  
في الخوايز نظراً **اما** فلانه تابع لجواز الوكالة فلا يجعل دليله عليه  
والا نسحق كل موضع لا يصح منه الوكالة **واما** فلا ناله لسان  
لهم المطالبة بل الحاکم امره ما نكر ذمته كما لو كان له وكيل مطلق فاحر  
عنه في بلد اخر اجزاء والجملة عندك منه توقف **ج** في الحيات والمثاق  
وحما مبنيان على ملك المباح كالحياة ام بالنية المصحح الثاني والتوكيل  
وكذا لا يصح في تعين المطلقة من الزوجات العتق ليهنم ويعتق  
من المسلمات ولو عتق في احد ووكال في تعينه للطلاق والاختار  
والاقرب الصحة في الوكالة مع انه لا يصح منه المباشرة المصحح الا في  
او في كذا لك العبد السفيه اذ اذ لها في الكاح باشر او وكال  
لها في معنى الوكيلين وان كان مصلحه العقد يعود اليها وفي الثاني  
حلاق والاقريل يجوز والعبد المأذون كالكيل اما لو وكل احد المتعاقدين  
صرفاً في القرض فانه يصح ولكن بشرط قبضه في حصة الموكل فلا  
نعد هذا من هذه المسائل في الثاني وهو ما يجوز التوكيل منه ولا  
يصح مباشرة وعمر عندنا في قوله لا يبرأ منه في توكيل المراه  
عقد الكاح ولا يصح منها مباشرة وكذا لا يصح في الشراء والبيع الوقي  
في الفضاض جدر من الزيادة في الواجب تشييراً وفي الدور الحكي  
كا

كما اذ قال لروحه كلما طلقك ثلثا فانت طالق قبله ثلثا اذا  
قبل انتم الدور فانه يتبع عليه التظليل اما التوكيل منه وكذا لو قال  
لو كيلة كالمعرك فان كيلة فلو وكل في عزله ووكيل المراه في توكيل  
رجل في عقد الكاح وان لم يصح منها مباشرة وودئولوا  
وي من يزوج عايشته من اجها عبد الرحمن غيبته يجوز ان يكون  
احدها وكلها في ان توكيل رجلا في يزوج ابنته او وكل محل محرماً في ان  
توكيل محلاً في يزوج على هذا يجوز ان يوكيل المسلم فيما ان يوكيل  
في شرع عبد مسلم او صحفاه وكل مسلم تميماً ان توكيل مسلماً على مسلم  
وحقيق هذه الصور الثلاث المحذرة عندنا باطله واما ان كان محملاً  
**فايد** يجوز ان يسلب مباشرة فعل عن نفسه مع حوز ان يكون كيلة  
منه لغير كالسفيه وكالمزاد كالعبد قبول الكاح لغيره او لغيره  
حتى يرضى على السيد فيه وكذا دوايد مع الملك الذي يزوج الخامسة  
وتوكيل العزة في مطلق التزويج وكذلك عر خايف العتق ليعقد  
على الهمة لنفسه على قوله يجوز لغيره **فاعد** كلما حازت الوكالة فيه  
فترجعه العايف فان كان فعلاً وقع موقعه كرد الوديعه والغضاض  
الدين نفقه الزوجه والمقاربت البهائم والحج والصوم والصلوات عن  
المشركه عنه وان كان عتقاً وقع على المحجاة لسائر العقود والعتق  
والفعل لا نفق صاعاً لاجازة كقبضه من العتق والمديون قبض  
الشرك من العزم وقبض المبيع عن المشترك في الثمن عن البايع وقبض



الرهن عن الرهن على احتمال وكذا قبض الموهو عن المتهو وان كان  
انقاعا بطلان الطلاق والغنى وكل ما لا يجوز التوكيل فيه الاخرى من  
المتبرع كالايمان والعهد والقسم **قاعدة** كل الجاهل بقوله  
بعد موت الموصي باطل الى الوصية فان ارثه يقوم مقامه على الوصية  
**قاعدة** الغالب ان الوصية ما فيه نفع يوقف على قبوله اذا اذبح  
يعتق عبده ويخرج من الثلث او يترك غيره من دينه او يقضاه  
فلان او نقد الماسية في الوصية للداية بالعرف وجهان **التفسير**  
**قاعدة** طاهر المصالح ان التذير وصيغته بالعق والسبق لبقاء الوصية  
عاصفة الموت بر ما خيل ذلك مواضع وله عند العامة فروع على  
هدى المأخذ من حوز الرجوع منه وعدمه والبيع مختار فعل الص  
لم يصح على الوصية حتم بطلان التذير قبل لزوم البيع ولا يعود  
الى التذير لو سمي المبيع واحتمل المراءه ولو رهنه لحتم الرجوع  
لانه ليس بملك على الصفة لا يجوز العرض في البيع كالبيع  
ويمكن العدم لان لم يخرج عن الملك اما الوط ليس رجوع قطعا  
الوجه لان مع الجمل يوك التذير في المكاتبه وجهان فحتم الى  
ان قضى المكاتبه الرجوع على التذير كان رجوعا على القول بالوصية  
والله هو مدبر مكاتبه ولو ادعى العبد انه ذير ففي سماع الدعوى رد  
منه ثم ان الزكاري ليس رجوعا ولو حلت بيعها الولد لما على العتق  
وطاهر واما على الوصية فمشكل حيث ان الوصية بالخيار لا  
بشر

ان يدخل فيها الجمل المتخذ قبل الوفاة وهذا يوم انه عتق نصفه  
لغنى المصالح ان الولد يذير بالغنى في ذلك حتى يغواض الرجوع  
في تذيير الرجوع في تذيير امه فهو بكذا الصفة **الناس المعتبر**  
**قاعدة** مباح الموال تضمين لفوات النفقة منقعة البضع  
بالنفقة غير في ضمان منقعة المهر اذ حبسه مدة وجبة بالضمائم  
وضعه من حيث عدم دونه الى اليد بقوى الضمان وما لو استأجر  
ثم حبسه وخصه مباح كون الجير خاصا لمن المنافع بعقد الجارة  
قد رت موجوده شرعا واستقر الاجم في مقابلها الذي يدل على  
ملكها اقتضا العقل ومن ثم جاز ان يوجر غيره **قاعدة** المعسر  
الصمان يوم التلف مطلقا وفي قول يفرق بين اعاصبه وعده فيضم  
الغاصب المدفع من القرض الى حين التلف وعده يوم البيع وقول الكل  
الكل كذلك في وجه المثل الرجوع من الرد وهو ضعيف والمثل ان اذا  
كان موجودا ثم لم يدفعه حتى تلف والمقرب ان المعسر القمه يوم  
الدفع وقد خرج والصمان يوم التلف ضمان له لانه اذا الغفل  
خرا وحدثت عليه الجب فاعاها تغير عبدا لولده لم يجرى الجبال  
واركان قضيه المصل ان لا خلاف الحاصل من القاء النطفه فانه لو لا هذا  
العارض كانت رق المولى لأمه واسفلت الى الوالد في السرقة ان  
الطفه لأمه لها لكنه لما كانت مكمل دم امه وكانت تكونه حيوانا  
ما بالقول التي ادعى الله في الدم صار كالشجره المخلوقة من الثمن

المراد من المولى  
والنفقة من المولى  
غير ما يشترط  
بالنفقة  
من المولى  
غيره



فهو من كسبهم ولذلك قدّر المتألف فقلنا جازا الى حين الوضوح وقا  
 رقيقا لجزء الوضوح ومن ثم يتبع الولد له في احكام كثيرة فاقول  
 ولم لانقال الوجه في ذلك ان الولد كالحرة من المم هو ملك لها  
 حين سفل هناك سفل الي ملك الوالد قلت **باب في حكم**  
 بان عقار محررا انهم ذكر في بعض الموارد انه رقيق وانما ثبت على  
 الي فكه عند الوارده وعلى هذا لا يكون التالف لا حين الوارده  
 وفيه تنبيه على اعتبار رفع القيمة فان من المعلوم ان من عند  
 الوارده ارفع غالبا ولكن نقول الجمل على انعقاد اولي  
 ونحمل قولهم انعقد جازا على اوله الى ذلك بحاله وهو جاز مشهور  
 وفيه يوفق بين الكلامين وجرى على قاعدة الصما يوم التالف **قاعدة**  
 الضمان فلا يكون بالقوة وقد يكون فالاول هو الحكم بضمان في صما  
 عند تلفه واثره استبعاد الدفء لذلك العود اليه عند التالف لو  
 كانت القيمة العليا قبله الضمان بالفعل اياه يكون بعد تلف العين  
 ريب انه مبري لزمنا الضمان وتكون ريبا لمعاملة على ما في الدرس  
 بالعيان هو نوع من الضمان وانه مع بقا العين بعد دهرها وهو  
 ضما في مقابلة فوات اليد التضرر والملك راق على ملكه وفي وجه  
 للاصحاب ان الضمان في مقابلة العين المتضرر لاها التي يجب رد  
 والضمان بدعيها قلنا العين باقته والغائب انما هو اليد الضرف  
 والضمان بالفعل انما هو عن التالف بالفعل ونظير القاعدة في الطفره

بالفعل

فيما بعد على الاول يتراوان على الثاني لا حتى قال بعض العامة  
 لو كان المصنف قريبا للعاصب عتق عليه وتوغاوا في ذلك حتى ملكوا  
 العاصب غير صفته كالطير والحياطه والرج وانه لو خفي على العبد  
 ما فيه فتمتد ملكه مع قولهم بانه لو نقض عن لقعه ملكا ليقض  
**باب في** المذات العام لما في المنع الخاص من الله وهب للعبد لا  
 وفوض امر اليهم ملكا واستقاطا فاذا وجد سبب من غير حقهم  
 في اموالهم لا يكون قاذرا في زوال حقوقهم الا ان يكون جازا غا طر  
 المعاوضة فمن ذلك المأخوذ بالمقاصه من غير الحس مع عدم الطفر  
 بعينه لو تلف منه وحما والحق الضمان لا اذن الشارع منه عام  
 والمنع من تصرف غير المالك منه حق للمالك ومنه المالك في المحضه  
 مضمون على الكل وان كان ياذونا فيه على المرفوع لعايل ان يقول السن  
 المذون من الله تعالى مطلقا بل يعرض فيكون من المعاوضات القهرية  
 لمن المالك امتنع في موضع ليس له الامتناع نعم ذكر بعض العامة  
 هناك التمس في الوديعة والعارية لوقوع الوديعة من مكان الى  
 لمصلحة المالك واستفاد بالعارية لمصلحة وتلقا لم يضمن ولو سقط  
 ماله شي عليها فقلنا اوعاها بصم على تصرف الانسان في ماله وان كان  
 حائرا الا انه باذن عامر وصاحب الوديعة والعارية لم ياذن فيه  
 خلاف النقل والاستفاد وهذا انما يمان عند نال المعتبر التقرير فاذا  
 سقط ماله بتفريطه ضمن الا فلا **الشامس في القواعد** كل قدر



النساء شي قد ر علي الاقرار به الاتي مسائل الشكك وهو في المراء  
المختيار كما يقبل اقراره وكذا قيل في الوكيل اذا اقر بالبيع وقبض الثمن  
او الشراء ودفع الثمن او الاجل او الطلاق ولو اقر الرجعة في العدا  
تقبل منه مع انه قادر على الانشاء وقيل يقبل وكذا قيل يقدر على انشاء  
شي لا يقبل اقراره به الا في اقر على نفسه بالزواج عندهم والمرأة بالبيع  
ولا يملك في انشاءه والقاضي المخول اذا اقر بان يفي بالامير تسليم  
وهو فلان فقال الامير تسليمه منك لكنه لا يفي فلان قيل قول القاضي  
وهو بخلافها عندهم فقال رجله علي ما لا يقبل اقراره فيه وقيل  
اقراره بكذا اليك ومثله المرأة منوعة عندنا لا يقدر على الا  
ومثله القاضي فشككه **قاعدة** كل اقرار بما يعاونه بالمتيقن ويخرج  
المشكوك فيه كما لو اقر انه وهبه او ملكه ثم انكر القبض لمكان توهمه لا  
مع القرينة القوية كما لو اقر لسجد او حمل او اطلق فانه يحمل على المان  
وكذا من اقر بدينهم وفرضها بالنفقة عن الشرعية اذا اتصل اللفظ  
وكذا بالنفقة عن وزن البائع المتصل **مسئلة** لو اقر لغير مال  
امكن بتركه علي سبب يمنع من الرجوع كالبيع وعلى الا يمنع الرجوع  
كالهبة فهل ينزل علي المانع الرجوع او يستفسر ويقبل نفسا لا  
على اقل السببين وجه الاول اصاله بقا الملك للمقرلة **قاعدة** كل  
ما انكر حقا لغيره ثم رجع الى اقراره قبل منه ووقع الشك فيما لو  
ادعي عليها زوجته فقالت زوجتي الوكيل لغير اذني وقد اطلعت ثم

رجعت الى الاقرار او قالت انقضت عدي قبل الرجوع ثم رجعت عنها  
او في صحة الرجوع لان الاصل عدم انقضاء المدة هنا والاصل هناك  
عدم النكاح **قاعدة** المشتتا المستعرق باطل اجماعا واختلاف فيما لو  
عطف بعض العبد علي بعض ما في المستثنى او المستثنى منه هل يجمع  
منها حتى يكونا كالكلام الواحد كقولنا له على درهم ودرهم لدرهما  
قال ابن الجارود من العامة يجوز ان يجلس المعطوفين مفردا  
بالحكم وان لم يكن الواو للزنب كما اذا قال لغير المدخولها ابطال الوط  
لمنع الا واحد بخلاف طالق تسع عندهم وسفر علي ذلك له علي  
بلثة الا درهمين ودرهما وكذا له علي درهمين ودرهم لدرهما ودرهما  
وله علي بلثة الا درهما ودرهما **قاعدة** المشتتا من النفي انشاء  
وشكك عليه والله لا احامعك السنة الا مرة ثم مضت السنة لم  
يجمع اصلا فان قضيه القاعده انه خنت لانه يقضي اشات لمره  
موجب الجمع مره ووجه عدم الختان المقصود باليمين ان يترد علي  
الواحد فيرجع ذلك الي العرف ويجعل الامعني غير **مسئلة** لو قال  
لا بئس ثوبا الا الختان ففعل عاريا فعند العامة لا يلزمه كفارة  
وسئل عنهم ما ذكرنا وحوابهم ان الا في الجملة اسقلت عرفا الى معنى  
الصحة مثل قوله غير وكانه قال لا بئس ثوبا عار الختان فلا يكون  
الكتان محلا فاعليه فلا يلزم تركه ولا لبس **مسئلة** لو قال لسن علي  
عشرة الا خمسة فانه قيل لا يلزمه شي من النفي الاول توجه الي



جميع المستثنى والمستثني منه وذلك عشرة الاخمسه وهي خمسة  
 فكانه قال ليس على خمسة ووجه اللزوم ان النفي ليس مكان ثبات  
 الخمسة الحقوقي ان نص خمسة فلا شيء وان رفع خمسة **قاعدة**  
 المطالبة بتفسير المباح على الفور لحوز من متناع تلخير البيان  
 عن وقت الحاجة كمن اقر بمهم اما ابتداء او غيب دعوي فمداوجه  
 اذا امتنع من الفور والجسر حتى يجيب عمله ناكلا فيرد اليه  
 وانه ان اقر بعصبيهم وامتنع من ما يعسر ان اقر بدينهم  
 جعل ناكلا وكذا الخياط اذا ادعى اربع او طلق فبهمه او ادعى الفاء  
 دنا لم يزل له **الباسع في احكام متفرقة قاعدة** في المتعلقة بالاعمال  
 وهي كثيرة وان كانت بعضها يشترك في قدر مشترك خصوصية كل في  
 المتباين **ف** تعلق الدين بالرهن وتعلق الركا بالانصاف والحال  
 منه مشهور وتعلق الميراث بالخاف خطاء وعدا وتعلق حق البيع  
 فحبيسه حتى يساق في الثمن وتعلق الدين بالترك وتعلق المال المضمون  
 بالاعمال المرطبه وتعلق الصيام بالحضارة من الاعمال المشبهه **ف**  
 وهو في مواضع يوقف المراه للصدقات مع تسليمها نفسها حتى تقضى  
 المعوضه حتى لا يمتي لها مهر او مالهها على ادا الدين والوضو العتق  
 باسرها وان لم يكن للشهادة وجبا والتوثيق بحسب الخاف حتى يطلع  
 الممنوع او يفتق الممنوع على القول به ومثله التوثيق للغايه حتى يقد  
 والتوثيق بالحسب موصفه على الحقوق والمجاوله من المدعى عليه

وبين اعيان بعد سهاده شاهدين مستورين حتى يزكيا في وجدو  
 حسب المدعى عليه اذا شهد عليه مستوران بخدا وقضا على احتما  
 ومثله التوثيق بعزل نصيب المحلل اذا اريد قسمه الزكه وبغلة قدر  
 الدين لو مات المضمون عليه قبل الاجل **قاعدة** العالي المقدرات  
 العبد المتقوى كقل الحوض الكثرة واعتبار الوصوف في المدة والمدين  
 وفي غسل العجاسه ونصاب الرذجات الى صور كثيرة ولما ريت المسلم  
 فيه ان ذكر سنه او الوكيل اذا وكل في شرا عيدا او حيوانا لم يضمن  
 ما بشرط عدم رناده عن تلك السن بقليل حتى لو شرط في السلم  
 المتفق عشرة وخوده مضافا الى تلك الصقا وفي حوز يقضيه اليوم  
 والهبوع احتمال لصدق الاسم وعدم اللغات الى هذا الفرض  
 وكذلك مفارقة الولد لأمه في البيع والاصح اعتبار المحقق اطال  
 الكرو مسافة القصر ومن الباع **قاعدة** قد تترك احكام على اشياء  
 فكن اعتبارا في الحال والمآل فتقع لذلك الاشكال او صورها كالمشرا  
 لو حلف رجل هذا الطعام في العدة فأنلفه في الحال فهل يلزم الكفاره  
 معجلا ان اعتبر بالما دل وهو الاصح والاحتياط في حيث وتظهر الفايده  
 في التكفير ان هل هو حريم لا حتى لو كفرا الصوم امكن اجزا الغد **ف**  
 الصوم اذا نواه **ف** لو تبين انقطاع السلم قبل الحل ففي تحريم الخيار **ف**  
 ومها في الممنوع **ف** لو كان دين الغام موصلا وفي احد من الركا  
 قبل الاجل الوجهان المقرب الجواز وقد مضى المصباح على المصداق

مبدأ ما ياب

على المولى به بحري



لو حُجَّ عنه ثم زال عذرُه وجب فعله بنفسه وهو يعطى الحال  
 برأى بالمال **د** لو انقطع دم المسحاة وطنة عودة قبل مضي وقت  
 يسبح الطهارة والصلوة فتظهرت وحصل فيه الوجهان **هـ** لو قلنا  
 بعدم انعقاد نذر التضيعة بالمعيب فبدر ثم زال العيب فاعتدنا  
 الحال بطل النذر وانعقدنا المال **و** ولكن الظاهر انعقاد  
 النذر وان كان معيبا حال النذر لعدم وجوب الوفاء بالنذر نعم  
 نذر اضحية مطلقة اشترط فيها السلامة من العيب ولو عيبها  
 في معيب ثم زال العيب **ز** لو اشترى معيبا ولم يعلم حتى  
 زال العيب الوجهان وكذا كتابة الكافر عبده المسلم كتابة مطلقة  
 لا كأنه قول الى العتق والمقرب عدم الاكتفا بحال نظر الى الحال **ح** لو  
 اسلم ثم وطئ رفات الرجب ثم اسلمت فالظاهر عدم وجوب المهر  
 وعلى اعتبار الحال ممكن وجوبه وهو يعيد بها في حكم الزوجة  
 اما المعتك وجعته لو وطئها شبهه ثم رجع فهل يجب المهر  
 والفرق ان الحمل العايد بالزوجه غير الحمل الاول والعايد بالاسلام  
 الاول **ح** لو ارثنا الزوج ما عظمه ثم وطئها ورجع في العدة هل  
 ما ذكره لو لم يرجع وجب المهر عند الشيخ لا بآية ما بيننا وبين  
 الوطء **و** لو لم تنسل الزوجة لم يرجع في المطلقة امكن البتة  
 الحال والمأذول يقال لها في حكم النوجة ما دامت العدة فلا مرد وان  
 نقا المطوق على طلاقه وبها عاينا كرهنا كشف عن البيوت وهو صعب

في العيب  
 الى ان  
 حبان



في المهر في الكفارة حال الوجوب لا يستقر عليه العتق بل  
 العتق حال المال **د** طر بان العتق في العدة يسقط الى عده الحرة  
 ان كانت الطلاق رجعي لا ياتى في عده الوفاء يسقط الحقيل  
 في الطلاق البات ذلك تغليبا للاحتياط لعدم تغل البتة  
 بينه وبين عده الوفاء **هـ** المعتد في الملقاط في القيمة يوم  
 الملقاط لا يوم المملوك **و** سيد للمقبط او بالملقطة  
 لو اعتقه اعتبار ايام الملقطة **ز** لو اعتق ختعت بعد لم يعلم حتى  
 عتق ففي ثبوت الحيات وجهان **ح** لو قلنا ما يصح في الخراج من  
 في حوار بيع الدهن الخمس الوجهان ان قلنا بقوله الطهارة  
 اما ما يقابل الهاء توهم بعضهم ان تطهير المال يقع بالمحاشرة بل  
 باستحالة من صفته الخاصة الى صفته الطهارة فعلى هذا  
 يبيعه بيعة قبل تطهيره كما لا يصح بيع الخمر وان رجع قبلها  
 نظر الى الحال **د** بيع النعاج جابر تبعا للاتفاق محلها وهو نظر  
 الى المال **هـ** بيع الميت الملهي ان الرضاخر المتقدم صبي الوجهان  
 ادلا مسغفة لها في الحال ويجعل الدور ان اخذت من نفسه  
 لم يمسغفوه في نفسها خلافا للحنابلة فانه يمسغفون بعد بيع  
 لم ينظر منه الى الحال ولا يصح بدو الصميمة وكذا الصالو  
 قد اشترى على خصيله اعتدنا المال في الصميمة وكذا رابع  
 ما قدر تسليمه الا بعد مده كالسكنى المياه المنصوص المشاهد  
 ادلا يمكن خصيلها الا بعد نسي الحرام الذي في المهر كذا لو

في العتق

في حبان

في العتق







ق  
 قصد الصدق لوله كما لو قال باطال الوقوف قصد البطلان بطلان  
 الثالث قصد اللفظ ولا يقصد المعنى الموصوف له وطاعته  
 فانه بطلان عذرنا ولا يكفي فيه ايمان العقد عن اللفظ به كما لا  
 يكفي فيه العقد فلو قال بعنك عايه ونوى الدراهم او حالكه كانه  
 درهم ونوى النقل المحض ونوى البلبه بتعدده والا فرب البطلان  
 نعم لو نوى ابطال العقد على نوع معينه واهله في العقد لم يكن  
 الصحيه لانه كما لم يقو في العقد والبطلان قوي للاختلال بركن  
 العقد ما النيه في اليقين فالظاهر اعتبارها اذا كان اللفظ صالحا  
 لها فحوز قصد المطلق بالنيه كاللحم ونوى به لحم العنق ويخص  
 العام بها ولو قال دخلت الدار ونوى دخولها خاصا او موقفا  
 ولو حلف على ترك النسل عام يرد مسلم على قوم دنوى خروجه  
 لم يثبت ولو كان المحل وفعله لا اقرب عدم حوز الاستثنا  
 فلو دخل على جماعة منهم من حلف على عدم الدخول عليه لم يكف  
 عزله او استنظم ان يقال دخل فلان على القوم لا على فلان منهم  
 وبتنظيم سلم عليهم الا على فلان ولو تعلقت الميمن نحو اذني لم  
 يقبل طاهرا ولكنه بدنيته باطنا ولو قال هي كطهر امني ان كنت قد  
 وقال قصدت شهر او قرينه محضه لم يقبل طاهرا مع القرينه  
 يقبل مع احتمال وتوله مطلقا ان التكلم عرف بقصد هذا اذا  
 قصد بوقوع الكلام الذي جعله شرطا في ان سمي التكلم شهرا  
 فني

فهي كطهر امني ولو قصد بوقوع الطهار بالشهر فكذا كسديت  
 وان قلنا بوقوع الطهار الموقوت شهرا لم يحكم بالباطل  
 بالنسبه الى التدين وبالبحر طاهرا وان قلنا قوله في الحكم فانه  
 محرم طاهرا **فدفع** حيث قلنا نقول قوله في الحكم او في الدين  
 يحتاج الى مبيى كونه مؤثرا على دينه وعرف بنيه **ج** اليه نوى  
 في العطايا المشرطه وبما عدم المعصيه كالوقف والصدقه ولو وقف على  
 الزناه او شار في الحرام او طاعى الطريق ونوى بالوقف كونهم كذلك  
 بطل وان وقف على قوم المسلمين واداهم من اوليكم صح ولو  
 وقف على قوم يظنهم فساقا لا جافسهم فاذا هم عدا بطل ايضا  
 لعدم القصد الى الوقف الصحيح وان كان متعلقه بمحض عليه  
 وقيل الوقف على الذي يصح وبطل بالاعتبارين وكذا تواتر السنه  
 العطايا التي لا بشرط وبطلانها كذا لو اوصى لني بصدقه بنيه  
 لصلبه فانه يتخصص فان كانا اوصيه لهم والا بطل ولو اطلق  
 في حمله على البطل الاول واسرنا له وجهان اما لو اطلق في حمله  
 بطلان لجل على باقي البطلون قوله ولجل لني ادم ولو قصد بطلانا  
 محصورا باني ادم الموحدين حال الوقف اثرت السنه **د** مما تواتر  
 السنه فيه دفع المدينين الى العزم والمهور لا يقبل قوله  
 منعه ومما اذا لم ينو حال الدفع محذوران اقربهما في ذل السنه نوى  
 اذ لا يعتمد لغو او وطى امره لعقد الحايه او ذهب الغنى

هذا اذا ادعى عليه  
 عن غير المهور فادعى  
 هو غير المهور



المستعاره الى ما اذن فيه المالك لرسول المستغفر الى ما استغفر  
له مع جهله بالخال او قبل نفسه بعقدها معصومه فبان صدارته  
له تخلفا في الحال والظاهر انه لا عقاب عليه وهل يفرج ذلك في العبد  
فيه وجهان نعم لظهور جبرائه على المعاصي ولا لان فيه لعصيه  
لا يفرج حتى ياتي بها وهذا اقرب وبعضهم يحكم بنفسه لان ذلك يسهل  
الثقة بصدقه وادب الامانة وحكم بان في الحرة يعذب عبد المستوط  
من عذاب الكبر والصغار وكلاهما حكم وتخفف على الغيب نعم قد ذكر  
تعرض الصحابة لو شرب المباح من شربها يشرب الحرام فاعلموا العلم  
بالنية وازا فاعمال الجوارح لا يجرى اليه **المقصد الرابع** في النكاح  
والتوارث وما يتعلق بهما وفيه فصول **الاول** في التسليم وفيه  
**قواعد اربعة** يقسم النكاح بحسب النكاح الى المحكم للنسبه  
فالوكيل عند التوقان وحرف الوقوع في الحرام **والثاني** في العقد  
النازح الفلز على النكاح والمهر او مع العهر وتوقان الرقبه والمكر  
وهو عند عدم التوقان الطول وبقا قيل في كبره والزاده على  
ولاحد عند الشيخ **والحرام** هو الزاده على الاربع وشبهه بالنسبه  
الى الحرام **والا** ما ولا حرام في العبد والمباح وهو ملغاه **ويقسم**  
كذلك بحسب المنكوحه الى الخمسه **الاول حرام** وافتامه حرام  
عنا وهي الحرة عشر المذكوره في الكتاب وهي ترجع الى التحريم  
والمضامه والرضاع وحرام جميعا بطلقا وهو من اخير حرام جمعا

المباح الاذن كبير العجم والحاله وسنن الخ والاخت من الجره  
والامه وحرام بحسب العاصم لشعاره ككاح المعتد والحرة والنسبه  
والمرتبه والملا عنه والكنايه بالردام وشبهه وحرام بالنسبه  
مختلاط محرم له بنسبه محصورات **الثاني مكره** وهو نكاح  
العقم في الاوقات المذكوره ونكاح المحل في الخطبه على خطبه الجار  
**الثالث مستحب** وهو النكاح في الاوقات المافيه من الجمع بين الصلاه  
وفضيله النكاح وقيل يستحب التباعد للخب **الرابع واجب** وهو  
في الرطب في اماكن كوطا المظاهر المولى بعد اربعة اشهر بطلقا  
وقد يكون الامه والرجه اذا غلبت منه على وقوع الفاحشه لو اذاما  
في العقد بحسب المحل فتصوره بعيد الا ان يعلم وقوع الرنا الحبيته  
ويعلم انه لو تزوجها منعها ولصره فيه فهو كزوج كفايه عند  
قيام عذر مقامه وعشا عند عدم عذر **الخامس** وهو ما عدا ذلك  
يقسم بحسب النكاح لنفسه الى دائم وهو نكاح بعقد حال عند ذكر الجار  
او اشتراط مهر حواره اجماعي **وسقط** وهو ما استوط فيه الاجل  
والمهر وهو جابر باجماع اهل البيت عليهم السلام ونسبوا اسمعظم من  
فانوهن حور هن ثم ذال المنع شرعا اسم لنكاح المسقط في حصره  
اليه مراعاة لمعاد الحقيقة الشرعية وبذلك تشرع عتيقها اجماعا وعوي  
الشيخ لم يثبت **وملك** مدين هو نوعان ملك الرقبه وهو جابر اجماعا  
وملك المنفعة وهو المعبر عنه بالجدل وهو جابر باجماع وعلم اهل



البيت والجموم وما ملكت يانكم الشامل الصورة النزاع ولصاحبه الجواز  
 الخالي عن المعارض الشرعي **الثانية** تحريم على الرجل نسا اصوله وفصوله  
 ووضول اول اصوله واول فصول من كل اصل وحرم عليه مثله رضاعا  
 وبالمصاهر اصول رفقة مطلقا ووضولها مع الدخول وجوعا الاحتيا  
 مطلقا والعمة والحالة مع بنت المستوا اليها بالوصفين مع رضاهما  
 وعلى المرأة ما حرم على الرجل عنها اذا فرض ذكر او على الخشي المسك  
 الترمح مطلقا وحرم الرنا السابق ووطء الشبهة ما حرم الصبي الوط  
 ام الموطوءة عالية وانته فزاله ولحنته واللعان شبهه وطلاق  
 التسع للعدة والثنية تحريم على المسلم مطلقا والكابية دوا  
 والخامسة الروام على الحرم من الحراري والثالثة من اما عليه  
 في العبد المبعوث عنده بالنسبة الى الحراري محرر بالنسبة الى الاما  
 المبرضة كذا في الفضا ما اقر غير صلحه فان صلحه فقولان **بالثانية**  
 الحكمة في الجدة الرابع دون ما زاد في الروام والاباحة مطلقا في غيره  
 المنعة ومالك المين فذكر ان شرع موسى عليه السلام ان يعرج من اعاه  
 لمصلحة الرجال في شرع عني علمه لخالسوى الوليدة مراعاة لمصلحة  
 النساء فانه من هذه السبعة المظهرة مراعية للمصلحة في الزوج الدائم  
 مطنة النقر بالشحناء والعداوة بسبب المناقضة الداية وكان في غير  
 المراة عبادك العبد لا يشرع له ابا اما فانه لا يشرع له ابا والوط  
 بالتبعية وذكر الرق فنه عن **السادسة** المولود للشحناء والحراري وان  
 ختن

حاصر الا ان الخدمة فيهن السبعية وانفة الحرية منعهن من الصبر  
 على المناقضة واما المنعة والكوفا الى اجل مخصوص سهل وفيه  
 الخطا كذا من الروحين ينظره فلا يضطر منه للشحناء هذا  
 مع عدم وجوب النفاق المساكين اللذين هما مائة آخر للشحناء وما  
 زاد على مشار الاستمتاع او قاربه واما ابني النبي صلى الله عليه واله  
 الزيادة اظهار النقر ومنته على امته او الموثوق بعدله والهام ان واجبه  
 الصبر عن لعنهم الضار اكراما له **الرابعة** كل عصب وحرم النظر  
 النظر اليه يحرم مسبه ولا يعكس فان وجه المخطوبه يجوز النظر اليه  
 ويحرم منه وقد حرم للمس احما عا وبكرة النظر هو الفرج والزوج  
 او المملوك وحرم النظر هنا بعض العامة اما النظر الى المحارم فلا شك  
 فيه وكذا يجوز للمس عندنا بغير شهوة قاله بعض الفاضل وحرم  
 بعض العامة الا في الرأس وعينه مما ليس بعورة فحرم عيدهم من  
 الام وساقها وقربها وتقبيل وجهها **الخامسة** ولا يه الكناج بالقرابة  
 والملك الحكم والوصاية وكل منهم يزوج بالولاية المالك فانه يزوج  
 بالملك ثم بالملك المبيع فله نقله الى غيره بطريقه وربما احتل كونه  
 بالولاية كما ورد في نفيحه امه المراة نفسها متعة فانه لا يشرع ذلك ولا  
 يجوز اباحة الامه لمخون البصا فاعند بعض العامة ولها حق  
 في نفسها وتنفرد على ذلك عندهم استراط عداله المولي على الولا  
 دون الملك تزويج المكاتب لفته ان علينا الملك تزويج الكافر امته اذا



كانت عام ولد فلنا بعدم السبع حان على الملك وعلى الولاية المحوز  
**السار** اصل ان كل احد لا يملك الجبار غيره الا في مواضع الجار  
 السيد رفته على النكاح صلاحه نطهور اياه التوقان ووجبا  
 الشفا المستند الى الماء لو طلبت البالغ بكر النكاح لجبر المولى  
 على تزويجها ان قبالا ولاية لها وبالا شرا كل رجل جبر المولى على تزويج  
 الصغير عند ظهور العبطه لها نظره كذا خبر المولى على تزويج  
 السفينة والافران له الجبار السفينة مع العبطه ومن هذا التا  
 خبر المصطر صلح الطعام وصلح الطعام غيره اذا امتنع من الكل  
 واشترى التلف **السابعة** حرم وطاء الزوجه مع بقا الزوجه  
 الحقيق النفاس والصوم الواجب المتعين له مطلقا على احتمال  
 والمحرام والمعتكاف الواجب لا يلا والطهار قبل التكفير والعكس  
 وطاء الشهه والمفضاه قبل التسبع وفيه يخرج من حباله ولو لم  
 قبل حلق العاجر على احتمال الوطأ الضعف وعياله وعند تصويت  
 الصلا الواجبه وبعد العمل بها في قتل في ليله غير طاهر فيها اذا  
 امتنع من تسليم نفسها لاجل الصداق في المساجد فخصوا الناس  
 ولقائل ان يقول قد عرفت الواجب المولى والمظاهر فكيف عرفت الجرم  
 قلنا اما المظاهر فالامر طاهر لاجل اختلاف المعيار فانه حرام قبل التكفير  
 واجب بعد واما المولى فيوصف بالحرمة من حيث المبدأ فيقضيه الحر  
 ويوصف بالوجوب من حيث حق الزوج وسخر الحرمة بالكفار واليه

في العبطه

الان

المشاوره بقوله فان فاو فان الله عفو رحيم • وذكره في الموقفا  
 والحوال المحصوه • وقد استحق هو مع المالكات والمصر والممانع • وقد  
 حب قلنا في المظاهر المولى بعد المواقعة الرابعة فلها الاستغفار  
 عليه لو تركه وان لم يكن مولى الا ان المولى جبر عليه او على الطلاق  
 وهذا قبل ذلك فحتمل الجبار على الوطأ وعينا لو طلق سقط الوطأ  
 اذا كان يائسا لو كان رجعا فقيه اشكال وحيث انه واجب يكون مستند  
 وزوال حقيقه العصى فان قلنا الجبار عليه ووطي هو وجوبه قطعاً  
 والمصحح عدم الجبار لولا الممانع بل يمكن تزويجها بعد البتة كما يقتضيه  
 لها في الجور **الثامنة** النكاح قد يكون سبباً في اشياء كثيرة فتعاق  
 بالوطأ فيه استقرار المهر المسمى بحاله ووجوب مهر المثل اذا لم يسم اصلا  
 ووجوب الفرض المحكوم به اذا كانت مفوضه المهر ووجوب مهر المثل  
 حيث يقع التفويض وحيث تكون التسمية فاسد في الشهه والراه  
 ووجوب النفقة ما دامت ممكنة في الدائم وتوزيع المسمى حسب المنقطع  
 ووجوب الكسوة والمسكن في الدائم والحارم اذا كانت مراهله ووجوب نفقة  
 الحارم وكسوتهما وقد كنت في هذا بالتمكين وثبوت الخصم لكل منهما  
 في الدائم وملك الثمين في حق الولد بشرطه وتحريم الغرة في الدائم بدون  
 المهر ووجوب عدة الطلاق الفسخ عليها وتحريم ايها عليه ووجوب  
 القسم اثناء اولا اذا قسم لضرتها والمظاهر ان هذا لا يمنع الوطأ بل  
 التمكين وكذا وجوب القضاها في القسم اذا طلمها وتقرر صحة العقد في

في الجور

وهذا الاول



سأ  
حكما

نكاح المريض إلا أن يبرأ فيكفي العقد في التقدير ولشهر الحرمه في الرضا  
وصبره السنه حرمها وفي حكمها بنتها فارة وامتناع  
فيها بالعتة الطارئة وخفق الغية به في الأيلا والطهاره وجوب  
الكفارة فيها في الطهاره تعدد واما معهما من كل النكاح وكما يتبادر  
بالجته ولجاء على الاستعداد وازاله الوسخ وكل منفر في فيه  
بذل المهر لها وجوب النفقة عليه اذ طلق رجعا وجوب ذلك  
للبيان والطلاق كانت حاملا وجوب الفرائض وآله التطيق كما في الآله  
الولاية الكرهية وجوب آلات الطبخ والملح والشر والادام بالغسل  
لو كانت ذميه ان وقتنا الامتناع عليه وجوب حجره الحمام مع الحاي  
وكذا وجوب غسل العسل على قول من معهما من الخروج والبرج ومن  
العاد المتطوع بها والاستقرار غير الواجبه ومجاورة الجاسه  
والسكراد كانت ذميه فممكن نتيه على التمكن ونقصه على مجرد  
العقد كما نرى عليه بن المير لاذ لحلف كبر وجن والخت لو  
حلف على تركه والخروج على العروبه المهر عنها وحوال الامتناع بالراه  
والنظر الى جميع بدعها حتى العوره وبالعكس واستقرار المهر بموت  
احدها ولو كان مفوضه المهر وحب المنعه وقيل مهر لثقل وجوب العقد  
طلاقا ونسخا لعنته قبل الدخول كذا اذا استقر قبلها قبل الدخول و  
ارتد عن طهرها ما عطا والاقر للجميع وجوب المنعه في مفوضه البضع  
اذا طلق قبل الدخول الوقت فحرم المهر والجميع بين الحي والعنه والخاله

من

وست الماخ والاخت لا يرضاهما وتخريها على اليه فصاعدا وعاد  
فان لا فخرم العقد على غيرها ان كانت رابعة بالديان او ثالثة حده  
والروح عبد او ثالثة لله والروح حر او ملك طلاقها وطلوعها وظهارها  
وايلا بها ولعاقها وثبت الفسخ بظهور عيب فيها او فيه وجوب نفقتها  
بالتمكن وحوال السفر بها وفخرم العقد على الهه الماذن الحرة عا  
امه ثابته ان شرطنا خوف العنت وعدم الطول اما العبد فله ان يزوج  
الامه على الحره عند بعض العامة والمقرب الممنوع وثبت العبد بموت  
والنوار اذ لم يكن الدخول في طلاق فصح العقد له الاجل ما نعا وحوالها  
وجوب تكفيها في الديان واستحقاق الصاوة عليها والزوجان في مهرها  
ذلك لها اذ مات هو وان كانت الرجال اولى بنصيب والد له وابنه علا او  
سفل حرما لها ونصيبها وان علمت محرما ولو ملك نصف الصداق ولو كان  
عقبا وطلق قبل الدخول ونعت الحكيم عند الشقاق والزامها بالغسل  
للخص عند الدخول ان حرما الوط قبله وكذا لو كانت ذميه واليهما لا يجدا  
وما توقع عليه كمال الامتناع المتقياه للدخول كماله في دوام النكاح وتقد  
قول الزوج في قدر الصداق وقولها في عدم دفعه والخالف لاختلاف في تعيينه  
وايضا في العقد محرما على غيره ومعهما من العبد والعهد والرضاع  
او العمل على منع حقه **بابه** وما يتعلق بغيره وببذل الحشفه في الفرج  
او فزره لم يقطعها بفسخ الطهاره الا ان يكون ملفوقا عا قول ضعيف  
وجوب غسل على الفاعل والقابل وجوب التمسك ان عجز عن الماء فخرم



الصلوة والطواف وسجود السهو وقيل وسجود التلاوة وقراه الغرام  
 وانعاصها والمكاش في المسجد الدخول الى المشيخة افساد الصلوة  
 والصوم ان وقع عدا وفساد الشايح ان كان الصوم مطافيه ذلك  
 وحقوق الصوم ان كان حيا وحق الكفار في المنع من افساد الاعتكاف  
 وحقوق الصلوة ان كان في طرفة الشايح وفساد الحج  
 والعمر وحق المضي فاسدها وحق قضاها وحق اليدنه او يد طابع  
 العجر وهي بقرة فان لم يجد سبع شياه ان جعلنا الكفارة كالنذر الجمل  
 للبدنه عنها سواها في موضع الفساد او لا وهل يغلق الوط مع العقاد  
 احرامها او منعقد فاسد بن طوط وحق العرفون من الرفحون او لا  
 موضع الخطر ان بعض الناسك ثبوت الفسق الجماع في الحرار  
 الصوم او الاعتكاف عالما بالحرم وقررت التعريف عا ذلك استحيات  
 اذا اراد العوم ولما غسل فان تعدد ما ليم وكفارة الحبيص او الخيال  
 وجعل الكثر ثيابا معبد يطقها في الكاح وحق العبد بالسهمه اذا كان  
 من طاعده وزوال الخصص في القذف اذا كان الوط زالا مكرهه وحق  
 الحبل والرجم والجزو العرت فخدم ام الموطوبته ولحقه المنهونه  
 يكفيها ايلاج البعض والخروج عن حكم العنه والتحليل للمطلقة ثلثا  
 حر او اثنين بامه والحق الولد في النكاح الصحيح وملك المهر وكذا في  
 الشبهه بالملك العنا الزوج اذا كان الوط مخاليا فخدم نفى الوالد الام  
 القطع بكونه ليشه ويليكي الطل الغالب التمكن في الرجعه في العذر الرجوع

في القضاة  
 في القضاة  
 في القضاة

والتكليف للعان عند نفى الولد اما القذف والزنا فلا وحق التعريف  
 لو كانت الموطوبه وجه بعد الموت وحق العسل في اللواط اذا كانا بالايمن  
 عاقلان التعريف في اتيان البهائم وحق طلاقه اذا طلقها ملك  
 الهن خفي فخدم التي وطها اولاد ونشر الحريم بالسيبهه والزنا على القول به  
 وفي ابلجه ست الخبيث مع العنه المملوكه من غير اذن اسكال للفاضل  
 رحمه الله وسقوط الامتناع من التمكن لجل الصداق لعله وسقوط  
 عهوا لولا الطلاق في المحن والسفيهه في النافعه عن عسر  
 عديا وثبوت السنه والبدعه في الطلاق وثبوت المهر وطى المكاتبه  
 بعضه بوطا المشركه سنيه ومن عهده وصيرورة الامه في اشياء ابيه  
 وبيع العده اذا حلت من الشبهه والفسخ بوطا البايع والحانه بوطا  
 اذا كان الواط اخيار وفسخ الهبه في الامه الموهوبه في موضع حوال الرجم  
 وفسخ البيع فيما لو وجد البايع بالتمن للمعين عينا فوطي الامه وفي كون  
 وطي البايع مع اولاد من المشر كاسترداد الامه جدهم صريح وحق الموي  
 لها اذا لم يغزل وكونه بياثا في حرم من اسلم على اكثر من ربع وكذا في طلاق  
 المهر والعنق البهائم على احتمال ووقف الفسخ على انقضاء العده ومما لو  
 ارتدت الزوجه مطلقا او الزوج وكانت الزوجه ثنية والمنع والرد  
 ما عيسى في عيب الخيل ونزه معناه نصف عشر فتمه ما وسقوط حيا للمهر  
 اذا عرفت تحت عدا وحق الخلاف ومكنت منه عالمه ومكر ان يكون  
 هذا الاجل طاهنا الفور لخصوصيه التمكن من الوط ونفق الزوج بغيره

المكر

المكر

المكر

المكر

المكر



في الرجعية ومنه من التزوج خامسة اذا سلم على اربع وثلاثين  
 حتى ينقض العدة وهو على كفر من كذا المختص حتى ينقض العدة  
 مع بقا المخت على الكفر ومنه من حيث الامه لو اسلمت مع الحرة  
 حتى ينقض العدة مع بقا الحرة على الكفر وجوب مهر ثمان كودطي  
 المرنك ونفي على الردة اذا كان عن فطره وفي غيرها خلاف ووقوع الطلاق  
 المعلقه او العتق المندرج عليه ورجع الهبيرة الموطوءه المأكولة  
 وحرقها وتغريم قيمتها وبيع غيرها وتغريم القيمة وابطال خيار  
 الرجوع لو خدد العيب الا لخنوف الرجل وجوب استبراء الامه  
 اذا وطئها السيد اراد تزويجها او بيعها **قايده** كل هذا الحكم  
 يساوي ما قبله والبر الى الخليل والمخرج والميكلا والحصان  
 والمستطاق في النكاح فينطق الوط في القبل لا في الدبر فخرج  
 المني من الدبر بعد الغسل فانه لا يوجب الغسل عليها خلاف القبل  
 كما فان فيه كلاما متعلقا بالدبر ابطال حصن الرجل بالنسبه الى الوط  
 كما يحصل الواط بالنسبه الى الواط في ذلك لوم من لم يقطع بقدر  
 الحشفه فغيبه فالظاهر عدم تغلق الحكم به المحرم لم ينفق  
 ولخته وبنته **السادسه** ترتب على البكارة والنيوبه احكام كالولاية  
 واستحياء تزويج البكر والاكتمام بها بالسكوت عند عرض النكاح  
 عليها والوصية جاردين بغير الوكالة في ترائير والفرقة في تخصيص  
 المهر من ثلث وبيع واستراط البكارة والتوبة في العقل بطلان التوبة

هذا احتمال

ايضا على المختص المعتمد في الرجم وتروال البكارة وحصل التوبة بالوطئ  
 والحياه والطهر والوثبة والمجنون قد يزوج بالتعدي ولو تزوجت  
 اكثر احكام البكارة على مطلق التوبة ونفي الصحا على البكر في  
 الصغير الصغر بالبكارة سواء زالت بحجاء او غيره وهل الصمان لها  
 بعد الحجاء وكذا قصرها على ثلث ابتداء الدخول ونقض العامه يرتب  
 الزاويه بكارتها غير الحجاء لا تدخل تحت البكر لا **السادسه** الشبهة  
 اماه نفق طنائيرت عليه الاقدام على ما خالف ما في نفس الامر الكلام  
 هنا في وطئ الشبهة وهي تنوع بلاته انواع بالنسبه الى الفاعل كالو  
 وجل امراه في فراشه وطئها وحته او مملوكه او تزوج امرأه وطئ  
 محرمه عليه والنسبه الى القابل بان يكون الواط فيها ملكه او شبهه ملكه  
 كالامه المسكره وامه مكاتبه او ولده والنسبه الى محل الحكم بان يكون  
 مختلفا فيه كالخلقوه من الزنا وراى بعضهم ان يكون معتبرا بقول علمنا  
 بالبله اعارة الاما للوط فيمكن ان يكون شبهه والحق انه شبهه لم يكن  
 في حقه توهم ذلك وترتب على الشبهة احكام خمسة اسقوط الحد  
 اشبه عليه مهاده والحر وشبهه المالك بشرط انها توفى الجسد ولاخذ  
 بقدر يصحبه بهما **النسب** يلحق بالجاهل مهاده والعامل او جهلا  
 في تمام العدة وهي واجبه مع جهل الواط جبايتها على المحلط  
 ومع علمه بالولاية ومع جهلها خاصة بظن وقطع بالعدة الواط  
 المهر وهو معتد بالشبهة على المراه ولو لم تستبه عليها فلا مهر



ولو كان الزوج مشتبهاً **حرمه** المصاهرة وهي ثلثه لكل من الرجل والمرأة مع انضمامها بالشبهة بالنسبة الى قرابه المحرم وقد توقف فيه بعض الاصحاب ولو احتضنت الشبهة باحد ما قضيه الدليل بثبوت الحرمة بالنسبة اليه فحرم عليه امها وبنتها وخبرم عيال به وبنته لو كانا شبهه ولا يحرم خ ابوه ولا ابنته بالنسبة اليها ولو انعكس انعكس يمكن عموم الحكم من الجانبين **فروع** وطا الشبهة وان نشر الحرمة فلا يقبل المحرمية لا يتقاع النكاح الصحيح لمسيب الحاجة الى الخلط والمدا ذلك مستف وطا الشبهة فليس له الخلوة بام الموطوءة بالشبهة ولا استهال **الاربع عشرة** تنصف المهر بالفرقة قبل الدخول الزوج يطلق او ارتداد او اسلام مع التسمية ولا تنصف الفسخ من قبل المرأة الا في العنة وفي اسلامها قتله على ذرية طر الاسلام لم يرد لها العزا وهي محسنة تحيل الاسلام والاسادة منسوبة اليه اذ كان حصةها الى ذلك هو قول من فولى بعض العامة وقضيه المصل يقضي عدم المهر بالفسخ قبل الدخول مطلقا لان فيه ترداد العوضين تسليمين كما يحجب نفسها اليها سلمية فليرجع صداقة اليه المداو لكن خولف عزرا بالاطلا جازا المحصل لها من الكسرة مما لا يدخل لها منه ولجري مجر الما عزراه واما العنة فلا زع اليه الفسخ بها يكون بعد اطلاقه عاظا مهرها وباطلها واختلاطه بالخلط الا في الزوج في ذلك لا ينصف وقد قال الشيخ علي بن ابي بصير رحمه الله في الخصى اذا دلس نفسه نفرت

فيهم

ويوجب ضربا وعليه نصف الصداق طاعة وتبعه ابنه في الفسخ ولو اشترك لجد الزوجين المحرم لظاهر عدم التنصيف اما اذا اشترى فلصداق الفسخ منها واما اذا اشترى طاعة المالك الذي هو مستحق للمهر للفاضل رحمه الله لحمل في ثبوت نصف المهر في شرائها له وبطريق الاولى في شرايه لها ولو زوج الكنا في بنته الصغر من مثله واسلم لجد الوكيل الدخول فالأقرب لسقوط ثبوت الفسخ من مثله فاعلموا وحمل التنصيف الا لصح لها وعلى الردية السابقة لا اشكال في التنصيف **الثانية عشرة** حب المهر المسمى بدخول الزوج القبل او الدخول كان خضيا اذ كانا للكل صحيحا ومهر المثل في مواضع في مفوضه البضع مع الدخول وموت الحاكم ولو كان قد حكم او فرض في مفوضه البضع وفي مفوضه المهر اذ مات الحاكم قبل الدخول عا قول في اختلافهما في تعدي المهر اذا تفاوا في ظهور الصداق معبأ بنفسه للعيوب وحمل وجوب مثله او قمتها ولو احدثت له شر حار في تلف الصداق المعين قبل القبض ولا يعلم قدره وفي الصداق الفاسد له اسباب الجهالة كعدم العلم او ثوب عدم قبوله للمالك كالحرق والخسران ان يكون معصوما مع العلم ولو خلا فمثله او قمتة وحمل مهر المثل **الثالثة عشرة** ان بشر طرطا غير فان ذلك يترتب في فسخ الصداق الرجوع الى مهر المثل ان ضمن ثوبه كذا اذا الولد له في غير ملكه سكاك او شبهه ولا دام اشترائه

والمرور



زوج ابنه منها امراه وجعل الامه مهر الامه تنضم دخول امره في ملكه  
معه ولا يكون صداقا **٩** العقد على المولية بدون مهر المثل ان  
تعقد بینه الصغير بزيادة علم مهر المثل الا ان يقول بضمات المولى  
ايضا فانه يدخل في ملك المولى فليس للاب التبرع **١٠** مخالفه للمولى  
عما اذ له الزوج او سقصر على ادنى الزوجه وحتم في المولى بغير  
للزوج في الفسخ لا معنى خيار من عقده الفسخ في فانه شرط فيه  
العوريه وتظهر الفايده لو سكت فانه شرط خياره ويلزم العقد خلا  
عقد الفسخ في فانه شرط في المولى فلفظه بالاجازه **١١** ان اذ المولى  
للسفيه من نزل على مهر المثل ويحلها فان صدق مهر المثل سوا قلنا  
يصح النكاح او فساد **١٢** مخالفه الشرط في الصداق العقد  
على انه يساو ويكافئه فظهر ساوي خمسين لحتم الرجوع الى ما بين  
**١٣** شرط الخيار في الصداق فتحريم الفسخ فيه وهذا ممكن ان يعد  
فان **١٤** لو عقد الاما على فاسد وتوافع مع السلام قبل التفاضل  
قبل وقوع الفسخ عندهم وحتم مهر المثل وكذا لو توافعا من قبل الفسخ  
**١٥** لو قال في خطبتي على ان تزوجني انتك ويكون رقبه المولى  
للسنة فانه يصح العقدان ولا يشترط فيما يرد عليه العقد  
المثل **١٦** لو زوج عبده وامراه وجعل رقبته صداقا لها وقلنا  
النكاح فانه يفسد النكاح المسمى في مهر المثل ويستلزم ايضا  
المثل لو طر الشبه كما تقدم ذكر انواعه **١٧** وطوط المولى  
مكره

المكره قيل لو طوط الامه البعثي ووط الامه المشرقة فانقضاء بعث  
اذ الرضعة الكبرى فخرها الصغيره فان النكاح ينفسخ ويعدم الكبيره  
للزوج ما عدم للصغيره من المهر كله او نصفه ولو لم يكن يسمى شرا  
فمهر المثل وخرج مهر المثل على الرضعة وحتم لصاحب الرضعة لها مهر  
المثل ابتداء ولو بعد الدخول كذا لو شهدا برضا محرم ثم رجعا وكذا  
بعث من الرضعة المحرمه وبيرضاها هناك صورتيه **١٨** اذا ادعى جنتها  
اثان عقد فتلحقها فلا يخرجها الا انها لو كانت حلفت قبل رجوعها  
المثل **١٩** لو ادعى عليها بعد تزوجها بغير ان يرجع في العده وادعت  
لم قبلها وغرمها الختم **٢٠** لو ادعت بسميه قد روى في الزوج طاعلم  
وكان قد رجعه وكبله او قال اني كنت حلفت على نفي العلوقه مهر  
المثل وحتم ما ادعته اذ لا معارض لها وكذا لو ادعت على الوارث  
بني العلوقه لو شارعا في قدره قيل يقدم قول الزوج وهو المشهور  
بخالقان من المثل ولو كان دعواها مهر المثل انكر تقدم قوله وحتم  
بوت مهر المثل وكذا لو نقصت دعواها بزوج عنه لحتم يقدم قولها وحتم  
مهر المثل وهذه الاقسام ذكرها بعض الاضحاب الصحيح يقدم قول الزوج  
**المكره** لا يكره غرا وطماح عن مهر المولى في تزوج عبده وامته  
ولو اعقها فوجهان ان كان قبل الدخول وان كان بعد فاقول  
بوجوه المهر بالعتق قيل وقما اذا فوضت بضعها وبعثت وانفق  
ذلك النكاح اسما بعد المسمى او قبله لا قد يستحقان وطوط



بلا مهر ولو تزوجت المشقة بغير اذن وليه جاهله ودخلها ما  
 قبل المهر لها والمهر الوجوه نعم لو كانت عالة سقطت على الزوج  
 ان يكون امه وح سقورا ان يكون مباحا بالنسبة اليه اذ كان جاهلا  
 وبطل في هذا في كل موضع يكون الشبهة من جانب العاطل مع علمها  
 وخفى في السفينة وجوب مهر مثلها لاستادته الى العقد بوجوب  
 اما في الحال او بعد فكا كحجره كالحجاية فحتمل وجوب قبل قبول  
**قاية** لو روج ولله الصغير فحل عنه المهر في ماله فان قلنا بالاقا  
 المهر فلهامطالبة ايها شئت هو اما يتم على القول انه ضمان فان  
 الضمان من اقل اما لو قلنا حكمه حكم الحواله لوان الضمان اقل القول  
 المحقق فليس لها مطالبة على التقديرين المتخالفين تزوج عبده  
 اصعب لان العبد ليس اهلا فلا قاه الزوج كذلك لان القول  
 بتعلق برقيقته اذ يتبع به بعد عتقه **نبيه** هل سقط المهر  
 وجوبه في تزوج رقيقه ما لا يتم بمسئته الوجوه اقرب الثاني  
 ان يستحق على ماله مالا ولو صرح السيد بتفويض يضع امته في العقد  
 ولو اغتصب قبل الدخول ثم دخلها فاعل الاقرب شيء عليه وعلى المهر  
 ان مهر المثل الوط في المهر لا بالعقد هو ضعيف فحتمل ان  
 لم يصرح بالتفويض كذا يصرح له اذ تزوج الامه هنا يكون الماحيا  
 عموما واذ قلنا العقد باحد سقط هذا **مخرج** لو روج  
 رقيقه ثم باع الامه قبل المسيس فحل المثل للعقد وفي وجوب  
 مهر

مبدأ مثالا  
 عاجم

الابن

بيان  
 اذ

مهر المثل هنا نظر من استاده الى العقد الذي لم يوجب مهر  
 وقد استحق الوط بلا مهر والمصل بقاها من ان الماحي كالعقد  
 المستأ ومكن بناوه على ان الماحي كالمسئله او حرر السبب مع الاول  
 لم يجب على الثاني **الرابع عشر** لم يجب بالعقد الوط لو اخل المهر  
 واحد ومافرض امر بدينه لو وطى امه لشبهه وفي امنا الوط  
 ما عاها المولي وكان تمام الوط في ملك المشر الثاني فحتمل وجوب  
 واحد ينقسم بينهما او يختص به الاول فحتمل وجوب مهرين كل الوط  
 صادر في الملكين لو انفرد ذلك لفدره وجوبه كمالا اما الوط في ملك  
 احدها ونزع في ملك الآخر فالظاهر انه مشي للثاني كذا يسي وطيا  
 وعلى هذا تصور تعدد المهور بتعدد الملاك مع دوام الوط اذ  
 قلنا ضمان مسغوب البضع بانفراق الوطى المهر وجوبه لشبهه  
 وعليه تمحلها ومهر امته لا يفسخ النكاح **٣** اذ تزوج المهر امه  
 وابنه بانتهاف شيفت امه كل منهما الى الآخر خطاءه وطبها الفسخ  
 النكاح في عا الباري منها مهر الموطوءة بالشبهة ونصف مهر لزوجته  
 ومهر لفساخ عقد كالمسيس بسبب من جهته وعلى الآخر مهر الموطوءة  
 ومهر عليه من لزوجته التي سبق وطؤها مع رزقها فحتمل وجوب  
 نصفه من الفرقه ليست جهتها في الخلع في يرجع به على الباري في  
 الباري على هذا بوط واحد مهر او نصف مهر **٤** لو تزوج امرأتين  
 عقدت وطى احدهما ثم طهرت احدهما الاخرى كان الوط المتأخره

هذا على المعنى الثاني والوطى  
 بشرط ان يكون الزوج  
 والتمس ان لا يستمر



في العقد فانه قد لها مهر للشبهة وقد للمنفقة نصف المسمى لان  
 الفسخ بسببه ولو سبق وط السابفة في العقد فلا اشتكال بطلان  
 عقد المهر **لو** وط الصغار واليا يسه في حال الرجعية وطلق  
 حال الوط ولم يعقب بالنزع وجب وط واحد مراه واحد مهران  
 المهر المسمى الثاني مهر المثل ولو قدر انه عقد عقد جديد ومسمى  
 وقد يزوج في تسميه هذا الوط وحدا وفي صحة الطلاق على هذه الحالة  
**الحام** الذي يده عقد النكاح عندنا هو الابطال الجك قد يكون  
 ايضا السيد مفراته وليس هو الزوج لان العفو حقيقته في المسقط  
 لا التام بأسقطا الطلاق اذ لا يسمى اوجه ذلك عفو او لان قامه الطام  
 مقام المضمين مع الاتقان المسمى في المصلو لو اريد الزوج يقبل  
 او يعفو استحق لكان لالة المفهوم من قولنا يسه كذا تصرفه الزوج  
 لا تصرف في عقد النكاح اما كان تصرفه في الوط وان تصرف في العقد  
 الم المولى وان قلت الزوج كان يده عقد النكاح حال العقد قلت  
 معارضنا لولي فانه كان له ذلك فتمسوا ونقص عليه الولي المولى  
 يده خالية عن المعارض والمسد البهر العفو ولا عفو الرشيد  
 في ذكر غير الرشيد ان يستوفي الفتمه ولا قوله الم ان يعفو الرشيد  
 الم التمسكون فاما وحمله على الولي يقتضي ذلك منه طرد لقاعدة  
 ولو حمل على الزوج لكان اثباتا فيستثنى الم اثبات اثبات هو خالف  
 القاعدة وقضية العطف الشريك وعلى ما قلناه المعطوف والمعطوف

الم

عليه مشترك في النفق ولو اريد الزوج لكان اثباتا ولا يقع الم الم  
 وان قلت يعارضنا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الصريح بان  
 قضية المصل عدم تسلط النساء على مال غيره **قلت** الرواية لا تحصر  
 لعدم كونها من الصحاح مع امكان الحمل على الزوج ان يعقد ذلك يكون  
 بعسر اللابيه والمال هنا وان دخل على الزوج بقوله نقص الم الم  
 لرغبة الزوج او غيره في تزويجها يبرك ذلك الزوج النقص يزيد عليه  
**السابعة** ما يبيع وهو من المراه دعوى عنه الزوج في صورة  
 ان يكون صغيرا اذ لا يحكم لسلامته وقطع سيقاعته **٢** ان يكون مجنون  
 لما قلناه ولانه يدعي بعد ما فاقه لاصابه **٢** الامة لو تزوج بها  
 لو سجد لطل النكاح اذ شرط صحة حروف العت على قول **السابعة**  
 الم اولى بالحصانة منه الرضاع في الذكر كاشي في سبع سنين الم التي قلت  
 تزوج غير الام عليها في صورة ان يكون باقصة بكفر ولورده او رقبته  
 ولو متخذه بشيها واقراها وكذا لو كانت مبعوضة والاولى **٢** ان  
 تكون غير مأمونة مع كون الم مأمونا **٢** اذا تزوجت **٤** لو امتنع  
 من الحصانة صار الم اولى لو امتنع معا والظاهر اجبا والم لو  
 سافر الم قبل له استصحاب الولد وتسقط حصانه الم **٤** لو كان  
 خذام او برص خيف العدوى امكن كون الم اولى لقوله صلوة فرسن وكذا احبه الم  
 المخدم كقراكم السيد وقوله صلوة تورض على مخرج ولحقه  
 تنافسها لقوله صلوة عدوى لا يطير ووجه الجمع بين الجبا  
 البطير

بعد بلوغه

والنفسى لقا سبع سنين  
 لاقتل انفسه  
 ولانه اهو

وكذا احبه الم  
 وكذا قوله  
 مطنون



المحل على ان ذلك يحصل بالطبع كما اعتقاد المعطله والجاهليه  
 وان جاز ان خلق الله ذلك الموضع عند الخاطه **المادة** **ثمة** اظهر  
 القول في نفقه الزوجه انها غير مقدوره بل الواجب سبب الخلق كالاول  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما يملكك ولدك بالمعروف ولم يقدرك بالجهل  
 او يملك التقدير بالحب وموئذ الطين يرد الى جهالة المونة محفو  
 فنصير الجميع محمولاً قالوا النفقة ما ملك البضع فيكون قد  
 لمصالة التقدير في المراض فلما منع ذلك بل هي بان التمكن لهذا  
 تسقط بعده وانما مقابل البضع المهر والنفقة وفيها كنفقة العبد  
 المشتر والتميز بآثاره وبقائه والمنفعة سبب ملكه قال بعض العامة  
 على ورثته القليل التقدير لم يعهد السلف له في الخلف ان احد القتر  
 لا يعلو رغبته مع مؤنة اصلاحه والقول به يودي الى ارباب مات  
 يكون مشغول الدفء بنفقة الزوجه لان المراضه على الحب الذي  
 او حكايا كماله الزوجه والجزء والخدم غيرهما ولو جاز كونه عوصام  
 يبرأ من النفقة لا يعتقد صلي وتراض والحائض وما بلغات  
 لحد الطهر وحسنه على العاده ثم اوصى ما يفاها بغيره من الحائض  
 ماله ولا حكم حاكم بذلك على احد من الزوج **الثاني** **فيما يتعلق بالنكاح**  
**واعده** اسباب العرقه في النكاح كثره كما لطلاق والملاح والملايه و  
 الفسخ والمباريه لعنت في خلد اسلام او كفر او خلد عتق للمهر  
 والرضاع والمصاهر والوطا لشبهه وسبي الزوجين والزوج  
 او استنق العمد ولا ولا  
 كذا في الزنا

الصغير اسرقاق الزوج الكبير والاسلام على اكثر من ربع او على  
 المعتنق ملكا لحدان حين صلحيه واللعان محمول على احد  
 القفل من وجهه وحمل العرقه وتوثب النصارينه تحت سلم او نحوها  
 والتدليس فقد الزوج بعد النكاح واعساره بالنفقة في قوله كثر  
 من يستبد بها الزوجان في اللعان يحتاج الى المحصور والحاكم  
 او الحاكم والطاهر والميلا ليسافر منه وانما يوديان الى الطلاق بعد  
 المرافعة الى الحاكم وكذا في اعسار بالنفقة يحتاج الى الحاكم **ثانية**  
 لطلاق من الزوجين بعد بعض هذه الاسباب اللعان الرضاع وط  
 الشبهة وطلاق العدة اذا نكحها رجلا في المفضا وقد توقف على  
 توطع تعاره كما في التحليل **فان قيل** **الطلاق** **واعده** النكاح عظمه  
 مستفاده من الشرع تقفروا لها على اذن الشرع كما استقبلت جصولها  
 منه والمنفق عليه عدا له طالق فليقتصر عليها وقواعا المتيقن  
 واستكنا اصل الحل والجمود اختلاف عظيم واصطلاح كثير فماعد  
 هذه الضيعة حتى ان في قوله انت حرام احد عشر قوله فقال ابن عباس  
 على ما نقل عنه مدين وعاطله وان حيدر عتق رقبه والشعبي كتحدم  
 المال شي فيه لقوله تع لا تخر مواطبيات ما احل الله لكم وقال الشيخ  
 كفارة طهار قبل الوطأ والاوراع ما نوى والا فيمين بكفر وسبعين  
 ان نوى لحد فوليده وثانيه فتانيه والثالث والثالث واليمين  
 واليمين او طوقه ولا يميناً وكونه شئ منها او حقيقه ان نوي

والمهر والنفقة  
 على قوله



الطلاق فواحده وان يوكا شيئين والثالث فواحده ثابته وان لم  
ينوفكها به من هو خالك وما لك المدخول بها ثلاث ونحوها في  
غير المدخول بها والتشافي لا يلزمه شي حتى يوكا لحد فكون  
وان يوكا غيرها بغير طلاق لزمته كفارة يمين في يكون بوليها وال  
بعض من اخرجها اليه معنى التحريم لغو المنع وقوله انت علي حرام  
اخبار عن كونها ممنوعة وهو كذا لا يلزم فيه الا التوبة في الباطن  
والنظر في الظاهر كسائر انواع الكذب **واما** قولك تخلصت ليس  
مقتضاها لغة الا المحار عن الخلا وانها فارغة وليس في اللفظ التمسك  
لما هي منه فارغة وكذلك يابن معناه لغة المفارقة في الزمان او  
المكان ليس من تعرض لوفاء العصمة فهي اخبار صرفة ليس لها نص  
للاطلاق لثبته من جهة اللغة فهي اما كاذبة وهو الغالب وصادقة  
ان كانت مفارقة له في المكان لا يلزم بذلك طلاق كما اوضح  
وقال انت مكان غير مكاني وجعلك علي غاربك معناه للمخيار  
بذلك اصله في الراعي اذا قصد التوسعة على المربي جعل حياها  
علي غاربها وهو الكفان حتى يسفل كيف شئت ثم ذكر بعد ذلك  
راجع الى السنة والفرق بناء منهم على صحة الكتابات عن الطلاق  
وليس يسي في كتابه من باب المحار واللفظ اجل على حقيقة  
العمل محاربه والحمل على المين كذلك لعدم حقيقته الشرعية  
التي صلح الطلاق والغناق ايمان الفساق **قاعدة** تقسم الطلاق  
الى

الى ما عدا المباح من المحرمه والوكا طلاق المولي والظاهر ان  
كان الوكوب بخير يا ومنه طلاق الحكيم باذن الزوج اذا تعد  
الصلى والمحرمة الطلاق البدعي والمستحق طلاق من جافان لا  
يفصحوا بالله ومع الرتبة الظاهرة **والمكره** سوى ذلك  
والمباح فيه لقول النبي صلوا بغض الحلال الى الله الطلاق **قاعدة**  
لوقسم من الزوجات ثوبه ثم طلق صلحها قبل الفرج ان فسخا لا يحرم  
حقها **قاعدة** تقسم الطلاق الى يمين رجعي والباين سنة والرجعي  
ما عداه وصيغة بعضهم فقال كل من طلق طلاقا مستعقبا للعد  
ولم يكن يعرض ولم يستوف عددا الطلاق حله الرجعة وهو تم على  
وجوب العدة على الصغيرة والبالغة وعيادته لا ان قلنا بوجوبها  
فهو رجعي والا فهو باين ولا يكون مستعقبا للعد ولورد عليه من  
طلق مخالعة ثم تزوجها في العدة ثم طلق المسيس فانها تعوي  
العد ولا ستانف مع انه غير رجعي وكذا الوطية بالشبهة فاعتد  
تزوجها في العدة وفعل ما قلناه واجيب بان الطلاق في الموضعين  
لم يستعقب بل يرجع الى عدتها وهذا يتم ان لم نقل بالا استنسا  
وان قلنا به مع بعبه **قاعدة** بان استعقابه العدة ليس ليست  
بالسبب هو الوطى السابق لهذا العدة لورد ايضا طلق الزوج  
رجعي وعاشق في العدة معاشره الارواح فانها لا تقضي عند  
كثير العامة ومع ذلك لا رجعة له ولو طلقها لحقها الطلاق وهذا

الاولي



الحكم سيف لانه ان حصل منه هذه المدة لم يشأ وتقبل او وط  
 فهو رجوعه والا فلا عبرة بالمعاشرة واورد علي عاكس او تزوج  
 امرأه وطلقها بعد المسيس فانت بوليها قل من سنة اشهر  
 حين العقد لم ينقض عدتها وله رجعتها بعد وضع الحمل هو  
 وانه ان الرجوع هنا ليست بعد العدة في طلاق رجعي او وضع  
 لم ينقض العدة واورد ايضا اذا وطى امرأة يشبهه ولا ينقض  
 وله الرجوع وكذا لو وطى امته بالملك فحملت ثم اعقها وترجها  
 ثم وطىها وطلقها فوصفت حملها بملك المهر من له العدة وله الرجوع  
 بعد الوضع في الموضعين واجب لمنع الرجوع هناك كيف هما  
 دخلتا تحت قوله تع واولات الاحمال هل ان يصغر حملهن **فاعد**  
 كل عدة كمنزط فوطىها العدة بانها عدة الا في المات في عدتها رجحها  
 للحداد المقصود واما في المستأنة فلا بد الاول كان لغاية **المستأنة**  
 والى الاعتدال ولا تال عال في العدة التجدد المحض كاعتدال العدة  
 واليايسة وعبر المدخول بها عده الوفاء وكن عابدين وحسين  
 م حضر ثم طلقها قبل المسيس وقال بعض العامة اما وح **بلا**  
 بعد الزني لا تاغل باسها بعدها وقد قال تع والاي ييس من  
 المحيض الآية رتب العدة على الياس والحاصل قبله كسائر اليا  
 والسبب او هذا مستقيم لانا لا نعلم متى هذا القدر يابى المراه كيف  
 يبقى سنتين غير حصن ثم **فابعد** الفرق بين العدة والمستأنة

هنا العدة يكون منه فالرجوع واقعه في العدة  
 فقلت ثم تزوجت فاصالحا او طلقها فوضعت حمل الله وان عده

ان العدة تجامع العلم براه الرحم بخلاف الاستبراء لم  
 يستبرك الا بغيره ولا الياسه ولا الحمل من الزنا ولا من غاب  
 عنها سيد هامة فخير مما ولا امه المراه على المظهر ولو كان الباع  
 محرما للامه كما سبق بالمصاهرة او الرضاع على حلا وفيه والقرب  
 عدم وجوب الاستبراء بغيره للمسلم الحر ولو كان المأنة الاستبراء  
 براه الرحم والتعبد كيتي فيه بقرة واحد في العدة وجب  
 بادى لقلنا به **فوان الطهار قاعده** لو قال لزوجاته  
 اكرحاضت فوضوا حبا بها علي كطهر اي فقلت لحدان حجت  
 وحدتا وقع الطهارة بالنسبة اليه وشكنا ان قولها لا ينقض  
 ولذا فها غير ممكن قطع الزوج بذلك يادى وكذا لو صرح بالمسند  
 لم اعلم حصنها الا بقولها عت محطيا الممع قرينه الحال للغيره ولم  
 ولعل المقر ان الخبر يعلم صدقها بالقران وقع الطهارة والطلاق  
 امكن ايضا لمضاهة الصدق فالحجاب المسلم ولانه قادر على انشا  
 الطهارة فيقبل قراره **فابعد** من الاسباب الفعلية لاسباب القلبية  
 كالارادة والكراهة والحبه فلو طلق طهارها باصهارها بغضه  
 فادعته صرقت كدعوى الحبيص فانهم بالحلفها ان قلنا  
 بيمين اليمين ولو علقن حبلها حول النار او السم او الاطعمه **فابعد**  
 فادعته امكن القول لانه قد نصت سببا ولا يغفل عنها وعد  
 للقطع بكون مدعي ذلك لو علقه في شيتها فالظاهر الاحتياج

هنا العدة يكون منه  
 فقلت ثم تزوجت فاصالحا او طلقها فوضعت حمل الله وان عده



الى اللفظ لان كلامه استدعي جوابا على العادة فلا تكفي المراده  
القلبية ونظير القايدة لو ارادت بالقلب لما قيل لفظا ولو تلفظت  
مع كونها كارهة ما قلت وقع الظاهر طاهرا في وقوعه باطنا  
الباغيا لانه لا يتم لان التعليل بلفظ المشبهة لما في الباطن كما  
لو علق حبسها وكان كاديب في الاخبار عن الحيف فانه لا يقع باطنا  
ولو كان صبيته فعلق على مشيتها او علق على مشيتها صبي والفر  
الصحة مع التميز لانه اقتضى تلفظه وقد وقع ويحتمل المنع كما ليس  
للفظه اعتبار في الطلاق ولا في باقي العقود الدارمة ولو علق طاهرا  
على حبس ضررها فادعته وانكر الزوج خلاف كصالة العدم وانكر  
بصدوق حق الضره ويحتمل قبول قولها لانه لا يعمل الا بها في كل  
جاءت الانسان خلاف الحكم فيه **فروع** لو علق احد رجلين  
زوجته بكنى الطاهر غايبا وعلقه الاخر بكونه غائبا والاول  
عدم وقوع الطاهر انما امتنع استعمال حاله عملا لا صوابا وكان  
الاحتياط احوط ولو كان في زوجين لو احب احدهما لانه قد علم حرم  
احدهما في حقيقته ليعينها **فروع** من فروع ان الصفة لا توجب  
او التخصيص لو قال للوجه ان طاهرته فلانة الحنية والكثير  
اي فان جعلنا الوصف بالحنية للتوصيف وطاهرته بعد ذلك  
وقع الطاهر ان وان جعلنا التخصيص لنفع طاهرته في حال  
غير كونها الحنية وهو الذي قواه الاصحاب ونوطا من صفاتها حال  
كونها

مضرب صنف عددهن في ستة تبلغ ثمانية عشر **الذكر** على  
الجميع وهو فوق كذا فحين وثلاثة اخوة لهم وسبعة للابوين **المسألة** ان  
ما يخرج الربع والثلث من ثلث الزوجين في اربعة اخوة له  
والباقي وهو خمسة اخوة له يوزن ثلثان فيضرباها ثلث **المسألة** في  
المبلغ في الباقي ثم المبلغ في اصل المسئلة فنصر المثلث في الثلث ثم الستة  
السبعة ثم المثلث في المربعين في اثني عشر ويطبقها ما وافق مصر  
المخارج مع اصل المسئلة ولم يعدمه لانه لا اثر له هنا فلا يقال المثلثان  
والاربعةون يشاد كل اثني عشر هنا في السدس فيضرباها في الخمس  
**الذكر** على الجميع مع الوقف كسنة زواج المريض يطلق ويترج  
ودخل ثم يموت قبل الجواز ثمانية من كلاله ام وعشرة من كلاله ام  
والمسئلة من اثني عشر للزوجات ثلثة بواقع عددهن ثلث وكلاله ام  
اربعة بواقع الربع وكلاله ام خمسة بواقع الخمس وترد الزوجات  
الى اثنين واخوة الام الى اثنين واخوة الاب الى اثنين فتمثل الاعداد  
فكسرتا من فضرها في اثني عشر مبلغ اربعة وعشرين للزوجات ستة  
لكل واحد سهم واخوة الام عشرة لكل واحد سهم وكلاله ام ثمانية  
وسنة تعلم ما لو انكسر بعضهم دون بعض او كان لبعض اكثر وقت  
دون بعض **فروع** ومنها ما يدان الماسحة ان يكون انسانا فيقسم  
بركة ثم يموت احد وان فيضطر الى قسمه القريصتين من اصل واحد  
والفرد الواحدة المتخفا في كسنة اخوة وتلحق ايت لميت فمات بعد







كل من الاربعة عشر في مئزرها في اثني عشر يكون ما يتنزل في مئزرها  
 على اربعة عشر يخرج ديناران وهو صير كل واحد منها وسهام كل  
 ابن مئزر وعشرين مئزرها في اثني عشر يكون مئزرها في اثني عشر مئزرها  
 على مائة وعشرين يخرج ديناران مئزرها في مئزرها في مئزرها في مئزرها  
 ومئزرها في مئزرها ان يكون في التركة كسرة قيسطها من مئزرها  
 وتريد عليها الكسرة وتعالفها ما عملت في الصالح كان في المثال المذكور  
 اثني عشر ونصفها خمسة وعشرين ولم كان ثلثا جعلها سبعة  
 وثلثها وهكذا متى امكن القسمة الى القادير والحبات والازرار  
 سواء كان عددها منطبقا كذا الكسرة المستقيمة اعني ان يكون بين  
 الكسرة التي تنطق بها او اوصم كغيره اعني ما ينسب الى مئزرها  
 واحد عشر وثلث عشر وغيرها والدينار عشرة في مئزرها والدينار ثلثا  
 والدينار اربع اربعات وليس بعد الدينار اربعة اربعات في مئزرها  
 للدينار اربع اربعات في مئزرها في مئزرها في مئزرها في مئزرها  
 والطسوج مئزران نصف وهو عشرة اربعات متى قسمت التركة جملة  
 حصل بالقسمة فان ساوى التركة والقسم صحيحه ولا فلا **المفصل الرابع**  
**في القسمة بالدينار وفيه مفضلون والاولى** كل من وطعها  
 بعينه فغلبه الدينار على الدينار في مئزرها في مئزرها في مئزرها  
 ابنه والغائب جازي المقيم على قول قيدا لعين يخرج حوطا لايضحا  
 والاولى منها والمظاهر ورؤية المقتدر عوطا السهة **فصل في المنازل**

في الحدود  
 واعلم  
 في

مع كل واحد

المفصل للعقل اما ان يغيب عنه الحوائج الخمسة والاول المقتدر  
 والثاني اما ان يحصل معه شهوة وسرور وقوة نفس عند البكائية وليس  
 له اول والاول المسكر والثاني المفصل للعقل كالبني في الشكر ان البنا  
 المعزول والخشيشة انفق عليها عسرا وما قبله من العصور التي طارت  
 وبها على تحريمها وهل هو له مصادفها معزولها على اسكارها فيجوز  
 قال بعض العلماء في الامسداد اقرب من مئزرها في مئزرها في مئزرها  
 بغير عيب حتى يصير مئزرها شبه شي باليهيمة وتقاليل يقول  
 ان الحد موطا للعبد والشهوة باليكفي منه في الالعقل كها مئزر  
 عليه وهو اختيار الفاضل في القواعد قد عسر بعضهم التكر  
 بانه لحد لالكلام المنظوم وظهور التكر المكنون وفي المشهورات  
 هذا حاصل منها وقال بعضهم ان في اثاره الخاطا الغالب صلح العلم  
 حصل له السبب الصمت واصلح السواد البكا والجزع واصلح الدم  
 الذي يقدم بحباله واصلح الصغر الجوع والحر فانه يشك  
 عن الشهوة ويبعد عن البكا والصمت هذا هو المفضل الثاني والالعقل  
 بالهوى وموكداته واما النجاسة فلا ريب انها معلقة على المسكر اما  
 بالاصالة فلا يحكم بنجاسة هذا النبات لو جحد الحرام بنجاسته  
 كما ينعى وقال بعضهم السكر النجاسة مثلا لانها ما صحت اسكارها  
 حكم بنجاستها على ما لا يجوز بالبر على نجاسة المسكر الا في خرام  
 ولما لا مصادفها وليست **فصل في النجاسة** او قال له اشارنا الناس او ان في

في المأكل  
 العبد بالمال  
 في مئزرها  
 في مئزرها

في



من فلان فلاحه على الغالب حتى يقول الناس زناه وانت ازارنا  
 وفلان زان انت ازان وقد خلافا لظاهره لان الظاهر من قوله هو  
 اعلم الناس انه اعلم علمائهم واستبح الناس انه استبح شجعانهم  
 ولكن هذا محال في **اللفظ** يقتضي الحقيقة وهي مستدعي  
 المشاركة بين الفضل المفضل عليه وتقدر التعارض وتساويان  
 فنصير اللفظ كالمحك لمدح له في الالفاظ المجلية على شئ  
**فاعلم** بفرق بين الحدك التعريف من حوصلة آ عدم التعديل  
 طرف القلة لكنه مقدر في طرف الكثرة ما لا يبلغ الحد حوزة كثر  
 العامة لان عمر جلد جلد في كذا با عليه وتقتض حائل مثل خا  
 مائة فتشفع فيه قوم فقال اذكر في الطعن كنت اسيا حمله ما  
 استوا الحزب العبد فيه **ا** كونه على وفو الحيات في الصغر الكبر  
 الحد والحد فانه يكفي فيه مسمى الفعل فلا فرق في القطع بين ربح  
 وقنطار وشارب قطره والحجر وشارب حوزة مع عظم الحد وتفاضلها  
**ا** انه تابع للفساد وان لم يكن معصية كتاديب الصبي والهائم  
 والمجانين استصلاحا وبعض الاصحاب يطول على هذا الباري اما  
 الحنفى فيجد شر البعيد ان لم يشكره لان عقيدته امامه فاسد فانه  
 النصوص عندنا مثل ما استكرهه فقليله حرام والقياس في عدم  
 وترد شهادته لنفسه **ا** اذا كانت المعصية حقيرة لا يستحق التعزير  
 الجور كما لا اثر له البتة وقد قيل لا يغرر لعدم الفائدة بالليل وعدم الباح  
 الكثرة

انضام

اللفظ

الكثير **٤** سقوطه بالتوبة وفي بعض الحدود والخلو والظاهر انما سقط  
 بالتوبة قبل قيام البنية **٥** دخول التجديف بحسب انواع التعزير والخيبر  
 الحدود في المحاربة **٦** اختلافه حسب العمل والفعل والظاهر ان الحدود  
 لمختلف حسبها **٩** لو اختلفت الهالكات في العمل في كل بلد عادت به **ا** انه  
 يتوعد الى كونه على حوائبه كالكدب على حق العبد محض ما التزم  
 وعلى حقها كالجناية على صليح الموتى بالتهم ولا يكر الحدارة بالحق  
 وتارة الحق الذي لا الكفر حوائبه الا القدر على خلاف وعقد في الخير  
 بطر لا كونه على حق العبد محض ما نوع لانه نوع اسر عظيم الموت وحرم  
 اهانتة فانا فاعل خلاف ذلك استحق التعزير ان قلت ان موقوف على  
 المطالبة والمستحق فيكون له قلت بل لم يرد موقوفه فحظه هو ان يكون  
 حو العبد غلبه لكونه من الله من الصغار التي تقع مكفره مع العفو من المستحق  
 الآخر **الفصل الخامس في الجنايات** وفيه قواعد **الاولى** سب القتل **ا** بلغ مقابلة  
 المحكام الخمسة والواجب قتل الجاني اذا لم يسلم والدمى او لم يسلم  
 ولم يسلم والمرتب من فطره مطلقا وعمرها اذا اصر المحارب اذا لم  
 سب قتل القدر عليه وفي اشراط قتله العجاف والزاني المحصن  
 والزاني بالاكراه والمحامد واللايط واصحاب الكيمياء بعد التعزير  
 والترسان لم يكن العتق الا به ولم يحل بوا عتق لولاة والحرام  
 قتل المسلم عتق والدمى المعاهد والميمان ونساء اهل الحرب وصبيانهم  
 المبع الصرور وقيل الما هو بعد انقضاء الحرب والكثرة قتل



الفارج اباه **والمستحق** قتل الصايد اذا كان الدفع او **المستلزم** عند  
والاقر في حوبه عندنا ولو كان للدفع عن نضع محرم او عن قتل مؤثر  
واح **والمباح** للقتل فاصحاً ومن خيفه عدم استيفائه اذ لم يكن  
حمله حياً ومن المباح من مات بالجدو بالقصاص في الطرف اما قتل الخطا  
فلا يوصف بشئ من الاحكام فانه ليس بقصود واما شبهه العمد فقد  
يوصف بالحرمة فيما اذا صر بعدد ان لا يقصد القتل ولا ياتى قتل عالياً ولا  
يوصف كالضرر للتأديب ان صار عدو انا في الحقيقة لصره للقتل  
المؤبد عنه **الثانية** من القتل باعتبار سببه الى اقسام **أ** ما لا يوجب قصاصاً  
وهاديه وكفارة **ب** ما لا يوجب القصاص وهو القتل الزنى المسلم  
وانه يوجب الكفارة **ب** ما لا يوجب القصاص الا في كونه ياتى وهو قتل  
او اخرج عن المشي وقاتل الزاني المحرم وشبهه بغيره اذ **المأمور** ما  
القصاص والكفارة وهو قتل المكافى للمسلم بعد اعدائه **ما** يوجب  
الدية والكفارة وهو شبهه العمد والخطا وقاتل الوالد لولده **ما** يوجب  
الدية ولا يوجب الكفارة وهو قتل الدمي **ما** يوجب الكفارة ولا الدية هو  
قاتل نفسه اذا كان مسلماً وقاتل الانسان بقتله اما قاتل الدمي  
المرتد والاقرب منه يوجب القصاص وحده لا يرضى بمصوم بالسبب **الثالثة** في  
صابط العمد وقسمه اعم الى الفاعل ان يقصد الفعل او لا والثاني الخطا  
والاول اما ان يقصد القتل او لا والثاني شبهه المول العمد وهذا الصا  
في القاتل فيه الى انه يوجب القتل عالياً او لا يقتل عالياً ولم يقصد  
عليه

عليه والظاهر انه لا بد منه وقيل اما ان يقصد اصل الفعل او يقصد  
والاول الخطا كمنزلق قاتل غيره والثاني اما ان يقصد المحمي عليه  
او يقصد فان لم يقصد فهو خطأ كمن يرمى صيداً او صاباً انساناً  
او رمى انساناً فاصاب غيره وان قصد المحمي عليه والفعل واما ان يكون  
ما يقتل عالياً او لا الاول هو العمد الثاني هو شبهه وهذا لم  
يعتد منه قصد القتل ولا عذبه بل الالة اللهم ان يقصد الفعل ولم  
يقصد القتل في تحتل القسم ان الضرر للتأديب يستحق المخرج  
منه وقيل ان الضرر لما ان يكون ما يقتل عالياً او لا الاول عدا  
الاول كان جازاً او متعللاً كالمسوق والعصى الثاني اما ان يقتل الدمي  
او نادراً والثاني في قصاص فيه والاول اما ان يكون جازاً او متعللاً  
ما كان جازاً كما السكين الصغيرة وهو عذر وان كان متعللاً كالمسوق  
والعصى في شبهه والفرق بين الخارج والمنقل ان الخارج جازاً بالشر  
خفه بغير الوقوف عليها وقد يهلك الحج الصغيرة ويهلك الكبير في  
الحرج بفعله من يقصد القتل عالياً ويناط به القصاص واما المنقل  
وهو قاتل نفاقاً عالياً معتد ان يحرق في مثله كونه مهلكاً مثل هذا  
الشيء عالياً وهو يختلف باختلاف الأشخاص والحوال وهذا ينسب  
للمسان العمد على ان الفرق بين الخارج وغيره عداً وقيل كلما  
ظن منه الموت بفعله هو عذر سواء قصد سلفاً او لا وسواء كان متعللاً  
عالياً او لا لقطع المأثمه وكلما سلك حصول الموت شبهه وفي هذا



ضعف القضاء بالديه مع الشك بعيد كثر من العامة يجادلون  
صابط العبد هو الفضل في الفعل كما تقتل عالياً سواء قصد  
النفذ **الرابعة** كلما من طرف من خي عليه صمد النفس  
الم في صوره ولحده وهو ما ادجني السيد على نفس المكاله المبر  
او المطلق الحالى عن الجافانه لا يضمنه لان الكتابه بطلت بوجه  
مهور على ملك السيد لوجني على طرفه ضمنه لبقا الكتابه **الار**  
ككسالك **الخامسة** تعتبر في القصاص نفساً وطرفاً المماثلة  
للمن كل وجه بالى السلام والحرية او الكفر والرقه والعقل واعا  
ظرفه ومنع من طرف الابوه ولا تعتبر الشاوى في الاوصاف والوجه  
كالعلم والجهل والقوه والضعف والسنن والفر والحوها والم السنن  
القصاص ومن ثم قتل الجماعه بالواحد واقتصر من اطرافهم  
الرد عند نأحسما التواطى الجماعه على قتل واحد وقطع طرفه  
**السادس** المشهور من الاصحاب ان الواحد في قتل العبد له ماله القصاص  
وان الدية لم تثبت الاصلح او قال ابن الحيند لولى المقتول الخيارين  
ان يستقبل ويلحق بالديه او يعفو ويأبى من كلام ابن ابي عقيل  
رحمها الله وهذا الختم امرين لحددها ان الواجد هو القصاص بالديه  
بدل عنه لقوله تع كنت عليكم القصاص في القتلى وثانها ان  
الواحد المبر من القصاص بالديه وكل منهما اصل والواحد  
المحرم لقول النبي صلى الله عليه وسلم قتل القاتل هو محرم النظرين اما يورد  
انقاد

او يقاد وتفسر فروع اعني الولي عن القود عن العقود مطلقاً  
فعلى المشهور يسقط القود والديه وعلى النفس الثاني لاقتل الما  
بالبديه وعلى النفس الاول احتمال وجوب سقوط الدية بالبدليه  
تتفق لخياره ولم يذكرها والاحتمال وجوبها الم عفو المستحق كعفو  
الشارع فان كل موضع عفى الشرع عن القصاص لعدم الكفايه  
وجبت بالديه **٢** اذا قال عفوت عما وجب هذه الجنايه او حتى  
فيها او بما استحقه وشبهه فعلى المشهور يسقط المطالبه اصلاً  
ورأساً وعلى المحرم المقتول لكما ايضا التمول للفظ واحتمل على  
المول بقا الدية لانها الما قبل هذا السبيل لها غير القود لم  
يستبدل فهو كالعفو عما لم يجب **٣** لو قال عفوت عن القصاص  
والديه فهو كالذي قبله واولى في سقوطها بالنصر وتوجه  
فيه الاحتمال الآخر **٤** لو قال عفوت عن القصاص بالديه فعلى المشهور  
يعتبر ما الجاني فان رضى الا بالقصاص حاله وعلى الآخر الدية  
حتماً **٥** لو قال عفوت عن الدية فعلى المشهور ان هذا العفو  
المحران فسدنا البدليه هي العفو عن الدية وسقي القصاص فلو  
ما الجاني قبل القصاص العفو عنه فهل للسقوط بالديه كمثل  
المنع لعفو عنها والشوت لفوات القصاص بعير لحياته فله بد  
وهذا سوجه على القول المشهور ايضا عني اذا عفى عن الدية ثم ما  
المقتول جمع ما في تركته على ما قاله الاصحاب لكنهم لم يذكروا  
العفو عن الدية وهذا ساعا ان العفو عن الدية هو اما لو قلنا ان العفو



العفو والانتفاء الحق اليه وهو بعيد ان قيل القول الثاني لاجل المنة  
وقد عني عن الدية فهل الرجوع اليها والعفو عن القصاص فيه لاجل المنة  
لحدوها وهو المصالح المنع كما لو انه لو عني عن القصاص لم يكن له الرجوع اليها  
لحوار لما فيه من استيفاء نفس الحاني والرفقة ٢ ادعني على ما لا يحسن  
الدية وشرط رضائي فان رضى فلا كلام على القول المشهور واما المخرج  
البديهي ثبت المال على احد الامرين المقرر ذلك ايضا لو قال عفو  
وسكت فعلى المشهور وتفسر البديهي المقرر صرفه الى القصاص كونه الوجه  
وسقي في الدية ما سبق وعلى احد الامرين يكون صرفه الى القصاص وهو المعتاد  
العفو الاتي به والمقرر استفساره فابها قال بنى عليه كما مر ان قال  
اقصد الحقل الصر الى القصاص ان يقال ان الصر الى ما تشاء لو قال العفو  
القصاص مع المشهور زيادة تأكيد وعلى البديهي له الرجوع الى الدية وعلى  
القصاص اليها وعلى احد الامرين له الرجوع الى الدية كما لو صرح بالعفو عن  
بالاولى الرجوع ٢ ادعني لمفسر عن القصاص سقط واما الدية في المشهور  
لمشي وعلى البديهي ان عني على ما ثبت وتعلقه حق الغرماء ان عني مطلقا  
او على ان لا ما ان قلنا مطلق العفو بوجوب الدية بجهننا عند اللطاف  
واما العفو مع نفي المال فلا فرق كونه لان طلب المال تكسب ما عليه  
التكسب القول ١ ادعني الراعي عن الحاني عند ايجاب الرهن على غير القصة  
كلام المصالح صرح العفو وقال القاضل هو كعفو المحجور يعني المفسر قد سبق  
قيل ويقر بان المفسر انكسر فيحمل القصاص العفو بغير المال في القصاص

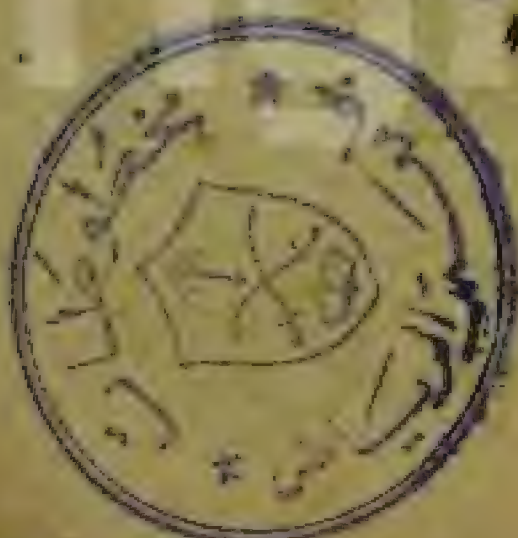
من ذلك الكتاب وهو واجب عليه والراعي عن القصاص والعفو  
ما لا يكون الرهن على شئ من ماله من ماله على ان الولي ان كان  
العفو عينا الجبر وان كان احد الامرين جبر ٢ ادعني ان الصلح على  
الدية من جنسها او من غير جنسها حان على المشهور على اليد  
وحيثان نعم لتعلقه لمختار المستحق في جازا الزيادة والنيقطة  
ولا لان العفو عن القصاص مع الدية فلا يجوز الزيادة عليها  
واما على احد الامرين فقد يطلقوا المنع من زيادة من القدر الواحد  
ليحولونه ما هو مبني على اطراد الربا في المعاد صا كلها **سئل** اذا  
عني الى الدية فهي للمقتول القاتل الى العاقبة احيى المقتول باستفاد حقه  
مورثه وسراجا عايد بدل شئ يستحق به الميراث كمن اطعم مضطرا في  
مخضه فانه يستحق عليه بدل الطعام ولو مات الحاني قبل العفو القصاص او  
قتل او اوجو واجبا الدية في تركته فهي ايضا دية المقتول عند المقتول  
لمدة القاتل الورثة بالاصالة ٢ قد عرض ما يمنع عن احد الدية كما لو عني  
عن القصاص اليها على المذهبين له صور لو قطع من الحاني ما منه دية  
كالدين والرجل قبل ان يكون مضمونا عليه الدية فليس القصاص النفس  
بوجوبه ولو عني عن القصاص لم يكن احد الدية كاستيفائه ما يوزنها  
لو قطع يد رجل فقطع يد العاطع قصاصا ثم سرق القاطع في المقص  
فان القاطع الحاني ولو عني لم يكن له دية استيفاء ما يبالها **سئل** ان الضو في الحانها  
لكل احد دية الدين من سرت فللولى قبله قصاصا حتى الرقية واوعى لاديه



لم يرد بالطرف **فقط** في دية النفس وقد استوفاه المخرج عليه قتله  
 لو قطع دمي بدي مسلم واقص منه ثم سرت الى المسلم فلوليه القضا  
 وارعى الى الدية وله دية سقت دية الدمي وقال بعضهم دية دية  
 بعين استيقاما قبل دية المسلم **لو** قطع امرأة يد رجل واقص  
 ثم سرت اليها فليس له مع العفو سوى الدية **لو** قطع يد يدي في النفس  
 فقطع الولي يد الجاني فله قتلته خضعا للمماثلة ولو مات قبل  
 جزا الرقبة لم يحد من تركته شيء لانه ما فات المثل بنت دية واحدة  
 وقد استوفى ما قبلها واراد الشيخ **المحقق** رحمه الله ان يرد  
 هذه الاحكام الى النفس دية بانفرادها وما استوفاه وقع قصاصا  
 لا يبا ولا يكون فاعل القصاص لا الريد **لو** قطع يد عبد لبيد  
 الفديته ثم اغتقه السيد مات بالدية ولو رثه القصاص العفو  
 مجازا لان رث الحياه كان كذا **الموطأ** **السابعة** كل من يات القتل  
 لم يقتل منه الا في نحو بدم الطعام المسموم الى الضيق امره بالاكل  
 لو سكوته وكذا لو دعاه الى بيت لم يعلمها وكذا لو شهد عليه بالقتل  
 ثم رجعا فلا تعذرنا وان يقتصر منها وكذا لو ثبت لهما شهدا رواه  
 وقال تعذرا **الباقية** اعذر بعضهم في القود وكافاه المخرج عليه  
 والمجان جميع ارمته الجرح الى الموت ولو خلد ردة **سنة** في  
 قصاصها كاشبهه وفضل الشيخ رحمه الله في كتابه ان كان الجاني  
 سريته في مال الردة والقود ان حصلت فلا قود لان وجوبه مستند الى

على السب يكون له دية بغير قود **المحقق** رحمه الله

الحياه وكل السرية وبعضها مرد وروي **المحقق** رحمه الله **سنة** الحياه  
 والشيخ في الخلاف نوت القصاص الى عيار الحياه **سنة** الحياه  
 وهو مسلم **قوله** وما دخلنا لما قتل في القصاص من ارمته  
 الجرح القاتل اسفك عن سريته عاها وان خفي كذا تعذر في جرح  
 اول الصيد ذلك حتى لو رمى الى صيد فارتد ثم اسلم ثم احياه لم يجل  
 من الصيد في الميتات المحرمه وكذا في تحت العاقلة بعد الطوفان و  
 الواسطه **لو** جازت عيا خلاصا اصل من تحتها مواضع الحياه  
 العرف فخطيئتها بطريق لاوي كما الخطيئ في القود ومما كلام ياتي بقطع  
 المحقق بضمير العاقلة لم يعزل وكانه لاجل العا ما ذكر في القود ود  
 قيل اذ رمى في حال اسلامه طائر لم ارتد ثم اسلم ثم احياه **سنة** الحياه  
 ان الرد على عاقلة ويكتفي بالسلامه في الطوفان وهذا بناء على ان الرد  
 رشيد المال وعندنا ان مرأته لو شته لم يجل الواسطه **سنة** الحياه  
 اغتله المسلم من قريابه اما الدية والاعتبار بحال السلوك وروي  
 حريا او مرتد ام اسيرا **قوله** السهر في حال اسلامه وحسنه **الباقية**  
 كل حياه يلزم جانيها الا في ضمان الخطا العاقلة وصاحبها الصبي  
 انفسه بطلان العمل خطا وقيل في المخرج كذا لم يثبت الحياه  
 الصبي على صيد الاحرام او فعل بعض محظور او بطلان **سنة** الحياه  
 قبل العاقلة الدية على نفسها وعلى قول الشيخ المقتضى **سنة** الحياه  
 الرجوع على الجاني كون الوحد فلا في الجاني قضيه الدية كل حياه





وتروا تشاعا بآراء راس على المفيد ونسبته الى خلاف طمعه وان كثر  
 من علم العامة مع ما لو الوجوب لا قائل الجاني اولاً ثم تحمله العاقلة و  
 يفرع عليه انه اذا انتهى التحمل الى استلزام هو حال يؤخذ في  
 وانه لو اقر الحاق جناية الخطا لم يصدقها العاقلة وحلفوا على العلم  
 لحتم ان يؤخذ بقزاره سائعا الجناية في الخطا على العاقلة ان  
 فكانه نفي علمه ولا يلزمه شيء وان قلنا ملاقاته الوجوب رجع على  
 العاقلة ولم يرد الولي ما قصروا قلنا لعدم رد الولي ما قصروا  
 على العاقلة **الادعائه** كل حيايه لمقدر لها هذا المار شريفا كما  
 في الرقن وقد راجع في الحد والحد راجع الى ما يتبع العرف في جميع  
 ما في الحد من حد عينها كاد ومنفعة الربيه وتوزع الربيه على ما  
 زاد بالتشريع عا لثاني اثنين الربيه وكذا في الثلاثة والاربعة لغيره  
 واستثنى في اثنين الحجاب والترقوتان من العشرة الاظفار في  
 الشجاح في الراس الوجه من عشرة عشر الربيه الى ثلثها وفي البدن  
 بنسبتها الى الراس في كسر عظيم من عضو خمس ربه العضوفان  
 صلح من عشرين ربه اربعة اجناس ربه كسرة وفي رضة تلك ربه  
 العضوفان بر اربعة ربه اربعة اجناس ربه رضة وفي ربه من  
 العضوفان رضة اربعة اجناس ربه اربعة اجناس رضة وفي ربه من  
 واربعة اجناس ربه وفي رضة اربعة اجناس رضة وفي رضة اربعة  
 اجناس رضة وفي رضة اربعة اجناس رضة وفي رضة اربعة اجناس رضة

وفي موطنه رضة اربعة اجناس رضة

نقص

**المختار السامع في الحكم وفيه فضول في المحتشاة قاعدة**  
 اذا لم يغير المختار على وجه مرجح لاحد المحمالات ففيه صورة ان  
 ذلك ما رأت فيه فجهان التوقف والتحير وقال ان كانا دليلين يساويان  
 ورجح الى البراهن المصلية في الواقي فيطرهما ويستعمل غيرهما ولا يتم  
 ان يكون في الثاني مصل في كل واحد منهما ويريد على عدد الحسنين  
 وقيل يصلي عاريا ولا اعاده عند **٢** ان يكون الشك في الوقت فعليه الصبر  
 حتى يحقر دخوله **٤** الشك في جهة القبلة فنصلي الى اربع جهات  
 وقيل يحقره اعاده عند ما عا كل حال **٥** خير المحبوس والمسير في  
 شهر رمضان فانه يتوخى فارصا فادخل اخر اخره والمعاد  
 القادر على التوبين يعمل على الطول ان ادرك ما لم يمتحن من ساعة قليل  
 على شاطئ بحر او بحر عظيم وهذه القاعدة ما حوره راجع الى المصنف  
 في حوار الحضر الرضا عليه السلام ووقوعه وقيل  
 من المصنف في حوار تقليد الموت للمقادر على العلم بالوقت فهو من النادر  
 وعند بعض العامة مواضع مدحوله عند ما كان الاحتياط في التوبين مع  
 وجود توبة طاهر نفسا وفي دخول الوقت للمقادر على العلم في استقبال  
 الحرج قدرته على الكعبة بناء منهم على ان الحرج من الكعبة يعلم  
 ازروا انه من البيت رود الى سبع اذرع او خمس وحب الطواف  
 بدلا منه للمحتالين ان يقال الطواف في نسيان وان لم يكن من التوبة  
 فاعاده هل تكرر المحماد شكر الواحدة خلاف اصول وفي الفروع



مسائل المطالب المتين عند حركه وقت الثانية او عند صيفه والوجه في القبله في الصلوة الثانية او الثالثة اقول والوجه في ذلك كله ان مع ظهور اماره بوجوب قضاء الحكم الاول في التكرار والاولا اما طلب الترتيب ومن ثم في اول وارطالت المدة فليس منه لغلبة حمل افعال المسلم على الصفة الامع يتقيد الخارج **فان** كل محدث يدبر خلفا فيما يرجع الى حسن القبله وطهاره الا ناء والثواب كما تكرر ما تضاف الى حلقا في وقوع شرعية لحقه الصلوة كترك الوضوء من بعض حركات اليوم ومستر الفرج والحرم بالكره معرقا واستقاط السور هو المحذور بالذکر المطلق ووجوب الغنوة في تكرار الركوع والسجود لم يصح لغير المعتقد بطلان نفسه لو فعل ما بفعل امامه وبقا قبل الصلوة وفرق بينهما بان الاول يعتد بالمصوم بطلان صلاته بسبب ان كان واقعا هو اجماعي في البطلان في الاول الثاني فان الواقع ليس اجماعي بل يجوز ان يكون صلاته في السجود في بعض الصور وشكلها بالظن واقع في الطريق وظلال الصلوة بالاجماع ليس اصل الاعتدال بطلانه وكذا في طين صلجه وقيل في الزوال ذلك لا الى تعطيل الاهتمام كذرة المخالفة في الفرد وعدم مسئلة المواني والقبلة بها **فان** في المحذور التقليد العقلية لا في الاصول الصورية من المبرجة في المحذور التقليد غير العاجز عن ذلك الدليل اذا تعلق عمل وكما لا يتعلو به عمل فان كان المطلوب من العمل المحذور التقليد فيه كالقائلا من الامسا السابقة او الامسا والمليكة والمجاز كسائر الاشياء التي لا تتعلق

كثيرة متعلق بها عمل الصلوة عزاء على عزاءه ونابير رندا وعمره **فان** لو تعارضت امرتان عند المحذور والحكم اما الصلوة او الوقوف قد ذكر مواضع يقع فيها التحذور عند التعارض وقد يكون المحذور في المصلي المصلي لم يتم له كتحجير المصلي داخل الكعبة الى جدرها خشا وكثير من ملك ما بين من الحقائق بينات للبرهان **فان** لو ابلغ خطا قبل الفجر واصبح صليها صوما متعينا وطرفه خارج من فيه والمحرر بلا صولها المعلة ولغيرها او حوالتها مثله هو مقرر در بيان سقيه ويلزم بطلان ثلث صلوات هي المهارية وبين ان يقطعها بنفسه صوته او بقلعه كذلك اذ هو كالمفعول في تحجير القيد ويجعل اعاء الصلوة لتاكدها وافضليتها على الصوم لشرعية قبل الصلوة **فان** الفرق بين الفتوى الحكم مع ان كلامها الجبار عن كلام الله تعالى يلزم المكلف عينا من حيث الجملة ان الفتوى محذور الجبار عن الله تعالى بان حكمه في هذه القضية كذا والحكم انشا اطلاق الزام في المسائل المحذورية وعرضها مع نقا المدارك وهما ما يتعارف منه الحصان لصالح المعاش في الاشارة خارج الفتوى لا كالحجارة الاطلاق والالزام بوجوب الحكم وعال الحكم الزام وبيان الاطلاق في هذا الحكم كاطلاق محذور لعدم تبو الخوف عليه ورجوعه ارض محذور ما يخص ثم عرضها في قولها واطلاق خبر من يد من ادعى وقد ولم يكن بسنة وسفاه المدارك مسائل الاجتهاد خارج ما ضعف عن ذلك جازا في فتاوى المسلمين الكافوا انه لو حكم به حاكم وحققه في صالح المعاش

في غارة الصوم

والقول



يخرج العبادات فانه يدخل الحكم فيها ولو حكم الحاكم بصلته صلو يرد  
 بغير صحتها بل كانت صحيحة في نفس الامر فذلك لا يفيق فاسده وكر الحكم  
 بان قال التجاره لا ركاة فيه او ان المداين لا تحسن فيه فان الحكم فيه يرفع  
 الخلاف بل الحكم غيره انما الفقه في ذلك لا يصلح الحكم من حكم عليه  
 بالوجوه مثلاً لم يرفع بصلته المحرم على اتصال الحد الحاد كما في التوبي  
 واحد للفقر الحكم باستحقاقه فلا يفسد احكام محل الاحتياط ولو امكن  
 الواقع ان من جاز من صلي العادة والخروج صلي المعاشي الحكم  
 بصحة من زاد في فطرته كالمشعر وكان ثانياً فانه اثر له في رآه ذمه  
 الثاني بغير الامر لكن في تركه من الجرة والمجمله القبول ليس فيها منع  
 للغير عن الفقه مقتضاها من مقتضى الامر المستفيضة اما المستفيضة  
 بظاهر اما المستفيضة لان المستفيضة له ان يستفيضة جزوا الاختلاف  
 بقول الماعلم ثم اورد مع التحريم مع السواك الحكم لما كان في اشافي مواقع  
 خاصة وقع الخلاف في تلك الخاصة الواقعة تحت عموم مقتضاها كما  
 لو حكم حاكم بتورث ابن العم ومنع العم للاب في المصلحة حال فانه يقتضي  
 خصوصية منع حاكم اخر بتورث ابن العم ولو كان في هذه المادة لانه لو جاز  
 له مقتضاها كان لم يرفع مقتضى الثانيه وهم جزا ووردى الى عدم استبعاد  
 الاحكام وهو مناف للمصلحة التي لمحاها شرع بصالح الحكم من نظم  
 اهل الاسلام ولا يكون ذلك روعاً للخلاف في نهاية الواقعة لم تملك على مثل  
 هذه الواقعة **الفصل الثاني في القضاة وادبهم**

ما جاء

ما يحتاج اليه الحاكم كل قضية وقع النزاع فيها من اشرف فضاء  
 اشأت شي لخدمهم او نفيه او كيفية فكل امر محم على شؤنه ورجوع  
 فيه لا يوجب كونه في فقهه لكونه من روع الحاكم ولو لم يتعين  
 حاز في صور القاضيه من المرفوع الى الحاكم كل امر منه لاختلاف العلماء في  
 الشفعه مع الكثرة او اخص فيه الى يقوم كالأشرف بقدر النفقات  
 والى صر المد كالأبلا والظهار والى الاقاط كاللعان القصاص طر فاه  
 او نفساً والحدود والتعزيرات مطلقاً وقد يقيد بقصاص خو فقتنه  
 او ساد وحفظاً الى الغياب الى اذايح واللقطات **الباب** في روع  
 الحاكم في مواضع اذ الراتب الامام فانه يرفع له حضور حشيه للقتل  
 مع بقاءه اذ او حدا كل منه تقدم الاصل على المصلحة قال النبي  
 صلو من امر امر المسلمين شيئا لم يحدث لهم ويصحبهم لم يدخل الجنة  
 معهم اكرهية الرعية وانقيادهم الي غيره وان لم يكن اكل لذل الى اهل  
 لمن نصبه لمصلحة ثم فيها كان الصلاح اتم من ان اولي له خو من غيره لثبوته  
 المنقضى بقاءه المصلحة وفي جواره بالمساوي جهان نعم كما تخبر بها  
 انما هو المعروف في هذه من اذ حال الغضا ضمه عليه تعريب ولا تعارض  
 بان فسخا للمولى من رفع الضر اتم من جلب النفع وحفظ الموجود  
 اولى من خصيل الفقود واولي بالمنع خو ان غيره او راجع قطع النظر  
 الى البذل ان ولايته تثبت رعا فلا بد من شها **الثالث** في روع الاحاد  
 مع تغذر الاحكام توليه احاد النضرات الحكيمه على الوجه كرفع ضره

حدود والتعزيرات  
 بحول الفقهاء المحمدين  
 وكذا يجوز مع عيب  
 المحقق او اقدمه  
 للمقتدر ولا يرد  
 حضور الحاكم في ايام  
 الرضا او غيره من روضه  
 والوالد على اولاد  
 على عين اذا كان  
 عدلاً

كروعه بالساوي



النعم لعموم وتعاونها البر والتقوى وقوله علمه والله في عون العبد  
 ما كان العبد في عون أخيه وقوله علمه كل معروف صدقه وهما خور  
 الزكوات والأحسان من المنع وبغيرها في ما ينهاه وكذا بقية وصايف  
 غير ما يتعلق بالزكاة فيه وجهان وجه الأول ما ذكرناه وكانه لو منع  
 لفات مصلح في ذلك الموال في مطلوبه لله قال بعض متأخري العامة  
 إن القيام بهذه المصلحة أهم من ترك هذه الأموال ما لم يكن الظلم ياكوا فيها  
 ويصرفونها إلى غير مستحقها فإن وقع أمام تصرف ذلك على وجهه حفظ  
 المتكفي في تلك الأموال المحبب يمكنه من صرفها إليه وإن أيسر من ذلك كافي  
 هذا الرافق بغير صرفه على الفور في مصارفه لما في إبقائه من الضرر  
 مستحقه من أجل الحد مع سبب حاجته إليه ولو طفر بأمواله فطفر  
 لها بها حتى يصل إليهم ومع السابى تصدق بها عنهم وعند العامة صرف  
 في المصلحة العامة **الرابعة** حوز المقاصد أو أحد العينين المدعى بها مع  
 المدعى بالاستحقاق ولو كان طائفا أو متماثا بخلاف ذلك إذا كانت المسألة  
 من مختلفيها والعزم بغيره فبمجرد ما في مرضوته والخروج من  
 التمسك وعليه دين مستوعب أو هب لم يقصد أو باع عرقا أو باع  
 واقف أو قبل الاستقلال بالتعريفان بقرينة سطر الحكم ولو أدى إلى إبطال  
 العرض وهو في سائر العاقبة بما لو وجد عن ماله وخاف أن يسقط  
 بإخراجه وعرض نفسه لسوء المقاتلة وخافه العاقبة أمكن القول بالرجوع  
 أما الوديعه ففيها قول مستندان إلى ما بين وقد روي عن النبي صلى

إذا أمانه إلى من اتقنك لمخ من خالك روي أنه قال طه حرك  
 ما يكتفيك وذلك بالمعروف وفيما لا الرجل والوديعه عند المراه **الخامسة**  
 الفرق بين الثبوت والحكم أن الثبوت هو فرض الحجج كالبيده وشبهها  
 السامه عن المطاع والحكم أنشا كلام هو الزام والمطاع يثبت على هذا  
 الثبوت وبه ما عمو من وجه لوجود الثبوت والحكم في فرض الحجج  
 قبل أنشا الحكم وكثرت ههنا شواهد طهاره لما وجدته وهو الحكم  
 من الوجهين بوضع وحوزه والتحليل بغير ملك بوجده الحكم بدو الثبوت  
 بالحكم بالاحتياط بوجدان معاني يخرج الحجج والحكم بعده **أقول** وفي  
 الحكم بدو الثبوت **السادس** الموالد التي عليها الحكم المقرار وعلم  
 الحكم والشاهدان فقط والشاهدان اليمين والشاهدان المراه فقط والمراة  
 فقط والثلث فقط والرابع فقط والمراتك اليمين والمراة المراه فقط  
 والثلث والمراتك الرجلان أربع نسوة واليكول مع رد المذود واليمين  
 المدعى والقضاة إيمان اللغات اليمين وحده في صور المتخالف وشهادة  
 الصبا في الجرح بالظن والعاقبة الحقة اليد العير **سبعة** العاقد  
 إلى ثبوت أحكام وصحتها كمن الأصحاب بما يتجهم العلم وبعضهم يحصل  
 العلم وهو بخود من الخبر المستفيض عند الماهولين هو المشهور ويريد  
 نقله عن ثلثة ثم إن بعضهم قال شت ها اثنا عشر من السبب الموثوق  
 والكتاب هو الولاي والغرك الولي والرضاع ونقص الدفحة والوقوف  
 الصداق الملك المطلق والتعديل والجرح والإسلام والكفر والرشق والسفه

هي لأخيه وفي العبد  
 وفي الصوم للموت  
 وفي النكاح والى  
 من موال  
 أي الوديعه الحكم  
 ن الثبوت  
 من موال  
 ووجدت ماله

وهو ان يحسموا على  
 وحده



والجمل والولادة والوصا والحرية والثوق والدين والعسائر والغير  
فوق ان اعتبر ما في العلم من الحكم ان حكم بعلمه المستفاد منها والافقيه  
نظروا قد ينشوا الحكم بعلمه في التعديل والخرج مع انه مستفاد من  
الاستفاده وقد ينشوا في التعديل والرداية العامة لجميع الناس بحسبه  
عدا يعلم كل مشهور وعليه فهو كالدراية التي لا تستر في بيوها العلم والاف  
الحكام الثابتة بها فالحكام على الشاخص بعينهم ولغير العلم القطعي **النافع**  
اليدقبل الشك والصعق اذ هي عبارة عن القرب اتصال وكما اذا زاد اليد  
والعلم ما يقضيه ثم ما عليه من الثبات للمنطقة والغلة البساطحة و  
الدراية تحته ثم حمله ثم ما هو سابقها او قلها ثم الدار التي هو سابقها  
هي دون الدراية كاستيلانية في الدراية على جميعها ثم الملك الذي يقر في  
تنازع دويد قوته وضعيفة كالراكب مع السائق او قاضي الجان او تنازع هو  
دو الجمل مع غيره وقد منادى اليد القوية ومكان يقال للرجح هذا القوي  
اليد بل اضاف النظر اليها **فوق** لو كانت الدراية في مدائن غير مدنها  
فهي صفات مع التنازع ولا غير بيد العبد سواء كان ما دونها في التنازع او  
لم الملك منصف عنه والغير بيد المولى **النافع** فكل المدعي بشر  
مواضع دعوى الدم لتأييده بالثوق واللحان لتعذر اقامة البينة هلغاليا  
وتلطف الفرائض والاستسار امرهم والكتفي فيه بقوله ليصور نفسه غرقه  
الوضوء العظيمة وكان العاد مراد الفاحشه عن الزوجية مما لم يكن في اقدم  
عادل مع ايمان قدامه الشترع وتقوم قول الاماني دعوى التلف ليل قبل  
نور

قوله الامانة مع استا الضرورة اليها يوافق ما انهم وحسب كمالها  
كالوديعه او من قبل الشترع كالوصي والمنقط ومن القبال من ثوبا الى دار  
وقبل قول الحكم في الحكم والخرج والتعديل الثلاث للصلح المردية على  
الولاية والحكم وتقدم بين الغايبات دعوى التلف للضرورة او لو لم يسمع الخلد  
فيستفاد والطبق مع الزام العبد هو متعذر مع انكاره او لمع انكار العبد  
وضيح حتى المالك دعوى كالدعوى في الرد للافرد الناس في قول الوديعه  
من حيث عدم العلم بعلمه على السليم وكما محتجوا في الامن **النافع**  
اذا دعي الى الحكم ويعلم به دنة ليد المحابة لا الخاف القسنة ولو كان حسيه  
المردية عينا ولم لها في المحابة وكذا لو كان حسيه او علم اني علم عليه  
بار ما حرم كما في الفصل والحد لانه تعريض النفس الى التلف ولو كان الحق  
موقوف على الحكم كحل المولى والمطاهر والعبد غير الزوج من الطلاق  
وتسقط النجاء بين الحضور اما الحكم المختلف فيسعى المحابة اذ دعاه الى الاول  
في دعاء الصم ومن عليه دين وعين فحبس عليه الى المدعي واكفله ثلثه  
عند الحكم لمن المطال طلم والمحاكم لا يستطاع حمل عند معاملة فذلك اليه  
التمه لحد التراجع الى الحكم في السقفا اذ هي عندنا معدة كاستدلال لا  
غيره سقود الحكم بها **العائنه** صابط الحسنة وقد استخرج الى عليه  
في مواضع الخاف اذا كان المحنى عليه غاليا او وله حصة من القضا  
المستحق من الادنى مع قدرته عليه **المشكل** اير في العلم السرا  
كانت الدعوى بالاد او علمه اصل قال فلم يثبت اعسار ويجوز للغير الحد



الامرين **ثم** السارق بعد قطع يده ورجله مرتين او سرق ولده  
 وله رجل **ثم** من امتنع من التصرف الواجب عليه الذي لا بد منه النسيان  
 كتحسين الخبارة والمطابقة وحسن المقر من العنصر او الاعيان وقد  
 المقر به عينا او زمة وتعيين المقر له والمتهم بالدم ستة ايام **او** قبل  
 القواعد يقتضي ان العقوبة تقدر بحسب ما من امتنع عن ادراكهم  
 حتى يورثه وما طال الحبس وهو العقوبة عظيمة في مقابلته حناية جفوة  
 قلت لما استقر امتناعه قوبل كل ساعة من ساعات الامتناع ساعة  
 ساعات الحبس فهي حنائه متكررة **الحاشية** كل من ادعى على غيره سمع  
 دعواه وطالب باليمين مع عدم البينة سوا علم به ملاحظة او العرف  
 قوله علم البينة على المدعي واليمين على من انكر وقوله علم شاهد اكل امينه  
 وله مكان فهو الحق بدور الخلطة فاستأطها يوردي الى ضياعها وله الحق  
 لم تعلمها الباي فلو كان الخلطة شرطا للعلم ثبتت له تعارض بها ولم  
 يكن شرطا للعلم بالنقل انما يكون المخرج عن الاصل لما يقر عليه الاصل  
 اخرج مشروطا بالخلطة بان بعض الرواه اورد في الحديث بعد قوله  
 علم والمهر على انكر ادانته به ملاحظة قلنا هذه الزيادة لم تثبت  
 والحديث المشاهير وليس فيه هذه الزيادة وانما هي شي احقره  
 بالخلطة وهو نادر وما روي عن علي عليه السلام ان الحكم على الخصم ان يعلم  
 منها معاملته ولم يرد له من الف كان اجماعا قلنا اهل بيته لم يرد له  
 ولم يذكر هذا وان قايعة المأثورة وحكامه المشهورة حاله عن عمل هذا  
 شرطا

منها

شرطا للذكر في كل حال وفي بعضها وبانه لو اذ لك جثرا السفها على ذكي  
 المروا الهيئات فادعوا عليهم بدعوى فاضحات فارجابوا فنفوا وان  
 على مال دهم فاطم قلنا القواعد الكلية لا يقدح فيها العوارض الجزئية  
 ولم يقدح في اعتبارها لم تحصل هذه الفروض فالواضع على ذلك صالح  
 بالقلنا فيه دليل على عدم اشتراط الخلطة ثم نفوا ان يكون الدورات  
 حكمة القاعدة الكلية انه لا تعدي عليه حتى يعلم به ملاحظة والخلطة  
 لا يبادر لعلم الا بالاشارة الموقوفة على الدعوى الموقوفة سماعها على تقدير  
 الخلطة فيدوقف على نفسه فاقوالا فليعلم باقرار الخصم قلنا لا خصوص  
 الخصم بل لسماع هذه الدعوى فكيف يعلم اقراره واستثنى بعضهم  
 اعتبار الخلطة مواضع الصايح والمتهم بالسرقة والوديعة العارية  
 والقابل عند موتها عند فلان ومن هذا كله قلنا **الحاشية** لا يطرأ  
 في الدعاوي كلها الوحال المدعي والمنكر ولا الى المورثين غير كلهما  
 الا الى المنكر وان كان الظاهر بخلافه واستبعاد صحة الدعوى على القاص  
 المرتفع عن الكفاية استسجر القاصي للكنس من حقه بعد ما كان عمله  
 على دعوى القاص فيمضي العبد رها او قتل الفرس خبر ممنوع ولو فسخنا  
 باب العرف لسمع دعوى القاصي على الكفاية استسجره على الكفاية بعد  
 انه معتاد بالباو اسمعنا دعوى البكر النقي على المشهور بالغصب والخل  
 وانما اياه عن شيا ولم يخلف المنكر لردنا دعوى الفاجر الشقي  
 النقي المشهور بالامانة الصدق وكل ذلك لم يثبت بالخصم المتنازع بغير قاعد

الى هنا



وي  
 القائل الدعاء من المضطرب ان يدعي الامانة في نفسه خوفا  
 على نفسه ولو انت بولد لستنه اشهر خلق وان كان نادرا وكذا لستنه  
 الحق لا صاله عدم الزا والوطا بالشبهه وتشتوف الشارع الي السور  
 الحدود فغلب الصل على الظاهر ومن هذا الباب فيسبب المال العظيم باقل  
 منقول وان كان خلاف الظاهر والعظم والجلاله وامثالها من الامور  
 خلف لجلال المصافه بالنسبه الي اليسار في القدر والزهو والريعه ونحو  
 ذلك فاما نقد الصبط عن قائل على ما استصفيه لغوه هو اقل محتمل بالنسبه  
 الواردونه او حمل العظم على المعنى اي لانه حلال وحال في شدة وان كان ذلك  
 محال للظاهر **الثاني عشر** في بعض المذموم والمنكر ومفاد ان محضها  
 يرجع الي ان المذموم من يدعي خلاف الظاهر او الذي خلل وسكوته والمنكر ان  
 وقد سقوت مورثه اجتماع الدعوى والتمسك في كل من المذموم يتفق  
 العتار في كثير من الصور كدعي على ربه بئنا او عينا وقد خلف في حقه  
 من كقول الروح المما معاذل المسبب والكاح باق وقال المراه على القاء  
 ولا كاح منها في الظاهر الروح هو المذموم في خلافه والافه المذموم  
 لها لو سكت ترك ولو استمر الكاح بخلاف الروح فانه لو سكت لم يزل  
 لا يسيوا ويسكوته استيقنا الكاح والنزاع واقع في المفساخ ولو قال الروح  
 هنا اسلم قبل ولا كاح ولا يهره والتاسلنا معا لحد الروح نفو في القية  
 واما المهر فان دسنا بالظاهر فهي المذموم في خلاف الروح وهو المذموم  
 هي واعترض بقدر الروح في الرد والتلف مع انه محال للظاهر واجب  
 باره

بان هذا اصلا وهو بقا الامانة وان المودع ايمته ثم ادعى عليه الحيا  
 فنصير الودعي منكر او مقدم قوله ورتب المصطفى من العلم على  
 الظهور في الحقا عدم سماع دعوى رجل من السفلة على عظم القدر  
 ما بعد وقعه كما اذا ادعى الخسيس انه اقرب من كمالا او انك ايمته  
 او استاجر لسياسة ذواته ورده الما كن ان من يشوش القواعد  
 فلا تعول او قد من مثله **الرابع عشر** في قسم الدعوى وهي قسم  
 الصحيحه والفايده والكاديه والمجمله والزايله والناقصه فالصحيحه  
 اما دعوى استحقاق حق او منفعة او شيء في الذمه واما دعوى عارضة  
 ما يصير المذموم مطالب بعوايه ويدخل في دعوى الاستحقاق ودعوى القضاة  
 والمجمله والكاح والردا ليعتد القاسم ويدعو الفساد او المذموم  
 المجرم والميتة وما لا يتم والمقر في دعوى الجرم المحرم وقد دعوا الفساد  
 الوسيط كدعوى الكافر بشارع عبد مسلم او صحيفه واما الكاذب  
 فادعى معامله وجباية من شخص بعد موته او ادعى وهو ملكه ان يزوج  
 فانه امتن بالكوفة واما الدعوى المجمله فكل قوله على شيء وان سمعنا  
 للمقر المجمل هو ان لا يحمي مقصر في حقه نفسه والمقر مقصر في حقه فخطا  
 بالبيان قد يسمع الدعوى المجمله في الوصيه والقرارة وورث المهر  
 المعوضه وورث الطبعه المطلقة لان ذلك يمكن تقديره والمطلوب  
 بعدد واما الزايله فقد تكون الزايله بنفسه كقوله لي علمه ما يد  
 درهم من غير محرم وقد تكون عليه كقوله اشترت منه على ان يخلي اذا

ح  
 السهبا



استقلته وقد تكون موكله كقوله في عليه مائة من تصحيح حقيقته  
 كذا وكذا وقد سمي الذي قبلها ايضا موكله وتكون اللا عليه مثل قوله  
 استقر منه في الدكان الفلاني او عليه ثوبين **واستقر** الناقصة فاما  
 في الصفة كقوله في عنده دابة ولم يصفها فيسئله الحاكم عن الصفة ولو  
 قال في اعلى الفم لم يحل على غايقه بل يترك البيع لان سبب المعاملة  
 ينحصر في ذلك البلد **واستقر** الناقصة في الشرط كدعوى عقد النكاح من  
 غير ان يذكر بلوغ النكاح ورشته او صدور ما من له ويستفاد الحاكم  
 ويكفي في دعوى المهر واسحقا وتجبر الماعيا على الخير او في ساقته  
 بخير ما منه وما فيه ويختل بقديره بالذراع او الجذع المعين والشها  
 به تابعه بل او كل الشها العاشا والدعوى **الاستقر** في الدكان الذي  
 به حقا فلا ريب في سماعه وان كان سفع الحق ففنه صورة دعوى  
 الشهود او كذا علم المدعي بذلك في الحلف فان كل حلف في الخصم  
 وبطلان الشهادة اما دعوى في حق الحاكم وان كان فيه بطلان فسادا ادعو  
 المقر ان المدعي والحلف قوي **ادعو** كجلائل المدعي قبل هذه الدعوى  
 وان قلنا به وقال المدعي والحلف في اي لم يحلفه لم تسمع له دابة الدعوى  
 الناقصة ونصيب مجالس الحكم **ادعو** كدعوى القاد في القيد **ادعو**  
 قبل الوقوف للقاضي حكم فانك لم تسمع الدعوى ولو وقف اسطر يما  
 يتذكر وليس له ان يامر به بالحكم ولو قال الخصم لحلف على انك تعلم ان  
 حكم في في السماع وجهان **ادعو** في عدم سماع الدعوى القاضي والشاهد

مبدأ

بالكذب كما به منصبها ذلك اذ اياه الى الفساد **الاستقر** في الحكم  
 بالنكاح على الموقر في مواضع ادعوى المالك بدل النصاب او  
 الجراح او عدم الحول **الاستقر** في مسمع وغيره من لو قلنا باليمين  
 فكل احد منه الحق هو اما قضاء النكاح او قضا عند النكاح فكل قضيه  
 اليمين النصاب في الركا فاذ لم يات بحجة فحدث منه وقال بعضهم اذا  
 كان المسمي بموت محصورين قلنا بتحريم العقل فلو اوجد منه وهو عيب  
 عند نكوله بحسب حق قبرا وخلفه فيل بالحق في قيل ان كان ضرر  
 المدعي كقوله اخرجت او بادت لحدث منه وان كان بصور المذكر كقول  
 قيل الحول وما في ركي مكاتبتي نكاح **ادعو** او جلد القاضي في ذكر ميت  
 ما وارث له في علي لان كذا ما دعي به فانكروا وكل على اليمين فله الحكم و  
 الحسب في المراضة من ما صعبا من كان اليمين واجبه وطعنا ورجح  
 بعضه بالقضاء بالنكاح او عذر في الاولى دون هذه فانها لا يحقها  
 ولم يطل مستقط وشهدا الوادي الوحي ان الميتا وصي للفقير فكل  
 الوارث وكل **الادعي** اذا ادعى الاسلام قبل الحول والتميز لعل او  
 قال استقر على الحول على القول **الاستقر** في حلفه فان نكاحا  
 و **ادعو** اذا ادعى استحقاق الشرح بالرد او قلنا باليمين **الاستقر** في حلفه  
 له عليه في الحلف لو نكاح لم يقبل بل اما بحسب او بطول الحلف فان كل  
 لعدم ثبوت بلوغه وهو الذي ذكره اصحاب **ادعو** لو ادعى بطر الو  
 او السبي وكل المدعي عليه فيه الوجه وقيل يرد اليمين عليه و  
 نقص عليه بالنكاح لو استمع  
 من اليمين

المكر

انما اذا سلم  
 السور وقيل الاد  
 بعد الموعود  
 سقطت احواله



بشي اذ لم يخلف ثبات مال غيره وقيل ان كان ذلك سبباً بشرة  
 بنفسه ردت وان كان اتلاف المدعي عليه لم يرد وهو أصح  
 اذا ادعى ولد المنزق الاحتلام وطلب الميزق والمقرب بصدقه  
 من الادار ولانه ان كان كاذباً فكيف خلف وهو صبي وقيل الخلف  
 للثبوت فان نكل ثبت في المنزقة وهذا الموضع ليس بالقضا  
 بالنكول انما هو نكل الحكم لعدم قيام الحجة اذا نكل الروح  
 المصابة بعد العدة ففي غير المراه وجهه مكان علمها بالقران  
 لم يقبله قضي بالنكول لو قتل من طراز له وهناك لو توضع  
 خلف المنكر وان نكل فقبه ما يقدم لو ادعى تقدم الطلاق على الو  
 وقال انه ادري لم يقع منه نكل اما ان خلف حين حاربه او نكل  
 فحلف فان نكلت فعليه العدة وليس بقضا بالنكول عند بعضهم  
 بل لا يحصل لقا النكاح واثاره فيعمله حتى تستر افعه لو نكل المدعي  
 عن المدعي على عدم الرنا فقبل بعض عليهما النكول وقيل بل يرد اليهم  
 وجه ان سمعنا الدعوى في المصلح اذ النقص لا يبرر في حد اذا ادعى  
 الولي قالا للمولي عليه وانكر المدعي عليه ونكل عن المدعي فقبل  
 بالنكول واسطر اهلها المدعي له **السابع عشر** البينة خمسة عشر  
 منها في مواضع اوامتها على ملكها في يده للتحصيل والمقرب حواري  
 اوامتها بعد دعوى الخارج لدفع المهر بختم القبول ان المهر محو  
 وفيها ثمة وكما قامه الودعي البينة على الورد والتلف ان قبل قوله  
 وكذا

للشبهة

بمدا  
بمدا  
بمدا

التفصيل

وختم على يد المدعي لقوله صلى الله عليه وسلم المدعي واليمين على من انكر  
 الخارج للشبهة اوامتها بعد اقامه الخارج بيبته وقيل بعد ايلها  
 اوامتها بعد ايلها وقبل الحكم وهذا بنين على عدم الدخول  
 على الخارج او بالعكس وقيل مع تعارض البينين حكم للمدعي البينة  
 وغاير الخلف وختم وجوب الخلف وان قضى بالبينة نكاحها  
 اوامتها بعد القضا الخارج وقيل التسليم والطاهر بها وان طهرت في اليد  
 اوامتها بعد حصة اوامتها بعد الحكم والتسليم الى الخارج وختم  
 الى البينة ان نكل لعدم حجة هي قايمة المزدحم على البينة والقضا  
 بخلفه يقطع على ان لا اوصاف خارجة هذا القاضى في البينة الملكية  
 البينة القضا او اعتمد بعينها او عطفه عنها وشبهه ولو شهدت  
 هي بنبه خارجة ولو رخصنا بالخروج لحمل النكاح على الالبينة  
 لم يخرج من الملك عما قبل الشهادة وحمل التصريح بالخروج على ما  
 استندوا الى اليد السابقة فحصلنا منها على الله اوجه ان حرت  
 بالقدم هي دخله وان حرت بالتأخر هي خارجة وان اطلق  
 الحكم **الثامن عشر** المهر اعم النقي وهو صيغة المهر المشار اليها  
 في الحديث واما الماشات وهي اللعان اذ جعلها بينا والقسامة من  
 المدعي ومع الشاهد الواحد وصيغة المهر المردودة على المدعي بالورد او  
 بالنكول بعد الاستظهار والموارد الميت والصبي والمجنون والغائب  
 مع البينة ومن صور البينة ان يدعى المشتري ان عايناً معيناً



باعه هذا واقضه الترمي طهرته عليه وانه فسخ البيع وبغيره  
على ذلك موضع الحكم على العايب بنص الحكم له وكلامه في حلفه  
قيام البيعة والمعر حلف مع بيته لخطا طالمال الحفي عن البيعة  
والحق بوقوفها على استدعاء الخصم كغيره الممان ولو ادعى العايب  
قبلا واقامت بيته على البكاره فقال لم البالغ وعادتك البكاره حلف  
انها البكاره والاصلية او على عدم الحصابة وفسخ فان نكلا حلف وان  
نكلا قبل لها الفسخ ويكون نكلا حلفها وحتمل عدم الفسخ في نكلا  
كنكوله والجاريل يقبل العصمة ويمر دعوى الموطاة على القباله  
لو ادعى الحاي قبلت للعضو واقام المخر البيعة على سلامته حلف  
ايضا اذا كان بضادا فعلا حتمل الحفي **التاسعة عشر** ليس ينسب  
المحالف وبين قول المحقران لازم وان كان غالبا اذ يقبل اقراره  
بالبلوغ ولا يقبل منه ان يدعي اليه فيه وتقبل من المفساد في  
العبادة ولا يقبل اقراره بها بعد دعواه الجرية فان قلت طلل الجلاء  
لرفع المقر اقرارا استغنى استغنى المحالف لعدم فائدة قلت الغاية  
المحالف واعتم من ذلك انه قد شكك في حلف المديعي على نفسه فيغرا  
القيمة ان قلنا المهر المدونة والاقرار ان قلنا كما لبيته ثبتت  
والاصل فيه ان فوقه الا او غير على الحرث مرجح فان كان الاستدراك  
والفان والطلاق عدم وان كان محاسن كذا الاقرار العبد المالك  
والاقرار عدم ايضا **العشر** الحلف على القطع وهو ينقسم الى اثباتي

ان

ايام فعله او فعل غيره والا فقسام اربعة حلف على نفي العلم واحد  
منها وهو الحلف على نفي فعل غيره والباقي على التثنية **هذا** والى  
ان النفي المحصور بخبر الشهادة به كالمشهد انه باع ولا في ساعه  
ومشهد اخر ان المفسر في تلك الساعة كان ساكنا او شهدا او فلانا  
قبل فلانا في وقت كذا فشهد اخر ان كان في تلك الساعة ساكنا او  
جميعها وان لم يكن عند المقول في تلك الساعة فهو كغيره والشهادة ان لم  
تكن تبلغ من العلم ولا اقل من المتساواه **وحوا** اذ اقرار النفي محصور  
بما في العلم التزم الحلف الثاني لفعل غيره على التثنية ايضا وهذا  
مسائل الوادي على حكاية كهمه وانكر حلف على التثنية السبعة  
له وصحنا المالك لها ليس محرم فعلها بل التقصير في حفظها وهو من  
افعال نفسه **٢** لو انكر حناية عبده قيل حلف على نفي العلم حرا على  
القاعده **٣** اعلى ان حناية العبد هل تتعلق بحسن الرقبة او بها  
وبالزمنه جميعا معني انه سيع بعد العتق فعلى الاول الحلف المولى على  
التثنية لغيره ولأنه حلف على نفسه وعلى الثاني وهو ظاهر المحجبات  
على نفي العلم لان العبد منه تتعلق بها الحقوق والرقبة كالمركبة **٤** لو  
ادعى عليه سرق شيئا في موضع السماء ولو انكر حلف على نفي العلم ان  
ادعاه عليه كالحلف على نفي عصية او اذناه وحتمل الحلف على التثنية  
اطلاع الوازن على ذلك وحتمل الفرق بين حضوره ونفيته المبررات  
المديعي ولا يصح اعيا الاول **٥** لو قال المفسر من الاكيد ان تعلم البائع



اذن كذا في تسليم المبيع قبل قبض الثمن والظاهر انه خلاف على نفي العلم  
 وحقل الحلف على البينة شريطة ان يكون استحقاق لعائد على المبيع حتى  
 بقصر الثمن وضعف البينة كذا بآية له حكم اليد والاحتياج الى اشارة  
 لو ادعى البائع حدوث عجز عن تسليم المبيع وعلم المشتري بحال المبيع  
 على البينة لان بيمينه يتحقق تسليم المبيع اليه **لومات** عن ابي داود  
 اخبر البتة وعلم لحيه فانكر حلف على نفي العلم وقيل على البينة  
 المحو رابطة لجمع بينهما فهو حالف على فعل نفسه **لومات** عن ابي داود  
 الروي عن الرضا المدعي بحلف على نفي العلم فانكر حلف المحو على  
 البينة كما يبين مثله وقيل حلف الزوج على البينة خلاف الزوج والفرق  
 ان في مائة الزوج يصح العقد في الماضي واثبات استلجته في المستقبل  
 فكانت البينة على ما يبين الزوج ليقا حلفت بالعقد طاهر اذ يقع  
 فيه نفي العلم وهذا فرق ضعيف يمكن منها اعتبار البينة بنفسه **لومات**  
 المدعي فحلف على البينة **الحادي والعشرين** كل حارث النار حلف الحلف  
 عليه وما لا فلا لنا عموم قوله نفي العلم فالبينة كذا علم وزعم بعضهم  
 محال البينة اوسع لكها في الغالب مستند الى النفي للاصل مع تصديقه  
 له الحلف على ما يبين فيه في دونه او على طهه وكذا لو حلف بنية  
 نفي ولا ريباه او غضبه منه وان لم تجز له الشهادة به وهو مردود  
 عندنا وكذا الحلف على ملك ما اشتراه من يد البتة اذ قلنا لا يشهد  
 له الملك وان حوياه محو رابطة **الحادي والعشرين** الحلف على ان لا  
 يفعل

الغير واختلف في مواضع **لومات** لو امتنع المفسر من الحلف مع شاهدين  
 له فحلف مع الغرماء **لومات** مرويون فقام له شاهد بدين والوارث  
 الحلف ولو امتنعوا فحلف الغريم ومنهم من يقول ان يكون المفسر  
 المدين يورث ربه طاهره لانه المستحق بالصالة ولما ورثه المفسر  
 حتى عليهم احواله ويكون لغرماء مطلقين عليه اوصافا وغرم المبيع  
 محل البينة وحلف المبتدع لا يورث المفسر فانه في مقام الرجاء **لومات**  
 ما لها ولكن شاهد هناك بل يكون الغريم ولو لم يدع المفسر الوارث  
 والموقوف للغرماء اذ يورثون بكم الحلف **لومات** لو حلف الراعي الجارية  
 اذ لم تكن في كل حلف الراعي فان كل توجه لاجل الامه لانها حصة في  
 الجملة **لومات** لو اوصى له ولد بعبد فوجد منه ثوبا بعد الوفاة وضاك لو  
 حلف لورثته فان تكلموا في حلفها وجهان **الثالث والعشرون** البينة  
 على المدعي الوجه بالكل هل هي اقوال المدعي عليه او كالشهر  
 الاول لان المدعي عليه نكوله بوصول الحاشيات حوال المدعي واسببه **لومات**  
 ووجه الثاني انها حجة صادرة عن المدعي مع حجة المدعي عليه **لومات**  
**قوابل** لو اقام المدعي عليه بعد من المدعي بنيه ان العبد ملكه او  
 انه ادى الدين او اركبته فان قلنا ان لا قرار له بيمينه او قلنا كالبينة  
 اقرار البتة الى الحكم على البينة دون اقرار **لومات** هل للمبايع من الحلف  
 المشرع على من يراه التمس الخيرة ان قلنا ان لا قرار له ذلك حال النكول  
 ورنا الميزان يكون بالصدق ولان قلنا كالبينة ولا لعدم سماع بنيه

ن

ف

ل



على هذا الزائد **لو** انكر المصير دفع الضامن فعله لخلافه اقله لو  
صدقه رجوع عليه فله ذلك فحلف على نفي العلم بالدفع وان قلنا لا يرجع  
لو صدقه لعدم انتفاعه بالدفع اذا العرض انكار المستحق فان قلنا اليمين  
كالاقراء لم يلزم بالحلف منه غايته النكول فحلف المدعي فهو كالاقراء وان قلنا  
كاليمين طال به الحلف طمعاً في نكوله من رجوع كما لو اقام بينه **لو** ادعى  
كل واحد من علي واحده من عندك واقباضه اياه وصدق احدهما قضى به  
للمصدق **وهل** للمكذب لخلافه الطاهر نعم لانه لو صدقه غرم له ولو قلنا  
لا يغرم بالصدق ففعله المطالبه باليمين ان قلنا كالاقراء فلا وان قلنا كالبينة  
لجوب بغيره العزم لا ينزع من الاول لان البينة هنا حجة على المدعي  
لا على غيره **4** هل يطالب السفيه باليمين على نفي القتل الموحى **لما** ان قلنا  
كالاقراء فلا لان غايته النكول فحلف المدعي ويكون كما قرأ السفيه **وهو** عا  
مسموع وان قلنا كاليمين طولا فحلف مطالبه باليمين وان قلنا كالاقراء  
وخلف فيسقط الخصومة وهو اولي بقبوله **لو** ادعى على مفلس فأنكر وكل  
وحلف المدعي ان قلنا كاليمين شارك العزم وان قلنا كالاقراء بني على الشك  
بالاقراء وعلى قولنا باليمين انما سقوا باليمين لشارك على التقدير  
لو ادعى فضل الخطا وثبت عليه باليمين المردودة وجب له العاقلة  
ان جعلنا كالسفيه ولا فاعل المدعي عليه وهو فرق بين مفلس وغيره لا  
في مشاركة العزم وعدمه ونحو الكلام السالف ان يقال العاقلة ليست  
هنا وهي قائمه مقام الخالي في الخطا وهو بعيد **9** لو ادعى كلاً المحدثين

اليمين

روحيته وصدق احدهما فعل الآخر لخلافه المقرب نعم **لو** المقتضى  
المهر ولما البكاح ورفع ما تكاره ولو تكلف وسطا كاح احبها ان قلنا  
كاليمين ويرد الكلام الاول **لو** قال في عين يده هي لحد من ثم عاتق  
ربك ففعل العزم لخلافه منه ما سبق الوادي عليه عتاق يده ففعل  
هي لغلان وصدق فلان اخذها وهل للمدعي لخلافه المصدق ان قلنا  
بالعزم فنعم **ولا** فيه ما سبق **لو** روى الحد الوليين رجل واحد او اكثر  
روحيته اثنان وصدق في الصور من حد هاتيك كاحه وهل لخلافه المحدثين  
قلنا بالعزم حلف الابن على الوحيه واما المتراعي من الاول الثاني عند  
بينه ففيه ما تقدم وكذا الواتر العزم من المصدق لا في المسألة **10**  
**اذا** باع احد الثمرتين بغير مالهما وهو وكيل في القبض فادعى المبتاع  
عليه وصدقته الشك وانكر البائع حلفهما ولو نكل البائع **11** ثم يثبت  
حلف الشك يستحق نصيبه والبائع المطالبه بنصيبه للمبتاع **12** ثم يثبت  
عليه عدم القبض ولو قلنا باليمين المردودة كالسفيه وانما حجه على الخارج  
لم يكن له مطالبه المبتاع **الرابع عشر** الميراث في شئ يكون له شاة غير  
وله مورثه **اذا** اختلف البائع والمشتري في قدم العيب حلف البائع  
مع عدم البينة والقرينة وحلف على القطع ولو اختلف بعد ذلك في  
التمر وقلنا بالتخالف وكان المختلاف في تعيين فان اختلف فيه المحدثين  
نفي البائع اما بالخلف او بغيره على اختلاف فيه وطول البائع المشتري  
ارثر العيب الذي اختلفا فيه او لم يثبته على ان يثبت ان حداثته يثبت البائع



لم يكن له ذلك لئلا يبينه كانت لغير العزم عنه او الرد ولا يصح لشغل ربه  
 المشرك بخلاف المشرع على ان هذا العيب يحدث فان جلفه كذا  
 بشئ قد مضى بطالب المشرع راسه وان رد اليه من قبل جلفه الباع لان  
 حذوقه واستحقاقه سوا قلنا في رد كذا لا قدر وكالبيعه لو قدر  
 للربا فله ادعاء الى الجرد طلبه مبني على ان في الربا وقلنا نقول الشيخ يفتي  
 بهذا في كل اورد على القاذوق فحلف القاذوق انه زنا سفيط جلد القذوق عنه  
 ولو على المقدور فجد الزنا سوا قلنا كالاقرار ولا لان هذه المكاتبة  
 لغير جلد القذوق عنه المكاتبة الزنا على المقدور وليس هذا للعلن ان  
 تكون الروجة عنه بوجوب الجرح لو اقر الوكيل في البيع وقضى بينهما  
 وانكر الموكل القرض فله الوكيل التمس منه ما اخرج المبيع مستحقا ورجع  
 على الوكيل بالتمس لعله بالوكاله لم يكن للوكيل ان يبيع على الموكل بديل الثمن  
 طر يبينه كانت لغير العزم عنه لا لشغل ربه الموكل بالقول قول الموكل في عدا  
 القرض يبينه ولو رد على الوكيل انكر القول خلفه ويرد سوا قلنا يبين  
 الرد كالاقرار وكالبيعه اذ عدا ذلك الصور **الحال والعرض** الشهاد والرواية  
 بشر كانت الجزم في غير ذلك ان المخبر عنه ان كان اقرارا لا يختص بعين  
 الرواية كقوله علمه شفعه مما لا يقسم فانه شامل لجميع الخلق في يوم القيمة  
 وان كان لمعين فهو الشهادة كقوله عند الحاكم اشهد بك كذا فلان ان كان  
 شرط الماهي ومعتبر عند الحاكم الا التمس الاطلاق وقطعوا البراءة فصار الخبر  
 على قول لا يعتبر الرواية قبل البيع وان صح تحمله من العامة من غيرها  
 وهو بل عند الاداء

بشر كانت الجزم

وفرعوا حوازيه ووصيته واما بحاجتها واسلامه ممتدا وقد يقع بشر  
 بينها في صور ربه الهلاك قال الصوم مثلا لا يشترط لعين فهو رواية من  
 احصا هذا العام دون ما قبله بعه بل هذا الشهر هو كاشف من ثم  
 لحلف التعداد المتروك عبد الحاكم من حيث يصبه عاما للبركة ومن  
 عن كلام معين المتروك التعداد في الموضعين **المقوم** من حيث انفق  
 لبقومات كفاية لها فهو رواية وسان الزام لمعين **القاسم** من حيث  
 لكل قسمه ومن حيث التغيير في كل قضية **المجبر** عن عدد الراعي  
 المشاوب من حيث انه في غير الزام حكم لمحاو قبل المحال في شهادته  
 بالرواية وسان الزام لمعين ليعده **المجبر** بالطهارة والنجاسة في  
 الشهادة ويمكن الفرق بين قوله طهرته وخصته كاشفانه الى الفصل  
 هناك خلافة في الاخبار بالنجاسة اما لو كان ملكه فلا شيء في القول  
 المحذر عن قول الوقت **المجبر** عن القبلة **الخارج** في قوله **الحجبة**  
 الاتقان الواحد في الاخبار بالنجاسة ان يكون تأخره بآراء الحاكم اما  
 المفتي فلا خلاف انه لا يعتبر فيه التعذر وكذا الحاكم لانه ناقض على الله تعالى  
 الحاق هو كالاقرار وكذا دار الشئ والممام الذي هو واحد واما قول  
 الواحد الهدية والذرة دخول في الغير فليس **الرواية** اذ هو حكم  
 خافه هو شهادته كذا كفي وبها الواحد على ان المقيده للقطع  
 فله قبل اقراره صيا ومنه لحبان المراه في هذا العزم الى وجهها ولو  
 قيل ان هذه الامور قسم ثالث خارجة عن الشهادة والرواية وان كانت شهادتها

المقوم على



للرواية كان ثوباً وليس جباراً ولا يسمى الخبر عن فعله شاهداً  
ولا رواية صحيح وقول قوله وحده كقوله هذا مذكور ومثله لما في قوله  
الوكيل يعني أنا وكيل هذا ملكي ويرد على العرف من الشهادة  
ما تضمن العموم كالوقف العام والسبيل المتصل إلى يوم القيمة كون  
المرضى غنوة أو صلحاً ومن الروايات ما تضمن حكماً خاصاً كوقت  
الصلوات وأوقاتها المحصورة لأن العموم هناك عارض وفي الحقيقة لا يتعين  
هو المقصود بالذات فاحتجوا بشهاده على الواقع وهو شخص واحد وليس  
العموم من لوازم الوقف وكذا النسب المشهود عليه الحاق معين معين  
والعموم طرأ عليه وأما أوقات الصلوات وإن كانت متحدة فمقصود  
الإنشاء شرع عام على جميع المكلفين **مروءة** لوراي جبرائيل  
رواية تقضي الحكم له أو رايه يقضي عقه والأقر السماع على العموم  
وصنف العدالة منع التهمة في الخصومة **م** معنى شهد حضر منه ومن  
منكم الشهود فليصمه وخبر ومنه الشهادته عند الحاكم أو معنى علم عا  
ذلك سمي شهيداً أي علمه وقوله نعم شهد الله أنه لا اله الا هو فحق الجأ  
والعلم ومعنى مروي في الخبر لوراي الحديث كقوله عر حجه ومن ثم سمي العبد  
راوية حمله المروءة على المروءة للمجازة وليس هذا مروي مروي  
ولم يقل مروي ومروءة **م** راجع إلى ما في بعض صور الشهادة بالعد  
والأمر في الرواية ومنع بعضهم المروءة من إخراج الترخيم بالعدول الحاكم  
لذلك لا يثبت وطع المارة وكوفي باب الكثرة أمكن طلب الحكم

العبد

المهاجر الحضرة نوراً أكثر ولوزراً وإذا حضر أمكن خصمه طلب مثله  
فتملك الترخيم خلاف العدالة كاستعداد المروءة إلى الحاكم ولا يمكن السمع  
رأى قضاؤه وحيلاً وإياه لا يمنع المهاجر ولا يلحق الحكم الحاكم للحال  
الحاضر للحال المهاجر يودي بهذا الإحلال للمالكين المراد بالعدل  
ظاهر أو قد يسعي خصم العدل ظاهر الرضا ولوزراً فإن العصمة إذا انفت  
التسح المجال للمحذور ثم ولأنه بيان لقضايا لا يمكن فيه تكثير الشهود  
وبديلهم كالتشهادة على سبع من معين فانه يمكن أن يحضر جماعة في  
بعضهم ثم يسعي كمال الباقي أو على أقرار فليسعي لسماع الأقراء ثانياً والثا  
وذلك مذكور في الكثرة والمعدلية **السادة العشر** يعني في الشهادة العلم بقوله  
أن من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله علم على مثله فاشهد وأشار إلى الشين  
وإدخاله في عموم وإن يقولوا عا الله ما لا تغلوك التحريم للمعتمد في علم الشا  
التحريم كقوله استمراره في كثر من الصور كالتشاهد بين قريتين أو ملك  
لوايت مع امكان أن يكون قد دفع الدين من المبيع وبأن المورث وكذا الشهادة  
تعد مبيع أو جارة مع امكان إيقاله بعبه والمعد في هذه الصور الناهية  
الاحتياط أما الشهادة على النسب والولا فإيهما عا القطع فمستنع اشغالهما  
وكذا الشهادة على المقر فإنها جارية عن وقوع النطق في الزمان الماضي وإيا  
الشهادتين الوقفان متعابعتان فهي من قبيل القطع **السادة العشر** أي  
السمع شهادة ولو على مثله في الوصية مع عدم المسيل للابيه وقال  
وإذا قيل بغيره فشهد أنه على مثله دليل القول وقوله تعالى والقينا

فإن العدالة



منهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة وقال علوه بقبل سماع عدو عدا  
وان ردت شهادة الفاسق لمسلم ردت شهادته والاولايت لقوله تع واشهد  
روى عبد الله بن مسعود في قوله منكم اشترط الاسلام ولقوله يا ايها الذين امنوا  
ارحواكم فاستقيموا وتبينوا ولقوله علوه بقبل سماع اهل دين على اهل  
اهل دينه الا المسلمين فانهم عدو على غيرهم وعلى غيرهم وشكرا يقول  
شهادتهم على دينهم وكان من قبل شهادته على مسلم لا قبل على غير  
كما بعد عن بعض وعند العامة وهذا الزام **ولي** القول المجزأة  
المأيدة واذا قلت شهادته على المسلمين فعلى مثله اولى لما ثبت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهودي اليهودية للمجاني اليهودي وما ذكرنا  
زناهما والظاهر انه رجمهما شهادتهم وقد روي الشيخ انه علوه قال  
ان شهد منكم اربعة رجمة وما كان الكافر يزوج ابنته بالولاية و  
لمية القنطار لما رواه سماعة عن الصادق علوه في شهادته اهل الملّة  
قال الخوارزمي ما ملهم فان لم يوجد غيرهم حازت شهادتهم في الوصية  
لمنه لا يصح ذهاب حق احد ولزايه من الكفاية عن الباقر علوه  
في تلك الحال شهادته اهل الملّة على غير اهل ملتهم فقال الله ان يوجد غيرهم حازت  
فان لم يوجد شهداتهم في الوصية لمنه لا يصح ذهاب حق احد من مسلم ولا يطلو  
والجواب **الحوا** في الوصية للمزورة كما اشار اليه الحديث فان قل  
ان اليهودي اعترف بالزنا ونقل انه انما رجمها بالوجع لم يكن  
للمسلمين والنزاهة لا يكون الا على ما رويها والفرق في الاول

بولاية طيبين خلاف الشهادة فان ارعها ديني وعلى اهل الامانة  
تستلزم قبول الشهادة فان الفاسق يقبل قوله في تلك الامانة لا  
تقبل شهادته مع ان رجا قولهم ليس علينا في الميدين سبيل ومن لنا  
بما روي شاهد من يقول ان هذا القول يعارض الجميع بقوله تع  
اصح البين واصحاب الحنة وقوله ام حسب الدين ليحمرن السبا  
ان يحكمهم كالدين امنوا وعملوا الصالحات وفيه نظره الاستواء  
باصح على تقدير قول شهادتهم على اهل الملّة من المسلمين معقولوا  
بما علوه المطلق وشهادته هو ما مضورة على اهل ملتهم وبعض  
بانه ان ربه المايد منقول بقوله تع واشهد وادوى عدل منكم ولم يثبت  
لما يد من اخر القرآن **لا** لا تسبح شهادة الناس ط  
تقدم لقوله تع من يرضون من الشهداء والفاسق غير رضى والمراد به  
وفعل اليد او اوصرها صغيرة وقيل من ترك واجب او فعل محرما والاول  
يدور به ولم يخرج او لا يحق الثاني الذي المعصوم وهذا **قوان**  
**ع** على كل ما نورد عليه الشرع لم يصر فيه فانه كبير وقد  
بما المعقل هي الركة بالله والقتل بعجز اللواط والزنا والفرار  
من الجوع والسحر والزنا وقد في المحصن او اكل مال اليتيم بعجز الغيبة  
واليمين وشهادته الزور وشرب الخمر واستحلال اللعنة السوء  
الصفقة والتعرب بعد الجهر والبايس وروح الله والامر ومك الله  
وعقوب الوالدين وكل ورد في الحديث مضمون صاعليه بانه كبير

ي



القيمة ونزل السنه ومنع ابن السيل فضلها وعدم التفرقة بين  
 والتسبيح التي شتم الوالد بن الخراز في الوصيه وهناك عبارات اخرى  
 الكبر في فكل معصيه توجب الحجاب التي يلحق صاحبها الوعيد  
 الشديد بكتاب السنه ومنها كل حر وفقد نقله الكتاب في اعاليها  
 ومنها كل معصيه يوجب محسنا الحديث هذه الكبار المعصية  
 يرجع الى ما يتعلق بالزورات التي مصلحه الدين والعقول القوي  
 والاموال فمصلحه الدين مما يتعلق بالاعتقاد وهو ما كفر او شرع  
 او يكفر وهو ترك السنه اذا لم ينسب اليه الكفر ويدخل في  
 المبتدعه من المله كما الحنيه والخوارج والمجسمه او كان اعتقا  
 نفسه وان لم يثبت كفره ببدعه كالام من مكر الله والبا من  
 روح الله في حلقه كلما اشبهه كالشخط بقضا الله  
 قدرة الله وقد يكون من افعال القلوب المتعديه كالكم  
 للمؤمنين ومن مصلح الدين ما يتعلق بالبدن ما خافه  
 فدخل فيه كخافه للمدينه الشريفه والحجاب وما والكذب  
 والاميه على السبل واما منعك وقد نص منها على النعمه والسيئه  
 من الزحف ونكت الصفة ان ضره متعده اما مصلح النفس  
 ربحه ويدخل من حنايه الطرف ولما العقل في الحر ويدخل في  
 مسكر اول السنه وسائر الخاسات في معصية النماذج على الخاسات  
 الخاسات والزنا واللواط ويدخل فيه القناريه واما التبييض عقوق

ومنها

بيان  
التامل

الوالدين

الوالدين المضار الوصيه **باب** حاشي الحديث لصغير مع المضار  
 والمضار اما فعل وهو المداومه عما نزع واحد من الصغار بالتوبه  
 او الكتمان وحسن الصغار بالتوبه واما حكمي وهو العزم على فعل  
 الصغار الفروع منها اما من فعل الصغير ولم يخطئ اليه بعد  
 توبه ولا عزم على فعلها والظاهر انه غير مصر على فعله مما يكفره العمل  
 اليه لصلحه من الصلوه والصيام والوضوء كما في الجاني التوبه  
 ترك الكبار الصغار وهل تشترط الاستبراء بظهره فان توبه في  
 ذلك قال تع الم الذين تابوا من بعد ذلك اصلحوا الظاهر ذلك ان  
 بعض التوبه بدونه ولا يقدر للمك وقرها بعض العامة لسنه  
 وهو حكم اذا المعتد طر ضرره في توبه وهو يختلف في الشخاص  
 والحوال المستفاده من القران على ان بعض الذنوب يكفي في التوبه  
 منها تركها محرده وغير استبراء كمن عرض عليه القضاء مع حوبه  
 فامتنع ع عباد او اوصي اليه وعلم بعد الموت وامتنع ع عباد التعت  
 عليه التبتا وامتنع وعاد او عطل المراه عن الروح ثم عباد يظهر  
 كلام الشجر رحمه الله عدم الاستبراء بالكلية كانه في الفسق يقول له الحكم  
 بتقبل استهادتك كل مسلم اجاز عزمه في فعله والظاهر في  
 وهذه محرمه وقول الصحابي امرنا بذلك وامر النبي بكذا وكذا  
 عرك ذلك الظاهر وحال الصحابي تبينه ومعرفته بالفسق فلا  
 يطول ذلك بعد تيقن ما هو امر او كفي في هذه القاعه مسائل

بأنه له الحكم



كل حار المسلم بوكالة في بيع او وصية او بات ما في يده طاهر وخس  
او بان يطلع الثوب المأمور بظهارته **بذنية** بشرط في بعض الامور  
هذا ذكر السبب في اختلاف السباب كما لو اجبر بخاسه الما فانه  
ممكن ان يتوهم باليسر سبباً وان كانا عدلين الا انهم من كثر  
المجبر فقاموا بواقع اعتقاده لاعتقاد المجبر ومسه <sup>عدم</sup> وبولسها الشاهد  
باسخفا والشفعة او بان يلهما رضاء محرماً المحقق لاختلاف ذلك  
او باولئك تنكح او بآدم رند من عمر او يكبره <sup>الطهر</sup>  
كثيره ويشكر لها لو شهد بان يقال الملك من ريد العرو <sup>الطهر</sup>  
او شهدا من باع عبداً من ريدانه عا د اليه من -  
اقاله او موعا وبالحمله لا ينبغي للشاهد ان يثبت الحكم على السبب  
بإعطيفه ان ينقل ما سمعه منها واقراء وعقد بيع او غيره او  
ينقل ما رآه واما ترتيب المسببات فظيفة الحاكم والشاهد سفين  
والحاكم مستوفى **الشاهد العشر** ذكر الشاهد السبب فيكون سبباً كما في  
صوره الخرج وقد يكون فعلة وتركه كما في صور كثيره وقيل قد يكون  
ذكر سبب في حكا في الشهادة لو قال اعتقد ان هذا ملكه للاستحقاق  
واركان في الحقيقة مستنداً الى الاستصحاب وكذا لو صرح بان هذا  
ملكه عليه بالافاضة وهذا صريح في الشرع جعل الاستصحاب  
التحليل في بعض دكرها واما في دكر الاستصحاب ان قلنا به انه  
يؤذن إشكاله في النقا ولو اهل ذكره وان صورته الحرم زواله  
ولو دكر

بلغ مقابلة  
ووجه الله

ولو قيل عدم الضرر بان كان قوياً وكذا الكلام لو قال هو ملكه  
ان ترايت يده عليه او رايته سقرو فيه تعير منافع وغاية ما في  
الباب ان يقال ان الشاهد ليس له وظيفة ترتيب المسببات على السبب  
انما يشهد بما يعلم واما ذلك فظيفة الحاكم فليس ان كان الترتيب  
وحكاية الشاهد في حكاية صورته الواقع فكيف يرد شهادته كما هو  
مستند في الحقيقة **فائدة** لو كان ما العار في على سطح اخر او في  
ساحة يده طويلاً تعير منافع فعل الشاهد ان يشهد بالاستحقاق  
الطاهره وقال بعض العامة يجوز كونه سبباً للتناول ووضح به رد  
شهادته وهو من الخط المذموم ما رجو هذا المحدث ان شاهدك  
الرضاع لا يكفي قوله شهادته بمنصا للتذكي خرك ثم خلعتومنه  
وان كان مستند الشهادته بالرضاع ذلك قال **سحنا** قلنا وما  
المانع من صحة هذه الشهادة على هذا الوجه وهل النزاع الا وفيها  
اقول الحق ان ذكر الشاهد السبب فيهم شك وعدم قطعه بالمشهور  
به وغير حتم المعتمد في الشهادة العلم والحرم والحق الصريح التفصيل  
وهو انه اذا ذكر السبب فضر عليه لم يسمع شهادته بل هذه المسألة  
انما تصح الشهادة بها اذا اذنت العينة القطع ولم يعرفه الشاهد  
ما قرئ شهادته وان ذكر السبب وقال وانا اشهد بصورته الحرم او الذي  
حوز الشهادة وكان في اهل المعرفة فانه تسمع شهادته في الصورة <sup>سبح</sup>  
**والعشر في سبب من القضاء** عند ما موهر عليهم السلام كل امر

شعيب



مجهول ومنه الفرعة وذلك لانها عند تساوي الحقوق والمصالح  
ووقوع الشارع دفعا للصغار والكفارة والرضا ما جرت فيه الاقدار  
وقضا الملك الجبار والفرعة في الامامة الكبرى لا كما بالنظر بالامور  
في غيرها وهي اربع **١** اية الصلوة عند الاستواء في الرحا **٢** في  
المسح بغيره مع الاستواء **٣** من الموت في الصلوة والدفن مع الاستواء  
في الفضيلة **٤** من المرحوم في الضيق الاول مع استوائهم  
في الورود **٥** في القعود في المسجد او الموضع المباح **٦** في الحيازة  
ولحيا الموت **٧** في التقديم في الدعاء وفي الدرس ان يكون  
مضطربا سقرا او امرا **٨** من الروجاء السفر واستد القسمة لو  
سقط الروجاء **٩** دفعه **١٠** من الموصى بعقوبتهم والمخير من عتق  
**١١** عند تعارض التيسر **١٢** عند تعارض الدعوى بين **١٣** تخصيص  
بعد القسمة والاستعمل في عمر ما ذكرناه وفي الفتاوى والحكام  
المشبهة **١٤** اياما وعيت الفرعة في العبد لم يشع العتق **١٥**  
**١٦** ما روي ان رجلا اعتق سبعة مما يملك في مرضه لا مال له غيرهم فم  
التي صلوه واقرب منهم واعتق اثنين وارقت اربعة **١٧** اجمع التاخير  
على ذلك مثل من العابد عليه واوله عند الحاجة وعمد عند الغنى  
وخارج من ماله ابا عن عبد ابن سيرين وعمرهم ولم تغلق في عصرهم  
حلا في ذلك **١٨** استسعا مشقة وصرعا على العبد بالاراء  
الوارث ساجر الحق ونحوه العبد المصون يقضي بغير الوارث

في التلخيص عند تصرف الموصى له في الثالث **١٩** ان المقصود من العتق  
يقع العتق في الطاعات وجوه الكسب وهو يحصل بالاكمال  
والحرية ومنع ذلك الحال قد استمر في الماء **٢٠** نحو قوله  
عليه الصلوة والاسلام عتق الا فيما يملك من ادم والمرضى يملك  
الثالث وهو شايخ في الجميع فينفذ عتقه عند الحاجة كما به حال في  
غير العموم لها وانما يحتمل ان يكونا شايخين لمعنيين بقضا الغا  
لخلاف فقه العبد فتعذر عاليا ان يكونا شايخين فثابت اليه  
ولان الفرعة على خلاف القرآن كما في الميسر وحلا في القول **٢١**  
في تحويل الحرية بالفرعة وبانه لو اوصى بثلث كل واحد عمل  
على المشاعة فكذا اذا اطلق قياسا عليه وعلى حاله الصحيح **٢٢**  
لو باع ثلث عبيده كان شاعيا والعتق اقرى من البيع لان البيع  
لحقه الفسخ والعتق لم يلقه الفسخ فهو اولى بعدم القرب لان  
وهو تحويل العتق ولانه لو كان ما كانا لظنهم ولعتقهم لم يجمع  
في اثنين منهم والمرضى يملك غير الثلث والجميع في اعتاقه اذ لو  
من عدم الملك المنع والتصرف وان مورد الفرعة ما يجوز الرضا  
عليه والحرية في حال الصحة فاما في الرضا على انتقاضها لم يخبر  
الفرعة بالاموال يجوز الرضا فيها وقد خلت بها الفرعة **٢٣**  
ما ان العتق لم يبع الا فيما يملك لان محصر في اثنين والجزء يهدى لقاعلم  
لقوله علم حكيم على الواحد كذا في الجماعة والحمل على اثنين يعين



ما طول الامم بكر للفرع معني وانفاق القيمة ممكن فذكرنا افعا  
 في تلك القضية وليست الفرعة والميسرة ثمة ثمة الفرعة ليست  
 لما قرع النبي صلى الله عليه واله بين امر واجد واستعملت الفرعة في  
 الشرايع السالفة بدليل قوله تعالى فسا هم فكان في الطرحين قوله  
 تعالى ادبكون اولادهم ابيهم بكفلا مريم وليس هنا نقل الحرية في ثوبها  
 لان عتق الميراث يستحق الاموتة مع الشرايط وهذا هو طرا الذين  
 المستوعب بطاوع المستوعب تقدم وقرق من الوصية والبيع كان  
 العرض من العتق التحليص للطاعة والتكسب العرض من البيع  
 والوصية التملك والفروق بين ما لك التملك فقط ومن هذا عدم  
 التنازع في خلاف صور الخلاف وان سلم ان العتق لا يجري التنازع  
 لانه لو رضى الوارث بفساد الوصية عتق الجميع **الماتون في القيمة**  
 لما كانت الشراكة من القايص التي تفرقة عنها ولهذا تفرقة عنها مقام  
 الربوبية ولما تفرقت عنها من الفساد كما اشار سبحانه لو كان  
 وهما الله الا الله لفسدنا في مانع التفرقة ولما فاتها مقام المساواة  
 بالابتعاات الخاصة من المعارض بقوله خلقكم في الارض  
 وقال اعلم الناس مسلطون على اموالهم شرعت القيمة من ذلك  
 وهي عارضة عن حقوق الملاك فسميت للامام بصفته من  
 اهل الامانة عارضة في فواعل الحساب وليس ذلك شرط فميراث اضيائه  
 للحضمان والحكام القسمة بين اصحاب اليد وان لم تستعمل الملك

الشيخ رحمه الله يعلم ان الملك لا يقيد باليد ولو كان احد  
 الشريكين طفلا لجبر عليه على القسمة موضع الجبار وان لم يكن  
 عطفه لكن هو لا يطلبها الامع العبطة ومما ان هنا فواحد  
 او استعملت تقوم لم تكف الواحد باليد والعدل لا يستلزمه  
 اثبات حق في الدين الامع رضي الشريكين **المقصود** في قول الحاكم  
 تلزم قسمة بنفس الفرعة لكونها حكما وقرق الميراث يلزم الا  
 بالتراضي في قسمة الرد اما غيرهما فلا **ح** كل متساوي الجاهدين  
 الشراكة قسمة مع طلب بعضهم وحوز الخرض ليس ذلك بعا  
 قال الشيخ والحوط اعتبار خارجين ولو طلب بعضهم والمتساوي  
 بعضا في بعض لم يجز الممتنع ولو طلب قسمة كل نوع على حدة لجاز  
 الممتنع اما مختلف الجاهدين مع اشتغال القسمة على صري الجميع لم يجز  
 وعلى صري بعضهم لو امتنع ذلك المتضرر فله ذلك لم يجز ولو اراد  
 المتضرر امتنع غيره فله الجاهدين فترنا الضرر بعدم الاستماع  
 بعد القسمة لم يجز لانه ذريعة الى اتلاف مال منهي عنه وان  
 فسر بقصر القيمة لجبره ان الناس مسلطون على اموالهم ولعل صري  
 المسكة اعظم عنده من بقصر القيمة ومع عدم اشتغالها على  
 ضرر طلقا في جبر الممتنع اذا لم يتضمن رد او مع قسمة بالجاهدين  
 لو انك تغذي الشاة والعبيد امثالهما بالقيمة قسمة لهما  
 وان لم يكن قسمة فميراث في العلو والسفل في الدار يقسم بعضا في







مسألة لو اوصى ارجل بان يخرج عنه الف دينار مثلاً عن عات  
 الاوصى التي في ذمته يعني الوصي اخرج هذا الدينار او هذه  
 الدينار صدقة عن عمر بمقتضاها في ذمة فلان نيابة عنه لو حو به فربما الى الله  
 او تصدق لهذه الدينار على هذا المقترع عمر بمقتضاها في ذمة فلان نيابة  
 عنه لو حو به فربما الى الله او اصدوا بالالف دينار التي في ذمة فلان  
 عليه من مال فلان عمر بمقتضاها في ذمته لو حو بها عليه نيابة عنه فربما  
 الى الله عيشنا وسيدنا خير من كل داء طالع محمد وآل الطاهرين





مسألة لو دُتّن شخص مال غائب إما حصة أو بوكالة فمات المدينون  
 مطالب المدينين وورثة المدينون بمال الغائب وأقام بينهم فصل للورثة طلب الدين  
 من الوكيل أو من الغائب أو تسقط الدين أو ————— الذي يظهر في  
 هذه المسألة أنه إن كان الدين حالاً من أصله أو محلاً وقد حل قبل الموت  
 ولم يوص به الميت ولم يورثه طلب الدين النقام من الوكيل لا احتمال الدفع إليه  
 وإن لم يحل إلا بالموت ولم يقض مدة مكي فيها الاستيفاء من مال الميت لم يكن  
 لهم حليفة عملاً بالظاهر من أن الدين الموجب لم يجز العادة بدفعه قبل  
 الأجل إلا نادراً ولم يقض مدة بعد الموت يكن فيها الاستيفاء من ماله وليس  
 على الغائب بسبب لعدم علمه بذلك وعدم تصوّر الدفع إليه بتسقط الدين لعدم  
 توجه محله وإنما محلها إذا كان صاحب الدين هو المدين لنفسه سواء كان  
 الدين حالاً من أصله أو محلاً بالموت لا احتمال الدفع إليه أو إبراؤه منه مع  
 عدم وصية الميت به ومعها ففي سقوط الدين أسكال تدش من عموم  
 النص على وجوب ضم الدين مع البينة هنا ولقيام احتمال المقتضي للدين  
 وهو احتمال إبراؤه أو قبضه للمال من مال الميت ومع وجود المقتضي  
 بحسب كسوق الحكم ومن انتفى الاحتمالات بالإحصاء والمسا على الظاهر مرفاً  
 الحق والمختار سقوط الدين بالإحصاء بالدين واحتمال الإبراء ضعيف لأنه  
 لو وقع لكان متقرباً إلى الله غالباً فيبعد من المسلم الموقوف إلى الله تعالى  
 من الدين تؤيد به بعد ذلك وأما المدينين عن الغائب ولا احتمال  
 الإبراء بحال غيره ولا الدفع إليه قبل حلول الأجل عملاً بالظاهر وإن أمكن الدفع  
 إليه بعد الحلول قبل الوفاة أو أخذه من مال الميت بعد الوفاة لو هت  
 الدين عليه فإن نكل وجب عليه العزم لتقصيره في إقامته والله أعلم بحال  
 وكنت من كسب شها وسيدنا الحج محمد دامت له المآل والحمد لله  
 ولو مات المدين مع توجه الدين عليه قبلها وإن كان بعد طلبها منه كان العزم  
 عليه وإن مات قبل طلبها منه سقط محلها ووجب على ورثته دفع الدين من المال  
 والله أعلم وكنت وعظه دامت له المآل والحمد لله